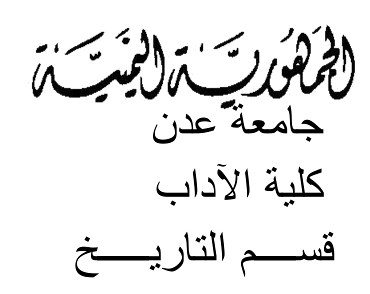


جامعة عدن
كلية الآداب
قسم التاريخ



الحروب الأهلية في السودان والموقف الإقليمي والدولي منها ١٩٥٥-٢٠٠٠م

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب- جامعة عدن
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير
في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة:
سالي عبدالله محمد أحمد

إشراف:
أ. مشارك د. عباس علي حسن

١٤٤٣هـ -٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾

صدق الله العظيم

سورة الاسراء اية (٨٥)

تشهيد

أشهد ان هذه الرسالة الموسومة: الحروب الأهلية في السودان والموقف الإقليمي والدولي منها ١٩٥٥-٢٠٠٠م، التي تقدمت بها الطالبة: سالي عبدالله محمد أحمد، قد أنجزت بإشرافي في مراحلها المختلفة، في قسم التاريخ – كلية الآداب – بجامعة عدن، وارشحها للمناقشة.

المشرف العلمي:

أ. مشارك د. عباس علي حسن المطري

بناء على توصيات المشرف العلمي ترشح الرسالة للمناقشة.

رئيس القسم العلمي:

أ. مشارك د. محمد أبو رجب قدروه

التوقيع:

التاريخ:

نائب العميد لشؤون الدراسات العليا والبحث العلمي:

أ. مشارك د. توفيق مجاهد سالم

التوقيع:

التاريخ:

إقرار لجنة المناقشة

بناء على قرار مجلس الدراسات العليا رقم (٧) لعام ٢٠٢٢م بشأن تشكيل لجنة المناقشة لرسالة الماجستير الموسومة ((**الحروب الأهلية في السودان والموقف الإقليمي والدولي منها ١٩٥٥-٢٠٠٠م**))،التي تقدمت بها الطالبة: **سالي عبدالله محمد أحمد نقر نحن** - رئيس لجنة المناقشة بوعضويها- أننا اطلعنا على الرسالة المشار إليها، وقد ناقشنا محتوياتها، وفي ما له علاقة بها بتاريخ ١١/ ١/ ٢٠٢١ م، ووجدناها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في تخصص التاريخ والمعاصر.

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم	التوقيع :
١- أ. مشارك د .عمر علي بن علي رئيسًا ومناقشًا داخليًا جامعة عدن	________
٢- أ. مشارك: د. عباس علي حسن المطري عضوًا ومشرفًا علميًا جامعة عدن	________
٣- أ. مساعد د. أريكا أحمد صالح منا قشًا خارجيًا جامعة أبين	________

الإهداء

لمن رغم غيابهم عني بأجسادهم لكنهم لم يغيبوا عني

بأرواحهم الذين زرعوا فيّ حب العلم والأمل والصدق الكلمة

- رحمهم الله -

لمن وقفت إلى جواري تساندي أمي

لمن ساندوني وشجعوني: أبي رمز العطاء، وأخي،

وإلى أستاذي الفاضل الدكتور عباس علي حسن؛ احترامًا وعرفانًا.

شكر وعرفان

الحمد و الشكر لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه والتابعين أجمعين.

بعد الحمد والثناء لله تعالى على توفيقي باختيار هذا الموضوع وإنجاز البحث فيه، لا يسعني إلا أن أقدم شكري وثنائي للدكتور عباس علي حسن على قبوله الإشراف على رسالتي، إن لساني ليعجز أن يجد الكلمات التي يعبر بها عن شكري وثنائي و العرفان العظيم للدكتور عباس علي حسن، الذي أدين له في إنجازها بعد الله عز وجل؛ فقد كان نعم الأستاذ الذي يهمه تفوق طلابه، ونعم المشرف الموجه الدائم، الذي يحرص على كل التفاصيل مهما بلغت دقتها، الذي أرجو أن يعم نفعه الجميع، فله من الباحثة الشكر الجزيل، ومن الله تعالى الأجر والمثوبة إن شاء الله.

ويطيب لي أن أقدم شكري وعرفاني لكل أعضاء الهيئة التدريسية في قسم التاريخ، كلية الآداب جامعة عدن وبالأخص الدكتور صادق عبده علي قايد، والدكتور عمر علي بن علي، ويطيب لي أن أتقدم بالشكر والثناء لدكتور جمال الدين إدريس، وأتقدم بالشكر والعرفان للأستاذة أحلام مدهش؛ على تعاونها معي وتسهيل مهمتي وكل العاملين في المكتبة المركزية، وأتقدم بالشكر والعرفان لأسرة مكتبة كلية الآداب، جامعة عدن، ممثلة بالأستاذة منى با صمد، وأتقدم بالشكر والعرفان لأسرة مكتبة مركز البحوث والدراسات في محافظة عدن وأتقدم بالشكر والتقدير لأسرة مكتبة الظفاري، وأخيرًا كل الشكر والثناء لأسرتي أمي وأبي وأخي الذين عملوا على تذليل الصعوبات، التي واجهتني عند إعداد الرسالة ودعمي ورفع معنوياتي وتشجيعي على مواصلة الطريق الذي سلكته لهم كل الاحترام والشكر والعرفان.

فهرس الــرسالة

قائمة الخرائط والجداول والوثائق

أولًا: قائمة الخرائط

ثانيًا: قائمة الجداول

ثالثًا: قائمة الوثائق

رقم الملحق	الموضوع	الصفحة
الملحق رقم ١	وثيقة بريطانية غير منشورة توضح عدد ضحايا تمرد توريت، مصدر هذه الوثيقة؛ f.o371l113703	٢٠٨
الملحق رقم ٢	وثيقة بريطانية غير منشورة تتحدث عن دخول اللاجئين من جنوب السودان إلى اوغندا ؛مصدر هذه الوثيقة f.o371l113703	٢٠٩
الملحق رقم ٣	وثيقة توضح موقف رئيس الوزراء الصادق المهدي	٢١٠
الملحق رقم ٤	وثيقة بريطانية غير منشورة توضح سياسة أوغندا؛ مصدر هذه الوثيقة؛ F.Ol090l1.south Sudan secret.1967	٢١١
الملحق رقم ٥	الملحق رقم (٥) وثيقة بريطانية غير منشورة توضح موقف بريطانيا وأمريكا من الحرب الأهلية في السودان؛ مصدر هذه الوثيقة F.Ol090l1.south Sudan secret.1967	٢١٢

رقم الملحق	الموضوع	الصفحة
الملحق رقم ١٦	وثيقة امريكية منشورة توضح دور إثيوبيا في دعم جون قرنق؛ مصدر هذه الوثيقة-CIA rdp87t00289r000l00l30001-4,near east and south Asia review,2laugustl1985	٢٢٣
الملحق رقم ١٧	وثيقة أمريكية منشورة توضح دعم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لجون قرنق، مصدر هذه الوثيقة-Cia rdp87b00342r00ll02590013-6,the Libyan game plan in sudan,13lmayl1985	٢٢٤

قائمة المختصرات

التفصيلات باللغة العربية	التفصيلات باللغة الانجليزية	الرمز
وكالة الاستخبارات المركزية	CentralIntelligence Agncy	CIA
وزارة الخارجية البريطانية	Foreign office	Fio
ساكدونو	Sudan African closed Districts national union	SACADN
ازانيا	Azania liberation front	ALF
سانو	Sudan African national union	SANU
	Sudan African Liberation movement	SALP
الصفحة (ص)	page	P.

ط	الطبعة
ج	الجزء
د.ت	بدون تاريخ الطبع
د.م	بدون مكان الطبع

المقدمة

المقدمة

يُعاني السودان منذ استقلاله نشوبَ أزمات داخلية عاصفة مثلت تجسيدًا حيًا ومصغرًا لما عانت منه القارة الأفريقية من أثار الاستعمار الذي خلق حدودًا وهمية تتلاقى مع مصالحة وتنظم استعمار القارة أكثر منها تجسيدًا للتوزيع العرقي للدول الأفريقية مما ترتب عليه انتشار الحروب الأهلية التي خلفت جهود أبناء القارة الفتية إلى الحرب بدًلا من البناء(١).

وتعد السودان أحد الدول التي كانت مطمعًا للقوى الاستعمارية ابتداء من الدولة العثمانية، مرورا ببريطانيا، والولايات المتحدة، وانتهاء (بإسرائيل)؛ اذا اسهمت تلك الدول ببذر روح الانقسام بين شمال السودان وجنوبه وترسيخ التجزئة بهدف التغلغل الاستعماري في المنطقة وسلب خيراتها والتحكم بمياه نهر النيل النابعة من قلب أفريقيا مرورا بالجنوب نحو الشمال(٢).

لقد تركت تلك السياسة الاستعمارية أثرا سلبيًا واضحًا في السودان حيث أدت إلى تأجيج الصراع بين شمال السودان وجنوبه، وقيام الفرقة الاستوائية في أعمال مناهضة ضد الحكومة المركزية في السودان في ١٩٥٥م، ولم تستطع النخب السودانية تقديم حل جذري ينهي استمرار تجدد الحروب الأهلية في السودان، أن الحروب الأهلية السودانية من النوع

الذي يصعب تحديد هويته؛ لأنها حروب ذات أبعاد مختلفة؛ فهي ليست حربًا دينية ولاهي اجتماعية، أو أنها حرب بين أطراف فقط، ولا يمكن أن تكون حرب من أجل الحقوق فقط إنها مزيج من كل ذلك.

أهمية الدراسة:

تراجع أهمية دراسة موضوع الحروب الأهلية في السودان والموقف الإقليمي والدولي منه إلى اعتبارات عديدة:

١- أن الحرب الأهلية السودانية الأولى والثانية من أهم الحروب في السودان ومن أهم الحروب في القارة الأفريقية وأشهرها التي تتميز بتداعياتها الإنسانية المأساوية التي تركت بصماتها واضحة على مستقبل السودان و مازالت أسبابها وأطراف المشاركة بها حاضرة في المشهد السياسي

(١) رغدة محمود أحمد حسنين: دور الطرف الثالث في تسوية المنازعات دراسة حالة الدور الأمريكي في مشكلة جنوب السودان ١٩٨٩-٢٠٠٥م، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨م، ص٤٦.

(٢) ابتسام محمود جواد العكيلي: مشكلة جنوب السودان وتداعياتها الاقتصادية والإستراتيجية والاجتماعية، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد الثاني والسبعون،٢٠١١م، ، ص٤٥٧.

السوداني؛ لذا يجب التعامل مع مفرداته بانتقائية علمية من أجل الوصول إلى الحقائق التاريخية الواجب إيرادها في البحوث العلمية كما تقضي ذلك مستلزمات البحث العلمي.

٢- قلة البحوث العربية المتخصصة التي ناقشت هذا الموضوع نقاشًا منفردًا ومعمقًا في إطار جامعة عدن، و السودان من دون تحيز إلى أحد أطراف الصراع ، وهي بلا شك تترك آثارًا بالغة الخطورة في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السودان و تؤثر في مسيرة التنمية والاستقرار في السودان.

٣- احتكار الدراسات الأوروبية بصفة عامة تحليل موضوع الحرب الأهلية الأولى والثانية، ويعني ذلك سيطرة التنظير ووجهة النظر الغربية على الثقافة السياسية في السودان؛ مما يجعل من الضروري إيجاد منهج ملائم لدراسة الحروب الأهلية في السودان في إطار الواقع السوداني يعتد في ذلك بخصائص البيئة السودانية من دارسين ينتمون إلى السودان وإلى عالمنا العربي.

٤- تعد دراسة قضية الحروب الأهلية في السودان والموقف الإقليمي والدولي منه مدخلًا لفهم أبعاد الصراعات السودانية والمواقف الدولية منها و تحليلها، وكذلك فهم دوافع القوى الكبرى في السودان وأهدفها، ومن ثم فهم الإطار العام للصراع الدولي على أرض السودان ،بالإضافة إلى تشخيص عوامل الضعف في البنيان السوداني التي تجذب إليها الصراعات الدولية، وهي الخطوة المهمة والأساسية على طريق تحديد أسلوب العلاج الذي يبد السودان من دائرة الصراع الدولي وطبيعته ويقلل من فرص التدخل الأجنبي في شؤونها.

٥- تطرقت الدراسة لموضوعات واحداث تاريخية، لم يجر تدوينها سابقًا؛ اعتمدنا فيه على الوثائق البريطانية غير المنشورة في معرفة موقف بعض الشخصيات السودانية تجاه أحداث الحرب الأهلية الأولى التي أوضحت كثيرًا من الحقائق.

٦- تناقش الدراسة دور الرئيس السوداني عمر حسن البشير السياسي والعسكري في أحداث الحرب الأهلية الثانية منذ وصوله إلى السلطة في ١٩٨٩م وحتى ٢٠٠٥م ، بالاعتماد على تقارير مسح الاسلحة ،والبرامج الوثائقية التي كشفت كثيرًا من التسجيلات المسربة للرئيس البشير فقد أوضحت موقف البشير تجاه الحرب في الجنوب.

٧- تعرض الدراسة موقف القوى السياسية السودانية والعسكرية بموضوعية من دون تحيز لأي طرف، بالاعتماد على مصادر كشفت حديثًا كان لها أثر في تفسير ما كان مجهولاً سابقًا، كدور لام أكول في تجنيد الشخصيات الشمالية واستقطابها وأبناء المناطق المهمشة في الحرب، اعتمادنا فيه على البرامج الحوارية مع شخصيات شاركت في الحرب، ووثائق المخابرات الأمريكية.

٨- تطرقت الدراسة إلى أحداث الحرب الأهلية الأولى، والثانية من دون تحيز لأي طرف بالاعتماد على أرشيف الصحف العربية والدوريات وعديد من التقارير، كالتقرير العربي الإستراتيجي وتقرير منظمة العفو الدولية ، وتقرير هيومان ريتش وتش وتقرير مسح الأسلحة.

أهداف الدراسة

- التعرف إلى مجريات الحروب الأهلية في السودان
- دراسة مواقف دول الجوار والمنظمات الإقليمية من الحروب الأهلية في السودان
- التركيز على المواقف الإقليمية والدولية التي كان له دور في استمرار الحروب الأهلية في السودان
- التعرف إلى نتائج الحروب الأهلية في السودان

حدود الدراسة

زمن الدراسة: اختير الزمن الدراسة في المدة من ١٩٥٥-٢٠٠٠م وهي المدة الزمنية التي حدثت فيها الحروب الأهلية في السودان وما تبعها من متغيرات في المواقف الإقليمية والدولية حتى ٢٠٠٥م الذي شهد نهاية الحرب الأهلية الثانية بتوقيع اتفاق نيفاشا.

وقد اقتضى موضوع الدراسة اطالة الفترة الزمنية إلى العام ٢٠٠٥م

الدراسات السابقة

في اعتقادي أن هذا الموضوع لم يدرس من قبل دراسة أكاديمية؛ إذ إنَّ أغلب الدراسات ركزت على مشكلة جنوب السودان، و لم تناقش الحرب الأهلية الأولى و الثانية في السودان والموقف الإقليمي والدولي منها.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج البحث التاريخي الوثائقي، الذي يهدف إلى جمع المعلومات المأخوذة من الوثائق وتحليلها والاعتماد على هذه الوثائق؛ لكشف حقائق جديدة، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي، الذي تتبعت به الباحثة مجريات أحداث الحروب الأهلية في السودان والموقف الإقليمي والدولي منها وكشفت موقف القوى السياسية والعسكرية في تلك الحروب.

أهم المصادر والمراجع:

اعتمدت الدراسة على عدد من ملفات الوثائق البريطانية غير منشورة المحفوظة في الأرشيف البريطاني التي أفادت منها الباحثة كثيرًا في معرفة أحداث الحرب الأهلية الأولى والتعرف إلى موقف القوى السياسية في السودان، والتي كشفت أيضًا عن مواقف بعض الدول الغربية في أثناء الحرب الأهلية الأولى وكان أهم تلك الوثائق:**F.OI090I1.south sudan secret.1967** ؛ **F.o371I113703**؛ إلى جانب ذلك اعتمدت الدراسة على عدد من الوثائق المنشورة منها وثائق المخابرات الأمريكية: المنشورة على موقع المخابرات الأمريكية التي أُفرج عنها حديثًا.

وقد كشفت كثيرًا من الحقائق عن مواقف بعض دول الجوار في أثناء الحرب الأهلية الثانية ودور بعض الشخصيات السودانية في أحداث الحرب الأهلية الثانية، إلى جانب ذلك اعتمدت الدراسة على وثائق ملفات العالم العربي التي تصدرها الدار العربية للوثائق والتي ركزت على جوانب مختلفة.

اعتمدت الدراسة على عدد كبير من المقالات والبحوث المنشورة في المجلات منها مجلة السياسة الدولية، ومجلة المستقبل العربي في تعزيز المحتوى العلمي للرسالة إضافة إلى ذلك اعتمدت الباحثة على المعلومات الواردة في ثناياه والصحف العربية مثل جريدة (القدس العربي) و(الحياة) و(الأهرام) و(الشرق الأوسط) و (النداء) و(النهار)،التي كانت رافدًا مهمًا لاستقاء المعلومات وتغطية كثير من القضايا، إلى جانب ذلك استقينا بعض المعلومات من صحيفة ١٤ أكتوبر المحلية في تغطية موقف اليمني .

أما الموسوعات فقد كانت لها هي الأخرى دورًا مهمًا في دراستنا ومن هذه الموسوعات (الموسوعة السياسية) لعبد الوهاب الكيالي.

إلى جانب ذلك اعتمدت على عديد من الكتب والمصادر العربية التي ناقشت تأريخ السودان منها كتاب منى حسين عبيد(السودان ومحيطه الإقليمي) بالإضافة إلى الكتب التي أثرت الرسائل و الأطاريح الجامعية التي أرخت للحركة الوطنية السودانية والتحولات السياسية السودانية، منها أطروحة الدكتورة ابتسام محمود جواد العكيلي التي جاءت بعنوان (الأوضاع السياسية في السودان ١٩٦٩-١٩٨٥م) ورسالة الباحثة سناء حسن محي الغرباوي، التي جاءت بعنوان (التطورات السياسية في السودان ١٩٨٥-١٩٨٩ دراسة تاريخية).

صعوبات الدراسة: لقد واجهت الباحثة عديدًا من الصعوبات عند إعداد الرسالة وكتابتها و تضاعف عناء البحث، وزادت مشقته وهي كثيرة، منها:

قلة المصادر والكتب الحديثة المتعلقة بالموضوع فضلًا عن صعوبة الحصول على الوثائق التاريخية في مكتباتنا فكانا لزامًا على الباحثة بذل مزيد من الجهود؛ لذا اعتمدت الباحثة على جمع أرشيف الصحف العربية والدوريات الموجودة على مواقع الإنترنت استغرق ذلك عامًا ونصف في جمع المادة العلمية، وبحثت عما يتعلق بشأن السوداني وتحليل ذلك .

الأمر الذي أسهم في التوقف عن الكتابة بعض الفصول، وتغيرت الخطة أكثر من مرة بناء على ما وجدنا من معلومات في أرشيف الصحف، وفي أثناء محاولة البحث عن الحقيقة وكشف مواقف القوى السياسية السودانية ومعرفتها ومحاولة معرفة حقيقية الموقف الإقليمي والدولي من دون تحيز لأي طرف.

واقتنيت عددًا من ملفات الوثائق البريطانية غير المنشورة المحفوظة في الأرشيف البريطاني من خارج اليمن، لكن الأمر استغرق وقتًا طويلًا في الحصول على تلك الوثائق، عدة أشهر؛ من أجل يتم الحصول على تصريح الزيارة والسماح بتصوير تلك الوثائق ،كل ذلك أسهم في توقفي عن الكتابة بعض الفصول في انتظار وصول تلك الوثائق، وعند حصولي على تلك الوثائق وتحليل تلك الوثائق تم تغير خطة البحث مرة أخرى.

وعلى الرغم من تجميع الوثائق وأرشيف الصحف العربية والدوريات لكن توقفت عن كتابة فصول الرسالة نتيجة مرضي المفاجئ الذي منعي من الروية بوضوح، علاوة على ذلك أصبت بالتهاب حاد في يدي لم أستطع كتابة الفصول الدراسة لمدة ستة أشهر توقفت عن محاولة الكتابة

،وبعون من الله استطعت كتابة فصول الرسالة بطئ شديد فقد استغرق الأمر سبعة أشهر حتى انتهيت من كتابة فصول الرسالة.

تنظيم الدراسة:

ولقد قسمت الباحثة الرسالة إلى تمهيدًا وأربعة فصول ، وكل فصل فيه مجموعة من المباحث ، يعرض التمهيد لمحة موجزة عن السودان إذ ناقش الموقع الجغرافي للسودان الذي أدى وظيفة في تنوع السكان أيضًا. ثم عرض نشأة الدولة السودانية الحديثة وتكوينها وتنافس القوى الاستعمارية على السودان واحتلال السودان من بريطانيا، ثم عرض أوضاع السودان في ظل الحكم الثنائي حتى١٩٥٤م.

أما الفصل الأول فقد خصص للدراسة الحرب الأهلية السودانية الأولى والموقف الإقليمي والدولي خلال الفترة الممتدة ١٩٥٥م حتى ١٩٧٢م، حيث يتكون من عدة مباحث ، يستعرض المبحث الأول تطورات الأحداث السياسية في جنوب السودان و تطرق إلى العصيان المسلح للفرقة الاستوائية في ١٨من أغسطس ١٩٥٥م وما نتج عن ذلك من قتل لكثير من الشماليين، أما المبحث الثاني فيعرض موقف الحكومات السودانية تجاه تطورات الوضع العسكري في جنوب السودان ما بعد الاستقلال حتى-١٩٦٣م.

أما لمبحث الثالث فيعرض مجريات الحرب في المدة الممتدة من ١٩٦٤ حتى ١٩٦٨م وتطورات الوضع الداخلي في السودان، أما المبحث الرابع فيتطرق إلى جهود التسوية السلمية وإعلان الرئيس جعفر النميري في ١٩٦٩م وإيقاف الحرب وعرض مواقف القوى السياسية الشمالية والجنوبية تجاه مفاوضات التسوية السلمية و تطرق إلى اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي التي أنهت الحرب في ١٩٧٢م ، أما المبحث الخامس فقد عرض المواقف الإقليمية والدولية تجاه الحرب الأهلية السودانية الأولى في المدة الممتدة من ١٩٥٥م حتى ١٩٧٢م .

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة الحرب الأهلية الثانية في المدة الممتدة ١٩٨٣م - حتى ١٩٨٨ م، فقد شمل عدة مباحث ، مهد المبحث الأول عن للأوضاع ما بعد أتفاق أديس أبابا في المدة الممتدة ١٩٧٣م-١٩٨٢م، حيث ثم تطرق إلى أوضاع السودان السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك المدة، أما المبحث الثاني فقد عرض الأسباب التي أدت إلى تجدد الحرب الأهلية الثانية إذ ركز على القرارات التي أصدرها الرئيس جعفر النميري التي أسهمت في انهيار أتفاق أديس أبابا وكان نتيجة ذلك تمرد الكتيبة ١٠٥ ورفض الجنوبيين تلك القرارات. أما المبحث الثالث فقد عرض مجريات الحرب والتطورات السياسية خلال الفترة الممتدة ١٩٨٣م حتى١٩٨٨م.

أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة دور الرئيس السوداني عمر حسن البشير في الحرب السودانية منذ ووصوله إلى السلطة في العام ١٩٨٩م وحتى ٢٠٠٥م؛وتتكون من عدة مباحث جاء المبحث الأول بعنوان انقلاب البشير و و صوله إلى سدة الحكم فقد عرض الأحداث التي مهدت إلى وصول عمر حسن البشير إلى السلطة إلى جانب ذلك تناول الأوضاع الداخلية في السودان بعد انقلاب البشير وموقف القوى السياسية والحركة الشعبية منه وتأثير ذلك في الوضع العسكري حتى ١٩٩١م، أما المبحث الثاني فقد عرض مفاوضات التسوية وتطورات الوضع العسكري منذ١٩٩٢وحتى ٢٠٠٢م. ،أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة اتفاقات نيفاشا في المدة الممتدة٢٠٠٣- ٢٠٠٥م.

أما الفصل الرابع فقد خصص لدراسة موقف القوى الإقليمية والدولية تجاه الحرب الأهلية الثانية في المدة الممتدة ١٩٨٣ م-٢٠٠٥ م وقد تطرق إلى موقف دول الجوار أيضًا وعرض مواقف دول العالم، وكذلك الموقف العربي، وتلا ذلك خاتمة الرسالة التي تضمنت النتائج التي خرجت بها الباحثة، وزودت الرسالة بملاحق تضمنت الوثائق. وعددًا من الخرائط التي توضح مجريات احداث الحروب الأهلية في السودان .ثم بعد ذلك قائمة المصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها في صياغة هذه الرسالة. وختامًا فإن خير ما أرجوه أن أكون قد وفقت في بحثي هذا، فإن أصبت فإن ذلك توفيق من الله، وإنْ كان ثمة نقص فذلك لأن الباحثة في أول الطريق.

التمهيد

التمهيد

السودان في ظل الحكم الثنائي حتى-١٩٥٤م

أولًا : لمحة جغرافية وتاريخية عن السودان:

١- التسمية والمساحة:

السودان كلمة عربية مشتقة من تعبير بلاد السودان، أي: بلاد السود، وهو اللفظ الذي كان يطلقه العرب على سكان المساحات والأقاليم الشاسعة في إفريقيا من الإقليم السوداني إلى ما وراء الصحراء الكبرى، و الذي يمتد من البحر الأحمر والمحيط الهندي إلى المحيط الأطلسي؛ وذلك لما لاحظه العرب على لون البشرة الأسود الغالب على سكان هذا الإقليم الكبير، وما زال اللفظ يستعمل حتى الآن[١].

يغطي السودان مساحة عظيمة على خريطة القارة الإفريقية فمساحته؛ الكلية تبلغ نحو٢٠,٥ مليون من الكيلومترات المربعة؛ أي نحو ٨% من مساحة القارة، وتمتد الأراضي السودانية فيما بين خطي عرض، ٢٢,٤ شمال خط الاستواء، وتمتد هذه الأراضي من شرق القارة على البحر الأحمر حتى وسطها على الحدود التشادية ما بين خطي طول ١٦,١٦،٣٨,٥ شرقا[٢]. وللسودان حدود مشتركة مع تسع دول إفريقية فمن الشمال تحده مصر، ومن الشمال الغربي ليبيا، ومن الغرب إفريقيا الوسطى، وتشاد، ومن الشرق إثيوبيا، وإرتيريا، ومن الجنوب زائير، والكونغو الديموقراطية وأوغندا، وكينيا[٣].

٢- أقسام السطح والمناخ:

وبناء على ما تقدم يقسم السودان على ثلاث مناطق كبرى هي:

- المنطقة الشمالية وهي المنطقة التي تطل على البحر الأحمر.
- المنطقة الغربية الوسطى "القوز" حول جبل مرة.
- المنطقة الوسطى وهي التي تكون أرضها سهلية شاسعة موجودة بين النيل الأبيض

والنيل الأزرق إذ تكون أكثر خصوبة، تتكون معظم أجزاء السودان من سهول منبسطة لا تكاد تكون فيها سلاسل جبلية ذات أهمية، وتتنوع مناطق السودان تنوعًا كبيرًا فيوجد فيه الصحاري والمستنقعات

---

(١) محمد عبد الغني السعودي: السودان، دار الرائد للطباعة، مصر، القاهرة، د.ت، ص١؛ عبد العزيز كامل، دراسات في الجغرافية البشرية للسودان، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٤م، ص١٢.

(٢) زكي البحيري: مشكلة دارفور أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب،٢٠١٠م، ص٧.

(٣) رنا جبوري موسى: موقف الكيان الصهيوني من مشكلة الجنوب السوداني دراسة تاريخية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد العشرون،العدد٣، ٢٠١٧م، ص٤٧٤ومابعدها.

والهضاب والجبال والغابات، ويوجد تنوع كبير في مناخ السودان ما بين الرطوبة والجفاف والحر الشديد والجو المعتدل، وقد كان لهذ التنوع تأثير في حياة الناس الذين تختلف حياتهم اقتصاديًا واجتماعيًا تبعًا للاختلافات المناخية والطبيعية من منطقة إلى أخرى[١]. وغنى موارده الطبيعية، فضلًا عن تنوعها المناخي والنباتي، وقد كون عبر التاريخ عامل جذب لأعداد كبيرة من (المهاجرين الأفارقة والعرب المسلمين للاستقرار فيها، ومن اندمج بسكانه الأصليين[٢].

وتضم هذه المساحة في داخلها كثيرًا من الهويات والثقافات والحضارات والأنشطة الاقتصادية المختلفة والمستويات الاجتماعية المتباينة واللغات المتنوعة. فضلًا عن التعدد المذهبي والعرقي والقبلي والديني[٣].

٣- السكان:

وينقسم سكان السودان على قسمين:

١. قبائل شمال السودان: وتعيش فيه مجموعة قبلية مختلفة وتنقسم كل قبيلة بدورها إلى عدد من البطون والأفخاذ ومن أهم القبائل:

٢. البجاة: تعيش في الشمال الشرقي من البلاد وهم من أصل حامي؛ وقد تأثروا بالسامين، ولهم لغتان العربية و البدوية، و البجاة أصلًا بدور حل، ومن أشهر أقسامهم : البشاريون في الشمال، و الهدنودة في الجنوب، وأمراء في الوسط.

٣. النوبيون: وهم أيضا من الحاميين الذين اختلطوا بالزنوج قديمًا ويعيشون في الشمال ويستقر بعضهم في قرى على جانبي النيل، وأما الساميون فهم العرب المسلمون الذين ينتشرون في السودان الأوسط وتعيش بينهم جماعات غير عربية مثل زغاوة والفور في إقليم دارفور[٤] ومن أشهر القبائل العربية، والفونج، والشكرية، و الرشايدة، و الحمران، والعوامرة، والخولدة، والبقارة، والجوابرة، ورفاعة، واللحويون، و مزارة، و الكبابيش، والهوارة، والكواهلة[٥].

٤. أما قبائل جنوب السودان: فتنقسم قبائلة على ثلاث مجموعات تتداخل مع دول الجوار تداخلًا واضحًا ومؤثرًا وهي:

- المجموعة النيلية: تضم قبائل الدينكا، والنوير، والشلك.

---

(١) عبد الله حسوني جزوع: تصحر الأراضي والمياه مشكلة بيئية خطيرة، دار دجلة ، عمان، ٢٠٠١، ص٢٤١؛ نعوم شقير: جغرافية وتاريخ السودان، ج١، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٧م، ص٥٦.

(٢) منى حسين عبيد: التركيبة المجتمعية لدولة جنوب السودان وأثرها في الاندماج الوطني: مجلة كلية التربية للبنات ، المجلد٢٥، العدد٣، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٤ م، ص٧٤٧.

(٣) عبد الغفار محمد أحمد: السودان بين العربية و الأفريقية، ط٢، مركز البحوث العربية، القاهرة ، ١٩٩٥م، ص١٩؛ جودة حسين جودة، جغرافية إفريقيا الإقليمية؛ منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٥م، ص٢٣٥.

(٤) ينظر: محمود شاكر: السودان،ط٢ المكتب الإسلامي بيروت،١٩٨١م، ص٦٤.

(٥) ينظر: المرجع نفسه ، ص ٦٥-٦٧.

- مجموعة النيليون الحاميون: أطلق عليهم هذا الاسم نظرا لاشتراكهم مع المجموعة النيلية في كثير من السمات السلالية واللغوية ونمط الحياة الاقتصادية ومن أهم قبائلها: الباري، والمنداري، والتوبوسا، والتوركاتا.
- المجموعة السودانية: تنمي إلى هذه المجموعة قبائل، الزاندي، والمور، والمادي، والبون جو، والقديش) وعبارة (المجموعة السودانية) اصطلاح سلالي عرقي وليس اصطلاحًا سياسًيا[(١)].

أوردت الدراسات أن الغالبية العظمى من سكان السودان بتنوعة الاثني يدنيون بالإسلام ،وهناك مسيحيون ووثنيون، فالمسيحيون يتمركزون في جنوب السودان، وغرب (جبال النوبة) ويكونون ٣% من جملة سكان السودان، غير أن الجزء الأكبر من المسحيين يتمركزون في جنوب السودان حيث يكون المسيحيون نسبة ١٧% في حين يكون المسلمون ١٨% من سكان الجنوب، والبقية (٦٥%) هم وثنيون ويعتقدون في الطقوس المحلية[(٢)].

وتعد اللغة العربية اللغة الرسمية في السودان ويتحدث بها العرب في الشمال والوسط، وسكان المدن الكبرى، مع وجود لغات رئيسة أخرى في الغرب والجنوب، مثل لغة الدينكا، والنوير، والشلك، وهي من اللغات النيلية، والفورية، و الزاندية وغيرها، وثمة لغة مشتركة في الجنوب تسمى (عربي – جوبا)،وهي خليط من العربية واللغات الجنوبية ولاسيما لغة lunga franka، الباريا، وهي اللغة الأكثر انتشارًا ويتفاهم بها أبناء الجنوب بعضهم مع ينتشرون في السودان الأوسط وتعيش بينهم جماعات غير عربية مثل زغاوة، والفور في إقليم دارفور[(٣)].

---

(١) ذاكر محيي الدين عبدالله العراقي: انفصال جنوب السودان ملامح الموقف الأمريكي، مركز الدراسات الإقليمية، مجلة دراسات إقليمية،المجلد٩ ،العدد٢٧، ص١٠٢.
(٢) بدرالدين عبدالله الإمام موسى: الصراعات القبلية في السودان، ط٢، مكتبة الجزيرة الورد٢٠٠٤م، ص٢٥.
(٣) ينظر: محمود شاكر، المرجع السابق، ص٦٤ ؛عبدالسلام البغدادي: البعد الايجابي في العلاقات العربية الإفريقية والتعددية الاثنية كرابط ثقافي، ط١ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،بيروت، ٢٠١٣م،ص١٤٧-١٤٨.

أما من الناحية التاريخية فإن:

كان سودان اليوم (بلاد السودان الشرقي وجزء من بلاد السودان الأوسط) يتألف من عدة ممالك ومشيخات:

أ- مملكة الفونج:

(١٥٠٤- ١٨٢١ م) وتسمى أيضًا مملكة سنار والسلطنة الزرقاء وعاصمتها سنار وتمتد من الشلال الثالث حتى حدود إثيوبيا جنوبًا ومن الصحراء الشرقية حتى كردفان غربًا وتتألف مملكة الفونج من عدة سلطنات و مشيخات خضع بعضها للفونج مباشرة، وهي مشيخة خشم البحر، ومملكة فازغلي، ومشيخة الحمده، ومملكة بني عامر، ومملكة الطلقة، وخضع لها البعض الآخر بواسطة[١]. العبدلاب وهي مشيخة الشنابلة، والمناصي، وممالك الجموعية، والجعلين، والميرفاب، والرباطاب والشايقية، والدفار، ودنقلا العجوز، والخندق، وارقو.

ب- قبائل البجة في الشرق: وأهم مركز لهم في مدينة سواكن التي كان يحكمها أمير يختار من الحداربة وهم خليط من عرب وبجة ويسيطرون على تجارة سواكن.

مملكة كردفان: نشأت في كردفان مملكتان تقلي في الجنوب والمسبعات في الشمال، ويطلق اسم كردفان أحيانًا ليعني تجاوزا مملكة المسبعات وعاصمته الأبيض.

د- مملكة الفور(١٦٦٠-١٨٧٤) عاصمتها الفاشر وتمتد حدودها من وادي غربًا حتى حدود كردفان، ويحدها من الجنوب بحر الغزال.

ه- القبائل الزنجية في الجنوب، أهمها الدينكا ، والشلك، و النوير، والزاندي، وهذة القبائل ليست جزءًا من بلاد السودان الشرقي[٢].

وكانت مملكتا الفونج والفور أقوى تنظيمين سياسيين في بلاد السودان الشرقي والأوسط، وقد مر تطورهما بمرحلتين مختلفتين امتدت المرحلة الأولى منذ تأسيسهما في القرنين السادس عشر، والسابع عشر، وشملت المرحلة الثانية القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ساد في كل من المملكتين في المرحلة الأولى نظام إقطاعي له خصائصه المتميزة في كل واحدة منهما وخصائصه التي تميزه عن أنماط الاقطاع التي سادت مناطق العالم[٣].

وبعد تسلم محمد علي باشا الحكم في مصر ١٨٠٥أخذ يعمل على تحقيق سياسته التوسعية بالسيطرة على المناطق المجاورة لمصر ومنها السودان[٤]. وقد سعى حاكم مصر محمد علي باشا إلى

(١) محمد سعيد القدال: تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠-١٩٥٥ م، ط١، مطابع شركة الأمل للطباعة والنشر، القاهرة،١٩٩٢م، ص١٨.
(٢) ينظر: المرجع نفسه: ص١٩.
(٣) ينظر: المرجع نفسه، ص٢٨.
(٤) جوهر موسى النهار مهيدات: السياسة البريطانية وأثرها في تكوين مشكلة جنوب السودان(١٨٩٩-١٩٥٦م)،رسالة د كتواره غير منشورة، في فلسفة التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة اليرموك ، ص١٧.

القضاء على المماليك لما يشكلونه من خطر كبير على حكمه في مصر ، وقد عدَّ بداية نشوء السودان الحديث وبداية المرحلة العلاقات الشائكة بين مصر والسودان[١].

ومن أجل تحقيق أمنها المائي عن طريق تأمين منابع نهر النيل بالإضافة لتوسيع زراعتها وفتح أسواق تجارية جديدة تقوي من اقتصادها[٢]. علاوة على ذلك رغبته في إقامة سلطة الدولة على الأقاليم الواقعة جنوب مصر والسيطرة على مناجم الذهب والأخشاب الموجودة في الجنوب، وعلى أساس ذلك جهز حملتين عسكرتين في (١٨٢٠م)، لفتح السودان بقيادة ابنه إسماعيل باشا وصهر الدفتر دار محمد بك، وتمكنت الحملتان من فتح دنقلا، وشندي، وسنار، و كردفان، والتوغل في مناطق النيل الأبيض باتجاه جنوب السودان وبعد اتمام عمليات الفتح ومقتل إسماعيل باشا في شندي عام(١٨٨٢م)،عمل محمد علي باشا على توطيد الأمن والنظام في أرجاء السودان[٣].

وفي العهد العثماني المصري الذي استمر ١٨٢١-١٨٨٣م، اعتنق الإسلام بعض قبائل جنوب السودان، وقد اتخذ بعض زعماء القبائل العادات العربية، ومن ثم كانت هناك لهجة عربية مختلطة غير أن بعض القبائل استمرت تقاوم الإسلام واللغة العربية؛ لاعتقادها أنَّ ذلك مرتبط بالحكومة وتجار العبيد الذين اشتهروا في ذلك العهد ،وفي تلك المدة اهتم المبشرون المسيحيون في ذلك الجزء من السودان ومجاوره من بلاد إفريقيا؛ فقد تبينوا أهمية السودان وموقعه ومرور الطريق المؤدية إلى جنوب إفريقيا وبسبب ذلك اهتمت أوروبا بالسودان وقضاياه، ومن ثم أصبحت الجنوب ذات أهمية خاصة لدى المستكشفين والمبشرين والتجار[٤].

وعندما تدهورت الأوضاع الأمنية في جنوب السودان أرسل إسماعيل باشا البريطاني (صموئيل بيكر) حملة عسكرية، وقد كانت هذه الحملة بداية من أجل زرع الكراهية هناك إذ عمل بيكر على اضطهاد السكان المحليين للجنوب، وذلك تأييدًا لأهداف بريطانيا التي تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة المتمثلة بالسيطرة على منابع النيل؛ وذلك للضغط على مصر وإحكام اليد عليها.

---

(١) حسن أحمد إبراهيم: محمد علي في السودان ، دار التأليف للترجمة والنشر ، جامعة الخرطوم ، (د. ت) ، ص١١٢ .
(٢) دريد الخطيب و محمد أمين الشب: انفصال جنوب السودان الجذور والتطورات والتداعيات، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد٢٧ ،٢٠١٢ م، ص٣٨٥.
(٣)جوهر موسى النهار مهيدات، المرجع السابق، ص١٧.
(٤) ينظر : عادل رضا: الرهان الإسرائيلي على جنوب السودان، ط١، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، القاهرة،١٩٧٥م، ص٣٧.

بعد ذلك والحقيقة أن الخديوي إسماعيل سكت على تصرفات بيكر؛ لأنه كان يريد تأييدًا بريطانيًا لاستقلال مصر من الدولة العثمانية، وعلى الرغم من ذلك حاول الخديوي تغيير سلوك بيكر لكن من دون جدوى(١).

وفي المدة (١٨٢١- ١٨٨٥م) ولأربعة وستين عامًا كان السودان يعاني فيها وطأة الاحتلال العثماني المصري إثر توسع محمد علي باشا في السودان، وهي الفترة التي يسميها السودانيون مدة حكم التركية، وفيه عانى السودان (٢). وبسبب زيادة المصروفات وفداحة الضرائب وطرق جبايتها فضلًا عن الضعف الإداري العام(٣). وفي ١٨٨٢م، بدأ الاحتلال البريطاني للأراضي المصرية على يد غلادستون، بعد أن سحق القوات المصرية الثائرة في واقعة التل الأبيض، وعندئذ رأى السودانيون أنَّ فرصتهم قد سنحت (٤) .

الأمر الذي دفع محمد أحمد المهدي إلى قيام ثورته التي عرفت بالثورة المهدية ضد تزايد نفوذ الأجانب والأوربيين وكثرة تدفقهم في السودان وما عليه تأثيرهم في تحديد مسارات السياسية والتجارية والاقتصادية للبلاد كان سبب من أهم الأسباب التي ادت إلى قيام تلك الثورة؛ تمهيدًا لتوحيد العالم الإسلامي(٥).

وكانت الحركة المهدية حركة سياسية عابرة للاثنيات؛ إذ انضم إليه عديد من الأنصار وزعماء الشيوخ والقبائل من أنحاء المجتمع السوداني المختلفة الذي تهمين عليه الطرق الصوفية(٦).

إلى جانب ذلك رحبت كبرى قبائل الجنوب النوير، والشلك، و الدينكا، وشاركت في الثورة(٧).

وبذلك عدت الدعوة المهدية، بمنزلة ثورة اجتماعية وسياسية تسعى للإطاحة بالحكم العثماني، والعودة بالإسلام إلى القرآن والسنة النبوية؛ بقصد تغيير الوضع السياسي ونبذ الاستغلال، وانطلاقًا من ذلك تفجرت الثورة المهدية عام ١٨٨١م ونتيجة لذلك عينت ضابطًا بريطانيًا لرئاسة أركان حرب الجيش المصري، ويدعى وليم هيكس(William Hicks) وأسندت إليه قيادة حملة عسكرية عام ١٨٨٣م؛ بهدف القضاء على ثورة محمد المهدي لكن تلك الحملة انتهت بالفشل، إذ تمكن محمد

---

(١) دريد الخطيب ، ومحمد أمين الشب، المرجع السابق، ص٣٨٥.
(٢) عبدالشافي صديق: الجنوب السوداني والمرتكز القومي والاجتماعي، مجلة سبا مجلة تاريخية، تصدر من قسم التاريخ كلية التربية - جامعة عدن، ١٩٨٩م، ص ١١٣.
(٣) ابتسام محمود جواد العكيلي: الأوضاع السياسية في السودان١٩٦٩- ١٩٨٥ م، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد،٢٠٠٧م ،ص٢٥.
(٤) محمد سلامة النحال: نضال شعب السودان خلال قرنيين من الزمان ، ط١، الدار العربية للموسوعات ، بيروت،٢٠٠٥م، ص١٧.
(٥) ابتسام محمود جواد العكليي، المرجع السابق ،ص٢٥.
(٦) توفيق المديني: تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٤ م، ص٢٣.
(٧) مالك عبدالله محمد المهدي: تأثير الحرب الأهلية السودانية في الاستقرار والتنمية، مجلة المستقبل العربي، مجلد٤١، العدد ٤٨٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٩ م، ص ٣٣.

المهدي من هزيمتها في سهل شيكان الفسيح وأستطاع محاصرة الخرطوم في السادس والعشرين من كانون الثاني / يناير ١٨٨٥م والاستيلاء عليها والقضاء.

على غوردون (Gordon) حاكم السودان العام، فتمكن بذلك من تحرير السودان وتأسيس حكومة إسلامية تحكم دولة سودانيـة وطنية مستقلة سيادتها شاملة على أرض السودان بأكمله[١].

ومع ذلك فقد واصل البريطانيون مساعيهم من أجل فرض سيطرتهم على السودان فعندما توفي محمد أحمد المهدي.

في الثاني والعشرين من حزيران / يونيو عام ١٨٨٥م، خلفه عبد الله التعايشي الذي واجه منذ توليه الخلافة حملات عسكرية بريطانية لإعادة احتلال السودان ففي عام ١٨٩٦م جهزت بريطانيا حملة عسكرية من أجل إعادة فتح السودان بقيادة كتشنر (kitchener) وتمكنت هذه الحملة من دخول مدينة أم درمان.

بعد معركة كرري في الثاني من أيلول عام ١٨٩٨م وقد انتصرت فيها القوات البريطانية؛ لذا عدت تلك المعركة بمنزلة الخطوة الأولى الممهدة لاحتلال بريطانيا السودان واطلاق اسم السودان البريطاني المصري على المناطق السودانية كافة[٢].

وخضع السودان منذ كانون الثاني ١٨٩٩م إلى الحكم الثنائي البريطاني المصري المشترك بعد توقيع اتفاقية ١٨٩٩م وأكدت تولى الاشراف على السلطات المدنية والعسكرية بموافقة الخديوي المصري إلى جانب تعين ضابط بريطاني في الوظائف الكبرى، ورفع العلمين العثماني والبريطاني على الدوائر الرسمية في البلاد[٣].

---

(١) منى حسين عبيد الشمالي: الأحزاب الاتحادية السياسية في السودان ١٩٤٤-١٩٦٩ أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية بنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٤م، ص١٢.

(٢) المرجع نفسه، ص١٣.

(٣) ابتسام محمود عبدالجواد العكيلي، المرجع السابق، ص٢٨.

ثانيًا: الأوضاع العامة في السودان في ظل الحكم الثنائي حتى ١٩٥٤م

- **الأوضاع السياسية في السودان:**

بدأ السودان مرحلة جديدة في حياتها التاريخية بعد اتفاق الحكم الثنائي[١]. وهي اتفاقية فريدة من نوعها حيث صيغت بطريقة ترمي إلى انفراد بريطانيا بالسيطرة على السودان دون مشاركة مصر الفعلية[٢]. وعملت بريطانيا على تعيين حاكم عام بريطاني على السودان ومنحة صلاحيات مطلقة لإدارة السودان، وبذلك صار السودان إحدى مستعمرات التاج البريطاني في أفريقيا، ولم تكن مصر سوى ضيف شرف الذي يظهر في دول مواجهة العالم على أنه شريك في ثنائية الحكم بحق الفتح وكان يدير السودان مفتشون بريطانيون من بريطانيا[٣]. لذا تبنت بريطانيا سياسة تهدف إلى فصل السودان عن مصر من خلال اقناع السودانيين بأن مصر ترمي إلى استعبادهم واستغلالهم، كما استعبدوهم ايام الحكم العثماني-المصري وانها تسعى إلى الاستئثار بمياه النيل[٤]. وبناءً على ذلك فقد تمكنت بريطانيا من الانفراد في تنفيذ سياستها تجاه السودان. ومن اجل تحقيق تلك السياسة اتجهت بريطانيا نحو إحياء النعرات القبلية من خلال خلق طبقة حاكمة من القبليين بهدف استمالتهم وابعادهم عن مسارات الحركة الوطنية لاستخدامهم أدوات تبرر بهم سياستها من خلال اغرائهم بالمنافع التي من الممكن ان يحصلوا عليها فيما لو ابدوا تأييدهم لها[٥].لم يكن بإمكان البريطانيين ان يفرضوا سياستهم الكاملة تجاه الشعب السوداني خاصة وان غالبية سكانه من المسلمين، لذا كان لزاماً عليهم البحث عن اشخاص من أهالي البلاد يدينون بالولاء والاخلاص لنظام الادارة الجديدة[٦]. وقد كان واضحاً للإدارة البريطانية منذ البداية الأهمية التي تحظى بها الطرق الصوفية واتباعها الكثيرون[٧].

---

(١) عبدالله عبدالرازق إبراهيم: دور بريطانيا في مشكلة جنوب السودان: ندوة مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الأخيرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة، قسم التاريخ، ٢٠٠٢م، ص٧.
(٢) محمد عمر بشير: تاريخ الحركة الوطنية في السودان١٩٠٠- ١٩٦٩م، ترجمة هنري رياض واخرون، المطبوعات العربية للتأليف والترجمة، السودان، ١٩٨٧م، ص٢٨.
(٣)عبدالله عبدالرازق إبراهيم، المرجع السابق، ص٧.
(٤) مآسي الانجليز في السودان: مذكرة تقدم بها وفد السودان للحكومة المصرية في ١٤ تشرين اول/اكتوبر١٩٤٦، ص١٤.
(٥) يونان لبيب رزق: التكامل التاريخي بين مصر والسودان، مجلة السياسة الدولية، العدد٥٣، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ١٩٧٨م، ص١٢.
(٦) جعفر محمد علي بخيت: الادارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩-١٩٣٩، ترجمة هنري رياض واخرون، ط٢،الخرطوم، ١٩٨٧م، ص١٨.
(٧) المرجع نفسه، ص١٩.

لذا فأن هذا الاهتمام اخذ يتوجه صوب زعماء هذه الطرق فكان علي الميرغني[*][١]. زعيم طائفة الختمية [**][٢]. وفي الوقت ذاته اقدمت الادارة البريطانية على الاهتمام "بالعلماء" اي رجال الدين بوصفهم أدوات مهمة لكسب التأييد لحكمهم، لذا فقد انشأت لهم مجلساً عرف بـ (مجلس العلماء) عام ١٩٠٢م ليقدم لهم النصح في الشؤون الدينية، وقد ذهب هذا المجلس في سياسته إلى قيامه بإضفاء صفة الشرعية الاسلامية على عدد من السياسات التي اتبعتها الحكومة تجاه بعض الحركات الدينية. ونتيجة لتلك السياسة التي اتبعتها الادارة البريطانية تجاه الزعماء الدينيين فقد استطاعت ان تحصل على دعمهم ومساندتهم وخاصة في تهيئة المواطنين لتقبل نظام الحكم الجديد. بعد ان ارست السلطات الاستعمارية دعائم سلطتها في شمال السودان تحت غطاء اتفاقية الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩م، اخذت توجه اهتمامها إلى جنوب السودان[٣].

فقد سعت بريطانيا منذ البداية إلى تكريس حالة الانفصال والتجزئة في الجنوب وذلك من خلال تشجيعها للإرساليات المسيحية لارتياد الجنوب واستيطانه وكان معظمهما من الامريكان والاوربيين لغرض التبشير للدين المسيحي، حيث امدت المبشرين بالأموال المقتطعة من ميزانية الحكومة العامة، وأسندت اليهم مهمة التعليم بهدف نشر المسيحية بين ابناء الجنوب[٤].

ولم تقتصر هذه الارساليات في عملها على تحقيق ذلك الهدف فحسب بل سعت ايضاً إلى وصف الانسان الشمالي بالتسلط والمتاجرة بالجنوبي في سوق الرقيق، كما صورت الجنوب على انه مسيحي افريقي والشمال عربي مسلم[٥]. في حين ان هذه الافتراضات خاطئة لان الشمال نفسه خليط متجانس من العروبة والنوبيين والجنوبيين (السودانيين) وهنالك من قبائل الجنوب من استعربت واتخذت من الاسلام ديناً[٦]. ولعل ذلك يكشف منذ البداية خطورة السياسة التي تنتهجها بريطانيا ازاء شعب السودان شماله وجنوبه. كما اتبعت الادارة البريطانية سياسة هدفت منها اخضاع بعض القبائل الجنوبية اذ شرعت في اقامة حاميات في الجنوب تحت الاشراف المباشر للضباط البريطانيين، الا

(*)علي الميرغني: ولد عام ١٨٧٣م، وهو رجل دين سوداني وزعيم طائفة الختمية التي اسسها جده محمد عثمان الميرغني والمعروفة بعدائها للثورة المهدية، التجأ الى مصر عام١٨٨١م هرباً من الثورة المهدية، وعاد الى الخرطوم عام ١٨٩٨م، بعد سيطرة الاستعمار البريطاني على السودان حظي بدعم الانكليز، كان من المساندين للاتحاديين والاشقاء حتى اختلف اسماعيل الازهري معه فكون حزب الشعب الديمقراطي من بعض اعضاء الحزب الوطني الاتحادي، تحالف مع حزب الامة فاسقط وزارة الازهري عام ١٩٥٦م، كون حكومة ائتلافية مع الانصار، الا انها لم تستمر طويلاً حيث تسلم العسكريون الحكم في السودان في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٥٨م، وبعد ثورة تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٦٤م، دمج حزبه مع الحزب الوطني الاتحادي عام ١٩٦٨م، وفي العام نفسه توفي علي الميرغني وشيعه اكثر من مليوني سوداني.

(١) محجوب عمر باشري: رواد الفكر السوداني، مؤسسة جوني وادلي للطباعة والتجليد، بيروت، ١٩٨١م، ص٢٦٤-٢٦٩.

(**) طائفة الختمية: وهي احدى الطرق الصوفية المهمة في السودان، مؤسسها محمد عثمان الميرغني، اطلق عليها اسم (خاتم الطرق) بوصفها تشتمل على مضمون الطرق الاخرى وتكملها، ورئاسة هذه الطريقة وراثية بين الابناء، ويطلق عليها احياناً اسم الميرغنية، (التي تعني الامير الغني) نسبة الى الجد الاكبر علي الميرغني، الا ان افضل ما تعرف به هو (الختمية) نسبة الى قرية الختمية في شرق السودان التي هي مقر زعماء هذه الطريقة واتباعها، وتعد من الطرق الداعية للتعاون والاتحاد مع مصر. للمزيد ينظر ب، م هولت: المهدية في السودان، ترجمة جميل عبيد، دار الفكر العربي للنشر، د.م ، ١٩٧٨، ص٢٨؛ حمدنا الله مصطفى، حزب الامة السوداني ١٩٤٥-١٩٦٩، شركة سعيد رأفت للطباعة، القاهرة، ١٩٨٩، ص١٥ (٢) محمد محمد كرار: انتخابات وبرلمانات السودان، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، الخرطوم، ١٩٨٩م، ص٢٢.

(٣) بدر الدين مدثر: البعث ومسألة الجنوب في السودان، دار العروبة للطباعة والنشر، لندن، د.ت، ص٢٤.

(٤) وفد السودان، مآسي الانجليز، المرجع السابق، ص٢٤.

(٥)علي عبد الرحمن الأمين: الديمقراطية والاشتراكية في السودان، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٧٠م، ص٥٩.

(٦) محمد عمر بشير: جنوب السودان دراسة لاسباب النزاع، ترجمة اسعد حليم، الهيئة المصرية العامة للنشر، القاهرة، ١٩٧١م، ص٢٣.

ان هؤلاء لم يتمكنوا من اخضاعهم الا بالتدريج عن طريق تقديم الهدايا احياناً وعن طريق التهديد واثارة العداوات بين القبائل المختلفة احياناً اخرى[1]. وعن طريق استخدام العنف المسلح بأرسال حملات عسكرية احيانا كما فعلت عام ١٩٠٢م عندما ارسلت حملة عسكرية لمحاربة قبيلة النوير التي كانت ترفض الخضوع للاستعمار البريطاني. وحدث الشيء نفسه للقبائل الاخرى[2].

لقد سارت الادارة البريطانية على سياستها القائمة على فرق تسد وتنفيذاً لهذه السياسة اقدمت بريطانيا على منع الشماليين، ومعهم المصريين من السفر إلى الجنوب عام ١٩٠٤م، إلا بأذن الحاكم العام.

وفي أثناء قيام الحرب العالمية الأولى أقدمت الإدارة البريطانية على اتخاذ خطوة مهمة تمثلت في قيامها عام ١٩١٧م بتشكيل قوة عسكرية محلية اطلق عليها اسم (الفرقة الاستوائية) لتحل محل الحامية الشمالية التي كانت تضم خليطاً من ابناء الشمال والجنوب. فضلاً عن اتخاذها خطوتين أخريين عام ١٩١٨م الاولى اعتبار يوم الاحد عطلة رسمية في جميع انحاء الجنوب، والثانية اتخاذ اللغة الإنكليزية لغة رسمية لجنوب السودان[3]. وظهرت بواكير الحركة الوطنية في السودان حال انتهاء الحرب العالمية الأولى ١٩١٨ ، بفعل عوامل عدة منها انتشار مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وكذلك بسبب اتساع التعليم في السودان ، والذي ادى بدوره إلى نمو الروح القومية ، كما ان لتزايد الاطماع البريطانية في السودان آثاراً في تزايد السخط السوداني ضد بريطانيا ، وقد ادت ثورة عام ١٩١٩ في مصر دوراً كبيراً في تصاعد النشاط الوطني في السودان[4].

إلى جانب ذلك ، تأسست جمعية وطنية عامة ١٩٢٠ هي جمعية الاتحاد السوداني في (ام درمان)، وقد تألفت من خمسة اعضاء مؤسسين، وهم كل من عبيد حاج الامين، وتوفيق صالح جبريل، ومحيي الدين جمال ابو سيف وابراهيم بدري فضلاً عن سلمان كشة، ولم تستمر هذه الجمعية طويلاً ، إذ سرعان ما انقسمت إلى تيارين، الاول كان اصلاحياً دعا إلى اصلاح اوضاع السودان عبر التعاون مع بريطانيا ، والثاني وطني وحدوي دعا إلى التحالف مع الحركة الوطنية المصرية على اساس عدم فصل السودان عن مصر[5].

---

(١) عمار الشيخ محمد: معالجة الصحافة السودانية لقضية الحرب في جنوب السودان ١٩٨٧-١٩٨٩، ط١، دار جامعة افريقيا العالمية للطباعة ، ١٩٩٧م، ص٣٨.

(٢) انظر محمد عمر بشير: مشكلة جنوب السودان خلفية النزاع من الحرب الداخلية الى السلام، جـ٢، ترجمة هنري رياض وآخرون، دار الجيل، بيروت،١٩٨٣م، ص٥٦.

(٣) عمار الشيخ محمد، المرجع السابق، ص٣٩.

(٤) محمد عمر بشير: تاريخ الحركة الوطنية في السودان (١٩٠٠-١٩٦٩) ، المرجع السابق ، ص٨٨ ؛ إبراهيم الحار دلو : الرباط الثقافي بين مصر والسودان ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم ، ١٩٧٧م، ص٢٩ .

(٥) مجلة الطليعة العربية ، العدد ١٥٥ ، فرنسا ، ٢٨ نيسان ١٩٨٦ م.

وهنا يمكن القول، ان العناصر الوطنية السودانية التي قامت بالحركة الوطنية في السودان تألفت من عناصر مدنية وعسكرية ، فقد كان على رأس الحركة الوطنية السودانية[١]. الملازم الاول علي عبد اللطيف[٢]. الذي نادى= باستقلال السودان عن بريطانيا وألف جمعية اللواء الأبيض عام ١٩٢٤ ، ورفع علماً ابيض رسم عليه خريطة للنيل ، وفي ركن منه العلم المصري الاخضر[٣].

وعلى الرغم من تعدد الجمعيات الوطنية السودانية وعدم توحدها سواء في القيادة او البرنامج ، غير أنها أصرت على شيء واحد والمتمثل بالتخلص من السيطرة البريطانية وان يصبح السودان بلداً مستقلاً على ان تكون له علاقة خاصة بمصر اما بوحدة شاملة او اقل شمولاً[٤].

لذلك، اسست حكومة السودان مصلحة للمخابرات في القاهرة ، وعين لها مسؤول عرف بوكيل حكومة السودان في مصر وكانت مهمة تلك الوكالة ، رصد النشاط المعادي للإدارة البريطانية في كل من مصر والسودان ، وقد شغل السير (لي ستاك)[٥]. **Lee Stack** منصب أول وكيل لحكومة لحكومة السودان بالقاهرة بين الاعوام ١٩١٣و ١٩١٦ ، ومن ثم اصبح حاكماً عاماً للسودان عام ١٩١٨[٦]. واستمر إلى ان قتل في القاهرة عام ١٩٢٤[٧].

وعلى اثر ذلك ساءت العلاقات بين مصر وبريطانيا مما دفع بريطانيا إلى ان تفرض تعويضاً على مصر بالجلاء عن السودان خلال اربع وعشرين ساعة[٨].

إلاّ أن بريطانيا كانت عازمة على حل مسألة السودان لصالحها من قبل وفاة السردار[٩].إذ كانت ثورة ١٩٢٤ في حقيقتها امتداداً لثورة ١٩١٩ ، فثورة ١٩٢٤ اول حركة قومية في تاريخ

---

(١) عبد العظيم رمضان : موقف الجيش المصري من ثورة ١٩١٩ ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣١ ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة ، ١٩٧٣م، ص١٠٤ .

(٢) ولد في عام ١٨٩٢ بمدينة وادي حلفا وتلقى تعليمه الابتدائي في الخرطوم والتحق بالمدرسة الحربية وتخرج منها عام ١٩١٤ برتبة ملازم ثاني، وكان من الاعضاء= =البارزين في جمعية الاتحاد السوداني ومؤسس جمعية اللواء الابيض للمزيد ينظر : مكي شبيكة: مختصر تاريخ السودان الحديث ، ط٢ ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦٥ م، ص١٤٣.

(٣) زاهر رياض : استعمار افريقيا ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥م ، ص٤٢٩ .

(٤) رأفت غنيمي الشيخ : مصر والسودان في العلاقات الدولية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٩ م، ص٣٧١ .

(٥) دبلوماسي بريطاني ولد عام ١٨٥٢،عين قائد لقوة السودان عام ١٩٠٢ ، ثم اصبح وكيل السودان ومدير المخابرات العسكرية عام ١٩٠٨ ١٩٠٨ ، وعين حاكماً عاماً للسودان ١٩١٨ تم اغتياله في القاهرة عام ١٩٢٤ . للمزيد ينظر، ملفات العالم العربي ، لدار العربية للوثائق ، س ن -١٣٠٢/١ وثيقة رقم ١٨٩٥ ، لبنان ، بيروت ، ١٣ أيار ١٩٨١ ؛ مركز السودان الدولي، رئاسة مجلس الوزراء ، المطبعة الاميرية ، القاهرة ، ١٩٤٧ م، ص٢٢ .

(٦) جاءت حادثة اغتيال لي ستاك في ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٤ في مدينة القاهرة التي القت تبعاتها على الحكومة المصرية فانتهزت بريطانيا بريطانيا تلك الفرصة ووجهت انذاراً الى الحكومة المصرية . للمزيد ينظر: حسان ريكان خلف : ثورة عام ١٩٢٤ في السودان ، مجلة جامعة ديالى، العدد ٥٤ ، بغداد ، ٢٠١٢ م، ص٣١٤ .

(٧) نوال عبد العزيز مهدي راضي : رياح الشمال دراسة في العلاقات المصرية – السودانية ، المطبعة التجارية الحديثة ، الخرطوم ، ١٩٨٥ م، ص٢٦ .

(٨) ابتسام محمود جواد ، الاوضاع السياسية في السودان (١٩٦٩-١٩٨٥) ، المرجع السابق، ص٣٩ .

(٩) إبراهيم امين غالي : مقتل السردار والمؤامرة ، البريطانية في السودان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٥ ، مركز الاهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة ، ١٩٧٣ م، ص٧٦ .

السودان الحديث[١]. وعلى الرغم من اخفاق ثورة ١٩٢٤ في تحقيق اهدافها إلاّ أنها تمكنت من جمع كلمة السودانيين[٢].

إلى جانب تلك الاحداث، ولاسيما عام ١٩٢٩ انعكست الازمة الاقتصادية العالمية[٣]. وبشكل سلبي على المصدر الاول للدخل في السودان الناتج عن بيع القطن مما ادى إلى توقف كل التطورات في البلاد[٤].

وفي تلك الاثناء، جرت مفاوضات بين الحكومتين البريطانية والمصرية بشأن الجلاء عن مصر والتي نصت على انهاء احتلال مصر عسكرياً وعقد تحالف بين الطرفين المتعاقدين لتوطيد الصداقة والتفاهم الودي وحسن العلاقات بين الطرفين[٥].

وقد صدر مرسوم ملكي مصري في الثالث عشر من شباط يقضي ١٩٣٦ بتعيين الهيئة الرسمية المصرية لا برام معاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا[٦].و في السادس والعشرين من آب من من العام ذاته في لندن[٧]. وحددت مدة المعاهدة بعشرين عاماً[٨].

وجاءت المادة الحادية عشرة من الاتفاقية المتعلقة بالسودان متضمنة الاعتراف بالوضع الناجم عن اتفاقية السودان عام ١٨٩٩ القاضي باستمرار الحكم الثنائي البريطاني – المصري ، وتمسك الحاكم العام بسلطاته نيابة عن الدولتين[٩].

واخذت صلات مصر الثقافية والاجتماعية بموجب تلك الاتفاقية تزداد مع بعض الاقطار العربية[١٠].مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقيات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٨٩٩و ١٩٣٦، وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على استمرار ادارة السودان بموجب الاتفاقيتين المذكورتين، ومواصلة الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين، ومباشرة السلطات المخولة بمقتضى هاتين الاتفاقيتين ، وعلى ان الطرفين المتعاقدين متفقان على أن الغاية الأولى لادارتهما في السودان يجب ان تكون لتحقيق رفاهية السودانيين[١١].

---

(١) يونان لبيب رزق : ايديولوجية الوحدة بين مصر والسودان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٤ ، مركز الاهرام للدراسات الإستراتيجية، الإستراتيجية، القاهرة ، ١٩٧١ م، ص٦٣-٦٤.

(٢) جمال عبد جواد : مصر في السياسة السودانية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٧٩ ، بيروت ، ١٩٨٥م، ص٧٤ .

(٣) اضخم ازمة اقتصادية شهدها النظام الرأسمالي على طول تاريخه وتعرف بالانهيار الاقتصادي (العظيم) عام ١٩٢٩ وهي في الاصل ازمة في الاقتصاد الامريكي وبدأت بانهيار في سوق الاوراق المالية في نيويورك . لمزيد ينظر، عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج١ ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص١٥٩.

(٤) رولاند اوليفر جون فيج : موجز تاريخ افريقيا ، ترجمة أحمد الصادق ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٥ ، ص٢٣٩ .

(٥) للمزيد: ينظر: ندى حسين علي حمد الجبوري، حزب الاتحاد السوداني الإفريقي سانو١٩٥٨-١٩٧٢ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٦م، ص٣٠.

(٦) يونان لبيب رزق : السودان في المفاوضات المصرية – البريطانية (١٩٣٠-١٩٣٦) ، مطبعة جيلاوي ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص٥٣ .

(٧) فاروق حسان محمود الخزرجي: الحياة النيابية في مصر (١٩٢٤-١٩٣٦م) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص١٧٢.

(٨) أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية – البريطانية (١٩٣٦-١٩٥٦) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ، ١٩٦٨ م، ص١٥٠ .

(٩) محمد أحمد محجوب: الديمقراطية في الميزان، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣م ، ص٤١ .

(١٠) ندى حسين علي حمد الجبوري، المرجع السابق، ص٣١ .

(١١) عبد الله حسين : السودان من التاريخ القديم الى رحلة البعثة المصرية ، مطبعة الرحمانية ، القاهرة ، ١٩٣٥ ، ص٤٥ .

الا ان اتفاقية ١٩٣٦ لم يحصل السودان فيها غير كلمة الرفاهية مما جعل الطبقة المستنيرة من السودانيين تتنبه للخطر المحدق بالسودان فأصبحت مجالس الخريجين الخاصة والعامة لا تكف عن الحديث عن الخطوة التي يمكن اتخاذها لا سماع صوت السودان لدولتي الحكم الثنائي والعالم الخارجي[١] .

فرأى آنذاك الخريجون ان الفرصة سانحة لهم لكي يجمعوا جموعهم وينظموا صفوفهم واخذوا يمهدون لذلك بشتى الطرق متخذين من نادي الخريجين بـ(أم درمان) [٢]. مقراً لهم إلى انتهى بهم التفكير في عام ١٩٣٨ لتأليف هيئة عامة تضم بين صفوفها الطبقة المستنيرة ورأوا ان يطلقوا على تلك الهيئة اسم (مؤتمر الخريجين العام) في الثاني عشر من شباط عام ١٩٣٨ بمدينة (ام درمان) وعقدوا أول دورة للمؤتمر بنادي الخريجين الذين اتخذوا منه المركز العام للمؤتمر وقد حضرت ذلك الاجتماع جموع غفيرة ، ووضعوا دستوراً للمؤتمر وحددوا الهدف من انشاء المؤتمر في الدستور هو (العمل للصالح العام)[٣]. وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ ، أعلن اعضاء المؤتمر تماشياً مع موقف بعض القوى الشعبية والسياسية السودانية ، عن ولائهم ومساندتهم لبريطانيا ودول الحلفاء، أملاً في ان تكافئهم بريطانيا باستقلال بلادهم بعد الظفر بالنصر في نهاية الحرب[٤]. و في عام ١٩٤٢م حدث أمر في غاية الأهمية في التطور السياسي في السودان ألا وهو ظهور الأحزاب السياسية، وقد كانت الطوائف الدينية السودانية خاصة طائفتي الختمية والأنصار[*][٥].

(١) عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين ، تحقيق، فدوى عبد الرحمن ، ط١ ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، السودان ،١٩٥٥، ص٥٩

(٢) تأسس في مدينة ام درمان عام ١٩١٨ من قبل مجموعة من الطلبة الخريجين وقد عد بمثابة امتداد لنادي المدارس العليا في مصر الذي تأسس قبل اندلاع الحرب العالمية الاولى. للمزيد ينظر : يونان لبيب رزق : السودان في المفاوضات المصرية – البريطانية (١٩٣٠-١٩٣٦) ،المرجع السابق، ص١٠٨.

(٣) اسماعيل الازهري : الحركة الوطنية ، مطابع الكشاف ، بيروت ، د. ت ، ص٣٤-٣٥ ؛ ندى حسين علي حمد الجبوري، المرجع السابق ص ٣٢.

(٤) حسان ريكان خلف الدليمي : العلاقات المصرية السودانية (١٩٥٢-١٩٧٠) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات ، بغداد ، ٢٠٠٥، ص١٦٠ .

(٥) (*)طائفة الأنصار: وهي من الطوائف الدينية المهمة في السودان وتسمى في العصر الحديث باسم الأنصار وهم أتباع ومناصرو (الإمام محمد محمود أحمد المهدي) الذي قاد الدعوة المهدية وثورتها ثم دولتها في السودان أواخر القرن التاسع عشر الميلادي. وصار أتباع الإمام يسمون بأنصار الله في داخل السودان وخارجه والبعض يسميهم أنصار المهدي. للمزيد ينظر: عمر عبد الرزاق النقد: دراسات في تاريخ المهدية، ج١،جامعة الخرطوم، د.ت، ص١١١.؛ يحيى محمد عبد القادر: شخصيات من السودان،ج١، ط٢، المطبوعات العربية للتأليف والترجمة، السودان، ١٩٨٧م، ص٤٩.

قد أدّت وظيفة مهمة في تكوين تلك الأحزاب، وكان أول تلك الأحزاب ظهورًا الحزب الوطني الاتحادي(*)(١). وكانت طائفة الختمية ترعاه وحزب الأمة (**)(٢). و كانت طائفة الأنصار ترعاه، وطالب السودانيون كغيرهم من الشعوب بإنصافهم نتيجة مشاركتهم العسكرية والمادية إلى جانب الحلفاء؛ فقدم الخريجون مذكرة إلى الإدارة البريطانية في عام ١٩٤٢م تضمنت مجموعة من المطالب تمثلت بإلغاء قوانين المناطق المغلقة ورفع قيود الاتجار والانتقال عن السودانيين داخل السودان ووقف الاعانات للمدارس والإرساليات وتوحيد برامج التعليم في الشمال والجنوب(٣).

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تأسست في السودان مجموعة من الأحزاب الأيدولوجية منها حزب البعث العربي الاشتراكي والشيوعي والإخوان المسلمون وقد شارك حزب البعث الحركة الوطنية، وفي نهاية الأربعينات كانت حركة الإخوان المسلمين تدعو إلى إقامة دولة دينية.

تضم مصر والسودان حاولت السلطات البريطانية في السودان تكسب أن تكسب الراي العام فعمدت إلى إنشاء بعض المؤسسات الدستورية كان من أبرزها(٤).

تكوين المجلس الاستشاري لشمال السودان الذي تكون في عام ١٩٤٤م،من الحاكم العام والسكرتير المالي الإداري ،والقضائي وثلاثين مواطنًا آخرين منهم ١٨ من مجالس المديريات الذين أتوا من الزعمات القبلية والمحلية التي خلقتها الحكومة الاستعمارية وساندتها الطائفية أما العشرة الباقون فيعين الحاكم العام منهم ثمانية من أصحاب المصالح الاجتماعية والاقتصادية(٥).

وفي ٤أغسطس ١٩٤٥م وجه الحاكم العام رسالة إلى المندوب السامي في القاهرة تضمنت لأول مرة ثلاثة احتمالات تقترحها الإدارة البريطانية إزاء الجنوب:

١- دمج الجنوب في الشمال.
٢- دمج الجنوب في إفريقيا الشرقية.
٣- دمج أجزاء من الجنوب مع الشمال ،وأجزاء أخرى مع إفريقيا الشرقية.

---

(١) (*)الحزب الوطني الاتحادي: وهو أحد أعرق أحزاب السودان تأسس فعليًا عقب اندماج عدد من الاحزاب الاتحادية وهي حزب الأشقاء بقيادة إسماعيل الأزهري، وحزب وادي النيل بقيادة الدرديري أحمد إسماعيل، وحزب الأحرار الاتحاديين تحت مسمى الحزب الوطني الاتحادي وذلك في القاهرة ١٩٥٢ م، للمزيد ينظر، منى حسين عبيد الشمالي، الأحزاب الاتحادية السياسية في السودان ١٩٤٤-١٩٦٩م ، المرجع السابق، ص١٢٠.

(٢) (**) حزب الأمة: تأسس في شباط ١٩٤٥ وهو أول حزب سياسي شعبي تكوّن على أساس بناء الدولة السودانية المستقلة. وقد نشأ من تحالف ثلاث عناصر وهم الأنصار أو المهديون. وزعماء العشائر وعدد من الخريجين المنادين بالاستقلال ممن رفع شعائر السودان للسودانيين ومن قيادته المهمة الصديق عبد الرحمن المهدي وهو أول رئيس للحزب، وعبد الله خليل سكرتير الحزب، للمزيد ينظر، منى حسين عبيد الشمالي: حزب الأمة ودوره في الحياة السياسية السودانية ١٩٤٥- ١٩٨٩ م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٠ م، ص٨.

(٣) ندى حسين علي حمد الجبوري، المرجع السابق،ص٣٩.

(٤) عبدالمجيد كامل عبداللطيف: المختصر في تاريخ الوطن العربي المعاصر١٩١٤-١٩٩٣ م، بغداد،٢٠١٣م، ص١٣٧.

(٥)علي عباس حبيب: الفدرالية والانفصالية في أفريقيا دراسات تحليلية عن إرتريا –جنوب السودان –بياقرا، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩م، ص٢١٢.

وفي عام ١٩٤٦م انشأت لجنة (السودنة) التي قررت إرسال لجنة فرعية لاستطلاع أحوال الجنوب والنظر في إمكان سودنة الخدمة المدنية فيه، وبالفعل سافرت اللجنة الفرعية ووقفت على مجريات الأحوال هناك وكان تقريرها إدانة قوية لسياسة الإدارة البريطانية في الجنوب[١].

- **مؤتمر جوبا ١٩٤٧م**

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، طبقت حكومة حزب العمال في بريطانيا سياساتها الخاصة بتصفية الإمبراطورية وتحويلها إلى (كومنولث) يجمع شعوبًا ودولا مستقلة، وفي المدة نفسها كانت الحركة الوطنية السودانية في الشمال قد صعدت من نشاطها وضغوطها ضد السياسات الإنجليزية في البلاد وخاصة في مناسبة قيام الإدارة البريطانية بإنشاء المجلس الاستشاري ثم الجمعية التشريعية في شمال السودان، وعلى الجانب الآخر من الصورة كانت البعثات التبشيرية وحلفاؤها من الإداريين في حكومة السودان وفي أجهزة الحكم في لندن يضغطون من أجل السير قدمًا نحو فصل جنوب السودان عن الشمال...قررت الحكومة البريطانية مناقشة الموقف واتخاذ قرار بشأن بدائل المستقبل في الجنوب[٢].

الخرطوم، يجتمع فيه الشمال والجنوب للتداول وسن القوانين بوصفهم شعبًا لدولة واحدة موحدة، أو سيقيم جهازين تشريعين يختص كل منها بأحد جزءي الدولة[٣].

وقد حضر المؤتمر سبعة عشر جنوبيًا وستة شماليين وقد خلص مؤتمر جوبا بالاتي: اعتراف جميع الأعضاء ماعدا عضوين من زعماء الاستوائية بأن الوحدة بين الشمال والجنوب ضرورة لابًّد منها ٢- الموافقة على أن الجنوب لا يمكن أن يستقل بنفسة كما أنه لا يرغب في الاتحاد مع أوغندا٣- رأى المؤتمر توحيد السياسة التعليمية في الشمال والجنوب[٤].

أعلن المثقفون من أبناء الجنوب في المؤتمر معارضتهم للانفصال عن الشمال بأي صورة إذ سيكون ذلك في غير مصلحتهم سواء كان من الناحية السياسة أو الاقتصادية ٥- تحدث أبناء الجنوب طويلًا عن مدى تخلف مناطقهم ٦- وظهر من بين ممثلي الجنوب شعور قوي بعدم الثقة بنوايا الشمال[٥].

---

(١) عمار الشيخ محمد، المرجع السابق ، ص٤٢-٤٣.
(٢) عبدالملك عودة: مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة أو الانفصال، مجلة السياسة الدولية ، العدد١٠٩ مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية،القاهرة،١٩٩٢م، ص١٠.
(٣) بونا ملوال: حول جدور النزاع الراهن في جنوب السودان ،مجلة السياسة الدولية،العدد٩١، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية،القاهرة،يناير١٩٨٨م، ص٨٠
(٤) إبراهيم محمد آدام حامد: الأبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية لتحرير السودان١٩٨٣-٢٠٠٠م دراسة حالة، جامعة إفريقيا العالمية؛ مركز البحوث والدراسات الإفريقية،إصدارة٤٤، دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة ، ص١٧.
(٥) عمار الشيخ محمد، المرجع السابق،٤٤.

والجدير بالذكر، لماذا تغيرت السياسة الإنجليزية؟! ولماذا اتسمت السياسة الإنجليزية موقفها تجاه إبقاء الجنوب في إطار السودان بدون الاتجاه نحو الانفصال؟ هناك مجموعات من التفسيرات ترد في المصادر المتعددة عن هذه المدة، ومن بينها وجود مصاعب وعقبات عملية في عملية ضم الجنوب إلى أوغندا(الباجندا) لأن الضم معناه تغير موازين القوى الاجتماعية والقبلية في داخل أوغندا، إذ إن القبائل الشمالية في أوغندا هي امتدادات وقرابات اثنية لقبائل جنوب السودان، ويرى أحد السياسيين السودانيين وهو أبل إلير أن بريطانيا باعت الجنوب مقابل تأييد الشماليين لها ولسياساتها، ولولا هذا الإجراء لانعقد لواء الفوز للعناصر الموالية لمصر، ولزاد المناصرون لمصرفي ذلك الوقت التصاقًا بشعار وحدة وادي النيل، ويفسر دكتور عبدالملك عودة بأن السياسة البريطانية في تلك المدة كانت ترى أن المصالح البريطانية المستقبلية تتحقق بمنح المستعمرات استقلالها بأسلوب جديد هو "وحدة تسد" بدًلا من الأسلوب القديم" فرق تسد"[1]. وكان نتيجة ذلك تشكيل الجمعية التشريعية في عام ١٩٤٨م، وضمت ثلاثة عشر عضوًا من أبناء الجنوب وقد عدَّت بداية الوحدة السياسية بين الشمال والجنوب[2]. والجدير بالذكر أنه قد أدت السياسة البريطانية في جنوب السودان المرتكزة على خلق واقع مختلف في الجنوب يتطور تطورًا مستقلًا عن السودان والتعمد في تكريس التخلف في المجالات الاقتصادية والتعليمية وعدم تشجيع الاتصال بين الجنوب والشمال إلى تأخر نشوء وتطور الحركات السياسية في جنوب السودان مقارنة مع شمالة ففي حين نشأت معظم الأحزاب الشمالية في منتصف الأربعينات نجد أول محاولة لتشكيل حزب جنوبي كانت عام١٩٤٨م، وفي عام ١٩٥١م ولد حزب الأحرار الجنوبي ،وكان أول تنظيم سياسي في جوبا وبظهور هذا الحزب أصبح للجنوب صوت يطالب بالحقوق المشروعة[3]. وشهد عقد الخمسينيات بعض المؤشرات الخطيرة لمستقبل تطور العلاقات بين الشمال السودان وجنوبه خاصة في عام ١٩٥٣أي قبيل عقد اتفاقية الثاني عشر من شباط/فبراير١٩٥٣ فعندما ذهب مندوبو الأحزاب الشمالية إلى مصر للتفاوض معها بشأن تلك الاتفاقية لم يكن الجنوبيون ممثلين في أي من تلك الأحزاب [4].

وكذلك عدم حضور مواطنين من جنوب السودان في أعضاء الوفود الحزبية والقوى السياسية التي شاركت في مناقشات تطبيق السياسة الجديدة ،معناه في نظر القيادات الجنوبية من خلال المطبوعات المنشورة أن الأمور قد أبرمت، وأن المستقبل قد خطط وحددت مساراته بدون حضور أو بدون علم أبناء جنوب السودان، ويضاف إلى هذا القول لم يكن في القيادات العليا أو التنظيمات العليا للأحزاب السياسية الكبرى في شمال السودان أي مواطن من أبناء جنوب السودان حتى يقال أنهم

(١) ينظر، عبدالملك عودة، المرجع السابق،ص١٠-١١.
(٢)عمار الشيخ محمد، المرجع السابق، ص٤٤.
(٣) منى حسين عبيد : الخريطة السياسية للأحزاب في جنوب السودان الحركة الشعبية لتحرير السودان دراسة حالة، مجلة الدراسات الدولية،المجلد٤١، ٢٠٠٩ م، ص٢١.
(٤) منى حسين عبيد: الوحدة الوطنية في السودان المشكلات والمواقف، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠٩ م، ص١٦.

شاركوا- ولور مزيًا – في اتخاد القرارات الكبرى وصناعتها الخاصة بمستقبل السودان الموحد [(١)].وعندما كان الاستعداد يجري للانتخابات التي أعقبت الاتفاقية المصرية البريطانية في عام ١٩٥٣م، انتشرت في أنحاء الجنوب موجة من الدعايات السياسية من جانب مصر ومن جانب الأحزاب السياسية المختلفة في الشمال، وقدمت الوعود بسخاء، بذلت الجهود صراحة لشراء تأييد هذا الحزب السياسي أو ذاك ووجه الحزب الوطني الاتحادي مثلًا((اتهاماته إلى حزب الأمة واعاد إلى ذاكرة أبناء الجنوب أن زعيم حزب الأمة واتباعه هم خلفاء أعدائهم القدامى من تجار الرقيق، وأنهم سيعودون استعبادهم إذا لقوا تأييدهم في الانتخابات[(٢)]. و تمت الانتخابات النيابية في جميع مديريات السودان، ولم تكن هناك أحزاب سياسية منظمة تمثل أبناء الجنوب أو تعبر عن آراءهم واتجاهاتهم، كذلك لم تكن هناك قواعد سياسية شعبية [(٣)].وانتهت الانتخابات بأن حصل الحزب الجنوبي (حزب الأحرار) على أثنى عشر مقعدًا من مجموع سته وعشرين مقعدًا مخصصة للجنوب وضمت الوزارة التي شكلها إسماعيل الأزهري[(*)] وزيرين جنوبيين وما أن تولى الأزهري رئاسة التي شكلها إسماعيل الأزهري حتى أوكل للجنة السودنة أكمل مهامها [(٤)].

وصدرت قرارات لجنة السودنة عام١٩٥٤م والتي شركت نتائج عاجلة وسئية وأثارت الشكوك والمخاوف التي يحملها دكتور محمد عمر بشير في الفقرة الآتية لقد قامت لجنة السودنة على وفق أفضل التقاليد التي أرسلتها الإدارة الإنجليزية للخدمة المدنية بالتعيين وبالترقيات تبعًا للخبرة وللمؤهلات ولكن لما كانت الوظائف التي تولاها الجنوبيون في ذلك الوقت أقل أو أدنى بكثير مما كان يتولاها أبناء الشمال ،بل كانت تعوزهم وتنقصهم الخبرة والمؤهل العلمي، لم يتأثر الجنوبيون كثيرًا بسودنة الوظائف العمومية، ذلك أنه لم يعين غير أربعة من أبناء الجنوب في وظيفة مساعد مفتش[(٥)].

---

(١)عبدالملك عودة ،المرجع السابق، ص١١-١٢.

(٢) محمد عمر البشير، جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع ،المرجع السابق، ص١٢٩.

(٣)عبدالملك عودة ،المرجع السابق، ص١١-١٢.

(*) إسماعيل الازهري:- ولد بمدينة ام درمان عام ١٩٠١م، اكمل تعليمه الاولى والاوسط في مدينة مدني، عمل مدرساً في عطبرة وأم درمان، كان سكرتيراً خاصاً لعلي الميرغني زعيم طائفة الختمية في رحلته الى بريطانيا عام ١٩١٩م، نال بكالوريوس في الآداب من الجامعة الامريكية في بيروت عام ١٩٣٠م، وعمل مدرساً للرياضة في كلية غردون الثانوية، انتخب عام ١٩٣١م سكرتيراً لنادي الخريجين في أم درمان ورئيساً للنادي نفسه عام ١٩٣٤م، انتخب عام ١٩٤٠م رئيساً لمؤتمر الخريجين العام، و اختير عام ١٩٤٤م رئيساً لحزب الاشقاء، حكم عليه بالسجن عامي١٩٤٨م و١٩٤٩م، اختير في ٦ كانون الثاني ١٩٥٤م رئيساً لأول وزارة سودانية، ثم أول رئيس وزراء للسودان المستقل عام ١٩٥٦، اصبح عام ١٩٥٨م زعيماً للمعارضة بعد ان فقد حزبه الاغلبية النيابية، اعتقله الرئيس السوداني الأسبق إبراهيم عبود للمدة ١٩٦١-١٩٦٢م، انتخب عام ١٩٦٥م عضواً ثم رئيساً للمجلس الرئاسي حتى انقلاب ٢٥ ايار/ مايو١٩٦٩م، وبقي بعدها تحت الاقامة الجبرية حتى وفاته في اب/ اغسطس عام ١٩٦٩م. للمزيد ينظر :عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ،ج١، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، بيروت،١٩٨٣،ص١٩

(٤) منى حسين عبيد، الوحدة الوطنية في السودان المشكلات والمواقف، المرجع السابق،ص١٧.

(٥)عبدالمللك عودة، المرجع السابق، ص١٢.

ثانيًا: الأوضاع الاقتصادية:

كان هدف الإنجليز منذ بدء وصوله إلى السودان هو الاستفادة القصوى من موارده الطبيعية[١]. فـي عـام ١٩٠٢م تـم مـد سـتة خطـوط تلغـراف رئيسـة تصـل بـين حـوالي ثلاثـين مدينـة ومركـز. وفـتح حـوالي أربعـة وثلاثـون متـب للبريـد وفـي عـام ١٩٠٩م تـم مـد خـط سـكة حديـد الخرطـوم مـدني وكـان الغـرض منـه ربـط منطقـة الجزيـرة ذات الأراضـي الزراعيـة الخصـبة مـا تـم تشـييد مينـاء بورتسـودان فـي نفـس العـام وتأسسـت مكاتـب وفـروع للشـركات الأجنبيـة البـري للإشـراف علـى البضـائع فـي المينـاء الجديـد وفـي عـام ١٩١١م اكتمـل خـط حديـد الخرطـوم مـدني ليصـل إلـى الأبـيض حيـث يـتم إنتـاج الصـمغ العربـي، وقـد كانـت تلـك الإجـراءات أثارهـا علـى تشـكيل الاقتصـاد السوداني[٢].

- **القطاع الزراعي:**

اهتمت السلطات البريطانية اهتمامًا خاصًا بتنمية زراعة القطن في السودان وفي الحرب العالمية الثانية كانت البلاد تعاني من نقص كبير في المخزون من الحبوب وبما أن هذا النقص لا يمكن تغطيته عن طريق الاستيراد نتيجة ظروف الحرب كان لابًّد من اتخاذ الخطوات الضرورية لتشجيع إنتاج الحبوب وفي عام ١٩٤٢م، قامت إدارة الحكم الثنائي بتسفير بعض العمال العاطلين عن العمل في أم درمان والخرطوم وإجبارهم على العمل في منطقة إنتاج الذرة بالقرب من القضارف وكان نجاح التجربة ضعيفا[٣].

أما في الجنوب فقد عملت على أنشاء مشروع الزاندي الذي يشمل مساحة ما يقرب من ٢٠ ألف ميل٢ في المناطق المتطرفة في المديرية الاستوائية حول يامبو فيمثل أهم المجهودات التي وجهت لإصلاح أراضي السودان الجنوبي، وقد بدأ هذا المشروع في عام ١٩٤٦م كتجربة لتطوير سكان الزاندي من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية حيث خصص للأنفاق عليه في خلال خمس سنوات نحو ٢,٨مليون دولار، وقد قام مشروع على تعميم الزراعة المتنقلة[٤].

---

(١) نعمات محمد خير خوجلى: الظروف السياسية والاقتصادية في السودان إبان الحكم الثنائي، رسالة دكتوراه جامعة أم درمان الإسلامية ،٢٠٠٦م، ص٨٥.

(٢) يسرية موسى أحمد جمال الدين: اتجاهات التطور الاقتصادي في فترة الحكم الثنائي ١٨٩٨-١٩٥٦م، مجلة غرب كردفان للعلوم الإنسانيات، العدد١٢، ديسمبير٢٠١٦م، ص٢٣٧.

(٣) تيم نبلوك: صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة، ترجمة الفاتح التجاني؛ ومحمد علي جادين، ط٢ دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، الخرطوم، ٢٠١٩ م، ص٥٠-٥١.

(٤) يسري عبدالرازق الجوهرى: شمال أفريقية دراسة في الجغرافيا التاريخية والإقليمية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص٥٥٣.

وكـان هـدف المشـروع تحسـين مسـتوى الاكتفـاء الـذاتي المحلـي وذلـك كـي تزيـد القـدرة الشرائية[١].

وفـي ١٩٥٠م ،انسحبت الشـركات التجارية(الستديك) كمـا نصـت عليـه اتفاقيـة الامتيـاز، مـن إدارة مشروع الجزيرة، وتحولت الإدارة إلى كيان قانوني محدد يعرف باسم **"مجلس إدارة الجزيـرة"** وهو جهاز مستقل يشرف عليه المجلس التنفيذي في الخرطوم ونصت على مسؤوليات كالآتي:

(أ)إدارة المشروع

(ب)ترقيـة التنميـة الاجتماعيـة بـأي وسيلة هادفًـا إلـى منفعـة المـزراعين وكـل سـكان منطقـة المشروع.

(ج)تشجيع البحوث والتجارب لتحسين الإنتاج واستقرار المشروع[٢].

أما القطن تحديدًا فقد أنتجت مشـاريع الطلمبـات تلك عـام ١٩٥٠-١٩٥١م ٢٠٣,٦٤٤قنطـارًا من القطن الزهرة من ٣٠,٨٠٥ فدان وبنهاية عـام١٩٥١م كانـت هنـاك ١٧٢ جمعيـة منتجين تعاونيـة أساسًـا للتسـليف والتسـويق وجمعيـة مسـتهلكين تعاونيـة يتحصـلون علـى قـروض طويلـة الأجـل مـن الحكومة [٣].

وفي بداية العام ١٩٥٢م وبدايات عام١٩٥٣م، قدم أعضاء الجمعية التشـريعية طلـب الحكومـة بالسماح للقطاع الخاص بالاستثمار في قطـاع الزراعـة المطريـة الآليـة ولـن تتـردد الحكومـة فـي قبـول الطلـب فألغيـت نظـام الشـراكة وعملـت بنظـام إيجـار الأرض للأفـراد القـادرين علـى إدارة مثـل هـذا النشاط[٤].

- **القطاع التجاري:**

وفـي عـام ١٩٤٠م أخـذت الحكومـة البريطانيـة علـى عاتقهـا تقـديم الـدعم المـالي لقـوة دفـاع السودان التي كانت تحـارب الطليـان ،ماعدا ٦٠٠٠٠٠ جنيـه مصـري كانـت تـدفعها حكومـة السـودان سنويًا في مدة الحرب والفترة الانتقالية، وبانتهاء الحرب وبفضل القطن ارتفعت أرقام الميزانيـة بشـقيها بسرعة فائقة؛ و قابلت سرعة النمو الحاجـة للخـدمات الاجتماعيـة وتحسين مستوى المعيشـة وتمكنـت الحكومـة مـن تحقيـق ذلـك بالإضـافة إلـى تـوفير مبـالغ وهـي كاحتياجـات لمقابلـة الطـوارئ المديونيـة

(١) يسري عبدالرازق الجوهرى، المرجع السابق، ص٥٥٤.
(٢) السـير هارولـد مكمايـل: السـودان، ترجمـة محمـد صـالح عثمـان، ط٢، مركـز عبـد الكـريم الميرغنـي الثقـافي؛ أرنسـت نبـي المحدودة،بريطانيا،٢٠٠٩م،ص٢٠١.
(٣) السير هارولد مكمايل، السودان ،المرجع السابق ،ص٢٠٩.
(٤) تيم نبلوك، المرجع السابق، ص٥٢.

العمومية إلى نهاية ١٩٤٩ م فقد تسدد مبلغ ١٠,٥٨٩,١٦٠جنيهًا مصريًا من أصل مبلغ ١٧,٦٤٩,٨٤٠جنيهًا مصريًا [١].

ثالثاً: الأوضاع الاجتماعية:

- **التعليم**

في بداية مرحلة الحكم الثنائي كانت سياسة بريطانيا هي السماح بالتبشير المسيحي في السودان[٢]. وتعزيزاً لتلك السياسات ، قامت الحكومة الاستعمارية بسن مجموعة من القوانين الاستعمارية كانت قد سبقتها مجموعة من الخطوات هدفت إلى الحد من انتشار اللغة العربية والاسلام في الجنوب [٣]، واتخذت اللغة الانكليزية لغة رسمية للبلاد بدًلا من اللغة العربية[٤] ، كما وصل دور الإرساليات في التعليم إلى عمل مدارس متنقلة تتبع تنقلات الفرق العسكرية والجيوش لتعليم ابنائهم ، إذ اسسوا في عام ١٩٢٤ مدرسة حملت اسم مدرسة (ستاك التذكارية)[٥] .

وهكذا ، تركت مهمة التعليم والخدمات الاجتماعية في يد الارساليات الكنسية، واستمرت الارساليات في السيطرة على التعليم حتى عام ١٩٢٦[٦].علاوة على التبشير ، فقد كان التعليم معظمه معظمه في ايدي الإرساليات ، إذ كانت في بادئ الامر تقدم التعليم بميادينه المختلفة على نفقتها الخاصة إلاّ أن الحكومة ابتدأت منذ عام ١٩٢٧ في دفع اعانات لها نظير الخدمات التعليمية[٧].كانت للإرساليات مدرستان احدهما للبنين وفيها نحو (١٥٠) طالباً والثانية للبنات وفيها نحو (١٠٠) طالبة وكانت اعمار الطلبة والطالبات تتراوح بين (٦) اعوام و (٣٠) عاماً ومتوسط مدة الدراسة (٤) أعوام[٨]. ولقد اسهم التعليم في الجنوب في تنمية الاتجاهات ، والمفاهيم العدائية للثقافة العربية بالشمال[٩].

أسرعت بريطانيا بتعين حاكم جديد للسودان هو هيربرت لستون(Hebart Haddle ston) الذي اتبع سياسة جديدة تقوم على الاعتماد على المتعلمين السودانيين للمشاركة في شؤون الحكم فشجع الحكومة؛ على قبول الطلبة في المدارس السودانية أنشا مدرسة الإدارة للتعليم مسك السجلات الحكومية؛ بغية استبدال السودانيين الموظفين بالبريطانيين والمصريين ؛ بسب ظروف الحرب.

---

(١) السودان السير هارولد مكمايل، المرجع السابق ، ص٢١٩-٢٢٠.

(٢) إبراهيم محمد آدام حامد، الأبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية لتحريرالسودان١٩٨٣-٢٠٠٠م دراسة حالة، المرجع السابق ، ص١١.

(٣) يواقيم رزق مرقص : تطور نظم الحكم والادارة في السودان في عهد الحكم الثنائي الاول (١٨٩٩-١٩٢٤) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص٢٧٥ .

(٤) سداد مولود سبع، البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان أبيي أنمو ذجًا، دراسات دولية، العدد السابع والأربعون، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، ص١٣٨ .

(٥) يو اقيم رزق ، المرجع السابق، ص٢٧٥ .

(٦) يوناس بول دي ما نيال : الاسلام والمسلمون في جنوب السودان ، مجلة قراءات افريقية ، العدد ١٢ ، القاهرة، ٢٠١٢م، ص٥-٦.

(٧) حكومة السودان: تقرير لجنة التحقيق الاداري في حوادث الجنوب ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، ١٩٥٥، ص١٠ .

(٨) محمد عبد العزيز اسحاق: نهضة افريقية ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة، ١٩٧١، ص١٢٦ .

(٩) محمد عمر بشير : التعليم ومشكلة العمالة في السودان ، ترجمة هنري رياض والجنيد علي عمر، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص٢٢-٢٣ .

لكنه رفض المذكرة التي قدمها رئيس مؤتمر الخريجين إبراهيم أحمد في نيسان ١٩٤٢م، والتي تضمنت وقف الإعانات لمدارس التبشير وتوحيد البرامج التعليمية في شمال السودان وجنوبه

ومن ناحية أخرى، أنشا أول قسم للتنقيش الفني ، وافتتاح مدرسة العرفاء وهي مدرسة لإعداد المعلمين مدة الدراسة فيه أربع سنوات وزيدً إلى ست سنوات [١].

وفي عام ١٩٤٨م، عمد الإنجليز إلى تنفيذ سياستهم الانفصالية ودفعوا للإرساليات إعانات سنوية كبيرة كي على يستولوا التعليم في الجنوب وكانت الإرساليات تعلم اللهجات المحلية بالأحرف الرومانية مع قراءة الإنجيل وقليل من اللغة الإنجليزية، واتسمت بذلك الشقة بين التعليم في الشمال والآخر في الجنوب؛ لكن ذلك لم يستمر طويلًا بسب الحركات الوطنية العنيفة في الشمال حيث قرر الإنجليز تعليم اللغة العربية في الجنوب وإرسال التلاميذ الذين يتمون تعليمهم الثانوي إلى الكلية الجامعية بالخرطوم بدًلا من كلية ماكريري في أوغندا.

واستمر التعليم في الجنوب على يد الإرساليات[٢]. وفي الجنوب، لم تفتح إلا مدرسة إعدادية حكومية وأخرى ثانوية إن هذا المؤشر وحده يعكس المستوى المنخفض للتقدم في مجال التنمية التعليمية[٣]. وفي عام ١٩٥٢م افتحت الإدارة البريطانية معهدًا دينًا في مدينة أم درمان يتبع إدريًا مصلحة الشؤون الدينية ووضعت له ميزانية مالية مناسبة، كانت مدة الدراسة سنتين في المعهد بعد دراسة الثانوية وقد التحق به أعداد كبيرة من الطلبة من مدن السودان وأقاليمه كافة[٤].

- **الصحة:** سمحت الإدارة البريطانية الحاكمة في السودان للإرساليات بحرية الحركة والتنقل من مكان إلى آخر. واتخذت الإرساليات مركزًا لها في الخرطوم وأم درمان[٥]. وفي الوقت ذاته كانت هناك إرسالية طبية طبية مارست نشاطها في الجنوب على نهر السوباط مستغلة تدهور الأوضاع الصحية بين السكان وتفشي الأوبئة والأمراض[٦].

---

(١) ينظر في ذلك: نغم أكرم عبدالله ،تاريخ التعليم في السودان ١٨٩٩-١٩٦٤م دراسة تاريخية، مجلة الدراسات التربوية والعلمية المجلد الأول، العدد السادس عشر، تصدر عن كلية التربية الاساسية- الجامعة العراقية،٢٠٢٠م، ص١٦٥، ص١٦٥.

(٢) محمد سعيد القدال، المرجع السابق،ص٢٤٧.

(٣) بونا ملوال، المرجع السابق،ص٨١.

(٤) نغم أكرم عبدالله، المرجع السابق ذكره،ص١٦٦.

(٥) Holt,p.m.modern History of sudan,London,1973,p142.

(٦) حسين علي مهدي: التعاون العراقي السوداني في المجال الطبي والصحي ١٩٥٦-١٩٦٣م-دارسة تاريخية في ضوء الوثائق العراقية، مجلة آداب الفراهيدي، العدد ٤٥ ،كلية الآداب-جامعة تكريت، آذار/٢٠٢١م ، ص٨٣.

فوجدت الفرصة المناسبة لتحقيق أهدافها عن طريق تقديم الخدمات الصحية للمرضى وفي المقابل انتبهت الإدارة البريطانية من خطورة تلك الإرساليات على مصالحها، فبدئت بإعطاء الخدمات الطبية اهتمًا مًا خاصًا وجعلتها من أولى اهتماماتها، ففي سنة ١٩٠٤م، قامت الإدارة البريطانية في السودان بتأسيس الإدارة المختصة بالشؤون الطبية لتقديم الأدوية واللقاحات والخدمات الطبية الاهالي[١].

لكن تلك الخدمات سرعان ما اختفت لاسيما في سنوات الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨م. حيث كرست الإدارة البريطانية كل جهودها من أجل ادامة زخم المعارك في الجبهات، الأمر الذي انعكس سلبًا على الأوضاع الصحية في السودان حيث ارتفعت حالات الوفاة بسبب موجات الأمراض التي انت تعصف بالبلاد[٢]. شهد الوضع الصحي تحسنًا مع انتهاء الحرب، ففي عام ١٩٢٤م كان تحت الإدارة الطبية(١٩) مستشفى و(٥٥) مستشفى طبي يعمل فيه ١٦ طبيًا بريطانيا و٣٠ طبيًا سوريا و٢٠ مساعد طبي[٣]. في أثناء الحرب العالمية الثانية اعتمدت الادارة البريطانية كليًا على مستشفيات السودان في معالجة جرحاها الأمر الذي دفعها إلى زيادة أعداء الأطباء والصيادلة والمعاونين الطبيين الأمر الذي انعكس ايجابًا على واقع الصحة في مديريات السودان وبعد انتهاء الحرب ونتيجة للتطور السياسي وقيام المجلس الاستشاري لشمال السودان عام١٩٤٨م، أنشئت اول وزارة للصحة وعين الدكتور علي بدري أول وزير سوداني للصحة عام ١٩٤٩م وبعد عقد اتفاقية الحكم الذاتي سنة ١٩٥٣م و السودنة التي حصل بموجبها تحسين الوضع الصحي وحصل السودان على مساعدات طبية من مصر وباقي الدول العربية الأمر الذي انعكس ايجابًا على الشرائح الاجتماعية السودانية[٤].

---

(١) عبد الحميد إبراهيم سليمان: جانب من تاريخ الصيدلة في السودان، المؤسسة السودانية للترات الطبي، الخرطوم ، ٢٠١٤م،ص١٢.
(٢) أحمد علي يحي: السياسة البريطانية في السودان١٨٩٩-١٩٥٦م،ط٢، القاهرة، ١٩٧٧م، ص١٠٤.
(٣) عبد الحميد إبراهيم سليمان، المرجع السابق، ص١٣.
(٤) حسين علي مهدي، المرجع السابق، ص٨٤.

الفصل الأول

الحـــرب الأهليـــة الأولـــى

١٩٥٥-١٩٧٢م

المبحث الأول

تطورات الأحداث السياسية في جنوب السودان واندلاع الحرب ومجرياتها حتى الاستقلال ١٩٥٥-١٩٥٦م

المبحث الثاني

موقف الحكومات السودانية تجاه تطورات الوضع العسكري في الجنوب بعد الاستقلال حتى-١٩٦٣م

المبحث الثالث

تطورات أحداث الحرب والانقسامات السياسية
في السودان من بداية
(يناير/١٩٦٤م حتى ١٩٦٨م)

المبحث الرابع

جعفر النميري واتفاق أديس أبابا

المبحث الخامس

الموقف الإقليمي والدولي تجاه الحرب الأهلية الأولى ١٩٥٥-١٩٧٢م

الفصل الأول

الحرب الأهلية الأولى ١٩٥٥-١٩٧٢م

المبحث الأول
تطورات الأحداث السياسية في جنوب السودان
واندلاع الحرب ومجرياتها حتى الاستقلال١٩٥٥-١٩٥٦م

أولًا: تطورات الأحداث السياسية في جنوب السودان

عندما أعلن الحزب الوطني الاتحادي تغير مبدئه السياسي من الارتباط مع مصر إلى الاستقلال التام في أيار/مايو١٩٥٥م، نادى فريق من أعضاء برلمان من ينتمون لحزب الأحرار، بأن الجنوب يجب أن يرتبط مع مصر بنوع من الاتحاد[١].

ونتيجة لذلك قرر رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري أن يزور الجنوب حتى يرى حقيقة الموقف هناك وقال في خطابه إن الحكومة لديها الجيش والبوليس وكافة أنواع القوة التي تساند موقفها في تنفيذ الاتفاقية المصرية الإنجليزية بشأن الحكم الذاتي للسودان وتقريره مصيره، وقد اعَّد زعماء الجنوب هذا الموقف من رئيس الوزراء تهديدًا صارخًا باستعمال القوة وتخليًا عن موقف المساندة والتأييد لمطالبهم فكان هذا التصرف بداية سيئة في العلاقات بين الطرفين[٢].

وبسب ذلك خرج من الحكومة وزيران جنوبيان في أيار/مايو١٩٥٥م بسب خلافهما مع الأزهري حول سياسته في جنوب السودان التي تعلقت باتخاذ إجراءات عنيفة ضد السكان الجنوبيين[٣]. علاوة على ذلك، استقال عدد كبير من نواب البرلمان الجنوبيين الأعضاء في الأحزاب الشمالية وانضم جميعهم إلى الجبهة الفدرالية التي قررت عقد اجتماع لها في (جوبا*) في حزيران (يونيو)١٩٥٥م؛ لتبني مطلب الاتحاد الفدرالي وتنفيذًا لذلك كونت لجنة برئاسة (بوث ديو) للسفر إلى الخرطوم وعرض التوصيات على الحكومة والأحزاب الشمالية، فكان رد الحكومة على تلك وعلى الرغم من ذلك أعلنت بعض القيادات الجنوبية تأييد الحكومة ونتيجة لذلك طالبت بعض القيادات في حزب الأحرار عقد اجتماع موسع لطرد الزعماء القبليين الذين أرسلوا برقيات تأييد إلى الخرطوم، وعدت

---

(١) منى حسين عبيد، الوحدة الوطنية في السودان المشكلات والموقف ،المرجع السابق ،ص١٨-١٩.

(٢) ماهر شعبان وآخرون: الجذور التاريخية لمشكلة جنوب السودان حتى اتفاق أديس أبابا١٩٧٢م: ندوة مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الأخيرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة، قسم التاريخ، ٢ ٠ ٠ ٢م، ص٢٠٤.

(٣) أماني الطويل: العلاقات المصرية السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح قراءة وثائقية، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،٢٠١٢م، ص٢٧٠.

وأكدت أن لديها مسؤوليات محددة وأنها لن تفرط في وحدة السودان، وهددت باستخدام القوة وفصل الموظفين الجنوبيين من وظائفهم إذا شاركوا في اجتماعات المؤتمر[١].

وعلى الرغم من ذلك أعلنت بعض القيادات الجنوبية تأييد الحكومة ونتيجة لذلك طالبت بعض القيادات في حزب الأحرار عقد اجتماع موسع للطرد الزعماء القبليين الذين أرسلوا برقيات تأييد إلى الخرطوم، وعدت الحكومة عقد الاجتماع خروجًا عن القانون فاعتقلت بعض الداعين إليه، من أبرزهم النائب (الياكوزي)[٢].

في يونيو(حزيران) ويوليو(تموز) فصلت إدارة مشروع الزاندي نحوًا من ثلاثمائة عامل جنوبي بغرض الوفر من دون تقدير النتائج السياسية التي تترتب على مثل هذا الإجراء، وفي الخامس والعشرين من يونيو حكم على أحد أعضاء البرلمان الجنوبيين بالسجن بعد محاكمة صورية وفي اليوم التالي قامت مظاهرات في مدينة أنزارا الصناعية، ولم يعالج الموقف بحكمة بل استعملت وحدات من الفرقة الاستوائية لمعاونة الشرطة في إخمادها فقتل سته من أبناء الزاندي، وجرح كثيرون وبدًلا من إجراء تحقيق في هذا الحادث الخطير أصدرت الخرطوم تهديدًا أخر نشرته وأذاعته على نطاق واسع[٣].

وفي يوليو عام ١٩٥٥م طلب عدد من نواب حزب الأحرار الجنوبي من الحكومة التصريح لهم بعقد اجتماع في جوبا لبحث أمر اتحاد الجنوب مع الشمال ولكن الحكومة رأت تأجيل عقد هذا الاجتماع؛ وذلك بسب الظروف الموجودة في ذلك الوقت [٤].

وحاكمت النائب (الياكوزي) أمام محكمة أهلية مكونة من رؤساء القبائل الذين طالب الياكوزي بطردهم إمعانًا في إذلاله، وفي اليوم التالي للمحاكمة ٢٦ تموز(يوليو)١٩٥٥م، انطلقت مظاهرة في مدينة أنزارا الصناعية بسب قرار اتخذته إدارة مشروع الزاندي بفصل عمال المشروع، ولم تفلح محاولات الضابط الإداري والقوة العسكرية تفريق المتظاهرين؛ مما أدى إلى سقوط قتلى وجرح أعداد أخرى[٥]. يتضح من العرض السابق أن سبب توتر الأوضاع في جنوب السودان بداية العام ١٩٥٥م، كان نتيجة قرار سودنة الوظائف وتصريحات حكومة الأزهري ضد الجنوبين أسهم ذلك في زيادة التوتر إلى جانب ذلك تسببت قرار إدارة مشروع الزاندي غير مدروس في تأزم الموقف وما

=(*)جوبا:هي عاصمة الولاية الاستوائية الوسطى وتبلغ مساحتها٤٣,٠٣٣كم٢،وتقع على النيل الأبيض وتشرف على مجرى نهر بحر الجبل.(١) جوهر موسى النهار مهيدات، المرجع السابق، ص٢٠٠.

(٢) ينظر، المرجع نفسه،ص٢٠٠.

(٣) بشير محمد سعيد : الأزهري وعصره تمرد جنوب السودان، صحيفة الشرق الأوسط،العدد٤١٦٢، ١٩٩٠/٤/١م، ص٦.

(٤) ماهر شعبان ،المرجع السابق، ص٢٠٤.

(٥) ينظر، جوهر موسى النهار مهيدات، المرجع السابق،ص٢٠٠.

قامت به الحكومة من ردة فعل تجاه الاحداث في جنوب السودان أسهم في حدوث شك لدى الجنوبين في عدم الحصول على الحقوق والمساواة في ظل الدولة السودانية.

ثانيًا: العصيان المسلح للقوات الفرقة الاستوائية ١٨/٨/١٩٥٥م

في السابع عشر من آب١٩٥٥م، عقد اجتماع أمني في جوبا برئاسة المديرية الاستوائية وطرحت فيه مقترحات بهدف مواجهة التوترات الجارية في الإقليم وتخفيفها وشملت تدمير كل مستودعات المؤن والإمدادات في توريت[*] بواسطة الضباط الشماليين في القوات الاستوائية لكن ذلك المقترح رفض بحجه أنه سوف يدفع الجنود للتمرد وبدًلا من ذلك قرر الاجتماع قيام الوحدة الثانية من القوات الاستوائية بالسفر إلى الخرطوم كما صدرت الأوامر نفسها أيضًا للوحدة الخامسة للقوات الجنوبية في ملكال [١]. للمشاركة في العرض العسكري في الخرطوم، احتفالًا بجلاء آخر جندي أجنبي عن أرض السودان، وعمت الشائعات في الجنوب عن أعمال قمع شمالية ولكن بشكل خاص وسط أفراد حامية توريت التي كانت على وشك المغادرة إلى الخرطوم، وحيث أصبحت القوات الجنوبية على اقتناع بأنها بمجرد الوصول إلى العاصمة ستتعرض للاسترقاق أو الذبح وهي الشائعة التي يبدو أنها قد تأكدت بعد القيام بإجلاء زوجات زملائهم الضباط الشماليين وأسرهم من الجنوب على عجل[٢].

وبسب ذلك أعلن الجنوب عدم رغبته في المشاركة في احتفال الخرطوم، ولكن القيادة أصدرت تعليماتها بضرورة تنفيذ أو مرها وتوجيه هذه القوات التي يقترب عددها من ألفي جندي من توريت إلى جوبا وصرف السلاح اللازم للعرض العسكري وطلب الجنود من الضابط صرف ذخيرة السلاح الذي يحملونه احتياطًا للأمر، وبسب شكهم من حقيقة مهمتهم هدوا بعدم السفر مالم تصرف لهم الذخيرة ورفض الضباط طلب الجنود[٣].

ونتيجة لذلك رفض الجنود تنفيذ الأمر والمغادرة إلى الخرطوم، الأمر الذي أحداث عصياناً مسلحاً في صفوف الفرقة[٤].

ويذكر "جوزيف لاقو" أن الضباط الجنوبيين لم يصدقوا ضباطهم الشماليين بأنهم سيزودونهم بأسلحتهم عند وصولهم الخرطوم وانفجر الوضع كله، عندما أطلق قائد الفرقة، الكابتن (صلاح عبد

(*) توريت: هي عاصمة ولاية شرق الاستوائية.(١) سعيد عبيد فارس؛ تماضر عبدالجبار إبراهيم: حركة التمرد في جنوب السودان عام ١٩٥٥م،مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية، المجلد ٦،العدد١٥، ٢٠١٩م، ص١٦٨.

(٢) روبرت أو كو لينزا: تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدى الجمال، مراجعة حلمي شعراوي، المركز القومي للترجمة، مكتبة الاسرة، القاهرة، ٢٠١٥م، ص٨

(٣) ماهر شعبان، المرجع السابق،ص٢٠٥.

(٤) راجع ،مالك عبدالله محمد المهدي، المرجع السابق، ص٣٧.

الماجد)، النـار علـى سـائقه الـذي رفض دخـول السـيارة، هذه الطلقـة أشـعلت النيـران فـي كـل منـاطق الجنوب[١].

الأمـر الـذي انتهـى بمدبحـة شـملت كـل الشـماليين وبعـض الجنـوبيين بـالمنطقـة راح ضـحيتها ((مـائتـان وواحد وستون))مواطنًا من أبناء الشمال و(خمسة وسبعون) مـن أبنـاء الجنـوب وامتـدت الحـوادث فـي كل مركز الجنوب المهمة في جوبا، و ياي، و با مبيو، و مريـدي، جـاء رد فعـل الحكومـة عنيفًـا، إزاء تلـك الأحـداث إذ ووصـفتها بـالتمرد ، وبسـب تلـك الأحـداث سـارعت الحكومـة السـودانية بإرسـال الطائرات، بعد إلغاء سفريات الخطوط الجوية السودانية في الـداخل والخـارج كمـا اسـتأجرت عـددًا مـن طائرات الخطوط الأجنبية التي تمر بالسودان ومن ضمنها خمس طـائرات مـن سـلاح الجـو البريطـاني و أرسل إلى جوبا عدد من الأطباء والممرضين ومعهم ما يطلبون من معدات طبية لإسعاف من يكون قد وصلوا إلى جوبا من المصابين[٢].

وبسـب تلـك الأحـداث فـر جميـع المـوظفين الشـماليين مـن واو[*] تـاركين السـلطة فـي أيـدي الشـرطة الجنوبية أما في ملكال فقد خلفت الاضطرابات ستة قتلى[٣].

واسـتمرت عمليـات نهـب الـدكاكين ومتـاجر الشـماليين ونتيجـة لطلـب الشـرطة تجمـع كـل الشـماليين فـي مدينة في مباني سجن المنطقة وعند علم قوات الفرقـة الإسـتوائية بـذلك انـدفعوا إلـى هنـاك وطـالبوا مـن الرقيب المسؤول فتح أبواب السجن لكنه رفض[٤].

وبسب تلك الأحداث بحث أمر إعـلان حالـة الطـوارئ ليتمكن المسـؤولون فـي المـديريات الـثلاث مـن التسلح بالسلطات الكافية التي تمكنهم من التصرف في الموقف بمـا تقضـيه الحاجـة، وكانـت الامـدادات المختلفـة تتـوالى علـى جوبـا فـي شـكل جنـود وذخـائر ومهمـات وغيرهـا وقـد قفـل مطـار جوبـا أمـام الطائرات[٥].

وأرسلت الحكومة قوات من المديريات القريبة كافة؛ لتدعيم القوات الحكومية المتمركـزة فـي العاصـمة الاستوائية وذلـك بسـب أن الجنـوبيين يعدون العدة للاسـتيلاء علـى مدينـة جوبـا، لكـن هطـول الأمطـار بشدة التي قطعت الطرق المؤدية إلى الجنوب سـاعدت علـى زيـادة نشـاط قـوات الفرقـة الاسـتوائية ،فـي أنحـاء الجنـوب كافة، وعندما انتهى موسم المطر، بدأت قوات الحكومة تنشط وتتحـرك لإنهـاء عصـيان قـوات الفرقـة الاسـتوائية وقامـت بعـدة حمـلات علـى منـاطق تمركـز قـوات الفرقـة الإسـتوائية، وشـتت

---

(١) جوزيف لاغو: مذكرات اللواء جوزيف لاجو، ترجمة محمد علي جادين، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، أم درمان-السودان،٢٠٠٥م،ص٧١.

(٢) بشير محمد سعيد: الأزهري وعصره تمرد جنوب السودان ،صحيفة الشرق الأوسط، العدد٤١٦٢،١٩٩٠/٤/٢١م، ص٦.

(*) واو: مدينة تعني النار، هي عاصمة ولاية غرب بحر الغزال تبلغ مساحتها٩١,٧٦كم٢،وتقع شمال غرب جوبا، وتقع على ضفاف نهر الجو، وتبعد عن الخرطوم مسافة١٢٠٠كم٢(٣) روبرت أو كولينزا، المرجع السابق، ص٨٥.

(٤) سعيد عبيد فارس؛ تماضر عبدالجبار إبراهيم، المرجع السابق، ص١٦٨.

(٥) بشير محمد سعيد، المرجع السابق، ص٦.

تجمعاتهم ولكن لم يحسم الأمر، فقد تجمع عناصر قوات الفرقة الاستوائية استعدادًا لأعمال أخرى ومواصلة العصيان المسلح [١].

وقد لاحظت السلطات الحكومية أن قوات الفرقة الاستوائية في توريت كانوا يبعثون إشارات لاسلكية إلى أوغندا، وفي تلك الاثناء كان الحاكم العام قد وجه رسالة إلى قوات الفرقة الاستوائية حيث قال:" رأيت أن أوجه لكم جميعًا وبكل تأكيد أنكم إذا وضعتم أسلحتكم فسنجري تحقيقًا عادلًا في بالأسباب التي دعت إلى لتمرد وسيعطى كل منكم فرصة ليدلي بأسباب وإذا وافقتم فستعد مقابلة لمندوبكم مع مندوبي الحكومة في نقطة وسط في طريق توريت، جوبا ويذاع هذا ويتم حسب خطة البحث في طريقة تسليمهم...."[٢].

وفي الثلاثاء الثالث والعشرون من أغسطس ١٩٥٥م، التقطت إشارة لاسلكية تفيد بأن عددًا من قوات الفرقة الاستوائية كانوا يستقلون عربة نقل قد دخلوا حدود أوغندا ويسلموا أنفسهم وأسلحتهم للسلطات هناك[٣].

وفي السابع والعشرون من آب أغسطس ١٩٥٥ م استجابت قوات الفرقة الاستوائية لطلب الحاكم العام، إعلان الاستسلام وتسليم الأسلحة، حيث التقى رينالدو لويولا" رئيس قوات الفرقة الاستوائية " في جوبا بالقائد أحمد محمد رئيس قوة دفاع السودان، وتسلم منه شروط التسليم والتدابير الخاصة بحسب الاتفاق السابق، وفي الثلاثين من أب ١٩٥٥م تحركت قوات دفاع السودان من جوبا لتتسلم أسلحة الفرقة الاستوائية وعندما دخلت القوات إلى المدينة لم تجد إلا رينالدو لويولا قائد قوات الفرقة الاستوائية و٢٧ شخصًا من قوات الفرقة الاستوائية [٤].

و كشفت وثيقة بريطانية سرية عن ضحايا تمرد توريت ومن يتحمل تلك المسؤولية؛ حيث قتل أكثر من ٤٥٠ من الشماليين أغلبيتهم مدنيون قد قتلوا غالبًا بطريقة وحشية جدًا، في الاضطرابات المصاحبة للتمرد حيث أحرقوا أحياء والبعض دفنوا أحياء وكان سبب ذلك أن عددًا كبيرًا من الجنوبيين كانوا مسؤولين عن تلك الأحداث[٥].

---

(١) ماهر شعبان، المرجع السابق،ص٢٠٥.
(٢) مالك عبدالله محمد المهدي، المرجع السابق، ص٣٧.
(٣) بشير محمد سعيد، المرجع السابق،ص٦.
(٤) راجع ،سعيد عبيد فارس؛ تماضر عبدالجبار إبراهيم، المرجع السابق، ص١٧٤.
(٥) ينظر: الملحق رقم (١) وثيقة بريطانية غير منشورة توضح عدد ضحايا تمرد توريت، مصدر هذه الوثيقة؛ الوثيقة؛f.o371l113703

واصلت قوات الأمن السودانية استخدام السجن والاعتقال والإعدام ضد عناصر الفرقة الاستوائية [١].

وبسب تلك الأحداث استمر اللاجئون في دخول أوغندا واستمرت النقاط الحكومية والدوريات في البحث عن عناصر الفرقة الاستوائية والأشخاص المطلوبين أيضا دخول اللاجئين الكونغو، ونتيجة لذلك عملت الحكومة السودانية على أرسا ل عملاء إلى أوغندا من أجل الحصول على معلومات تتعلق بمعاملة اللاجئين، ومركز قوات الدفاع السودانية في (جولو) مع الاتصالات مع السلطات الحكومية في جنوب السودان[٢].

ورغم أحداث توريث أصر البرلمانيون الجنوبيون على طلبهم الخاص بتأسيس حكومة فدرالية، ولتهدئة الجنوبيين وتمهيد الطريق أمام الاستقلال أقدمت الحكومة على وعد الجنوبيين؛ مرة أخرى بأن البرلمان قرر أن تنظر الجمعية التأسيسية المرتقبة بعد الاستقلال بمطلب الجنوبيين؛ ردًا على طلب (بنيامين لوكا) في الجلسة البرلمانية في١٢ كانون أول (ديسمبر)١٩٥٥م إعلان استقلال يجب أن يرافقه إعلان بتأسيس ولايتين فدراليتين داخل سودان موحد، وبذلك وافق الأعضاء الجنوبيون على اقتراح الأحزاب الشمالية[٣].

وبعد هذه الأحداث قرر البرلمان السوداني إعلان الاستقلال جمهورية السودان وتم ذلك رسميا في (١يناير/١٩٥٦م)،واعترف بها أكثر من ٣٠بلدًا وانسحبت القوات العسكرية البريطانية[٤]. ورفضت الحكومة بعد الاستقلال إطلاق سراح عناصر قوات الفرقة الاستوائية العام ١٩٥٥م أو تخفيف الأحكام التي صدرت [٥].

---

(1)scopas.poggo:The first Sudanese civil war.londan.1999.p52.

(٢) ينظر: الملحق رقم (٢) وثيقة بريطانية غير منشورة توضح طبيعة التواجد الجنوبين السودانيين في أوغندا، مصدر هذه الوثيقة؛f.o371l113703

(٣) جوهر موسى النهار مهيدات، المرجع السابق ،ص٢٠١.

(٤) ملكية فرحاتي: أزمة جنوب السودان بين الصراعات العرقية والتدخلات الإقليمية ١٩٨٣-٢٠٠٥م،رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضير، بسكرة،٢٠١٦م،ص٥٩.

(٥)scopas.poggo,op.cit.pp52-53.

المبحث الثاني
موقف الحكومات السودانية بعد الاستقلال
تجاه تطورات الوضع العسكري في الجنوب
حتى-١٩٦٣م

وبعد إعلان الاستقلال بحثت حكومة إسماعيل الأزهري مسالة الدستور، وقضية الجنوب، وقضية الدستور شكلت لجنة برئاسة القاضي (ستانلي بيكر)، وقد خرجت اللجنة بعد اجتماعات عدة بالدستور المؤقت بعد أن أجرت عليه التعديلات المطلوبة تعديلات المتعلقة بالجنوب؛ إذ رأت اللجنة دراسة الفدرالية عند وضع الدستور ولما كانت اللجنة تعمل على صياغة الدستور اعتراض الجنوبيين على قلة نسبة تمثيلهم في اللجنة، وكان سبب الاعتراض هو أن عدد الأعضاء الجنوبيين كان ثلاثة في حين أن عدد مجموع أعضاء اللجنة ستة وأربعون عضوًا لهذا ارتأت اللجنة تشكيل لجنة فرعية مختصة لدراسة الأوضاع في الجنوب، وكان نتيجة تلك الاجتماعات رفض قيام الحكم الفيدرالي[١].

ووصفت الفيدرالية بأنها مخطط استعماري يهدف إلى فصل الجنوب عن الشمال [٢]. مما زاد تعقيد المشكلة إعلان الحكومة بأن يكون الإسلام هو الدين الرسمي واللغة العربية هي اللغة الرسمية للسودان، وكان نتيجة ذلك يأس الجنوبيين من تحقيق أمانيهم بعد الاستقلال، وفي الوقت نفسه كان هناك صراع بين القوى السياسية الشمالية حيث سحبت الثقة من حكومة الأزهري الائتلافية التي شكلها في شباط ١٩٥٦م وشكلت حكومة (عبدالله خليل) الأمين العام لحزب الأمة، عملت حكومة عبدالله خليل على دعم قوى الجنوب فدعم مجهودات(أزبوني منديري) لتكوين حزب الجنوب الفيدرالي الذي أعلن عن أهدافه في الحصول على الاعتراف بالحق المتساوي للغة الإنجليزية والدين المسيحي مساواة باللغة العربية والدين الإسلامي [٣].

وعلى الرغم من محاولة حكومة عبدالله خليل استرضاء الجنوبيين لكن بدأت عمليات المناهضة المسلحة في الجنوب معتمدة على بقايا العناصر المسلحة لقوات الفرقة الاستوائية ١٩٥٥م، الأمر الذي دفع بالقوات المسلحة في نهاية العام ١٩٥٧م، لإحراق سبعمائة (كوخ) في مقاطعة يى، بذلك وجدت

---

(١) منى حسين عبيد، الوحدة الوطنية في السودان المشكلات والموقف، المرجع السابق، ص٢٤.
(٢) جوهر موسى النهار مهيدات، المرجع السابق، ص٢٠٢.
(٣) منى حسين عبيد، الوحدة الوطنية في السودان المشكلات والموقف، المرجع السابق، ص٢٥.

قبائل الجنوب نفسها تحت رحمة الثوار الذين يفرضون عليها اتفاق مع الثورة ودعمها بموجوداتهم وبتصاعد تلك العمليات المناهضة والعمليات الحكومية المضادة تصاعدت معارضة مثقفي الجنوب[١].
وعلى الرغم من ذلك سمحت حكومة عبدالله خليل للجنوبيين ولاسيما كتله الجنوب بالمشاركة في الانتخابات التي حدثت في المدة من ٢٧/شباط حتى ١٩/آذار ١٩٥٨م، إذ تمكنت من الحصول على ٣٧ مقعدًا وعين ثلاثة من أعضاء الكتلة وزراء في الحكومة التي شكلها عبدالله خليل وهم: ماتيو لوري، وأزبوني منديري، وبومتي أروك، لكنهم ما لبثوا أن قدموا استقالاتهم من الحكومة احتجاجًا على الحكم الذي صدر ضد أزبوني مند يري بتهمة الترويج لفكرة الفيدرالية؛ ومما زاد الوضع سوءًا، إخفاق حكومة عبدالله خليل من السيطرة على الوضع الأمني في الجنوب إذ غدت الساحة الجنوبية مجالًا واسعًا للصراعات المسلحة، ولم يكن الشمال أفضل حالًا فقد أخذت الخلافات داخل حكومة عبدالله خليل بالتفاقم[٢].
إن اشتداد المؤامرات الحزبية للإطاحة بحكومة عبد الله خليل واستغلال الأحزاب السياسية المتنازعة لأساليب الديمقراطية لتحقيق مآربها في الوصول إلى السلطة، دفع بعبد الله خليل إلى استدعاء الفريق (إبراهيم عبود) [*] قائد الجيش السوداني قبل عقد جلسة البرلمان في تشرين الثاني ١٩٥٨ وذلك للتشاور في أوضاع البلد وتسليم مقاليد الحكم إليه بعد فشل الأحزاب السياسية في أداء دورها الوطني تجاه الشعب السوداني[٣]. لقد جاء ذلك القرار الحاسم من عبد الله خليل، على خلفية اجتماع حزب الشعب الديمقراطي وإسماعيل الأزهري في القاهرة وأجماعهم على ضرورة إسقاط حكومة عبد الله خليل عند عقد جلسة البرلمان القادمة في تشرين الثاني عام ١٩٥٨[٤]. وعلى وفق ذلك، اجتمع عبد الله خليل مع قادة حزب الأمة وعبد الرحمن المهدي وكبار ضباط الجيش بما فيهم إبراهيم عبود واتفقوا على أن يسلم عبد الله خليل زمام الحكم لإبراهيم عبود ورفاقه على شكل انقلاب عسكري حيث يتولى الجيش الحكم مدة من الزمن لحين استقرار الأمور ليرجع الجيش لثكناته ويسلم الحكم لقادة حزب الأمة ثانية [٥].

---

(١) محمد أبو القاسم حاج حمد: السودان المآزق التاريخي وافاق المستقبل جدلية التركيب ،ط٢، دار أبن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،١٩٩٦م، ص٢٥٦.
(٢) ينظر، منى حسين عبيد، الوحدة الوطنية في السودان المشكلات والموقف، المرجع السابق، ص٢٦.
(*)الفريق عبود: ولد في السودان ،١٨٩٧،حصل على شهادة البكاريوس في الهندسة من كلية غوردون (جامعة الخرطوم حاليا)عام ١٩١٧م،دخل المدرسة الحربية، عام ١٩١٨م،ثم التحق بالعمل في الجيش المصري حتى عام١٩٢٤م،ثم ترقيته برتبة فريق بعد الاستقلال، حكم السودان ،للمزيد ينظر: عون الشريف قاسم، موسوعة القبائل والانساب في السودان، ج ٤، ط١، شركة افروقراف، الخرطوم،١٩٩٦م، ص١٤٨٥(٣) ابتسام محمود جواد العكليي، الأوضاع السياسية في السودان١٩٦٩-١٩٨٥، المرجع السابق، ص٧٠.
(٤) عبد الرحمن مختار: خريف الفرح اسرار السودان ١٩٥٠ – ١٩٧٠م، دار الصحافة، الخرطوم، ١٩٩٦م، ص١٦٤.
(٥) علي عبد الرحمن الأمين، المرجع السابق، ص ٩٢.

وبحسب قول "الصادق المهدي "أن الفريق إبراهيم عبود أدرك أن الأحزاب السودانية لن تفق بسب الصراعات فيما بينهم لذلك فكر تسليم السلطة للجيش مدة ستة أشهر حتى يتم تريب الأوضاع في السودان ولذلك وافق زعيم حزب الأمة عبدالرحمن المهدي على ذلك(١).

وفي نوفمبر١٩٥٨م، ثم تسليم للفريق عبود (*) في انقلاب أبيض وقام بحظر الأحزاب السياسية بالبلاد ودعم الدعوة الإسلامية بالجنوب وتم تعريب المناهج وجعل اللغة العربية لغة التخاطب الرسمي في البلاد فزردات اعمال العنف بالجنوب و إنشات ثلاث معاهد دينية في كل من كدوك في أعالي النيل، ومعهد واو العلمي، وبحر الغزال، ومعهد جوبا العلمي، والاستوائية(٢).

ونتيجة لتصاعد أعمال العنف في الجنوب أتخذ المجلس الأعلى قرارًا في يناير عام١٩٥٩م لكون الأحوال في الجنوب أحوال أمن داخلية، تتطلب من(٣).

الجيش تنفيذ عمليات الأمن الداخلي وكان معنى ذلك أن تطلق يد القوات المسلحة، تحت قانون الطوارئ لتطهير القوى الخارجية على القانون وبناء على ذلك فقد بدأ الجيش في تحريك قواته والياته ومعداته بكثافة إلى الجنوب لتنفيذ حفظ الأمن الداخلي في مناطق الجنوب مستندًا إلى حالة الطوارئ المفروضة، وأخذت الحكومة في تنظيم عمليات عسكرية ضد مكامن قوات الفرقة الاستوائية الذين اختبأوا في الغابات الكثيفة و وجهوا الضربات إلى وحدات الجيش ومع استمر حدة المواجهة بين الجيش والجماعات تعرض المواطنون الجنوبيون للمضايقة والمساءلة الأمنية من الجيش والسلطات الرسمية(٤).

---

(١) يوتيوب، برنامج المشهد، قناة bbc عربي، بريطانيا، الصادق المهدي، جيزال خوري،21/١١/٢٠١٦،على الرابط، https://youtu.be/eUFB6SwO8H
(٢) ملكية فرحاتي، المرجع السابق، ص٦٠
(٣) محمود قلندر: السودان ونظام الفريق عبود، ط١ ،دار عزة للنشر و التوزيع، الخرطوم،٢٠١٢ م، ص١٦٣.
(٤) المرجع نفسه، ص١٦٤.

نتائج الإجراءات العسكرية المتشددة على جنوب السودان:

١- النتائج العسكرية:

تأسيس التنظيمات السياسية والعسكرية الجنوبية: كان من أبرز نتائج الإجراءات العسكرية المتشددة لجوء أعداد كبيرة من السودانيين إلى دول الجوار وظهور التنظيمات السياسية والعسكرية التي لم تكن خطورتها مقصورة على علاقة هؤلاء بالقوى الاستعمارية، وعلى الصدام المسلح، الذي ترتب عليه فحسب، بل تبني شعارات سياسية تدعو للانفصال عن السودان، وتشكيل دولة مستقلة عنه وكان من أبرز تلك التنظيمات والتي بدأ تأسيسها منذ العام ١٩٦٠م، خارج السودان، الاتحاد الوطني السوداني الإفريقي للمناطق المقفلة المعروف بالمختصر(SACIDNU) [(١)]. بزعامة جوزيف أودهو[(*)] وهو داعية إلى استقلال الجنوب، بوصفه آخر خيار في حالة رفض الشمال الاتحاد الفيدرالي كحل للمشكلة، لم تتم الاستجابة لمبادرة "أودهو" واستمرت الحرب الأهلية في الجنوب، ثم ظهرت في سبتمبر/أيلول ١٩٦٣م ؛ حركة الأنيانيا (Anyanya)[(**)] لتشن حرب عصابات في المديريات الجنوبية الثلاث[(٢)].

وهذا التنظيم شبة العسكري تكون أساسًا من الجنود الذين سبق أن اشتركوا في حوادث العصيان المسلح في جنوب السودان في أغسطس ١٩٥٥م، والذين أفرج عنهم، إلى جانب ذلك تأسس اتحاد السودانيين المسيحين بقيادة الأب سترانيو، وفي العام نفسه أصبح اتحاد السودان الإفريقي سانو، بقيادة وليم دينق، وبدأ سانو عمله السياسي بأرسال العرائض إلى هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الدول الإفريقية والمنظمات العالمية كما وأيد النشاط الحزبي للأنيانيا وشجعه ومن ثم اصطبغ الخلاف بين الشمال والجنوب بالطبع العسكري[(٣)]. ونتيجة لذلك، حدد الأب "سانترننيو "، تاريخ انطلاق (الكفاح المسلح) لتحرير (الجنوب السودان) في التاسع عشر من(أغسطس) ١٩٦٣م، وجد إعلانه صدًى واسعًا لدى القبائل الجنوبية، إذا قامت مجموعة جوزيف لاغو[(***)]؛ بأول عملية عسكرية في الضفة

---

(١) منى حسين عبيد: قضية جنوب السودان، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٧٠، تصدر عن مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، بغداد، ٢٠٢٠م، ص١٧٦.

(*)جوزيف أودهو: من أبناء قبيلة اللاتوكا بشرق الاستوائية تعلم بالسودان وعمل بالتدريس في الجنوب، اتهم في تمرد توريت وسجن، هرب للخارج نهاية١٩٦٠ ،للمزيد ينظر، حازم مجيد أحمد وإسماعيل حميد محمد، موقف نظام الفريق إبراهيم عبود من الحرب الأهلية في السودان ١٩٥٨-١٩٦٤، مجلة الملوية للدراسات الاثارية والتاريخية ،المجلد ٥، العدد١٤، ٢٠١٨م، ص١٢٧. ، (**) الأنيانيا: ومعناها سم الثعبان او السم الذي لا شفاء منه . وتكونت منظمة (الأنيانيا) من الجنود الجنوبيين الذين تمردوا على أول حكومة سودانية عام (١٩٥٥م) ورجالها من أولئك السابقين الذين كانوا ممثلين يشكلون الفرقة الاستوائية، وكان بعضهم من الذين سجنوا بسبب ذلك التمرد ثم أطلق سراحهم بعد انتهاء مدتهم التي حكموا بها بصدور عفو عنهم؛ توفيق المديني، المرجع السابق،ص٣٤

(٢) محمد الفاتح عوض مجدوب إبراهيم: تقاطع السياسية في العون الإنساني في السودان عملية شريان الحياة ١٩٨٠-٢٠١٠م، ط ١، الدار العربية للعلوم ناشرون- مركز الجزيرة للدراسات،٢٠١٤م، ص٤٠.

(٣) راجع محمد عمر البشير ، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠-١٩٦٩م،المرجع السابق، ص٢٨٢ومابعدها.

الغربية على الطريق الرابط بين مدينتي ياي ومريدي وكانت تستهدف قوة من الجيش السوداني وبدأت قوات حركة الأنيانيا منذ ذلك التاريخ(١).

وكان من أشهر أعمال تلك الفترة العدائية الهجوم على فشلا في أغسطس عام ١٩٦٣م، وهو الهجوم الذي عدَّه بعضهم فاتحة المقاومة المسلحة من الأنيانيا، ثم جاءت بعدها حادثه الهجوم على واو بقيادة برناندينو، والتي يعدها بعضهم من العمليات التي أحدثت الصدمة المطلوبة للحكومة المركزية، ومع تزايد أعمال العنف المسلح، أدت إلى تزايد الخسائر في صفوف الجيش(٢).

٢- النتائج السياسية:

- وفي العام نفسه طرح حزب (سانو) برنامجًا للعمل السياسي يتضمن:
- تطبيق النظام الفيدرالي بين الجنوب والشمال تكون فيه للجنوب شخصية متميزة
- المساواة الدينية بين المسيحيين سكان الجنوب، والمسلمين سكان الشمال.
- أن يكون نظام التعليم في الجنوب مستقًلا عما هو في الشمال.

اعتبار اللغة الإنكليزية لغة رسمية في الدوائر والمدارس في الجنوب ومساوية للغة العربية الرسمية في الشمال(٣).

أما حزب (ساكدنو) فقد كان مختلفًا بعدة تجمعات يضم جماعات متباينة من الجنوبيين تحت مظلة سياسية واحدة وكان يقوم في إطار فكرة مركزية واحدة، هي أن الجنوب ليس جزءًا من الشمال كيانا منفصلًا يسعى الاستقلال وأقتصر دور ساكدنو على العمل الدعائي القاصد إلى لفت أنظار العالم لما جرى في الجنوب(٤).

=(***) جوزيف لاغو: ضابط جيش وزعيم جنوبي كان زعيم حركة الأنيانيا الأولى .(١) حازم مجيد أحمدو إسماعيل حميد محمد، المرجع السابق،ص١١٧.

(٢) محمود قلندر، السودان ونظام الفريق عبود، المرجع السابق، ص١٦٨.

(٣) سرحان غلام حسين العباسي: التطورات السياسية في السودان ١٩٥٣-٢٠٠٩، دراسة تاريخية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ،ص١١٩-١٢٠.

(٤) منى حسين عبيد، منى حسين عبيد ،الوحدة الوطنية في السودان المشكلات والموقف، المرجع السابق ذ كره، ص٢٧.

المبحث الثالث

مجريات أحداث الحرب والمتغيرات السياسية في السودان

١٩٦٤-١٩٦٨م

أولًا: أحداث الحرب في بداية يناير ١٩٦٤- أكتوبر ١٩٦٤م:

في يناير ١٩٦٤م قامت أنيانيا بمحاولة جريئة للاستيلاء على مدينة (واو) في مديرية بحر الغزال، وقد تولى القيادة" بيرناندينو وكانت الفرقة التي تولى أمرتها تتألف من ١٢٣ شخصًا يرتدون الملابس الرسمية [١].

ولكن محاولتها باءت بالفشل[٢]. وقد انعقدت محكمة عسكرية عاجلة في مدينة (واو)، وأصدرت الحكم بإعدم اثنين هما بيرناندينوتيتو رينج، و فليب وول، وهما من حراس السجون، وحكمت بالسجن المؤبد على مأمور أحد السجون وأربعة من الحراس[٣].

والجدير بالذكر أنه قد بدأت عمليات الجيش المضادة في منتصف شهر /فبراير ١٩٦٤م، وتقدمت القوات العسكرية في محورين مهمين وحيويين، هما: محور أعالي النيل، ومحور شرق الاستوائية، والتقت قوات المحورين في مدينة كيويتا وتوحدوا بمحور واحد مشترك، وتمكنت تلك القوات من تحطيم معسكرات الأنيانيا وصولًا إلى طريق (توريت – جوبا)[٤].

إلى جانب ذلك قررت الحكومة بتاريخ ٢٧(فبراير)١٩٦٤م، إبعاد كل المبشرين والقساوسة الأجانب من المديريات الجنوبية، وقد تزامن ذلك مع هجرة بشرية واسعة من الجنوب إلى الجوار الإفريقي[٥]. فضلًا عن اتباعه إجراءات صارمة ضد المناهضين له؛ مما كان له أثر تكسب تلك الحركة الأنيانيا تعاطف في الجنوب[٦].

---

(١) محمد عمر البشير، جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع، المرجع السابق،ص١٤٧.
(٢) محمد عمر الشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠-١٩٦٩م، المرجع السابق، ص٢٨٢.
(٣) محمد عمر البشير، جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع، المرجع السابق ،ص١٤٧.
(٤) حازم مجيد أحمد وإسماعيل حميد محمد، المرجع السابق ص١١٨.
(٥) محمد الفاتح عوض مجدوب إبراهيم، المرجع السابق ،ص٤١.
(٦) منى حسين عبيد ،قضية جنوب السودان، المرجع السابق ص١٧٦.

والجدير بالذكر انه قد توجهت القوات العسكرية للقيام بعملياتها غرب الاستوائية في شهر أذار/مارس١٩٦٤م،كان هدفه الأول هو تدمير المعسكرات الكبيرة، وأهمها معسكر (مويد) في منطقة نهرياي ومعسكرات تجمع المتطوعين، وتقدمت تلك القوات وصولًا إلى الحدود الكنغولية(١). وجاء خريف عام ١٩٦٤م بتطور واسع في عمليات حركة الأنيانيا.

إذ شملت عملياتها معظم مناطق جنوب السودان وشهد ذلك الخريف هجمات متكررة على مركز الشرطة والمراكز الحكومية فضلًا عن مهاجمة الحاميات العسكرية المديرية الاستوائية ومديرية بحر الغزال ومديرية أعالي النيل التي قام عناصر أنيانيا من النوير فيها بهجوم كبير في أيلول/سبتمبر١٩٦٤م، شارك فيه المئات على حامية(واط) العسكرية وقد تمكنت قوات الحامية من صده وقتل أربعمائة من المهاجمين(٢).

وأصبحت مشكلة الجنوب تمثل "مركز الصدارة من جملة القضايا التي تشغل الرأي العام " في الشمال، وأصبح موضوعًا للأحزاب المعارضة للحكومة في الشمال؛ لتشن به هجومًا على سياسات الحكومة العسكرية وهيئات به المواطنين ضد الحكومة العسكرية، وعندما شعرت الحكومة بخطورة الموقف، شكلت لجنة لتقصي الحقائق عما يحدث في الجنوب الذي خيم بظلاله على الأحداث السياسية في الشمال، حيث شكلت لجنة من اثنين وثلاثين عضوًا بتاريخ ١٩٦٤/٩/٧م تسعة عشر عضواً جنوبيًا وثلاثة عشر عضوًا من الشمال (٣).

وقد عد حزب (سانو) تلك اللجنة اعترافًا من الحكومة بمشكلة الجنوب؛ لكن الحزب اعترض على ممثلي الجنوب في اللجنة ووصفهم بانهم أميين، وعدًّ محاولة عدم إشراك الجنوبيين المثقفين في اللجنة يعني ببساطة عدم جدية الحكومة في حل المشكلة، وأكد أعضاء قيادة حزب سانو انهم يدعون إلى الوصول إلى حل سياسي يتم عن طريق الحوار مع زعماء سانو الحقيقين للبحث في اسباب المشكلة والتداعيات الخطيرة التي وصلت اليها الحالة في الجنوب(٤).

---

(١) حازم مجيد أحمدو اسماعيل حميد محمد، المرجع السابق، ص ١١٨.
(٢) المرجع نفسه، ص١١٩.
(٣) ابتسام محمود جواد: الحياة الديموقراطية في السودان١٩٥٣-١٩٦٩م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد،٢٠٠٣م، ص٣٤.
(٤) حازم مجيد أحمدو إسماعيل حميد محمد، المرجع السابق، ص١٢٠.

وعلى الرغم من ذلك أظهرت حكومة الفريق عبود عدم قدرتها على حل مشكلات السودان الداخلية مما كان له الأثر البالغ في تذمر قطاعات واسعة من الشعب السوداني، بسب تفشي البطالة وارتفاع الأسعار، وتفاقم مشكلة الجنوب؛ مما أسهم في ظهور معارضة واسعة للنظام من بعض الأحزاب؛ ولذلك تضافرت أسباب متعددة مع حلول عام ١٩٦٤م[١].

وفي٢١أكتوبر١٩٦٤م، أدت ندوة عامة في جامعة الخرطوم حول مشكلة الجنوب إلى انفجار سلسلة مظاهرات في العاصمة الخرطوم.

وتطورات بالتدريج لتتحول إلى انتفاضة شعبية واسعة، شارك فيها التجار ورجال الاعمال وموظفو الخدمة المدنية والأحزاب التقليدية بقياداتها المتمرسة والتنظيمات الأخرى، وتجمعت الأحزاب التقليدية والتنظيمات اليسارية والإسلامية الحديثة في جبهة وطنية موحدة، وطالبت برجوع الجيش إلى ثكناته واستقالة الحكومة والعودة لدستور١٩٥٦م، وحل مشكلة الجنوب[٢]. لقد ساندت قوات الجيش العسكري التظاهرات الشعبية التي جابت أنحاء البلاد من تحرك قوة عسكرية من حامية أم درمان في الخرطوم بقيادة الضابط فاروق حمدنا الله أحد الضباط الأحرار معلنة رفضها لأوامر الحكومة العسكرية، وذلك في السادس والعشرين من تشرين الاول ١٩٦٤م [٣].

وعلى إثر هذه الأحداث، اضطرت الحكومة العسكرية إلى التفاوض مع ممثلي الشعب من أجل وضع حد لهذه الاضطرابات وإقرار الأمن والاستقرار في البلاد وتبعًا لذلك، قرر ممثلو الأحزاب السياسية تكوين جبهة على غرار جبهة الهيئات ضمن حزب الأمة والحزب الشيوعي والحزب الوطني الاتحادي، وحزب الشعب الديمقراطي، فضلًا عن (جماعة الإخوان المسلمين) مكونين بذلك الجبهة الوطنية المتحدة التي اندمجت مع جبهة الهيئات فتشكلت جبهة جديدة عرفت بالجبهة القومية الموحدة [٤]؛ للتفاوض مع الحكومة العسكرية وذلك في التاسع والعشرين من تشرين الأول ١٩٦٤م ونتيجة لذلك، بدأت المفاوضات بين الجانبين في الثلاثين من تشرين الأول، والتي أسفرت عن تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة (سر الختم خليفة) وإجراء انتخابات برلمانية وتشكيل حكومة ديمقراطية جديدة [٥].

---

(١) حسان ريكان خلف وعبدالقادر جعيجر عبد : الحزب الشيوعي السوداني و نشاطه السياسي في السودان حتى عام ١٩٧١م، مجلة مداد الآداب، العدد الخامس عشر، تصدر عن كلية الآداب – الجامعة العراقية، ص٣٢١.

(٢) جون قاي يوه: ثورة جبال الاستوائية وأثرها على السياسة السودانية ١٩٥٥-١٩٧٢ م، ترجمة علي جادين، ط ٣، رفيقي للطباعة والنشر، جوبا- جمهورية جنوب السودان، ٢٠١٦م، ص١٢٣.

(٣) أحمد حمروش: مصر والسودان كفاح مشترك، د . ن، القاهرة،١٩٧١م ، ص ١٢٣ .

(٤) هنري رياض: موجز السلطة التشريعية في السودان، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٧م، ص ١٠١.

(٥) ابتسام محمود جواد العكليي، الأوضاع السياسية في السودان١٩٦٩- ١٩٨٥م، المرجع السابق ذكره، ص٨٩.

ثانيًا: جهود التسوية السلمية (مؤتمر المائدة المستديرة):

كانت أحد ى شعارات ثورة أكتوبر هذه وقف القتال في الجنوب، والتفاهم مع "جبهة الجنوب" بوصفها وجهًا سياسيًا لحركة الرفض في الإقليم، وليس مع كوادر أنيانيا المتطرفة (١). وأقبلت الحكومة الانتقالية التي تولى السيد سر الختم الخليفة رئاستها بعد زوال الحكم العسكري على أداء رسالتها في حفظ وحدة البلاد؛ وبناء على هذه المبادئ وضعت سياستها في مقابلة المشكلة الكبرى التي اندلعت الثورة مرتبطة بها، فألغيت القوانين المقيدة للحريات، ورفعت حالة الطوارئ التي كانت الحكومة العسكرية قد فرضتها على البلاد إلافي المناطق التي كان يخشى فيها الأمن، وأطلقت سراح جميع المعتقلين السياسيين، وأعلنت العفو العام عن المتمردين ومن كان قد نصرهم من الجنوبيين، وسعت لإعادة من كان قد بارح البلاد منهم لاجئًا(٢).

ولأجل ذلك تقدم الحزب سانو بمقترح للحكومة دعا فيه إلى عقد مؤتمر المائدة المستديرة يضم ممثلين الشمال والجنوب، حيث وافقت الحكومة على ذلك، وتم عقده بالفعل في الخرطوم، في السادس عشر من آذار عام ١٩٦٥م، بحضور ممثلي الأحزاب السياسية في الشمال، ومراقبين من بعض الدول الإفريقية والعربية، فضلًا عن حزب سانو، وجبهة الجنوب (٣).

وقد تجلى موقف الشمال من الجنوب والرغبة في الوصول إلى حل سلمي في الخطاب الذي ألقاه رئيس الوزراء في المؤتمر أوضح مما بدأ في الكلمات المعدة التي القاها ممثلو الأحزاب السياسية، الذي أعدته سكرتارية المؤتمر يتضمن تلخيصًا للقضية وجذورها وإشارة إلى أنهم السودان وحده بل تهم كل دول الإفريقية وأن لها نظائر في أنحاء العالم المختلفة وخاصة في الدول النامية، وسلم الخطاب بالفوارق الجغرافية والعنصرية والثقافية بين الشمال والجنوب؛ ولكنه أوضح مسؤولية السياسة الإنجليزية وأعمال المبشرين والمواقف الخاطئة للأحزاب الشمالية والحكم العسكري في تدهور العلاقات بين الإقليمين(٤).

ونَّفس الجنوبيون عما في صدورهم من شكاوي وشكوك وعدم ثقة بالشماليين ولكنه كان واضحًا إنهم لا يتكلمون بصوت واحد؛ فقد ظهرت مواقف متعارضة بشأن مستقبل الجنوب السياسي حيث طالب بعضهم بإقامة دولة مستقلة تمامًا وطالب آخرون بالحكم الذاتي ضمن دولة فيدرالية ودعا آخرون أيضًا نزع المركزية في الحكومة (٥).

(١) توفيق المديني، المرجع السابق، ص٣٥.
(٢) مدثر عبدالرحيم: مشكلة جنوب السودان طبيعتها وتطورها وأثر السياسة البريطانية في تكوينها، ط١، الدار السودانية، الخرطوم،١٩٧٠م، ص٢٤ومابعدها.
(٣) ابتسام محمود جواد العكليي، الأوضاع السياسية في السودان ١٩٦٩-١٩٨٥م، المرجع السابق ذكره، ص٨٥.
(٤) محمد عمر البشير، جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع، المرجع السابق، ص١٥٩.
(٥) محمد أحمد محجوب، الديموقراطية في الميزان، المرجع السابق، ص٢١٣..

أما ممثلو ا أحزاب الشمال دعت جميعا إلى مواجهة القضية مواجهة جديدة والتخلي عن القوة والبحث عن الحل السياسي، وأكدت أن أي اتفاق يصل إليه المؤتمر بشأن العلاقات الدستورية بين الشمال والجنوب لابد أن يكون في إطار السودان المتحد وألا يسمح بتشجيع الاتجاهات الانفصالية، وكان رأي الأحزاب الشمالية في العلاقات الدستورية بين الشمال والجنوب وإنشاء حكومة إقليمية لمديريات الجنوب الثلاث[١].

وقفت القيادة السياسية للجنوب منقسمة على نفسها عاجزة من الوصول إلى اتفاق بين أفردها، وأعلن (حزب الوحدة السودانية) الذي يرأسه سا نتيودينج، والذي لم يسمح له بالتمثيل المباشر في المؤتمر، أنه يدعو إلى نظام اللامركزية في السودان كله، وانه لا يوافق على ايجاد وضع خاص في الجنوب كما تقترح الأحزاب الشمالية كما أنه لا يريد النظام الفيدرالي الذي ينادي به المعتدلون من أبناء الجنوب[٢].

ولم يتمكن مؤتمر الطاولة المستديرة من الوصول إلى قرار ولكن أنشئت لجنة مؤلفة من ٤٠عضوًا مهمتها البحث عن صيغة للتسوية السياسية [٣].

ونتيجة لذلك قرر المؤتمر في النهاية عددًا من القرارات لعل أبرزها:

(١) تأجيل المؤتمر لثلاثة شهور ومواصلة بعد ذلك بدعوة من الحكومة في الخرطوم .

(٢) تكوين لجنة من١٢ عضوًا لدراسة التغييرات الدستورية والإدارية والمالية المطلوبة لتنظيم العلاقة بين الجنوب والحكومة المركزية، وتقديم تقريرها وتوصياتها للحكومة التي ستدعو المؤتمر للانعقاد في جولة ثانية (٠٠٠).

(٣)إعداد برنامج إنقاذ انتقالي عاجل للجنوب لتسهيل توطين اللاجئين وجنوبية الإدارة في الإقليم ومساواة الأجور في الجنوب والشمال، وتأسيس جامعة في الجنوب[٤].

ثالثًا: أسباب إخفاق التفاوض:

إن المفاوضات استبعدت من الصورة أولئك الذين كانوا بالفعل يقددون الحملة ضد الحكومة المركزية في الجنوب "فالأنيانيا" لم توجه إليها الدعوة لحضور المفاوضات، ومن ناحيتها لم تبدي اهتمامًا يذكر بالمشاركة فيها، إن المنافسات بين الأحزاب الجنوبية وفي داخلها، جعلت من الصعب الاتفاق على تقديم تنازلات من ممثلي الجنوب، فكل تجمع من التجمعات الجنوبية الرئيسة، كان يدرك إن أية بادرة ضعف تبدو منه تجاه الشمال، ستستغل من قبل منافسيه، وقد أدى ذلك مرة أخرى إلى وضع ممثلي الجنوب في موقف لا يسمح لهم بمحاولة تقريب الشقة مع الأحزاب الشمالية، تكوين الحكومة

(١) محمد عمر البشير، جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع، المرجع السابق ذكره، ص١٥٩.
(٢) المرجع نفسه، ص١٦٠.
(٣)محمد أحمد محجوب، المرجع السابق، ص٢١٣.
(٤) جون قاي يوه، المرجع السابق، ص١٢٥.

المركزية السودانية، بدأ يتغير لصالح عناصر الجناح اليمني والتي يقل التزامها كثيرًا بمفاوضات السلام [١].

١- **تصعيد العسكري بعد فشل المؤتمر:**

ركزت "حكومة محمد أحمد محجوب" على سياسة القمع العسكري للأنيانيا، في حين أقرت أنه على المدى البعيد، يمكن ضمان منح الجنوب نوع من الحكم الذاتي في" مسودة" الدستور الدائم الذي كان يجري الإعداد له[٢].

وقام رئيس الوزراء "محمد أحمد محجوب" بجولة في المقاطعات الجنوبية الثلاث دامت من ١٩إلى٢٤نيسان،وتحدث في خطاب له عن خطة تلحظ ما يلي: إعادة إقامة مجلس حكومية محلية، كان نظام عبود العسكري قد ألغاها وهي تمثيل الجنوبين في الحكومة المركزية بنسبة عددهم في المجلس التشريعي، وفي الوقت نفسه زود القبائل الجنوبية المعادية للثورة بالأسلحة، وأعلن تحديد "شهر الجنوب" ابتداءً من ١٥ أيار تجمع فيه الاعتمادات لأعاده بناء القرى المهدمة، وتوطين اللاجئين، ورفع حالة الطوارئ وتنظيم الإدارة في المناطق الريفية على غرار ما هو قائم في الجنوب[٣].

وعلى الرغم من ذلك، اشتداد القتال في جنوبي السودان أدت العمليات التي شنتها الأنيانيا ضد ١٢٠٠٠إلى١٤٠٠جندي إلى مصادمات عنيفة وكان الجيش يسيطر فقط على عواصم المقاطعات في جنوبي السودان (مالكال، والنيل الأعلى، وواو، وبحر الغزال، وجوبا، وأكواتوريا) وبعض الجهات الأخرى، وعقب هجوم الثوار في ١٠تموز١٩٦٥م ضد مواقع الجيش في(واو) ومذبح في الجنوب أعلنت الحكومة المركزية في ١١تموز، أن أكثر من٢٥٠ شخصًا من قد قتلوا وجاء خبر من نيروبي أن أكثر من ٧٠٠مدنيًا قد لاقو مصرعهم[٤].

(١) ينظر: تموتي سي نبلوك، تجربة الحل السلمي لقضية جنوب السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد٤١، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ،القاهرة، يوليو١٩٧٥م، ص١١٦.
(٢) المرجع نفسه، ص١١٧.
(٣) وثائق ملف العالم العربي ،الدار العربية للوثائق ،س-ن-١١٠٦/٣،رقم الوثيقة٢٤٣٦، بيروت،٢٧ تشرين الأول/١٩٨١م.
(٤) بتصرف، المصدر نفسه.

ونتيجة لذلك دعت الحكومة السودانية التدخل الفوري للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والصليب الأحمر من أجل تحقيق في تلك الحوادث، إلى جانب ذلك، فرضت الحكومة السودانية منع التجوال لمدة ٢٤ ساعة في مقاطعتي(اكواتوريا، وبحر الغزال)[١].

وفي ١١أغسطس، صدر بيان أعلن فيه أن القوات المسلحة السودانية قتلت ١١من قوات أنيانيا، في الهجمات التي يشنها على ثلاثة معسكرات في المديرية الاستوائية بجنوب السودان واعتقلت كذلك خمسة قوات أنيانيا واستولت على ٤١صندوقًا، وجولا من الذخيرة، والأسلحة، والبطاطين، والمواد الغذائية، و صرح السيد عبدالرحمن النور وزير الإعلام : بأن القوات الأمن تواصل انتصاراتها على فلول قوات أنيانيا ونزع سلاحهم[٢].

وفي١٣أغسطس، قتلت القوات الحكومية ٤٢ من قوات أنيانيا منهم ٢٦ في المديرية الاستوائية،١٦ في مديرية بحر الغزال و صادرات كمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة[٣]. وهاجمت قوات الأمن السودانية في ١٥أغسطس، معسكرًا للأنيانيا في جنوب السودان بالقرب من مريدي في المديرية الاستوائية وتمكنت قوات الأمن من قتل سبعة متمردين، وأحرقت المعسكر وقتلت قوات أنيانيا الآخرين في جنوب شرق مريديدي، وعثرات على بعض الذخيرة[٤].

وفي ١٧أغسطس، بدأت قوات الجيش السوداني عمليات عسكرية واسعة النطاق في المديريات الجنوبية الثلاث ؛لتجريد قوات أنيانيا من السلاح تنفيًذا للإنذار الذي وأجهته الحكومة من قبل بالتسليم والقاء السلاح و انتهى موعد في منتصف ليل وذكرت الأنباء التي وصلت إلى العاصمة السودانية أن اشتباكات دامية وقعت بين قوات الجيش وقوات أنيانيا عندما هاجمت معسكراتهم في الجنوب استولت على كميات من الأسلحة، ولم تحدد مدى الإصابات التي قد تكون قد وقعت بين الجانبين نتيجة هذه الاشتباكات[٥]. وفي٢٢أغسطس، كانت القوات السودانية اعتقلت أحد زعماء قوات أنيانيا الجنوبين ويدي الملازم واستطاعت قوات الأمن السودانية السيطرة على منطقة الحدود بين السودان والكونجو وأغلقت الحدو نهائيًا وكانت هذه المنطقة هي المكان الذي تتدفق منه الأسلحة على قوات أنيانيا[٦].

وفي ٢٦أغسطس، كانت قوات الأمن بالاشتراك مع المواطنين ورجال قبيلة (المورى) في مركز نيبور بمديرية أعالي النيل قد اشتبكت في قتال مع قوات أنيانيا، أسفر عن مقتل ٥٢ أنيانيا ، واستولت على كميات من الأسلحة والذخيرة [٧].

---

(١) بتصرف، وثائق ملف العالم العربي ،الدار العربية للوثائق ،س-ن-١١٠٦/٣،رقم الوثيقة٢٤٣٦، بيروت،٢٧ تشرين الأول/١٩٨١م.
(٢) صحيفة الأهرام، العدد٢٨٧٣٤، ١١/أغسطس/١٩٦٥م، ص١.
(٣) صحيفة الأهرام، العدد٢٨٧٣٥، ١٣/أغسطس/١٩٦٥م، ص١.
(٤) صحيفة الأهرام، العدد٢٨٧٢٧، ١٥/أغسطس/١٩٦٥م، ص١.
(٥) صحيفة الأهرام، العدد٢٨٧٢٩، ١٧/أغسطس/١٩٦٥م، ،ص١.
(٦) صحيفة الأهرام، العدد٢٨٧٤٤، ٢٢/أغسطس/١٩٦٥م، ص١.
(٧) صحيفة الأهرام، لعدد٢٨٧٤٨، ٢٦/أغسطس/١٩٦٥م،ص١.

أذيع رسميًا في اليوم التالي أن أهالي (أكاجو) قد أسرو أربعة من قوات أنيانيا من واحد برتبة كابتن، و قتلت قوات الأمن من المتسللين في أثناء قيامها بالتفيش في (كالنجيا) قرب كاجوكاجي، وأحرقت القوات معسكرًا يضم المعدات الخاصة وصادرات جهاز إرسال لاسلكي عثر عليه في المدارس وقتلت القوات ٨ من المنشقين في مديرية أعالي النيل[١].

وفي ٢٩ أغسطس ، قالت الحكومة السودانية أنها اكتشفت مؤامرة نسف مطار العاصمة بالقنابل والاستيلاء على الجنوب بالقوة[٢].

وفي ٣١ أغسطس ، قالت أنباء رسمية أن قوات الأمن هاجمت جماعتين قوات أنيانيا واستولت على ٢٥٠ طلقة من الذخيرة، وهاجمت قوات الأمن أيضًا معسكرًا للمتمردين في إقليم أعالي النيل وأحرقته، وفي عملية ثالثة قتلت قوات الأمن ١٢ متمردًا واستولت على ثلاثة بنادق[٣].

وفي ٢ سبتمبر، كان قد صدر بيان من القوت السودانية قتلت أكثر من ٥٠٠ من الخارجين عن القانون وأصابت ٢٣أخرين بجراح في الأقاليم الجنوبية في الشهر، وقتلت١٣٩ من قوات أنيانيا في مدينتي واو، وجيبا واستولت على ٥ مدافع، وقال البيان الرسمي أن ١١ من الجنود الجيش قتلوا في الاشتباكات في مطارداته قوات أنيانيا و أصيب ١٢ جنديًا بجراح[٤].

٢- الانشقاقات الجنوبية:

بعد نهاية المؤتمر مباشرة انفجرت خلافات وصراعات حركة السياسيين الجنوبين في الخارج –نتيجة للمنافسات الشخصية– وانقسمت على مجموعتين متخاصمتين، هما: (جبهة تحرير أزانيا) ALFfبقيادة (جوزيف أودهو) و (جورج كواني)،و (جبهة تحرير السودان الإفريقي)SALF بقيادة (أقرى جادين) وبذلت قيادات الكنائس السودانية في شرق إفريقيا جهودًا كبيرة لتوحيد المجموعتين، وفي ديسمبر١٩٦٥م نجحت هذه الجهود في توحيدهما في تنظيم تحت اسم (جبهة تحرير أزانيا) وأصبح (جوزيف أودهو) رئيسًا لها و(أقري جادين) نائبا للرئيس ولسوء الحظ لم تستمر هذه الوحدة فبعد شهور قليلة فصل (جوزيف أودهو) (أقري) من منصبة[٥].

وفي مارس ١٩٦٦م نشب خلاف داخل جبهة تحرير أزانيا ALF وهو جناح متطرف نابع عن حزب سانو، بين عدد من قياداتها؛ نتيجة لفقدان الثقة فيما بينهم، وهددت هذه الخلافات كيان الجبهة[٦].

ومن ناحية أخرى، تقدمت للجنة الاثني عشر باقتراحاتها بعد أكثر من عام على عقد مؤتمر المائدة المستديرة، ولاقت ترحيب من الجنوبين وقتذاك في ١٩٦٦/٣/٢٥م، مع الإشارة إلى أن هذه

(١) صحيفة الأهرام، العدد٢٨٧٤٩، ٢٧/أغسطس/١٩٦٥م ،ص١.
(٢) صحيفة الأهرام،العدد٢٨٧٥١، ٢٩/أغسطس/١٩٦٥م، ص١.
(٣) صحيفة الأهرام، العدد٢٨٧٥٣، ٣١/أغسطس/١٩٦٥م، ،ص١.
(٤) صحيفة الأهرام، العدد٢٨٧٥٥، ٢/سبتمبر/١٩٦٥م، ص١.
(٥) جون قاي يوه، المرجع السابق، ص١٢٦.
(٦) ملكية فرحاتي، المرجع السابق ذكره، ص٦٢.

المقترحات يمكن القول إنها تشكل محور المطالب التي يطالب بها الجنوبيون عمومًا وهذه المقترحات هي:

أ- ضرورة نقل بعض السلطات التي ظلت تمارسها الحكومة المركزية إلى أقاليم السودان المختلفة في مجالات الحكم الذاتي والإعلام والسياحة وصيانة الغابات والمحاصيل٠٠٠إلخ

ب-أن يصون الجنوب لغاته المحلية وثقافته، وأن ينميها.

ت-أن تقوم هيئة تشريعية في كل إقليم وأن تأتي عضويتها بالانتخابات المباشرة، وأن يكون من سلطاتها من التشريعات الإقليمية، وانتخاب أعضاء وحكومتها ومراقبة الأداء التنفيذي على أن يكون رئيس حكومة الإقليم من أبنائه، وأن تتوافر أسباب التنسيق بين الأجهزة الإقليمية والمركزية وأن يكون رئيس الحكومة الإقليمية بتفويض من الحكومة المركزية مسؤولًا عن وحدات الحكومة ومصالحها وأن يكون اختياره بالتفاهم بين الحكومة المركزية والإقليم.

ث- تكوين هيئة قومية للتنمية تكون لها فروع بالإقليم(١).

رابعًا: موقف القوى السياسية الشمالية تجاه الحرب في الجنوب:

وفي يوليو ألحقت الهزيمة بحكومة محمد أحمد محجوب، وشكلت حكومة جديدة برئاسة الصادق المهدي (*) في حزب الأمة، والحزب الوطني الاتحادي(٢).

حاولت حكومة الصادق المهدي أن تحل مشكلة الجنوب بالطرق السلمية، وذلك في ضوء الخطاب سياسي للمهدي كان متفاعلًا مع يطلق عليه القوى الحديثة في السودان، بالإضافة إلى علاقة متميزة مع وليم دينق زعيم حزب (سانو) – جناح الداخل، وفي هذا السياق؛ دعت حكومة المهدي وفدًا من الكنائس عموم إفريقيا ليزور السودان لقيادة جهود... مصالحة بين الشمال والجنوب(٣).

والجدير بالذكر ما تحدث عنه السيد/ محمد أحمد عمر الذي يتقدم مرشحًا لحزب الأمة (التابع للصادق المهدي) عن الدائرة الانتخابية بين كوستي و ملكال في ٨ فبراير أنه في شهر يناير ١٩٦٧ قال (عبد الله عبد الرحمن نقد الله) -وزير الداخلية- وهو صديق مقرب له: " لقد أدرك هو ورئيس الوزراء

---

(١) صالح محمود القاسم : النظام السياسي ومشكلة الجنوب في السودان في الفترة الممتدة من ١٩٦٩-١٩٨٩ م، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بيت الحكمة – جامعة البيت،١٩٩٨م، ص٦١.

(*)الصادق المهدي: ولد عام ١٩٣٦م سياسي سوداني تلقى تعليمه في معهد كومبوني في الخرطوم. سافر إلى أكسفورد وتخرج من كلية سان جون عام ١٩٧٥م، انتخب زعيمً لحزب الأمة عام ١٩٦٦م، أصبح رئيسًا للوزراء من عام ١٩٦٦ م حتى عام ١٩٦٧م، اعتقل بتهمة الخيانة العظمى وتم نفيه إلى خارج البلاد عام ١٩٧٠م بعد انقلاب ١٩٦٩ م عاد بعدها إلى السودان ولكنه أعتقل مرة أخرى. دخل المصالحة الوطنية مع جعفر نميري ١٩٧٧م الذي أختلف معه حول اتفاقية كامب ديفيد وقوانين أيلول ١٩٨٣م دخل السجن ونفي حتى عام ١٩٨٤، قاد خمس حكومات بعد الانتفاضة الشعبية في السودان= =١٩٨٥- ١٩٨٩، للمزيد ينظر، ملف العالم العربي، دار العربية للوثائق، س.ن-٢/١-٩ وثيقة رقم ١٩٨٢، لبنان، بيروت، ١٩/آب/١٩٨١؛ عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج٣، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص٥٤٧. (٢) محمد عمر البشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠-١٩٦٩م، المرجع السابق، ص٢٨٨.

(٣) أماني الطويل ،المرجع السابق ذكره، ص٢٤٩.

الصادق المهدي الآن أن قادة الأحزاب الجنوبية في الخرطوم لم يكن لديهم سوى تأثير ضئيل نسبياً في قادة أنيا- نيا" لقد أدرك (الصادق) أن معظم سكان الجنوب ولا سيما زعماء القبائل المحلية لم يكونوا يائسين فقط نتيجة لاستمرار الأعمال العدائية؛ ولكنهم كانوا مستعدين أيضًا لأداء مهمة في الدفاع عن أنفسهم؛ ونتيجة لذلك فقد تقرر تسليح الزعماء الموالين ومؤيديهم كقوة للحرس الوطني لتمكينهم من الدفاع عن أنفسهم [١].

لكن هذه الجهود لم يكتب لها الاستمرار في ضوء عودة حكومة محجوب مرة أخرى الى الحكم في أيار/مايو ١٩٦٧م[٢].

شكل محمد محجوب حكومة ائتلافية لكنه لم يستطيع تحسين أوضاع البلاد [٣].

وفي الجنوب كون السيد "جوزيف أودهو" جبهة تحرير أزانيا أعقبها تكوين حكومة لجنوب السودان في المنفى برئاسة السيد" أجري جادين في أغسطس ١٩٦٧م[٤].

الذي أعلن عن خطة عمل الحكومة داخليًا وخارجيًا فالخطة تدعو إلى تشجيع كفاح الجنوبين من أجل التحرر التام عن الشمال وعدٍّ أن هناك حالة بين الشمال والجنوب وضرورة وضع دستور خاص للجنوب، أما الخطة الخارجية فتلخص في تدعيم علاقتها مع الدول التي تؤيد مواقف حكومة السودان تجاه الجنوب والعمل من أجل اعتراف الأمم المتحدة بأن مشكلة الجنوب يجب حسمها ومحاولة الحصول على اعتراف وتأييد الدول الإفريقية والمجاورة لحكومة الانفصال[٥].

ولم يحقق تحالف الأنيانيا على الرغم من وحدة الأهداف السياسية، وأصبحوا عصابات للنهب والسلب، ولا ينطبق عليهم وصف الجنوبين[٦].

وفي فبراير١٩٦٨م تزايدت المعارضة واشتدت وأمكن الصادق المهدي أن يحرز التأييد الكافي الذي كان بمقدوره أن يمكنه من الحاق الهزيمة بالحكومة وتجنبًا لذلك لجأ مجلس السيادة الى حل البرلمان ودعا لإجراء انتخابات جديدة وهذا الإجراء وصف في ذلك الوقت بأنه إجراء غير دستوري لم يكن بأقل من انقلاب برلماني.

---

(١) الملحق رقم (٣) وثيقة بريطانية غير منشورة توضح موقف رئيس الوزراء الصادق المهدي؛ مصدر هذه الوثيقة F.OI090I1.south Sudan secret.1967

(٢) أماني الطويل، المرجع السابق ذكره،ص٢٤٩.

(٣) ملكية فرحاتي، المرجع السابق ذكره، ص٦٢.

(٤) عمار الشيخ محمد، المرجع السابق ذكره،ص٥٢.

(٥) ملكية فرحاتي، المرجع السابق ذكره،ص٦٢.

(٦) بتصرف أماني الطويل، المرجع السابق ،ص٢٩٥.

ولقد أجريت الانتخابات لبرلمان جديد في أبريل ١٩٦٨م من دون أن يكون هناك دوائر للخريجين واشتراك في الانتخابات ٢٢حزبًا سياسيًا ومنظمة وجماعة في الجنوب والشمال على السواء[١].

وكانت نتيجة تلك الانتخابات فوز الحزب الاتحادي الديمقراطي(١٠١) مائة ومقعدًا وحزب الأمة ب(٧٢) مقعدًا وشكلت الجمعية التأسيسية[٢]. وفي أعقاب تلك الانتخابات وفوز (وليم دينج) في الجمعية التأسيسية اغتيل وليم دينج، الداعي إلى علاقة فيدرالية مع الشمال[٣]. وانتخب محمد أحمد محجوب رئيسًا لمجلس الوزراء ولم تستطيع هذه الحكومة الجديدة حل المشكلة الاقتصادية والسياسية وما لبث أن ظهرت الخلافات والانقسامات[٤].لقد شهدت مدة حكم محمد أحمد محجوب الثانية الثانية صراعًا بين أنصار الدستور العلماني والدستور الإسلامي، حيث ساند حزب الأمة والوطني الاتحادي والإخوان المسلمون الدستور الإسلامي فيما عارضه الحزب الشيوعي[٥]. ونظرًا لفشل الجمعية التأسيسية في إنجاز مهمتها الرئيسة التي تشكلت من أجلها وهي وضع الدستور الدائم للبلاد، سعى محمد أحمد محجوب إلى حل الجمعية التأسيسية من تقديم استقالة ثلثي اعضاء الجمعية لإقرار عدم صلاحيتها بسبب عدم توافر ثلثي الأعضاء حيث بلغ عدد المستقلين تسعين نائبًا، ومن ثم حُلت الجمعية في السابع من شباط عام ١٩٦٨م[٦]. عقب انتخابات ١٩٦٨م شكلت حكومة ائتلافية جديدة بين حزب الأمة وحزب الاتحاد الديمقراطي برئاسة محمد أحمد المحجوب، دخلت بعدها الأحزاب السياسية في دوامة الصراع والسعي من أجل الوصول إلى السلطة وبلوغ المنافع الحزبية والشخصية؛ وبهذا تكون قد فشلت في تحقيق أهداف ثورة أكتوبر ١٩٦٤م من أجل الاستقرار السياسي[٧].

(١) محمد عمر الشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠-١٩٦٩م، المرجع السابق، ص٢٨٩.
(٢) منى حسين عبيد: النظام الانتخابي في السودان ١٩٥٣- ٢٠٠٠ م، مجلة الأستاذ، المجلد الثاني، العدد٢٠٧، مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد،٢٠١٣م، ص٢٧.
(٣) بتصرف، أماني الطويل، المرجع السابق ذكره،ص٢٩٥.
(٤) محمد عمر البشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠-١٩٦٩م، المرجع السابق، ص٢٨٩
(٥) أحمد الأمين البشير، العلاقات بين السياسة والدين في السودان، مجلة المستقبل العربي، العدد٧٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥م، ص ١١٤.

(٦) زكي البحيري: التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان ١٩٣٠ – ١٩٥٦، مكتبة النهضة المصرية،القاهرة،١٩٧٨م، ص ٢٦٥ .
(٧) آزاد محمد سعيد، الانقلابات العسكرية في العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٥م، ص١٧٤.

المبحث الرابع
جعفر النميري واتفاق أديس أبابا

- **انقلاب النميري وموقف القوى السياسية**

كان التخطيط للقيام بانقلاب عسكري من الضباط الأحرار قائما منذ(تشرين الأول) من العام ١٩٦٨م،مستغلين الصراع الذي كان محتومًا بين الأحزاب السياسية آنذاك وفي فجر الخامس والعشرين من (أيار/مايو)١٩٦٩م، نجح الضباط الأحرار في الاستيلاء على السلطة بقيادة" جعفر نميري"[*]، وشكلت الحكومة العسكرية برئاسة جعفر النميري، الذي عمد إلى اتباع سياسة مختلفة تجاه جنوب السودان فبعد مضي يومين على الانقلاب أعلن جعفر نميري رئيس مجلس قيادة الثورة سياسة النظام الجديد حول الجنوب[١].

ففي تصريحه الأول تطرق لمشكلة الجنوب قائلًا: إن الأحزاب السياسية المنحلة وحكوماتها المتعاقبة كانت تتاجر بقضية الجنوب وتفسد الحياة في هذا الجزء من الوطن، وهو ما أدى إلى تدهور الاحوال هناك أن حكومة الثورة تعمل على حل مشكلة الجنوب ومواجهتها مواجهة ثورية جادة تعيد لهذ الجزء من وطننا الحبيب الطمأنينة والاستقرار وذلك باتخاذ الإجراءات الكفيلة لوحدة البلاد والنهوض باقتصاداتها وإغلاق الطريق أمام تسرب النفوذ الأجنبي)[٢].

١- موقف القوى السياسية في السودان :

اختلف الموقف من الانقلاب الذي تم في آيار ١٩٦٩م، بين معارض ومؤيد فقد عدّ الإمام الهادي المهدي زعيم الأنصار في السودان ما جرى في الخامس والعشرين من آيار ١٩٦٩م انقلابًا غير شرعي، وقد بادر منذ اللحظة الأولى بالعداء والرفض ولم يختلف موقف ابن أخيه الصادق المهدي عنه بالرغم من محاولات نميري استمالته وكسب تأييده وعلى إثر ذلك اعتقل وسجن [٣].

(*) جعفر النميري:ولد في السادس والعشرين من نيسان ١٩٣٠ في مدينة أم درمان، التحق بالكلية الحربية عام ١٩٤٩م وتخرج منها عام ١٩٥٢م، عمل ضابطاً في الجيش السوداني، سافر بعدها إلى الولايات المتحدة الامريكية وحصل على شهادة الماجستير في العلوم العسكرية، ثم عاد إلى الحكومة في السودان، أعجب بشخصية جمال عبد الناصر، كان يولي= =اهتمامًا كبيرًا بالطلبة ويلتقي بهم، كُلف بقيادة حملات عسكرية ضد المتمردين في جنوب السودان، وكان من المشاركين في انتفاضة ١٩٦٤م الشعبية ضد إبراهيم عبود، سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتلقي دراسات عسكرية عام ١٩٦٦، وفي الخامس والعشرين من آيار ١٩٦٩م قاد انقلابًا عسكريًا ضد الحكومة الائتلافية.

(١) منى حسين عبيد، قضية جنوب السودان دراسة تاريخية، المرجع السابق،ص١٧٨.

(٢) سناء حسن محي الغرباوي: التطورات السياسية في السودان ١٩٨٥-١٩٨٩ م دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة واسط،العراق،٢٠١٨م، ص٣٠.

(٣) المرجع نفسه، ص٣١.

أما حزب الاتحاد الديمقراطي فقد جاهر بالعداء منذ البداية للانقلاب، وقد انضمت الطائفة الختمية [١].

٢ – قضية الحرب في الجنوب

وفي الشهور الأول من مجيْ حكومة جعفر نميري صدرت في سبتمبر/أيلول١٩٦٩م،قرارات عديدة باتجاه التزاماته المعلنة، ومنها الاعتراف بحق أبناء الجنوب في الحكم الذاتي للجنوب وحل المشكلة على وفق الأسس الآتية:

- وضع برنامج اقتصادي واجتماعي وثقافي لتنمية وتطوير الجنوب
- إنشاء لجنة للتخطيط الاقتصادي في الجنوب
- تدريب الكوادر الخاصة لتولي المسؤولية في المديريات الجنوبية
- العمل على تطبيق نظام الحكم الذاتي في إطار السودان الموحد[٢].

وقد لقيت هذه المبادئ تأييدًا عامًا من جانب الجنوبيين والشماليين على حد سواء على عّد أنها صفحة جديدة في تاريخ العلاقات الوطنية على صعيد حل مشكلة الجنوبية ومع ذلك ربطت بعض العناصر الجنوبية مصيرها بالقوى الخارجية المختلفة أما الأحزاب الجنوبية فبقيت تنظر وتراقب أداء نظام السودان الجديد ذلك لسبين أولهما كون الحكم عسكريًا وتجربة الجنوبين مريرة مع النظام العسكري السابق، وثانيهما أن كل ما أعلن بشأن حل مشكلة الجنوب لم يتوثق باتفاقية أو وثيقة رسمية بين الطرفين[٣]. ونتيجة لذلك، زار نميري في أغسطس ١٩٦٩م الجنوب، ليوضح السياسة الجديدة تجاه الجنوب، لكن القيادات الجنوبية التي كانت في المنفى تسعى... إلى توحيد صفوفها بعد الانقسامات الإقليمية والحزبية والتي تغلب عليه طابع الصراع القبلي والطموح الشخصي للوصول إلى المواقع المختلفة وتشكلت حكومات[٤].

---

(١) أحمد عبد الموجود، الموسوعة المسيرة، في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، كتابات للنشر، ص٧٦٥.

(٢) سرحان غلام حسين العباسي: الانقلاب العسكري الثاني في السودان فترة الحكم المشير جعفر محمد نميري١٩٦٩-١٩٨٥م، مجلة الدراسات العربية والدولية، ص٥٩.

(٣) سرحان غلام حسين العباسي: التطورات السياسية في السودان المعاصر ١٩٥٣-٢٠٠٩ م دراسة تاريخية وثائقية، المرجع السابق ،ص٢٣٤ومابعدها.

(٤) بتصرف: عبدالقادر إسماعيل: مفاوضات التسوية السلمية في جنوب السودان ١٩٤٧/ ٢٠٠٠ م، النورس للطباعة والنشر، القاهرة ،٢٠٠٤ م، ص٤٦.

٣ - محاولة الجنوبين توحيد القيادة:

حاولوا خلق قيادة موحدة في مارس ١٩٦٩م في مؤتمر (باقونبدي)، والذي تكونت فيه((حكومة النيل المؤقتة)) برئاسة غردون ماين ونائبة ((ماركورومي))؛ ولكنها لم تكسب تقدير الأنيانيا لها فقد شكل ذلك المؤتمر نقطة تحول في حركة المقاومة الجنوبية عندما أعلن فيه جوزيف لاقو، اعتراضه أميليوتافنق كقائد عام للأنيانيا [١].

وأعلن الجنرال "تافنق" معارضته (حكومة النيل المؤقتة) في تموز ١٩٦٩ وشكل حكومة دولة أنيدي[*] وأمر بحل حكومة النيل المؤقتة، وأعلن معارضته لجميع المنظمات والهيئات الأخرى كما حاول الحصول على تأييد (الأنيانيا)[٢].

وضمت تلك الحكومة من المدنيين من بينهم أقري جادين الذي أسندت إليه مسؤولية العلاقات الخارجية، فتولى منصب وزير الخارجية، وجاء البيان الأول للانقلاب العسكري متهمًا السياسيين المدنيين في ذمتهم المالية وأمانتهم واتهمهم ببيع القضية والجنوب كله وإضعاف قدراتهم السياسية والتنظيمية[٣].

وقد كان مقر تلك الحكومة في معسكر موروتو ونجكيبول، وتولى تافنق القيادتين العسكرية والسياسية[٤]. استطاع جوزيف لاقو أن يسيطر على منظمة (الأنيانيا) بكاملها ويصبح قائدًا عسكريًا وسياسيًا لها بالمقارنة مع ائتلاف الفرق المتصارعة الأخرى إذإن حكومة الانيدي لم تستمر في السلطة لأكثر من (أربعة أشهر)، وكان مسيئًا لضباط مثل جوزيف لاقو وصموئيل أبو جون وفريدريك ما قوت، أن يكون على رأس التنظيم العسكري ثم السياسي، قائدًا مثل (أميدو تا فنق) لعدم قدرته وأمثاله على القراءة والكتابة فضلًا عن ضعف خبرته العسكرية[٥].

٤- حادثة الجزيرة أبا:

عندما أعلن نميري في آذار /مارس ١٩٧٠م عزمة على زيارة منطقة النيل الأبيض بما فيها الجزيرة أبا، أرسل مبعوثًا ليبلغ الإمام الهادي المهدي بتفاصيل الزيارة، وكان رد الإمام الهادي أن الوقت غير مناسب، وينصح له بعدم المجيْ، وإلا فلن يدخلها إلا على جثه (أي جثة الإمام)[٦].

---

(١)علي عباس حبيب، المرجع السابق ذكره، ص٢٤٨.
(*) حكومة دولة أنيدي: سميت الحكومة باسم حكومة ولاية أنيدي الثورية نسبة إلى بلدة أنيديا الواقعة في الكنغو وزائير.،(٢) محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان خلفية النزاع من الحرب الداخلية إلى السلام، المرجع السابق، ص٣٥٤.
(٣) محمود قلندر، جنوب السودان مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال ١٩٠٠-١٩٨٣م،دار الفكر،دمشق،ص٢٦٩.
(٤) ندى حسين علي حمد الجبوري، المرجع السابق ،ص١٩٩.
(٥) محمود محمد قلندر، جنوب السودان مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال ١٩٠٠-١٩٨٣م، المرجع السابق، ص٣٧١-٣٧٢.
(٦) محمد أحمد محجوب، المرجع السابق ذكره،ص٢٣٩.

ومن جانبه أهمل نميري التحذير، وبدأ زيارته يوم ٢٣ مارس/آذار، وعندما مر موكبه بمنطقة النيل الأبيض معقل حزب الأمة، خرج الناس للتظاهر احتجاجًا على الزيارة، وأكثر ما أزعج الرئيس نميري، أن أنصار الإمام الهادي رفضوا السماح له بالنزول من زورقه في منطقة كوستي القريبة من الجزيرة أبا، مما اضطره إلى العزوف عنها والتوجه إلى العاصمة، وكانت السلطات الحكومية قد اتهمت أحد أنصار الهادي بمحاولته اغتيال الرئيس بآله جارحة "الخنجر "بأن الزيارة[١].

كانت هذه الحادثة البداية والنهاية للانتقام من أنصار المهدي في الجزيرة، بل وفي كل مكان، عندما وفي ٢٧مارس/ آذار بدأ سلاح الجو السوداني يقصف الجزيرة واستباحة سكانها وهروب الهادي إلى إثيوبيا، حيث قتل في أثناء اجتيازه نقطة الحدود في الكرنك على الطريق المؤدي إلى الحدود الإثيوبية، بعد تجاهل أوامر الحرس في نقطة الحدود بالتوقف محاولًا تجاوز الحاجز الحدود، فحصل تبادل إطلاق النار بين حراس الهادي وبين حرس الحدود، نتج عنه تدمير السيارتين وعثر بعدها على جثه الإمام الهادي داخل إحدى السيارتين، ودفن قرب الحدود الإثيوبية و أعلنت عن ذلك وزارة الخارجية السودانية[٢].

- **حركة الرائد هاشم العطا الانقلابية :**

كان للشيوعيين دور في انقلاب الخامس والعشرين من آيار ١٩٦٩ بل إن بعضهم يعتقد أن الذي قام بالانقلاب ليس النميري بل التنظيم الشيوعي، ومع ذلك ظل عبد الخالق المحجوب[٣]، سكرتير الحزب الشيوعي مترددًا بالاعتراف الصريح بشرعية الانقلاب على الرغم من أن الحزب الشيوعي أو جناحه العسكري كان شريكًا أصيًلا في تدبيره وتنفيذه ومثًّل بعضوين بارزين في مجلس قيادة الثورة هما المقدم بابكر النور، والرائد هاشم العطا[٤].

وأصبح للحزب الشيوعي وضعه الخاص والمريح داخل النظام الجديد، وقد كان يخطط للحصول على المزيد من القوة والنفوذ في كيان الدولة والاستيلاء على السلطة كاملة[٥].

كان هناك اختلاف وتنافس بين الشيوعيين وبين حلفائهم في نظام النميري حيث كان الصادق المهدي يرى أن نميري يريد أن يصبح عبد الناصر آخر في السودان وأن تكون له السيطرة على الساحة

---

(١) سرحان غلام حسين العباسي، الانقلاب العسكري الثاني في السودان فترة حكم المشير جعفر محمد نميري ١٩٦٩-١٩٨٥م، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مرجع السابق ذكره، ،ص٥٢.

(٢) ينظر، محمد أحمد محجوب، المرجع السابق ذكره، ص٢٤٠- ٢٤٢.

(٣)عبد الخالق المحجوب، الأمين العام للحزب الشيوعي السوداني، تولى رئاسة الحزب عام ١٩٤٩م إلى ١٩٧٧م، لم يخرج الحزب إلى الساحة السودانية إلى عام ١٩٥٦ بعد استقلال السودان، استمر نشاط الحزب إلى عام ١٩٦٥م رجع عبد الخالق إلى العمل إلا انه اعدم عام ١٩٧١. للمزيد ينظر، عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ص٣٧١؛ أمجد إبراهيم دياب. تطور الحركة الوطنية في السودان ١٩٣٨-١٩٥٣، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٤، ص٢٤٨.

(٤) محمد محجوب عثمان: الجيش والسياسة في السودان، دراسة في حركة ١٩ يوليو ١٩٧١، ط٢، مركز الدراسات السودانية، القاهرة ٢٠٠١، ص٨٩.

(٥) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، الحزب الشيوعي السوداني، اضطهاده واعادة تنظيمه، س.ن١١٠٥/٣، بيروت.

السودانية وفي الجانب الآخر كان للحزب الشيوعي الرؤية نفسها. حيث كان الحزب مصرًا على تأكيد شخصيته التي أراد لها أن تسود النظام الجديد عدّ مشاركته للنظام طوراً من أطوًار نموه السياسي؛ ولذلك لم يكن هناك مفر من الصدام بين الشيوعين والنميري[١].

فقام الرائد هاشم العطا بانقلاب عسكري في ١٩ يوليو/تموز عام ١٩٧١م لكنه لم يستمر في السلطة لأكثر من (٧٢) ساعة؛ فقد فشل الانقلاب وعاد نميري إلى السلطة من جديد وأشرف بنفسه على محاكمة القائمين به والانتقام من جميع الأطراف التي شاركت في المحاولة الانقلابية، فأعدم قادة الحزب الشيوعي المدنيين، وهم كل من :عبدالخالق محجوب، والشفيع أحمد الشيخ، وجوزيف قرنق كذلك العسكريون وهم: بابكر النور، وسوار الذهب، وهاشم العطا، ومحمد أحمد الريح، ومعاوية عبدالحي عثمان أبو شيبة،...[٢].

الجدير بالذكر قد كان لمصر وليبيا دور كبير في إفشال الانقلاب فقد عاد خالد حسن وزير الدفاع السوداني إلى مصر وكان في جولة خارجية، تولى بعد عودته إلى مصر قيادة القوات السودانية التي كانت في مصر بعد حرب عام ١٩٦٧م مع إسرائيل[٣].

كما شاركت ليبيا الحليف المشترك لمصر والسودان في إحباط الانقلاب عندما اعترضت الطائرة البريطانية التي كانت تقل عضوي مجلس قيادة الثورة بابكر النور وفاروق حمدنا الله وأجبرت الطائرة على النزول في مطار بنغازي، وتولى نميري السلطة من جديد ثم قام بحملة واسعة النطاق ضد الشيوعيين ومن عاونهم في الانقلاب، وأقيمت محاكم عسكرية بحقهم و أعدم قادة الانقلاب [٤].

- **جوزيف لاقو توحيد الفصائل الجنوبية:**

واعترف تا فنق بقيادة لاقو في أبريل ١٩٧٠م وانتهى تأييد الأنيانيا لحكومة النيل في يونيو ١٩٧٠م،عندما سحب عمانويل ألير القائد الأول للأنيانيا ببحر الغزال تأييده وولاءه للقيادة المؤقتة وتم الأمر بإعلان "صموئيل أبو جوهر "قائد الانيانيا بالاستوائية اعترافه بقيادة لاقو في العام نفسه [٥].

وأسس جوزيف لاقو قيادته في ونج كول، وبإقصاء السياسيين الجنوبيين من قيادة الأنيانيا، وأصبح جوزيف لاقو ورفاقه من الضباط هم المسؤولين فقط عن حركة تحرير السودان، لكنه لم يفصل جميع

---

(١) سناء حسن محي الغرباوي، المرجع السابق، ص٢٥.
(٢) سرحان غلام حسين العباسي: الانقلاب العسكري الثاني في السودان فترة حكم المشير جعفر محمد نميري ١٩٦٩-١٩٨٥م، المرجع السابق ذكره، ص٥٣-٥٤.
(٣) حسن أبو طالب: علاقات مصر العربية ١٩٧٠-١٩٨١ م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨، ص١٠٥.؛ هاجر خضر محمد النصراوي، معمر القذافي ودوره في سياسية ليبيا الداخلية حتى عام ١٩٧٩م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة كربلاء ٢٠١٧ م، ص١١٥.
(٤) سناء حسن محي الغرباوي، المرجع السابق، ص٢٨.
(٥) علي عباس حبيب، المرجع السابق ذكره، ص٢٤٨.

السياسيين فلقد ظل بعضهم مثل لورانس وول، و ما دنق، و يقرانق؛ يعملون تحت إمرته[١]. إلى جانب ذلك أهتم بأمرين على الصعيد السياسي، الأول وهو محاولة إزاله الخلافات ذات الطابع العرقي لاسيما بين الاستوائيين، والدنيكل وذلك لعلمه أن معظم مشكلات العمل السياسي الجنوبي وأسباب فشله كان صنيعها التنافر العرقي، أما الأمر الآخر فقد تعلق بتنشيط العلاقات الخارجية للحركة وقد أدرك لاقو أهميتها لضمان استمرار إمداد الحركة بالسلاح [٢].

- **تطورات الوضع العسكري:**

في نهاية عام ١٩٦٩م وبداية عام ١٩٧٠م،شنت قوات التمرد بقيادة جوزيف لاقو عمليات عسكرية قوية ضد الجيش السوداني الوطني؛ وردًا على عمليات الأنيانيا رد الجيش السوداني بقوة على قوات قوات أنيانيا الموجودة ضمن الحدود السودانية والدول المجاورة وفي بداية عام ١٩٧١م شنت القوات العسكرية السودانية هجومًا عنيفًا شارك فيه السلاح الطيران السوداني ولقد كان الهجوم مركزًا وخسر المتمردون كثيرًا من المناطق والمعسكرات، وكان أول معسكر قد سقط يدعى (مورونو) وكان تحت قيادة القس المتمرد(اميدوتفنج)[٣].

وتمكنت قوات أنيانيا من شن هجمات شرسة ولغمت بكثافة كل لكل الطرق الرئيسة في الاستوائية وقصفت جوبا بالمدفعية وأعدت لمعركة الاستيلاء على بلدة مورتا الإستراتيجية وجاء رد نميري على زيادة أنشطة أنيانيا في الجنوب بإرسال المستشارين السوفييت والسلاح وطائرات ميج١٧ والطائرات العمودية لدعم الجيش وامتدت معركة مورتا لشهري سبتمبر وأكتوبر ١٩٧٠م،حيث تبادل الجانبان السيطرة على البلدة تكبد الجانبان خسائر كبيرة بما في ذلك سقوط عديد من الطائرات العمودية السوفيتية إلى أن جاء ٢٠ أكتوبر حيث تمكنت تعزيزات القوات الأنيانيا من إعادة الاستيلاء على البلدة موقعة خسائر فادحة[٤].

---

(١) محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان خلفية النزاع، المرجع السابق ذكره،ص٣٥٨ومابعدها.
(٢) محمود محمد قلندر: جنوب السودان مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال ١٩٠٠-١٩٨٣م، المرجع السابق، ص٢٧١-٢٧٣.
(٣) راجع أحمد أبو سعدة: جنوب السودان وأفاق المستقبل،ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة ،٢٠١١م، ص٦٤.
(٤) روبرت أو كولينزا، المرجع السابق، ص١٢٩.

-مفاوضات ١٩٧١م:

عين النميري أبيل الير وزيرًا لشؤون الجنوب بدًلا من جوزيف قرنق الذي أعدمه النميري على إ ثر مشاركته في انقلاب هاشم العطا ١٩٧١م، فكلف ألير بترأس وفد مثل الحكومة السودانية الاتصال والتفاوض مع قوات أنيانيا وفوضه النميري الصلاحيات كافة للتفاوض فاتصل ألير بمجلس الكنائس العالمي والمؤتمر الإفريقي العام للبعثات التنصيرية للتوسط بين الطرفين[١].

وفي العام نفسه دعت قيادة الثورة لعقد مؤتمر جوبا لمناقشة الأوضاع الاقتصادية، والسياسية في الجنوب. واستمر المؤتمر من ٢إلى ٨ يناير وأوصى المؤتمر بأن يصبح لمكتب شؤون الجنوب وزير، وأن تهتم الحكومة بقضية الإسكان ضمانًا لإعادة التعمير كما أوصى المؤتمر بضرورة أن تكون اللغة العربية هي اللغة الأساسية والقومية في الجنوب والتوجهات نفسها عمل جوزيف لاقو على شرح أهداف الحركة بعد توحيدها وهي الحصول على حق تقرير المصير حتى يستقر الجنوب إما أن ينضم إلى السودان ويصير له وضعه المستقل[٢].

علاوة على ذلك تعيين فريق مراقبين من منظمة الوحدة الافريقية وأعترف حكومة السودان بحركة أنانيا ممثلًا وحيدًا للجنوب في المحادثات وعلى الحكومة السودانية إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم "كلمنت أمبو، وأخيرًا أن تكون المحادثات خارج السودان وبإشراف منظمة الوحدة الإفريقية، كانت الشروط المقدمة من وفد الأنيانيا توضح مقدار القوة التي كانت يتمتع بها المتمردون؛ مما دفع الحكومة السودانية لوضع موارد السودان كافة وتسخيرها للعمل العسكري للقضاء عليها[٣].

فزارت البعثة التبشيرية السودان في أيار ١٩٧١م، واجتمعت بأعضاء من الحكومة السودانية وبعد أن رأت البعثة مدى جدية الحكومة السودانية لإقراء السلام اتصلت مع قادة الجنوب وزعمائه الموجودين في إفريقيا، وأوروبا، وقد أعدت طاولة للمفاوضات بين الحكومة السودانية وقوات أنيانيا الجنوبيين[٤].

(١) حسين جبار شكر البياتي ودعاء محمد عبد علي نهر: جعفر النميري وحل مشكلة الجنوب والشمال السوداني م١٩٧٢-١٩٨١م، مجلة الباحث،العددالثلاثون،٢٠١٩ م، ص١٦٧.
(٢) عبدالقادر إسماعيل، المرجع السابق، ص٤٧
(٣) حسين جبار شكر البياتي؛ ودعاء محمد عبد علي نهر، المرجع السابق ،ص١٦٧.
(٤) ينظر، المرجع نفسه، ص١٦٧.

وفـي أغسـطس ١٩٧١م أبلـغ كـل مـن مـا دنـج دري قرنـق ولـورانس وول مجلـس الكنـائس العـالمي أن القيادات الجنوبيـة توافق علـى الـدخول فـي مفاوضـات فـي أطـار السـودان الموحـد، شـريطة أن تسـحب قـوات الجـيش مـن ريـف الجنـوب، وضـمان منظمـة الوحـدة الإفريقيـة والأمـم المتحـدة لأي تسـوية فـي الجنـوب، وأكـد جوزيـف لاقـو علـى إعطـاء ضـمانات كانـت نيـة الحكومـة وجـدت اتصـالات بالقيـادات الجنوبية كافة في المنفي في أوروبا والدول الإفريقية(١).

وفـي سـبتمبر ١٩٧١م أعَّـد جعفـر محمـد علـي بخيـث مسـودة اتفـاق قبلـت بـه حركـة تحريـر جنـوب السودان أساسًّا للنقاش ثم بدأت المفاوضات سرًا بين الوفدين، التاسع والعشرون مـن نـوفمبر فـي أديس أبابا مقر منظمة الوحدة الإفريقية في بلد تقبير الكنيسة فيه أساس للشرعية السياسية وبين رجل قاد وفد السودان اللواء محمد البـاقر أحمـد، وجعفـر محمـد علـي، وأبيـل اليـر، ومنصـور خالـد، وقـاد وفـد قـوات أنيانيا جوزيـف لاقـو، وجوزيـف أودهـو، ومـادينق دي قرنـق، فـي حـين شـاركت وفـود مجلـس الكنـائس لعموم إفريقيا ومجلس الكنائس السوداني مراقبين(٢). وعمل نميري علـى مـد مـدة العفـو العـام للجنـوبين حتى أكتوبر ١٩٧١م (٣).

- **اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي:**

بعد بدء المشاورات طرحت المعارضـة فـي الجنـوب شـروطًا سـابقة علـى الحكومـة السـودانية كـان مـن ضمنها شرط سحب القوات السودانية من المديريات الجنوبيـة، فوافقـت الحكومـة علـى ذلـك مـن جانـب آخـر أبعـد جوزيـف أودهـو والجبهـة الإفريقيـة المتحـدة عـن المفاوضـات(٤). بعـد مناقشـات طويلـة فـي السابع والعشرين مـن شـباط ١٩٧٢م وقـع الوفـدان علـى اتفاقيـة أديـس أبابـا بـين جبهـة تحريـر السـودان وحكومة السودان تحت إشراف الإمبراطور هيلا سيلا سـي التـي أصـبحت العمـود الفقـري للعلاقـة بـين الشمال والجنوب وقد تضمن الاتفاق الموافقة على منح الجنـوب، حـق تقريـر المصـير بعـد مـدة انتقاليـة لحكم ذاتي لـه حكومته وبرلمانه، وقد اشتملت الاتفاقية على ملامح عامة للحكم الـذاتي لجنـوب السـودان و اشتملت أربعة وثلاثين مادة، منها:

المادة الأولـى: تتحدث عن التعريف بقانون الحكم الذاتي.

المادة الثانية: تتحدث عن الإجراءات المتعلقة بتعديل قانون الحكم المحلي.

المادة الثالثة: تتحدث مرجعية الأمر الجمهوري الخامس.

المادة الرابعة :تعالج مسالة الحدود للإقليم ومساحته (٥).

(١) الصادق المهدي: ميزان المصير الوطني في السودان،القاهرة،٢٠١٠م، ص١٠٤.
(٢)عمار الشيخ محمد، المرجع السابق ذكره، ص٥٣.
(٣) عبدالقادر اسماعيل، المرجع السابق، ص٤٧.
(٤) سرحان غلام حسين العباسي، التطورات السياسية في السودان، المرجع السابق ذكره، ص٢٣٦.
(٥) ندى حسين علي حمد الجبوري، المرجع السابق، ص٢١١

ومن أبرز ما اشتملته هذه الاتفاقية نذكر ما يلي

الفصل الأول: نص على أن قانون الحكم الذاتي الإقليمي في المديريات الجنوبية ليصبح ساري المفعول في مدة لا تتجاوز ثلاثين يومًا من تاريخ اتفاقية أديس أبابا وأن هذا القانون يصدر بصفته قانونًا أصليًا لا يجوز تعديله إلا بأغلبية ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الشعب وموافقة ثلثي مواطني إقليم جنوب السودان في استفتاء تام يجري في المديريات الجنوبية الثلاث[١].

ولا يجوز تعديل الاتفاقية إلا بأغلبية أعضاء مجلس الشعب بموافقة ثلثي مواطني إقليم جنوب السودان في استفتاء عام يجري في مديريات الجنوبية الثلاثة قيام حكم ذاتي إقليمي يقوده مجلس تنفيذي عال ويتولى التشريع فيه مجلس نيابي منتخب عبر الاقتراع ادري (مجلس الشعب الإقليمي ويعين أعضاء المجلس بتوصية من رئيس المجلس توزيع مسؤوليات الحكم بين المركز والإقليم وحددن قائمة بصلاحيات الحكم الذاتي الإقليمي بحيث لا يصدر مجلس الشعب الإقليمي تشريعات فيما يتعلق بالدفاع الشؤون الخارجية [٢].

و إلى جانب ذلك القانون الأساس لتنظيم الحكم الذاتي الإقليمي في المديريات الجنوبية أيضًا قانون العفو العام عن قوات أنيانيا والمشاركين في محاربة الحكومة علاوة على ذلك إجراءات إدارية خاصة لتنظيم الفترة الانتقالية حتى قيام مؤسسات الحكم الذاتي الإقليمي وقف إطلاق النار وإجراءات موقتة بخصوص إعادة وتنظيم القوات المسلحة وإعادة توطين وتأهيل اللاجئين، كذلك نص القانون الأساسي للحكم الذاتي الإقليمي على عدِّ المديريات الجنوبية الثلاث إقليمًا واحدًا في إطار السودان الموحد[٣].

علاوة على ذلك لم ينص على أن تكون لأبناء الجنوب جنسية مستقلة أو منفصلة ولكل من أبناء الشمال والجنوب جنسية واحدة وهي الجنسية السودانية وحقوق لكل مواطن مكفولة وتحظى بالحماية القضائية، فضلًا عن الإطار الثقافي للعلاقات بين الشمال والجنوب وطد لاتفاق عن طريق الحوار الذي اتخذ بقبول اللغة العربية هي اللغة الرسمية للسودان ومن ناحية أخرى قبلت اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية في الجنوب[٤].

---

(١) صالح محمود القاسم، المرجع السابق، ص٧٨.

(٢) الصادق المهدي، المرجع السابق، ص١٠٥.

(٣) راجع، عبد الماجد محمد علي بوب، جدل الوحدة والانفصال، ط٢، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم ،٢٠١٠م، ص١٧٩.

(٤) ينظر: ندى حسين علي حمد الجبوري ،المرجع السابق،ص٢١٢.؛لم تذكر كل بنود اتفاق أديس أبابا بسب عدم ملاءمة ظروف وحيثيه البحث العلمي للمزيد عن أتفاق أديس أبابا ينظر؛ ملف الوحدة الوطنية والسلام في السودان ، مجلة السياسة الدولية ،العدد٩١،مركز الاهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، يناير١٩٨٨م، المرجع السابق ذكره، ص١٤٦-١٥٠.

- **نتائج الحرب الأهلية:**

لقد أدت الحرب الأهلية التي استمرت حوالي ١٧ عامًا من ١٩٥٥- حتى ١٩٧٢م،إلى تمركز غالبية الجيش السوداني في الجنوب نحو(١٤٠٠٠)،في حين رابط نحو(٦٠٠٠) من الشرطة في الجنوب،كما يقدر ضحايا المعارك من كلا الجانبين ب ٥٠٠٠٠٠ نسمة معظمهم من الجنوبين المدنيين ومحاربين(١).

علاوة على ذلك، لقد أدت هذه الظروف إلى تعطيل الحياة في الجنوب وانتشرت الأمراض والأوبئة، والمجاعات، وتعطلت الخدمات الصحية والتعليمية والإنتاجية(٢).

ودمرت أنيانيا عديدًا من الجسور والطرق في الجنوب في أثناء الحرب ودمرت أيضًا تسبت الحرب في دمار معهد البحوث الزراعية الوحيد في (بامبيو)،ودمر عديدًا من المدارس واحتل الجيش عديدًا من المدراس الأخرى الأمر الذي أسهم في تأخير تقدم التعليم في الجنوب(٣).

وكانت الحكومة السودانية تخصص للحرب الأهلية في جنوب السودان مليون جنيه إسترليني سنويًا ؛لاستمرار العمليات العسكرية في الجنوب بالإضافة إلى هذا المجهود الحربي كان على الحكومة أن تسهم في التنمية لكن الحرب أسهمت في انخفاض احتياطات من النقد الأجنبي حيث كان لدى السودان احتياطات من النقد الأجنبي تبلغ ١٩ مليون جنيه إسترليني، ولكن في العام ١٩٦٨م تضاءل هذا المبلغ إلى ١٧مليون جنية أسترليني، إلى جانب ذلك أدت الحرب إلى تدني مستويات المعيشة في السودان، وارتفاع معدلات البطالة والفساد(٤).

وعمقت الحقد والكراهية في نفوس أبناء البلد الواحد وعطلت مسيرة السودان نحو تحقيق وحدته الوطنية وأعاقت تدعيم استقلاله ووقفت حائلًا بينه وبين التغلب على مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية(٥).

---

(١) مختار إبراهيم عجوبة: مشكلة جنوب السودان وأثرها على مستقبل العلاقات العربية الإفريقية، مجلة المستقبل العربي،المجلد٩،العدد٨٨، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦م ، ص٦٦.

(٢) ينظر، المرجع نفسه، ص٦٦.

(٣) Report of special mIssIonon The Econm Tc develop ment of south era sudan ,1973,p6.

(٤) scopas.poggo,op.cit.p170.

(٥) أحمد وهبان: الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، ١٩٩٧م، ص٢٨٦.

المبحث الخامس

الموقف الإقليمي والدولي تجاه الحرب الأهلية الأولى١٩٥٥-١٩٧٢م

أولًا: مواقف دول الجوار:

١- **موقف مصر:**

عندما حدث العصيان المسلح للفرقة الاستوائية في جنوب السودان، كانت مصر قد عرضت إرسال قواتها إلى السودان لمعاونة الحكومة، ولكن إسماعيل الأزهري وحكومته رفضوا هذا العرض، واكتفوا بمساعدة بريطانيا(١).

وقد أورد إسماعيل الأزهري في مذكرته أن صلاح سالم اقترح، على الحكومة البريطانية إرسال قوات مصرية، وقد رفضت الحكومة البريطانية هذا الاقتراح، وقد اتهمت الحكومة السودانية مصر وكانت الاتهامات لمصر بدعم العصيان المسلح للفرقة الاستوائية في الجنوب من الحزب الوطني الاتحادي، كما اتهم صلاح سالم بتوزيع المنشورات بطائرات كانت تجوب الجنوب(٢).

لكن أبيل الير يقول (إنه لم يكن لمصر و لا صلاح سالم أي أثر في أحداث الجنوب أما عن موضوع الطائرة المصرية وتوزيع المنشورات فإنه غير صحيح، فما هي اللغة التي طبعت بها هذه المنشورات، ثم إن الطائرة وهي في طريقها إلى الجنوب لابًّد لها من التزود بالوقود في الخرطوم، إنني أستغرب كيف تأتي الطائرة من مصر إلى جنوب السودان وتعود مرة أخرى بدون ان تتزود بالوقود في الخرطوم، إن هذه الرواية غير صحيحة(٣).

وعلى الرغم من تلك الاتهامات لمصر لكن مصر دعمت الحكومة السودانية في ١٩٦٥م حيث عززت مصر قدرت الجيش السوداني ووصول السلاح والمساعدات المالية(٤).

إلى جانب ذلك رفضت مصر التدخل الأجنبي في جنوب السودان المخططات الرامية لفصل الجنوب، وقد وجد هذا الموقف المصري استحسانًا من الحكومة السودانية، وكان هذا الموقف في عهد الحكومة الديموقراطية الثانية(٥).

---

(١) أبوبكر حسن محمد باشا: جدور الموقف المصري من مسالة انفصال جنوب السودان وأثر ذلك على العلاقات المصرية السودانية: مؤتمر علاقات السودان بدول الجوار، معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة إفريقيا ،مركز البحوث والدراسات السودانية-جامعة الأزهري،٢٠١١م، ص١٣٠.

(٢) الفاتح الشيخ يوسف: العلاقات السودانية المصرية بين الوحدة و التكامل ١٩٥٤-١٩٨٧م، مجلة الجزيرة للعلوم التربوية والإنسانية ،العدد ٢، ٢٠١٢ م، ص١١

(٣) أبوبكر حسن محمد باشا، المرجع السابق، ص١٣١.

(٤) وثائق ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق،س-ن-٣/ ١١٠٦)،المرجع السابق ذكره.

(٥)حاتم محمد أحمد تكروني: المنظور الاستراتيجي للعلاقات السودانية المصرية ١٩٥٦م-٢٠١٣م، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية السودان، جامعة أم درمان الإسلامية، ٢٠١٥م، ص١١٥.

والجدير بالذكر خطاب الرئيس جمال عبدالناصر حيث قال: إن ما يحدث في الكونغو يوثر على الجمهورية العربية المتحدة وأن ما يحدث في جنوب السودان يؤثر كذلك على الجمهورية العربية [١].

وعندما تم توقيع اتفاق أديس أبابا ما بين الحكومة السودانية وحركة أنيانيا أعلنت الحكومة المصرية عن تأييدها للجهود التي تبذلها حكومة الرئيس "جعفر النميري" لتحقيق الوحدة الوطنية والمحافظة على استقلال السودان وسلامة أرضيه كما رحبت بالاتفاق الذي توصل إليه لحل مشكلة جنوب السودان[٢].

٢- موقف إثيوبيا:

تقع إثيوبيا إلى الشرق من السودان، وهي صاحبة أطول حدود مشتركة مع السودان فالحدود الإثيوبية السودانية تغطي أربعة ولايات شمالية وثلاث ولايات جنوبية، كما يوجد امتدادات قبلية بين السودان وإثيوبيا، ممثلة في قبائل (الأنجواك، وأسمورلي، والنوير، والقمز) كل هذه العوامل جعلت إثيوبيا أكثردول الجوار الإفريقي، تأثرًا و تاثيرًا في أزمة جنوب السودان وتتسم العلاقات السودانية الإثيوبية بالتذبذب بين الهدوء والتقارب تارة والتوتر تارة أخرى، وإن كانت السمة السائدة للعلاقات بين البلدين هي التوتر [٣].

فقد كان التوتر بين البلدين منذ الاستقلال جراء الدعم الإثيوبي للجنوبين[٤] فقد كان هيلا سيلا سي[*] واضحًا في مسألة جنوب السودان إذ قدم كل العون لحركة التمرد وخلف توترات على الحدود[٥].

ونتيجة لذلك عملت السودان على إيواء الجبهات الإرتيرية التي تقاتل إثيوبيا والسماح لهم بعبور والمعدات والأسلحة[٦].

---

(١) صحيفة الأهرام،العدد٢٨٧٢٨، ٦/اغسطس/١٩٦٥م، ص١.

(٢) صحيفة الأهرام، العدد٢١١٣٠، ١٣/فبراير/١٩٧٢م، ص١.

(٣) عبداللطيف فاروق أحمد: انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري، ط١، المكتب العربي للمعارف، القاهرة – مصر،٢٠١٦م ، ص٩٧.

(٤) أحمد نعمة عبدالله الشجيري: محمد أحمد محجوب ودوره في السياسي في السودان١٩٧٦م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة العراقية، ٢٠١٨م، ص١٥٦.

(*)**هيلا سيلا سي :** ولد في ٢٣ تموز ١٨٩٢، تلقى تعليمه في احدى المدارس الفرنسية في بلاده، كان والده الرأس ماكونين حاكمًا على إقليم هرار، حصل هيلا سيلا سي على لقب (رأس) أي اميرًاء منذ نعومة اظفاره، عين حاكمًا على عدة أقاليم، نصب في عام ١٩١٦ وصيًا على العرش ووليًا للعهد أيام حكم الإمبراطور زاوديتو، قاد في عام ١٩٢٨ انقلابًا عسكريًا ضد الإمبراطورة، وبعد نجاح الانقلاب توج ملكًا على إثيوبيا، وفي ٢ تشرين الثاني عام ١٩٣٠ م بعد وفاة زاوديتو توج إمبراطوراً على إثيوبيا، ولقب نفسه بالإمبراطور هيلا سيلا سي الأول أي قوة الثالوث باللغة الأمهرية، أما لقبه الرسمي الكامل فهو هيلا سيلا سي الأول، أسد قبيلة يهوذا، منتخب الرب، ملك الملوك، وإمبراطور إثيوبيا، كما وضع أول دستور لإثيوبيا عام ١٩٣١م،حكم هيلا سيلا سي البلاد حكمًا دكتاتوريًا ،لكنه مع ذلك يحسب له محاربته تجارة الرقيق في إثيوبيا، كما قاد بنفسه جيش بلاده للوقوف بوجه الغزو الإيطالي عامي ١٩٣٥-١٩٣٦، لكنه هزم أمام تفوق جيوش العدو فالتجأ إلى بريطانيا عام ١٩٣٦م، وظل هناك حتى عام ١٩٤١م عندما عاد وأخذ يحشد مواطنيه ويحثهم ضد العدو الإيطالي تمكن في النهاية من استعادة عرشه بمساعدة البريطانيين، تنحى عن الحكم عام ١٩٧٤ م على إثر ثورة شعبية قادها الجيش، توفى عام ١٩٧٥م للمزيد ينظر،

عصام عبد الحسين نومان وهيثم محيي طالب: الموقف الأمريكي من الثورة الإثيوبية عام ١٩٧٤، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد ٤١، كانون الأول ٢٠١٨م، ص١٣٧٠.

(٥) ندى حسين أحمد الجبوري، المرجع السابق ذكره، ص٢٢٦.

(٦) أحمد نعمة عبدالله الشجيري، المرجع السابق، ص١٥٧.

وعلى الرغم من تغير النظام السياسي في السودان وسيطرت الفريق(عبود) على السلطة استمرت العلاقة بالتوتر على الرغم من جهود الحثيثة التي بذلها النظام الجديد من أجل وقف الدعم الإثيوبي للمتمردين؛ مما فاقم الموقف أكثر قيام الحكومة السودانية بعقد اتفاقية النيل مع مصر التي استمرت طيلة المدة(١٩٥٨-١٩٦٤م) ردت الحكومة الإثيوبية بفتح الحدود أمام قوات أنيانيا والهاربين من العلميات العسكرية متخذين من الأراضي الإثيوبية ملاذًا آمنًا لإنشاء التنظيمات العسكرية(١).

وبسب ذلك أجرت السلطات السودانية اتصالات مع البلدان المجاورة، وقد سافرت بعثة برئاسة رئيس الوزراء محمد أحمد محجوب ١٩٦٥م، إلى أديس أبابا حيث استقبلها الإمبراطور هيلاسيلاسي وتركز المناقشات لا على جنوب السودان فحسب بل على المساعدات السودانية للحركات الإرتيرية المعارضة للحكومة الإثيوبية في الوقت نفسه الذي أصر فيه السودان على أن إثيوبيا متورطة في تأييد منظمة (الأنيانيا) ودعمها بتوفير معسكرات لها في إثيوبيا على الحدود مع إقليم أعالي النيل وعلى إثرها أصدرا بيانًا مشتركا بأن يحترم كل منها سلامة أراضي الآخر وأن يقمع الجماعات المعادية لحكومة الآخر ويمنع نقل الأسلحة عبر أراضيه إلى تلك الجماعات(٢). وعلى الرغم من تلك الاتفاقيات والمعاهدات بين الجانبين لكن سياسة عدم الثقة كانت الصفة الملازمة للعلاقات السودانية الإثيوبية التي استمرت على تلك الوتيرة حتى مجيء(النميري) إلى السلطة في عام ١٩٦٩م(٣).

وفي مطلع السبعينات تحسنت العلاقات الإثيوبية- السودانية (٤). وبعد فشل محاولة الشيوعيين السيطرة على الحكم عام ١٩٧١م، وما ترتب عليه من فتور العلاقات مع دول الكتلة الشرقية اتجه السودان نحو توطيد علاقاته بالنظم العربية المحافظة، وتفرغ لحل مشكلة الجنوب(٥). حيث حاول الرئيس "النميري" راب الصدع في العلاقات بين البلدين فتقدم في تموز يوليو ١٩٧١م، بطلب لإمبراطور إثيوبيا كي يساعده في حل مشكلة الجنوب (٦).

تمت صفقة في العلاقات السودانية الإثيوبية عام ١٩٧١م حيث أغلقت السودان جميع مكاتب الحركة الثورية الإرتيرية في الخرطوم، وكسلا (٧). ؛ ومن ثم أوقف الإمبراطور

هيلا سيلا سي المساعدات التي تقدم لحركة تحرير السودان وزراء وزير خارجية إثيوبيا كل من السعودية ومصر وسوريا حيث سعى إلى تحجيم حركة إرتيريا آنذاك و يمكن القول إن إثيوبيا في

---

(١)عبداللطيف فاروق أحمد، المرجع السابق، ص٩٧.
(٢) ندى حسين علي أحمد الجبوري ،المصدر سابق، ص٢٢٧.
(٣) منى حسين عبيد: السودان ومحيطه الإقليمي دراسة في المشكلات السياسية، ط١، بيت الحكمة،بغداد،٢٠١٢ م، ص١٤٤.
(٤) معهد الإنماء العربي: الفكر الاستراتيجي العربي، مجلة فصلية،العدد٢٦، بيروت،١٩٨٩م، ص٥٩-٦١.
(٥) صادق عبدة علي قايد: التدخل اليمني في القرن الإفريقي ١٩٦٧-١٩٧٨م، الجزء الثاني، ط١، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء،٢٠٠٤م، ص٣٧٨.
(٦) معهد الإنماء العربي، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، المرجع السابق، ،ص٥٩.
(٧)عبدالقادر إسماعيل: الأصولية المسيحية وأزمة الهوية في السودان، مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، القاهرة،٢٠٠٦ م، ص٢٧٥.

إطار هذه الحركة السياسية نجحت في عزل الثورة الإرتيرية عن سندها الشرعي السودان، واتجهت نحو حل مشكلة جنوب السودان[١].

أما الإمبراطور هيلاسيلاسي فانه وحكومته ومؤسساته المختلفة أدوا مهمة بارزة في إقناع بعض الجماعات لقبول مبدأ التفاوض كما فتح أبواب بلاده لتكون مسرحًا للمفاوضات ثم التمهيد ثم موضعًا للتفاوض النهائي[٢].

٣- موقف تشاد:

تشترك مع السودان في حدود طويلة من جهة الغرب، وتسكن البلدين قبائل واحدة، وتحكم تشاد أقلية نصرانية في حين معظم السكان من المسلمين، وقد اشتركت القبائل المسلمة في عدد من لثورات ضد حكام تشاد، وهذا ما جعل هؤلاء يتهمون السودان بمساعدة الثوار وتقديم يد العون لهم، ولذلك فإن تشاد تتخذ من أرضيها قواعد لتدريب الجنوبيين ومساعدتهم وضغطت الإرساليات التبشيرية ذات النفوذ الكبير على حكام تشاد ولتقديم المزيد من المساعدات لثوار الجنوب السوداني[٣]. وجه "تمبل باي " رئيس جمهورية تشاد في آب١٩٦٦م اتهامًا للسودان بأنه يقدم مساعدات للمتمردين التشاديين والسماح لهم بممارسة نشاطهم في دارفور وأنكرت حكومة السودان تلك الادعاءات واعترفت بأنها لا تقدم إلا بعلاج الجرحى التشاديين وأغلقت حكومة تشاد حدودها في وجه السودان[٤].

٤- موقف كينيا:

كان الرئيس الكيني(جوما كنياتا)[*] متعاطفًا مع قضية جنوب السودان، وكان كنياتا نفسه مناضلًا من أجل الحرية، وفهم أسباب التي من أجلها كانت أنيانيا تحارب الخرطوم، كنييا لديه علاقات ودية للغاية مع الإسرائيليين[٥]. وفي أثناء الحرب الأهلية السودانية أدت كينيا دور الوسيط إذ كشف عن اتصالات بين قادة وحركة أنيانيا وبين السفارة الإسرائيلية في كينيا بهدف الحصول على دعم إسرائيلي في حربهم ضد حكومة الشمال، وبالفعل قدمت إسرائيل إمدادات بالأسلحة[٦].

---

(١) عبدالقادر إسماعيل، الأصولية المسيحية وأزمة الهوية في السودان ، المرجع السابق، ص٢٧٦.
(٢) محمود قلندر: سنوات النميري، مركز عبدالكريم الميرغني الثقافي،الخرطوم،٢٠٠٥م، ص٣٠٠
(٣) محمود شاكر، السودان، المرجع السابق ذكره، ص١٢٣.
(٤) محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان خلفية النزاع، المرجع السابق ذكره، ص٣٠٣
(*) جوموكنياتا، ولد جومو كينياتا عام 1908 بمنطقة كيامبو في مقاطعة الكيكويو احدى مقاطعات كينيا،حيث اصبح يتيما بوقت قليل بعد ولادته.كان أبوه رعيًا للماشية وجده من أبيه من أطباء السحر الذين يزعمون أنه لهم القدرة على صناعة المطر، بدأ مساره التعليمي في كنيسة اسكتلندا التبشيرية الواقعة بأرضي الكيكويو، تلقى تعليمه الابتدائي بمدرسة داجوريتي، اذ قام بدل اسمه إلى كامونجانجي KamauNjengi ثم إلى كامو جون ستون Kamau Johnstone، أين تعلم مهنة النجارة وقواعد المسيحية.(٥)..scopas.poggo,opcit.p166
(٦) مصطفى إبراهيم سليمان الشمري: دور كينيا في اقامة دولة جنوب السودان، المجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الإستراتيجية – جامعة بغداد، ص٤٨١.

سمحت كينيا للطائرات الإسرائيلية بالتزود بالوقود في(نيروبي) بعد أن تسقط الأسلحة على قواعد أنيانيا في الجنوب إلى جانب ذلك سهلت الحكومة الكينية النقل للدفعة الأولى من ضباط أنيانيا إلى إسرائيل وحتى أن كيناتا قابلهم حينما كانوا في مطار نيروبي[١].

واستمر هذا الدعم الى العام١٩٧٢م[٢].

٥- موقف الكونغو:

تعد الكونغو من أول الدول التي احتضنت القوى الجنوبية المناهضة للحكومة السودانية؛ وذلك في مطلع الستينيات من القرن العشرين بل تعد المصدر الأول لتسليحهم، فقد قامت أنيانيا باعتراض شحنة سلاح تابعة للحكومة السودانية في طريقها إلى المعارضة الكنغولية المعروفة (بسمبا) آنذاك عبر غرب الاستوائية، وكانت هذه الأسلحة أول مصدر لتسليح قوات أنيانيا من جنوب السودان، بالإضافة إلى ذلك كانت منظمات الكنيسة الكاثوليكية في الكنغو تمد يد العون أو التأييد للأنيانيا [٣]. ونتيجة لذلك فإن الحكومة الكونغولية وقفت موقفًا معاديًا تمامًا للسودان [٤].

ونتيجة لذلك دخل الجناح اليمني لحزب سانو، وجبهة تحرير أزانيا في مفاوضات مع تشومبي، ووزير داخلية الكونغو (نانداكا) وسرعان ما ظهرت نتائجها فقد أخذت طائرات تشومبي تهبط في أراضي جنوب السودان لتحمل إلى قوات أنيانيا الأسلحة والذخائر والمؤن وقد أبلغ (ماجوك) عضو مجلس السيادة وهو جنوبي، الحكومة بظهور عملاء تشومبي في المديريات الاستوائية وظهرت في الصحف أنباء تشير أن قادة الانفصاليين قد عقدوا مع تشومبي اتفاقية حول إمكانية احتلال لمناطق جنوب السودان المتاخمة للكونغو[٥].

وعلى الرغم من الخلافات التي كانت بين السودان والكونغو الناتجة عن الاختلافات المذهبية الايدلوجية أخذت تعرف طريقها إلى الحل في عام ١٩٦٩م،عندما نجاح (موبوتو) في توحيد بلاده فضلًا عن إمكانيات الكونغو السياسية والاقتصادية، واتجاهه نحو سياسة إفريقية معتدلة ورحبت حكومة الكونغو باتفاقية أديس أبابا١٩٧٢م، وعارضت المناوئين لها من خلال منع فصائل القوى الجنوبية المناهضة للحكومة السودانية من استخدام أراضيها لتنفيذ عمليات ضد السودان[٦].

---

(١) scopas.poggo,op.cit.p167.

(٢) مصطفى إبراهيم سليمان الشمري، المرجع السابق، ص٤٨٠.

(٣) نصر الدين أبو هداية كرشوم نورالدين: الأمن الوطني السوداني ودول الجوار الإفريقي، رسالة ماجستير غير منشورة في الدراسات الدولية، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا، الجامعة المستنصرية،٢٠٠٢م، ص١٨٩.

(٤)المرجع نفسه، ص١٨٩.

(٥) أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي معهد الاستشراق: تاريخ الأقطار العربية المعاصر١٩١٧-١٩٧٠م،– دار الفارابي، دت، ص١٧٠.

(٦) ندى حسين علي أحمد الجبوري المرجع السابق،ص٢٢٢-٢٢٣.

٦- موقف أوغندا:

أوغندا تجاور المنطقة الجنوبية للسودان والتي التهبت بحرب أهلية منذ عام ١٩٥٥م، ومما زاد من تعقيدات هذه المشكلة أن غالبية القبائل التي تقطن المناطق الحدودية في شمالي أوغندا أ وجنوب السودان لها روابط مشتركة وامتدت في كلا البلدين ومنها: قبائل الأشولي، والكاكو، ومنذ استقلال الدولتين عن الاستعمار وعلاقتهما تمر بحالة المدو الجزر[١]. حيث لجأ العديد من أبناء الجنوب إلى أوغندا [٢].

فقد كانت المركز الأساس للفصائل الجنوبية المناهضة للحكومة السودانية ، وانتقالهم إلى أرضها لسهولة الانتقال، فضلًا عن ذلك، كانت الكنيسة فيها تقف بقوة ضد السودان، ومركز نشاط الإرساليات التبشيرية ، كما أن الحكومة الأوغندية كانت تسعى لضم الجنوب السوداني إليها [٣].

علاوة على ذلك، تعد العاصمة الأوغندية(كمبالا) من أهم المدن التي قدمت الدعم المادي والسياسي لحركة الأ نيانيا منذ عقد الستينات فقد مثلت أحد المعاقل الرئيسة لانطلاقة الحركة السياسية الجنوبية في المنفى، تأسس فيها حزب الاتحاد السوداني الإفريقي في عام ١٩٦٣م، Sudan African national union(sanu) وتكون من العناصر الجنوبية بعد نزوح الجنوبين إلى دول الجوار ومنها أوغندا[٤].

الجدير بالذكر، تتمركز(حركة الأنيانيا) الجنوبية على حدود كلا البلدين والتي كانت تقوم بمعظم عملياتها المسلحة في منطقة جنوب السودان، الأمر الذي أدى إلى تأزم العلاقة بين البلدين ولكن الأزمة التي نشبت قد خفت حدتها عندما تمكن الطرفين (السودان وأوغندا) عام ١٩٦٥م من التوصل الاتفاق بتكوين لجنة مشتركة لدراسة الآثار المترتبة على نشاطات (الأنيانيا) في منطقة الحدود بين البلدين[٥].

ولما كانت القوى السياسية الجنوبية المتمثلة بحزب سانو بقيادة جوزيف أودهو رفضت حضور مؤتمر المائدة المستديرة، الأمر الذي دفع وزير خارجية أوغندا في الثالث من شباط ١٩٦٥م، فقال: إن المهاجرين واللاجئين السياسيين الجنوبيين ينفقون الأموال في أوغندا أضعاف مما ينفق أي من

(١) منى حسين عبيد، السودان ومحيطه الإقليمي دراسة في المشكلات السياسية، المرجع السابق، ص،١٥٧ .
(٢) ينظر: أسامة عبدالرحمن عبدالله : أوغندا وأثرها على علاقات السودان مع جنوب السودان؛ مؤتمر علاقات السودان بدول الجوار رؤية مستقبلية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية جامعة إفريقيا العالمية-مركز البحوث والدراسات السودانية جامعة زعيم الأزهري،٢٠١١م، ص٤١٨.
(٣) محمود شاكر، المرجع السابق، ص١٢٣.
(٤) نصر الدين أبو هداية كرشوم نورالدين، المرجع السابق، ص١٦١.
(٥) منى حسين عبيد، السودان ومحيطه الإقليمي دراسة في المشكلات السياسية، المرجع السابق، ص١٥٧.

الأثرياء في ذلك البرلمان وأكد أن أوغندا رغم ظروفها الاقتصادية تقطع من داخلها الموارد لإنفاقها على أبنائها وأكد أن هناك عناصر أجنبية داخل أوغندا تسعى إلى أعاقة الوصول إلى حل سلمي[١].

وهو ما اعترفت به الجبهة الجنوبية في رسالة مع رئيس(أبولو او بوتي)[*]عن العلم بالعب المفروض على حكومة أوغندا وشعب الأوغندي نتيجة الاضطرابات السياسية والمعاناة المستمرة في جنوب السودان بالإضافة إلى النفقات التي يتعين على حكومة أوغندا لإيواء وإطعام السكان النازحين من جنوب السودان[٢].

وعلى الرغم من عقد اتفاقيات وتحسن العلاقات مع الدول المجاورة لكن التقارير الرسمية دلت على أن منظمة (الأنيانيا) ظلت تتسلم الأسلحة والمعونات الأخرى من الخارج عبر الدول المجاورة- إثيوبيا وأوغندا وكينيا وإفريقيا الوسطى، لم تكن تدخل رسميًا لكن بعض كبار موظفيها ضالعون في التدخل وتأكد ذلك بواسطة (وليم دينج) الذي قال: في نيسان١٩٦٦م، أنه على الرغم من الاتفاقيات والتقارب الذي توصل إليه بين الشمال والجنوب لكن السياسيين الجنوبين ظلوا يجدون العون والتأييد من كبار الموظفين؛ فقد ظلوا يتجولون بحرية في تلك الدول محرضين اللاجئين على عدم العودة إلى البلاد ومستمرين في الخطط لتهريب الأسلحة[٣].

وفي عام ١٩٦٦م زار الرئيس الأوغندي ملتون السودان، وأعلن أن أوغندا تبذل كل جهودها لحل مشكلة جنوب السودان مساندا للموقف الحكومي في حين هناك جزء من حكومته يساند التمرد الأمر الذي جعل ملتون يقوم بتجميد موقفة خوفًا على حزبه[٤]. ففي العام ١٩٦٧م تغيرت سياسة الحكومة الأوغندية تجاه الجنوبين اللاجئين في أوغندا بعد مقتل الأب (ساترنيو لوهور) حيث عملت الحكومة الأوغندية على أيقاف عمليات الجيش والشرطة على الحدود وإطلاق سراح المعتقلين الجنوبين الذي كان من ضمنهم جورج كوانا، من جبهة تحرير أزانيا الذي اعتقل نتيجة اتصالاته مع جبهة أنيانيا وطلب منها أن يكون أكثر اتصالًا مع جبهة أنيانيا[٥].

ومع وصول (عيدي أمين) إلى السلطة في أوغندا للحركة للأنيانبا حرية واسعة للحركة في بلاده، و عرف عيدي أمين علاقاته المتميزة مع الإسرائيليين[٦].

---

(١) ندى حسين علي أحمد الجبوري المرجع السابق، ص٢٢٨ومابعدها.
(٢) ينظر الملحق رقم (٤) وثيقة بريطانية غير منشورة توضح سياسة أوغندا تجاه اللاجئين من جنوب السودان، مصدر هذه الوثيقة؛ F.OI090I1.south sadan secret.1967
(٣) محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان خلفية النزاع، المرجع السابق ذكره، ص٣٠٤.
(٤) أسامة عبدالرحمن عبدالله، المرجع السابق،ص٤٨٤.
(٥) ينظر الملحق رقم (٤) المصدر السابق.

(٦) scopas.poggo,,o.p.cit.p166.

٧- موقف ليبيا:

كانت الحكومة الليبية متعاطفة مع الخرطوم في نشر القوات الليبية في جنوب السودان ...حيث شارك مئتا جندي مظلي ليبي قاتلي الى جانب القوات السودانية عندما هاجمت منطقة (أيتاء) واستولت عليه معقل مدني في سبتمبر /أكتوبر ١٩٧٠م [١]. علاوة على ذلك نجحت الحكومة الليبية في إقناع الرئيس اليوغندي عيدي أمين في مارس ١٩٧٢م بطرد المستشارين العسكريين الإسرائيليين من بلاده وقطع العلاقات مع إسرائيل[٢].

ثانيًا: الموقف الدولي:

١- موقف بريطانيا:

عندما وصلت تفاصيل وتطورات العصيان المسلح للفرقة الاستوائية، إلى الخرطوم ببطء شديد، أعلن الحاكم العام (الكسندر هلم نوكس) في التاسع عشر/ من أب ١٩٥٥م حالة الطوارئ في المديريات الجنوبية الثلاث؛ ولكي تواجه حكومة إسماعيل الأزهري الاضطرابات الجارية طلبت الدعم من الحكومة البريطانية لترحيل القوات إلى الجنوب[٣].

وكشفت وثيقة بريطانية غير منشورة عن دور الحكومة البريطانية في دعم الحكومة السودانية؛ فقد سحقت الطائرات البريطانية التمرد[٤]. وعندما رفضت قوات الاستوائية مناشدة رئيس الوزراء الأزهري بتسليم سلاحها وإحالة المشكلة لتحقيق عادل وعندما وصلتها المناشدة نفسها من الحاكم العام وافقت في الحال، وكان الحاكم العام قد أرسل أحد كبار مساعديه مستر لويس للتفاوض معهم وإقناعهم بتسليم السلاح[٥].

وفي العام ١٩٦٥م استعانت الحكومة السودانية بعسكريين بريطانيين في قصف القرى حول مطار ملكال وغيرها[٦].

وتناولت إحدى الوثائق البريطانية غير المنشورة المحفوظة في الأرشيف البريطاني تضمنت رسالة من جبهة تحرير أزانيا إلى ممثلية بريطانيا وقداسة البابا اتهمت الحكومة والسلطات العسكرية البريطانية على تدريب ما لا يقل عن ستة ضباط من الجيش السوداني على تقنيات الحرب الكيماوية

---

(١)scopas.poggo,,o.p.cit.p 187.

(٢) تيم نبلوك، المرجع السابق ذكره،ص٢٥٨.

(٣) ينظر، سعيد عبيد فارس، تماضر عبدالجبار إبراهيم، المرجع السابق ذكره،ص١٧٠

(٤) ينظر الملحق رقم (٥) وثيقة بريطانية غير منشورة توضح موقف بريطانيا وامريكا تجاه الحرب في جنوب السودان، مصدر هذه الوثيقة، F.Ol090l1.south sadan secret.1967

(٥) ينظر، سعيد عبيد فارس، تماضر عبدالجبار إبراهيم، المرجع السابق ذكرهص١٦٩.

(٦) ينظر، الملحق رقم (٥)، المصدر السابق.

وتحدث وثيقة بريطانية أخرى غير منشورة عن تلك الاتهامات وجاء رد السفارة البريطانية في روما من العام ١٩٦٧م لم تحاول السفارة الرد عن تلك العمليات؛ ولكن أكدت أن مخططات التدريب قد انتهت بقطع العلاقات مع السودان[١].

وعلى الرغم من ذلك الدعم للحكومة السودانية لكن وسائل الاعلام البريطانية ممثلة bbc شنت هجومًا على الحكومة السودانية حيث أنتجت فليمًا عن الحرب في جنوب السودان واتهمت فيه الحكومة السودانية باضطهاد الجنوبيين الأمر دفع الحكومة السودانية إلى الاحتجاج على ذلك[٢].

يتضح مما تقدم بأن الحكومة البريطانية دعمت الحكومة السودانية في أثناء الحرب حيث عملت على قمع التمرد لكن ذلك لم يستمر طويلًا حيث تغير ذلك الموقف عندما قامت وسائل الإعلام البريطانية بتحريض ضد السودان.

٢- موقف الاتحاد السوفيتي:

في أواخر الستينات أدركت الخرطوم أن الحرب في الجنوب كان يستنزف موارد البلاد وكان الاتحاد السوفيتي على استعداد منح السودان؛ مما شأنها أن تسمح للحكومة بمواصلة الحرب، وقعت حكومة محجوب في ١٩٦٨م صفقة أسلحة مع السوفييت مبلغ (١٠٠مليون دولار) معظمها طلب مقاتلات ميج وطائرات هليكوبتر خارجية[٣].

وفي المدة التي تولى جعفر النميري زاد التعاون العسكري السوفياتي، وبحسب مصادر استخباراتية أمريكية كان نحو مائتي عسكري سوفيتي يخططون مباشرة في عمليات مكافحة حرب العصابات في السودان[٤].

وعندما حدث معركة (مورتا) في ١٩٧٠م،إرسال النميري المستشارين السوفييت والسلاح وطائرات ميج ١٧ والطائرات العمودية السوفيتية لكن النميري تكبد سقوط عديد من الطائرات العمودية السوفيتية[٥]. يتضح لنا مما تقدم أن الاتحاد السوفيتي دعم الحكومة السودانية في الحرب وقدم المستشارين والأسلحة.

---

(١) ينظر: الملحق رقم (٦) وثيقة غير منشورة توضح حقيقية الدعم البريطاني للحكومة السودانية، مصدر هذه الوثيقة، F.OI090I1.south sadan secret.1967

(٢) ينظر: الملحق رقم(٧) وثيقة غير منشورة توضح دور وسائل الإعلام البريطاني في شن حملة ضد السودان، مصدر هذه الوثيقة؛ F.OI090I1.south sadan secret.1967

(٣) scopas.poggo,op.cit.p187.

(٤) Ibid.p.188.

(٥) ينظر، روبرت أو كولينزا، المرجع السابق ذكره، ص١٢٩.

٣- موقف المملكة العربية السعودية :

زار الملك فيصل بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية الخرطوم ١٩٦٦م أعلن عن قلقة من مشكلة جنوب السودان أكد للقادة السودانيين دعمه الثابت وعزم بلاده تقديم تزويد الخرطوم بالسلاح[١].

٤- موقف إسرائيل:

اهتمت إسرائيل بتقديم المساعدات الإنسانية والمواد الغذائية والأطباء وتقديم الخدمات إلى اللاجئين الذين تدفقوا عبر الحدود من إثيوبيا وفي هذه المرحلة بدأت المحاولات الإسرائيلية للاستغلال الخلاف القبلي بجنوب السودان بالإضافة إلى استغلال التوتر بين الشمال والجنوب، والعمل على تعميق الخلاف وفي هذه المدة اتصلت بزعامات قبائل جنوب السودان، وتولى القيام بتلك الاتصالات من الأراضي الأوغندية العقيد الإسرائيلي (باروخ بارسيفر) وأخر من ضباط أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية[٢].

ففي مدة الستينات بدأت الاتصالات بين إسرائيل وحركة الأنيانيا في جنوب السودان في ١٩٦٣م، فقد اجتمع كثير من القادة والناشطين السودانيين الجنوبيين إلى مسؤولين إسرائيليين في السفارة الإسرائيلية في أوغندا وإثيوبيا وتشاد والكونغو وكينيا وقد تعززت هذه الاتصالات والعلاقات وتعمقت في حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل[٣].

وكانت نتيجة تلك الاتصالات أن شرعت إسرائيل في مساعدة قوات أنيانيا في جنوب السودان عسكريًا سنة ١٩٦٦م من خلال ذراعهم العسكري أنيانيا وتولى خبراء إسرائيليون تدريبهم بينما كانت تصلهم إرساليات السلاح الإسرائيلية من بعثات الموساد في أديس أبابا وأوغندا[٤].

وقد تدفقت شحنات من الأسلحة الروسية التي استولت عليها اسرائيل في ١٩٦٧ م، وقد أسقطت طائرات شحن من طراز(D-C30) هذه الأسلحة والمعدات على ساحة المعسكر الرئيس للمتمردين في أونج جول، كما أنشأت إسرائيل مدرسة لضباط المشاة في (أونج –بول) لتخريج الكوادر

---

(١) scopas.poggo,op.cit.p187.

(٢) ينظر: زبيدة عطا ،إسرائيل في النيل ،مكتبة الشروق الدولية،ص٨٤.

(٣) محمود محارب: التدخل الإسرائيلي في السودان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة،٢٠١١م، ص١٣.

(٤) ينظر: عامر خليل أحمد عامر، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا السودان نموذجًا، مركز زيتونة للدراسات والاستشارات ،بيروت، ص٦٩.

العسكرية لقيادة فصائل حركة التمرد في جنوب السودان وكانت عناصر(إسرائيلية) تشترك بالفعل في بعض الاشتباكات والمعارك مقدمة خبراتها للقوات الأنيانيا[١].

وبعد سنة ١٩٦٩م أخذ الدعم يأخذ الشكل العسكري، فقد وصلت بعثة إسرائيلية الى بلدة توريت وتدرب ثلاثين من الأنيانيا في إسرائيل وكان السفير الإسرائيلي في كمبالا (أوري لوبراني) هو المسؤول عن الاتصالات مع الأنيانيا، وفي بداية السبعينات فتحت إسرائيل نافذة جديدة لدعم قوات أنيانيا وهذه النافذة كانت أوغندا فقد ارتبط(جابي شفيق) رجل المخابرات الإسرائيلية في السفارة الإسرائيلية بأوغندا بعلاقات وطيدة مع كثير من ضباط حركة الأنيانيا الثانية[٢]، أيضًا قام (حاييم مدساتي) رجل المخابرات الإسرائيلية في سفارة تل أبيب في أوغندا والذي ارتبط بعلاقات وطيدة مع كثير من ضباط أنيانيا وعلى وجه الخصوص وزير دفاعها (فريدريك مادون) كما تولى الملحق العسكري الإسرائيلي في كمبالا العقيد (باروخ بارسيفرا) إيصال المساعدات إلى قوات أنيانيا في الجنوب[٣].

وكان الإسرائيليون فاعلين في تدريب (الأنيانيا) ويوجد مع هذه الوحدت مستشارون إسرائيليون وقد اعتراف ضباط "أوغندي" بالعبور إلى السودان[٤].

واتفق مع ما سبق في ذلك من حيث وجود دعم إسرائيلي لحركة أنيانيا، حيث كشف (جوزيف لاقو) في مقابلة له مع صحيفة(هارتس) الإسرائيلية عن خلفيات التدخل الإسرائيلي وبداياته وأبعاده في دعم المتمرد في جنوب السودان في تلك المدة أن جوزيف لاقو اجتمع في بداية العام ١٩٦٩م إلى سفير إسرائيل في كمبالا وسلمه رسالة رئيس الحكومة الإسرائيلية حينئذ (ليفي أشكول) وشدد جوزيف لاغو في رسالته على المصالح المشتركة بين إسرائيل وحركة التمرد في جنوب السودان وفي مقدمتها الحرب ضد العرب وعلى أرضية المصالح المشتركة طلب جوزيف لاقو في رسالته مساعدة عسكرية من إسرائيل حركة أنانيا ودعت (جولدا ما ئير) جوزيف لاقو استلمت رئيسة الوزراء إلى زيارة إسرائيل ومكث جوزيف لاقو في إسرائيل[٥].

(٦) أشهر تلقى فيها تدريبات كيفية فنون القتال[٦].

---

(١) إبراهيم أحمد بلولة: إسرائيل الاستعمار الحديث في إفريقيا، دراسات إفريقية، مجلة بحوث نصف سنوية، تصدر عن جامعة إفريقيا – مركز البحوث ودراسات الإفريقية، العدد الثاني والثلاثون،٢٠٠٤م، ص٤٦.
(٢) خليل عامر، المرجع السابق، ص١٠٥ومابعدها.
(٣) زبيدة عطا، المرجع السابق، ص٨٥.
(٤) عامر خليل ،المرجع السابق، ص١٠٦.
(٥) راجع محمود محارب، المرجع السابق، ص١٣ومابعدها.
(٦) زبيدة عطا، المرجع السابق، ص٨٥.

وذكر جوزيف لاقو أن السلاح الذي حصلت عليه حركة أنيانيا من إسرائيل غير موازين القوى وعزز مكانه الحركة وبات يحسب حسابها في السلاح[١].

،وقد استمرت إسرائيل في تزويد منظمة الأنيانيا بالسلاح برحلات جوية من أوغندا إلى جنوب السودان حتى عام ١٩٧٢م وعندما تم توقيع اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م،أسرع جوزيف لاقو إلى العاصمة الكينية (نيروبي) لشرح الوضع للإسرائيليين وكانت إسرائيل تدعم العناصر القيادية المتطرفة في موقفها المعارض للاتصالات التي كانت تجري لعقد الاتفاقية بين الحكومة السودانية وحركة التمرد فلم تكن (إسرائيل) تقبل بعقد تلك الاتفاقية لأنها تعني الحرب في الجنوب، ولأنها تتعارض مع استراتيجيتها الرامية إلى استمرار اشعال الحرب في الجنوب.[٢].

٥- موقف إيطاليا

اتهمت الحكومة السودان الحكومة الإيطالية بأنها تساعد عصابة من أبناء السودان الجنوبي على التدريب في إيطاليا من أجل القيام بأعمال هدامه في السودان وصرح السيد "محمد نصر عثمان" وزير الاستعلامات السودان بأن مذكرة نائبه من السودان الى عمل إيطاليا الاحتجاج واتفق كل الاتفاق مع ذلك إذ توكد ذلك إحدى الوثائق البريطانية المحفوظة في الأرشيف البريطاني غير المنشورة عن قيام الحزب الاشتراكي الإيطالي بإداراته لحركة أزانيا وتقديم الدعم للحركة[٣].

٦- موقف الولايات المتحدة الأمريكية

بعد أن تحقق استقلال السودان عام ١٩٥٦م،تواصلت السياسة الأمريكية تجاه النظم السياسية التي حكمت لتعزيز الوجود الأمريكي في المنطقة ؛إذ تنوعت هذه السياسات تبعًا لاختلاف النظم السياسية المتعاقبة في المرحلة الأمريكية أهمية السودان فاتجهت إلى اقامة علاقات متينة مع الحكومة السودانية وقد تبين ذلك من زيارة نائب الرئيس الأمريكي آنذ ك (ريتشارد نيكسون) للسودان عام ١٩٥٧م، وعرضه لمشروع المعونة الأمريكية الذي أثار جدلًا واسعًا في الأوساط السياسية السودانية[٤] . ؛ إذ إن السياسة الأمريكية تجاه السودان وفي ذلك العهد تختلف في مضامينها عن التوجهات الحالية للهيمنة والسيطرة على هذا البلد العربي الذي لا يخرج عن خطة أمريكا في السيطرة على المنطقة العربية، أما الحكومة المدنية الثانية (١٩٦٤- ١٩٦٩م) فاتسمت علاقات أمريكا معها بأنها ذات صفة تقليدية؛ إذ لم تكن الولايات المتحدة راضية بالتغير الذي قادته القوى الوطنية الديمقراطية ضد الحكم العسكري، فقد حاولت الولايات المتحدة تعكير صفو الحياة السياسية

(١) راجع محمود محارب، المرجع السابق، ص١٤.
(٢) راجع، تغريد ذنون يونس: دور السلطات السودانية في تهجير يهود الفلاشا إلى إسرائيل ١٩٨٤-١٩٩١م، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد١٢،العدد٤، ٢٠١٧م، ص٣٧.
(٣) صحيفه الأهرام ،العدد ٢٨٢٧، ١٢/أغسطس/١٩٦٤م، ص١.
(٤) ينظر: الملحق رقم (٦) وثيقة غير منشورة توضح حقيقية الدعم البريطاني للحكومة السودانية، مصدر هذه الوثيقة، F.OI090I1.south sadan secret.1967

في السودان عبر خلق المتاعب، وإثارة الفتن الطائفية والعنصرية بسبب علاقات الحكومة مع الاتحاد السوفيتي[١].

ونتيجة لذلك، وافقت حكومة الولايات المتحدة على تزويد الجيش بالسموم الكيميائية لاستخدامها في الجنوب . (س.س. اي.س١٦)"[٢].

ومن ناحية أخرى، سعت الولايات المتحدة الأمريكية في إطار سياسي (الحصر الأمريكي) الموجهة ضد الاتحاد السوفيتي السابق لاحتواء السودان وباقي الأقطار العربية وربطها بمخططها الهادف إلى إقامة الأحلاف والمعاهدات الدفاعية وفي هذا الإطار أبدت دعمها للجهود البريطانية الرامية لضم مصر والسودان إلى منطقة(قيادة الشرق الأوسط)[٣].

الجدير بالذكر، في هذه المدة أدى السودان وظيفة نشطة في لم الشمل العربي حيث تمت الدعوة لمؤتمر قمه عربية في الخرطوم، وكان أبرز قراراتها اللات الثلاثة الشهيرة، وكذلك أظهر السودان موقفًا معاديًا للولايات المتحدة حيث أعلنت الحكومة في بيان أصدرته بأنها كشفت مؤامرة لقلب نظام الحكم دبرته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فقد ذكر البيان أن CIA أنفقت أموالًا طائلة لإسقاط الحكومة وذكر بيان آخر، أن الأجهزة الأمنية وضعت يدها على وثائق خطيرة للغاية عن نشاط أمريكي في الجنوب يقوم به بعض القساوسة الأمريكيون المقيمون في نيروبي ينصب في دعم قوات أنيانيا الجنوبيين ضد الحكومة السودانية، واستمر ذلك الوضع المتردي في علاقات البلدين حتى سقوط تلك الحكومة بانقلاب مايو ١٩٦٩م [٤].

٧- موقف الفاتيكان:

إحدى الدعامات الأساسية لحركة التمرد في جنوب السودان حيث كان يمدها بالمال والسلاح بجانب أنه كان يقدم كل العون السياسي في المحافل الإقليمية وللأحزاب الجنوبية يضاف إلى ذلك الدور النشط والأساس الذي أدته مدارس الإرساليات التبشيرية الكاثوليكية في جنوب السودان في إطار تغير البنية الثقافية وقد انعكست من ثم على أن الإنسان الجنوبي بدأ يشعر أنه يختلف عن نظيره في شمال السودان وبدأ تأثير الهوية في جنوب السودان يظهر واضحًا[٥]. وتشير إحدى الوثائق البريطانية غير

---

(١) منى حسين عبيد: السياسة الأمريكية وحركة الإصلاح السياسي في السودان، مجلة العلوم السياسية بحوث ودراسات ،مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد،٢٠٠٦، ص١٧٨-١٧٩.

(٢) ينظر، الملحق رقم (٥)، المصدر السابق.

(٣) ذاكر محي الدين عبدالله: المؤثرات والضغوطات الخارجية ودوها في انقلاب ١٩٨٥م في السودان، مجلة أبحاث كلية التربية ،المجلد٦،العدد٢، ص٢٣٥.

(٤) آدم محمد أحمد عبدالله: العلاقات السودانية الأمريكية لعام ١٩٦٩م إلى ديسمبر ١٩٩٣م رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية جامعة ام درمان الإسلامية، السودان،١٩٩٧م، ص ١١٢.

(٥)عبدالقادر إسماعيل ،الأصولية المسحية في السودان ، المرجع السابق ذكره ص٢٧٦.

المنشورة عن أحد المؤتمرات الصحفية الأخيرة ، وصف المتحدث الرسمي للفاتيكان، صعوبات الإرساليات في السودان ، وهي خطيرة خاصة في الجزء الجنوبي من البلد ، حيث يوجد فقط أسقف واحد و راهبين سودانيين قد تركوا لاحتياجات أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ كاثوليكي. وقال المتحدث أن خمسة أقاليم كنسية من السودان الآن محرومة كاملًا من رجال الدين، وليس حتى من الرهبان الإفريقيين الذين يأتون من الدول المجاورة مثل أوغندا والكنغو المسموح لهم لخدمة الناس، وبالسؤال عن زيارة الامام المهدي للبابا قبل بضعة اسابيع (حول ما صرح به المهدي بشكل ظاهر لمجلة من الخرطوم في أثناء عودته) وقال المتحدث إن الزيارة كانت واحدة من المجاملات بشكال صافٍ وكان محتوى الحديث بين النهدي والبابا لا يمكن تأكيده في الفاتيكان ، بشكل خاص البيانات التي عملت حول موقف البابا عن العلاقات بين الاسلام والمسيحية [١]. يتضح لنا ما تقدم اهتمام الفاتيكان بالمسيحين في جنوب السودان، ونتيجة لذلك تحصلت حركة التمرد على الدعم.

ثانيًا: مواقف المنظمات الإقليمية والدولية

١- مواقف المنظمات الإقليمية

أ- موقف منظمة الوحدة الإفريقية

على الرغم من أن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ينص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول لكن منظمة الوحدة الإفريقية سعت لإيجاد حل مشكلة جنوب السودان حيث إن السودان عضو في المنظمة، فقد شاركت منظمة الوحدة الإفريقية في مؤتمر(المائدة المستديرة) وفي مارس ١٩٦٥م عضوًا مراقبًا لإيجاد حل لمشكلة جنوب السودان بينما كانت المحادثات تصل إلى نقطة عدم اتفاق بين ممثلي الشمال والجنوب ومطالبة ممثلي جنوب السودان بأن يكون السودان نظامًا اتحاديًا أو انفصال جنوب السودان، وبسبب ذلك رفضت منظمة الوحدة الإفريقية انفصال الجنوب السوداني والحلم الاتحادي؛ ولذلك أوضحت منظمة الوحدة الإفريقية مع بقية مندوبي الدول المشاركة في المؤتمر لممثلي جنوب السودان لهم أن الجنوب لا يملك مقومات الدولة ولا يستطيع الاستقلال عن السودان الموحد، فضًلا عن خطر هذه الدعوة على مبادى الوحدة الإفريقية وأن الحل يجب أن يكون في إطار وحدة السودان[٢].

عندما وقع الاتفاق أديس أبابا قررت منظمة جمع المساعدات من الدول الأعضاء للسودان حيث تبرعت بمبلغ مئة ألف دولار سنويًا [٣].

(١) ينظر: الملحق رقم (٨) وثيقة بريطانية غير منشورة عن موقف الفاتيكان.
(٢) ينظر، صحفية الأهرام،العدد٢٨٥٩٢، ٢١/مارس/١٩٦٥م، ص١.
(٣) ابتسام محمود جواد العكيلي، الأوضاع السياسية في السودان ١٩٦٩- ١٩٨٥م، المرجع السابق ذكره، ص ١٨٢.

٢- مواقف المنظمات الدولية

أ- **موقف الأمم المتحدة :** عندما وقع اتفاق أديس أبابا بين الحكومة السودانية وحركة تحرير جنوب السودان، أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة الحاجة الفعلية لحسم مشكلة الجنوب، وتنسيق المساعدات الخاصة بإغاثة اللاجئين وتأهيلهم وتعاون المديرين التنفيذيين ا لمنظمات وبرامج الأمم المتحدة للتغذية و أصدر قرار شمل به الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كافه بذل الجهود لكل معونة لإغاثة الجنوب السوداني، الذي قضى برفع قيمة المساعدة المقدمة للجنوب من (١٥) مليون دولار إلى (٢٠) مليون دولار[١].

ب - **موقف مجلس الكنائس العالمي ومجلس كنائس إفريقيا:** علاقة مجلس الكنائس العالمي بجنوب السودان علاقة قديمة ووطيدة شملت النشاط التبشيري والتعليم والمساعدة في إغاثة اللاجئين الجنوبين في دول الجوار، وقد تعرضت هذه العلاقة إلى حالة من التوتر بلغ مداه على أيام حكومة الفريق عبود بأبعاد مجموعة أبا فيرون التابعين للكنيسة الكاثوليكية في روما، وفي مقابل ذلك كثف مجلس الكنائس العالمي الهجوم على حكومة السودان في المحافل العالمية وبلدان إفريقيا تحت ستار مكافحة الاضطهاد الديني للمسيحيين في جنوب السودان، واستمرت الجفوة على أيام الحكومات السودانية المدنية التي أعقبت الإطاحة بالحكم العسكري[٢] أما موقف مجلس كنائس إفريقي يختلف عن موقف مجلس الكنائس العالمي حيث بعث مجلس كنائس إفريقيا بعثة إلى السودان عام ١٩٦٦م، ولقد استحوذت البعثة من جهة على رضاء الحكومة المركزية، ويرجع ذلك أساسًا للتفهم العام المتعاطف مع سياسات الحكومة الذي ظهر جليًا في التقرير النهائي للبعثة، فلقد هاجم التقرير (الأنيانيا) بقوة، لمحاولته حسم المسألة باللجوء إلى القوة. وختم التقرير بالقول "إن وجود الأنيانيا قاد إلى ازهاق أرواح برئية كثيرة، وفي مواضع أخرى أشار التقرير إلى الانيانيا (كمتمردين) وخارجين عن القانون[٣]. واتفق مع ما سبق ذكره من حيث دعم مجلس الكنائس العالمي للحركة أنيانيا إذ تشير إحدى الوثائق البريطانية غير منشورة عن قيام أوغندا بسحب تصريح الهجرة من الإرساليات الكاثوليكية الرومانية أبا فيرونا إيطاليين ومن القساوسة الأسبان يعملون west rile,a-choli، لتقديم المساعدة إلى حركة أنيانيا في نوفمبر١٩٦٧م[٤].

---

(١) ابتسام محمود جواد العكيلي، الأوضاع السياسية في السودان ١٩٦٩- ١٩٨٥م، المرجع السابق ذكره ،ص١٨٢-١٨٣.
(٢)عبدالماجد محمد علي بوب، المرجع السابق،ص٢٦٧.
(٣) تموتي. سي. نبلوك، مرجع سابق ذكره، ص١١٨.
(٤) ينظر : الملحق رقم (٩) وثيقة غير منشورة توضح دور الإرساليات التبشيرية في دعم حركة أنيانيا؛ مصدر هذه الوثيقة؛F.oI090l1South Sadan Secret.1967.

ومن ناحية أخرى ومع بداية العام ١٩٧١م عمل مجلس الكنائس العالمي ومجلس كنائس إفريقيا على زيارة السودان بناء على طلب الحكومة السودانية الذي سبق ذكره آنفًا في المبحث الرابع وأسهمت تلك الجهود في توقيع أتفاق أديس أبابا في العام ١٩٧٢م وانهاء الحرب الأهلية الأولى.

يتضح لنا مما تقدم دور مجلس الكنائس العالمي في دعم حركة أنيانيا الأمر الذي أدى إلى استمرار الحرب، أما مجلس الكنائس إفريقيا فلم يقدم أي مساعدات لحركة (أنيانيا) بل انتقد الأعمال العسكرية لحركة أنيانيا و وصف الحركة بأنهم خارجين عن القانون ودحض مقولة الاضطهاد الديني.

الفصل الثاني

الحرب الأهلية الثانية ١٩٨٣- حتى ١٩٨٨م

المبحث الأول

أوضاع السودان ما بعد اتفاق أديس أبابا

١٩٧٣-١٩٨٢م

المبحث الثاني

أسباب الحرب الأهلية الثانية ومقدماتها

المبحث الثالث

اندلاع الحرب والتطورات السياسية

و العسكرية في السودان ١٩٨٣-١٩٨٨م

المبحث الأول

أوضاع السودان ما بعد اتفاق أديس أبابا

١٩٧٣-١٩٨٢م

أولًا: الأوضاع السياسية:

حصل الإقليم الجنوبي بموجب اتفاقية أديس أبابا على الحكم الذاتي الإقليمي الذي يتيح لحكومة الإقليم إدارة شؤونه بحرية تامة فيما عدا الأمور التي عدت من سلطات الحكومة المركزية كالدفاع والشؤون الخارجية والعملة وتخطيط التعليم[١].

وقدر النميري استيعاب أعداد كبيرة من مقاتلي أنانيا في القوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى وفي عام ١٩٧٣م جند ودرب (٦٢,٣) من مقاتلي أنانيا و(٢٠٦٧) من كل مديرية قبلوا في الجيش فعليًا في الحادي والثلاثين من تموز عام ١٩٧٣م،أما عناصر أنانيا الباقية البالغ عددهم (٧٦٠٠) فاستوعبوا في هيئات حكومية معنية بالطرق والغابات والزراعة وعين النميري مجلسًا تنفيذيًا متمثلًا على اثني عشر عضوًا لإدارة جنوب السودان إلى أن تُجرى انتخابات لاختيار مجلس الشعب الإقليمي للجنوب كذلك سعى نميري لتنظيم الجيش في الجنوب فعمل على تعين مجلس من ستة أعضاء لتنظيم الجيش الذي تكون من اثنى عشر ألف رجل، على أن يعين نصفه من أبناء الجنوب، ومنح النميري جوزيف لاقو زعيم قوات أنيانيا رتبة لواء في القوات المسلحة[٢].

على الرغم من ذلك أخذت الخلافات تبرز بين الحكومة ومقاتلي قوات الأنيانيا إذ وقعت أولى الحوادث في تشرين الأول ١٩٧٣م عندما زارت لجنة فنية معسكرات الأنيانيا في بور ورمبيك وبوسيري؛ لغرض اختيار عدد من أفرد قوات الأنيانيا للتدريب في الشمال، لكن اللجنة أخفقت في تحقيق ذلك بسب المعارضة الشديدة التي واجهتها من القوات الموجودة في المعسكرات الثلاثة نتيجة؛ لانتشار شائعات قوية بين أفراد قوات الأنيانيا بأن الحكومة تسعى إلى ترحليهم إلى الشمال في محاولة لإضعافهم ومن ثم استبدال جنود بهم من الشمال[٣].

(١) منى حسين عبيد: الخريطة السياسية لأحزاب جنوب السودان (الحركة الشعبية لتحرير السودان انموذجًا)، المرجع السابق ذكره، ص٢٨.
(٢) حسين جبار شاكر البياتي ودعاء محمد على نهر: جعفر النميري وحل مشكلة الجنوب والشمال السوداني ١٩٧٢-١٩٨١م، مجلة الباحث، العدد الثلاثون، ٢٠١٩م، ص١٦٩.
(٣) منى حسين عبيد، الخريطة السياسية لإحز اب جنوب السودان (الحركة الشعبية لتحرير السودان أنموذجًا)،المرجع السابق ذكره،ص٢٨.

وفي عام ١٩٧٣م وضع نميري أول دستور دائم تشهده السودان الذي نص في مادته التاسعة على أن الشريعة الإسلامية والاعراف هما المصدر الأساسي للتشريع وأن الأحوال الشخصية لغير المسلمين ستكون خاضعة لقوانين الأحوال الشخصية الخاصة بغير المسلمين، كذلك اشتملت المادة السادسة عشرة من الدستور على احترام المسيحية والأديان السماوية في الجنوب وحماية معتنقيها وهو تقدم ملحوظ فيه الأخذ بعين الاعتبار النظرة السلبية في الدونية عامة نحو الجنوب الوثنين الكافر وبما يتعارض مع نظرة الأحزاب الإسلامية لذلك الجنوب[١].

وضمن الدستور ما اتفق عليه في منح الحكم الذاتي للجنوب وقد كان للجنوب مجلس إقليمي يضم (١١٦) عضوًا بالإضافة إلى وجود المجلس التنفيذي[٢]. وقد منح الدستور سلطات كبيرة لرئيس الجمهورية فلم ينص الدستور على وجود رئيس لمجلس الوزراء، بل يتولى رئيس الجمهورية قرار تعيينه من عدمه وبذلك يكون قد انفرد بالسلطة التنفيذية وهذه السلطات الواسعة لنميري جعلت توجهاته محكومة بتوجهاته الشخصية والفردية[٣].

ونتيجة لذلك، وقع الرئيسان المصري والسوداني على برنامج التكامل السياسي والاقتصادي في ١٢فبراير/شباط١٩٧٤م ونص على عقد لقاء سنوي بين الرئيسين وتشكيل لجنة وزراية عليا مشتركة مهمتها العمل على وضع مشاريع مشتركة فضلًا عن تشكيل لجنة سياسية تجتمع كل ثلاثة أشهر مهمتها العمل على إقامة روابط متينة بين الاتحاد العربي الاشتراكي في البلدين، أما في مجال الاقتصادي فاتفقت على تأليف لجنة فنية للوقوف على المشاريع الزراعية إضافة إلى شركة مختلطة للملاحة والنقل النهري[٤].

وفي عام ١٩٧٤م، أعلن فجأة لخطط متقدمة لحفر قناة جونقلي وهوما أثار احتجاجات عارمة، وكانت المفاجأة مزدوجة عندما اكتشف الشعب في الجنوب بأن رئيس المجلس الجنوبي العالي السيد أبيل ألير كان متحمسًا لحفر القناة مثل حماس نميري تمامًا وكان على علم ...وأعلنت للتو، واتضح كذلك أن مجلس الشعب الإقليمي لم يكن في الصورة من هذه التطورات[٥].

---

(١) جون يونغ: السودان صراعات المصالح ورهانات المصير، ترجمة أحمد أبو الليل، ط١، مكتب سطور للنشر، القاهرة،٢٠١٤م، ص٥٣.
(٢) عبد العظيم محمد حمد ابو الحسن: قضية إسلامية الدستور والقوانين في السودان(١٩٥٥-١٩٨٥) وتأثيرها على الاستقرار السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآ داب، جامعة الخرطوم، ٢٠١٢ م، ص١١٨.
(٣) محمد سعيد القد ال: الإسلام السياسية في السودان ١٩٥١-١٩٨٥م، دار الجيل بيروت، ١٩٩٢م، ص١٧٤.
(٤) منى حسين عبيد، السودان ومحيطه الاقليمي دراسة في المشكلات السياسية، المرجع السابق، ص٣٢.
(٥) لام أكول: الحركة الشعبية لتحرير السودان(ثورة إفريقية)،ترجمة إسماعيل آدم وبشرى آدم، ط١،مكتبة مدبولي،٢٠٠٩م، القاهرة، ص١٤.

وجدت معارضة من القادة الجنوبيين حول إجراءات اتفاقية إنشاء القناة التي تمت مع الخرطوم، من دون مشاورتهم أو استطلاع رأيهم كما أبدى القادة الجنوبيون اعتراضات حول التنفيذ وطالبوا بتعديلات خاصة بالاتفاقية، ثم انتشرت الشائعات بأن الجيش المصري سوف يصل لحراسة منطقة العمل، وأن الفلاحين المصريين سيحضرون لزراعة الأرض، وتعمير المنطقة بدًلا من سكانه [١].

وأجرئ الرئيس النميري تغييرات في سياسته الداخلية وتخلى عن ايدولوجياته الثورية أدت تلك التغيرات إلى تصاعد العداء مع القوى السياسية المعارضة لنظام نميري، والتي كونت جبهة وطنية في المنفى، واتخذت من لندن مقرًا لها وسميت بالجبهة الوطنية[٢].

وضمت حزب الأمة وحزب الاتحاد الديمقراطي وجبهة الميثاق الإسلامي؛ فغير اسمها فيما بعد وسميت الجبهة الإسلامية القومية عام١٩٧٤م [٣]. و ترأس الجبهة صادق المهدي رئيسًا والشريف الهندي نائبًا ومسؤولًا عن الشؤون العسكرية و المالية وكان عثمان خالد أمينًا للجبهة[٤]. و أكدت الجبهة الالتزام بالإسلام عقيدةً ومنهاجًا تستمد منه الشرائع والقوانين والنظم التي تنظم نواحي الحياة كافة على وفق منظور حضاري يواكب متطلبات الدولة الحديثة[٥].

وفي الجنوب تحولت قضية قناة جونقلي إلى قضية للشارع العام قاد فيها طلاب جامعة جوبا، ثم طلاب رمبيك مظاهرات واسعة في عام ١٩٧٤م، اتهمت حكومة الير بالعمالة وعدت حفر جونقلي بداية لاستعمار استيطاني عربي في مناطق الجنوب يشكل الفلاحون المصريون رأس الرمح فيه[٦]. وفي مارس عام ١٩٧٥م تمت تحركات عجلى العملية وبالفعل هربت المجموعة التي ستهجم وهرب العتاد من ليبيا عبر الحدود الشمالية الغربية[٧].

ونفذت الخطة ودخلت هذه القوات إلى الخرطوم ودخل السلاح المطلوب؛ لتنفيذ العملية وبدأ التنفيذ في صبيحة يوم الجمعة الثاني من تموز ١٩٧٦م واحتلّ معظم المواقع التي استهدفتها الحركة، وقد استيقظ المواطنون في العاصمة على أصوات الطلقات النارية وهدير المدافع وعلى صوت عديد

(١) سداد مولود سبع، المرجع السابق، ص١٤٢.

(٢) وليد عبد الناصر: النظام السوداني والحركات الاسلامية والقومية ، مجلة السياسة الدولية، ، العدد١٢٨،مركزالأهرام للدراسات الإستراتجية، القاهرة، نيسان، ١٩٩٧، ص١١٠.

(٣) بيتر و دوارد: السودان الدولة المضطربة ١٨٩٩-١٩٩٩م، ترجمة وإصدار مركز محمود عمر بشير للنشر، ١٩٩٩م، ص١٧٣؛ ابتسام محمود جواد، الأوضاع السياسية في السودان، المرجع السابق، ص٢٢١.

(٤) حيدر طه: الإخوان والعسكر، مركز الحضارة العربية للنشر، القاهرة، ١٩٩٣م، ص٦١.

(٥) السر أحمد السعيد: السيف و الطغاة والقوات المسلحة السودانية السياسية١٩٧١-١٩٩٥م، دراسة تحليلة، ط٢، الشركة العالمية للطبع، ص٤٧.

(٦) محمد محمود قلندر، سنوات النميري، المرجع السابق ذكره، ص٣٣٧.

(٧) سناء حسن محي الغرباوي، المرجع سابق ذكرة،ص٤٤.

من العربات المتحركة وهي ترفع العلم السوداني القديم وتحمل اناسًا بالزي المدني مسلحين قادمين من حدود ليبيا بقيادة العقيد محمد نور سعد(*)، واحتلّ المطار حسب الخطة من قبل مجموعة أخرى، ولكن الأمور لم تجرِ مثلما كان مخططًا لها حيث فشلت خطة المطار بعد أن هبطت طائرة نميري على أرض المطار في الخرطوم قبل موعدها بساعة؛ مما أربك خطة المهاجمين، و الامدادات تأخرت عن تزويد المقاتلين بالسلاح في الموعد المحدد؛ ذلك أنه عندما بدأت واحدة من وحدات الهجوم بإطلاق الرصاص قبل استلام المطار؛ مما لفت أنظار رجال الأمن وأسرعوا بإخراج الرئيس النميري من المطار[١]. وفي اليوم الثاني انهارت الخطة وفشل الانقلاب حيث تمكنت القوات العسكرية الموالية للنظام من سحق التمرد بعد يومين من حدوثه وما كان ذلك أن يتم لولا شجاعة عدد كبير من ضباط وجنود في الجيش موالين للرئيس جعفر النميري و الجنوب كان قد أدى مهمة في إفشال الانقلاب بعد أن أصبحت شعبية جعفر نميري كبيرة بين الجنوبين عقب توقيع اتفاقية أديس أبابا[٢]. فضلًا عن دعم سياسي من قبل زعماء الجنوب في مواجهة الانقلاب، حيث أصبحت محطة جوبا عاصمة الجنوب وإذاعتها هي صوت حكومة نميري في اليومين اللذين توقف فيهما البث الإذاعي من إذاعة أم درمان[٣].؛ إذ كان لمصر دورها في إحباط تلك المحاولة تقديم ميثاق الدفاع المشترك السوداني المصري في١٥يوليو/تموز١٩٧٦م الذي نص على أنشاء مجلس دفاع مشترك ينعقد كل ستة أشهر مرة في الأقل فضلًا عن إنشاء مجلس عسكري مشترك يضم رئيسا الأركان للبدين وعدد متساوٍ من الضابط يجتمع ثلاث مرات في السنة[٤].

و بحسب قول الصادق المهدي: فشلت عمليتنا بعد اعتقال عناصر من الجبهة ونكوث ضباط بوعودهم لنا كان نقص العنصر الشعبي، والعنصر العسكري، طلبت من عناصرنا الغاء العملية في الخرطوم إن لم يتعاون معهم الضباط في الجيش[٥].

(*) محمد نور سعد: عسكري سوداني قائد حركة ١٩٧٦م وهي حركة ثورية مسلحة تمثل الجناح العسكري للجبهة الوطنية السودانية المناهضة آنذاك للرئيس نميري وهي الجبهة التي كانت تقيم في ليبيا، وقد تحركت من معسكراتها في ليبيا نحو الأراضي السودانية مستهدفة الخرطوم لمدة يومين، وبعدها اندحرت واستطاع الرئيس جعفر نميري ان يعود الى السلطة ومن ثم القي القبض عليه و أعدام.(١) سناء حسن محي الغرباوي، المرجع السابق ذكره، ص٤٤.

(٢) حسن مكي: الحركة الإسلامية في السودان ١٩٦٩ ــ ١٩٨٥ تاريخها وخطابها السياسي ، ط١ ، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم ، ١٩٩٩،ص٨٩؛ جعفر نميري، رؤية إستراتيجية لممهدات الأمن القومي في الشرق الأوسط في الثمانينات، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٨٤ م، ص١٠٨.

(٣) سناء حسن محي الغرباوي، المرجع السابق، ص٤٤.

(٤) سرحان غلام حسين العباسي، التطورات السياسية في السودان، المرجع السابق ذكره، ص٢٤٢

(٥) يوتيوب، برنامج الذاكرة السياسية، قناة العربية، الإمارات العربية المتحدة، الصادق المهدي، طاهر بركة، الحلقة الثالثة، ٢٠١٩/٧/٢٦،على الرابطhttps://youtu.be/0Jmdm-gjxxY

- **المصالحة في السودان:**

وقد أدركت الحكومة أن النظام في السودان لا يمكن أن يضمن الاستقرار حتى إذا تمكن من السيطرة على القوات المسلحة، و حدة النزاع الداخلي تجبرها على صرف أموال طائلة لأغراض سياسية وأمنية ولعل أهم ما كان يشغل الحكومة أن تلك القيادات كانت ماتزال قادرة على استقطاب دعم عربي وغربي هو بحاجه إليه أكثر منهما من المعارضة فقد أدركت أن العنف وإن توافرت وسائله ليس مضمون العواقب، ولا يمكن التأكيد بأن مباشريه سوف يلتزمون بالخطة المتفق عليها و جبهة المعارضة ليست موحدة بالقدر الكافي لعمل ثوري مشترك، وقد كان لكل عنصر من عناصر الجبهة دوافعه الخاصة لقبول المصالحة فالصادق المهدي ضاق بالمنفى الذي جعل منه وهو حفيد المهدي ضيفًا طويل الإقامة، و كان قلقًا على أنصاره خاصة أهدافهم من وراء المصالحة توسيع قاعد حركتهم، وتحقيق أهدافهم الخاصة مستندين إلى قوله تعالى (وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا)[١].

وبحسب قول" الصادق المهدي " قبلنا المصالحة مع النظام بعدما قلمت أظافرنا وتحالف النميري مع السادات[٢]. ونتيجة لذلك حدث؛ لقاء بين نميري والصادق المهدي زعيم حزب الأمة في مدينة بورتسودان في السابع من تموز ١٩٧٧ تم في هذا اللقاء على صيغة للمصالحة إذ اتفق الجانبان على إجراء تعديلات دستورية لاستيعاب تطورات ما بعد المصالحة ووافق الصادق المهدي على الدستور الدائم مع إجراء تعديلات عليه على وفق مبدأ الجمهورية الرئاسية وعلى وافق على التنظيم السياسي الواحد "الاتحاد الاشتراكي" وعلى إطار اتفاقية أديس أبابا[٣]. بالإضافة إلى إلغاء القوانين المقيدة للحريات، وكان من شروط المصالحة بين الرئيس النميري والصادق المهدي تفكيك الجبهة الوطنية المعارضة في الخارج واستعادة الحريات المدنية وإطلاق سراح السجناء السياسيين[٤].

وفي تموز ١٩٧٧م صدر قانون العفو العام عقب اجتماع بورتسودان وأطلق سراح جميع المعتقلين؛ وبمقتضى قانون العفو الصادر عاد صادق المهدي إلى السودان في السابع والعشرين من أيلول ١٩٧٧م بعد أكثر من سبع سنوات في المنفى، وقد تمكن الأنصار المتواجدون بالمعسكرات الليبية من العودة إلى السودان، و أعيدت لهم الحريات المدنية، وأعيد تعمير المناطق المدمرة جزيرة أبا خاصة واستوعبت في الخدمات المدنية [٥].

---

(١) سناء حسن محي الغرباوي، المرجع السابق، ص٤٤؛ التيجاني عبد القادر: مقال بعنوان الإسلام "الفدرالية"، مع إشارات للتجربة السودانية المعاصرة، مجلة إفريقيا، مركز البحوث والترجمة، الخرطوم، ١٩٩٥م، ص٢٧١.

(٢) يوتيوب، برنامج الذاكرة السياسية، قناة العربية، الإمارات العربية المتحدة، الصادق المهدي، طاهر بركة، الحلقة الثالثة، المصدر السابق.

(٣) أحمد الأمين البشير، المرجع السابق، ص١٢٠.

(٤) ابتسام محمود جواد، الأوضاع السياسية في السودان، المرجع السابق، ص٢٥٤.

(٥) حسن مكي، المرجع السابق، ص٣١٦.

أما الشريف الهندي فقد بعث الرئيس النميري وفدًا له تمكن من الوصول إلى اتفاق معه وكانت شروطه أن يطلق سراح المعتقلين ووضع حد نهائي لقانون أمن الدولة وإزالة الوجود العسكري المصري وإلغاء اتفاقية الدفاع العربي المشترك المصرية السودانية وضمان الاستقلال الفعلي للسلطة القضائية واشترط أن تكون المفاوضات خارج أرض السودان للابتعاد عن أي ضغوطات من الحكومة ولم تنجح المصالحة مع الشريف الهندي على الرغم من قبوله بها من حيث المبدأ وعقده مؤتمر صحفي في السفارة السودانية في لندن بخصوصها [١].

ذلك أن الشريف الهندي لم يكن مرتاحاً لنية النظام ولم يكن مقتنعاً بأنه قادر على ممارسة حريته حيث تردد في الرجوع إلى السودان في اللحظات الأخيرة وطالب بإجراء المزيد من المحادثات قبل اتخاذ القرار بالرجوع وعاد إلى معسكر المعارضة إذ كان يعتقد أن الهدف من المصالحة توريط زعماء المعارضة وإظهارهم بأنهم قد فضلوا كراسي الحكم على مبادئهم[٢].

وفي فبراير(١٩٧٨م)خاض لا قو- زعيمًا لجماعة المعارضة - انتخابات المجلس التشريعي ضد أليرو حكومته...وتمكن من الفوز بترشيح مجلس الشعب الإقليمي له من خلال التحالف العريض الذي جمع أركانه ومن ثم أصبح لا قو رئيسًا للمجلس التنفيذي العالي.

لم تستطع حكومة لا قو تحقيق الاستقرار السياسي في الجنوب احتداد شدة معارضة جناح أبيل لحكومة لا قو التي طالت اتهامات الفساد فيها رئيسها وصلت الأمور إلى حواف التمرد السياسي والعسكري؛ حيث حدث صراع بين لا قو وبين أركان تحالفه في حكومته مثل أمبور وصمويل أمبور وصمويل أرو وهما الدعمتان الأساسيتان في تلك الحكومة؛ وبسبب ذلك قرار نميري حل حكومة لا قو وتعين حكومة موقته تهيئ لانتخابات جديدة تحت رئاسة (بيتر جاتكوت)[٣].

---

(١) محمد سليمان محمد: السودان حروب الموارد والهوية، ط٢، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، ٢٠٠٧، ص١٧٠؛ أبتسام محمود جواد، المصدر السابق، ص٢٥٦.

(٢) سناء حسن محي الغرباوي، المرجع السابق ذكره، ص٤٦.

(٣) محمد محمود قلندر، سنوات النميري، المرجع السابق ذكره، ص٣٤٠.

وفي الثاني عشر من نيسان ١٩٧٨م وقع على المصالحة بين المعارضة السودانية وحكومة السودان حوت النقاط الآتية:

١- حل الجبهة الوطنية وخاصةً وحداتها العسكرية.
٢- إلغاء معسكرات التدريب العسكري للأنصار.
٣- إعادة التأكيد على دستور ١٩٧٣م واتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م
٤- حرية التعبير وإلغاء قوانين الطوارئ.
٥- حرية التدين.
٦- إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إثيوبيا وليبيا(١).

وفي عام ١٩٧٨ م اكتشفت النفط بكميات تجارية في إحدى الآبار شمال مدينة بانتيو، وقد نشب خلاف (بحقل الوحدة)، لكن الحكومة المركزية ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما اقترحت إنشاء إقليم جديد يسمى بإقليم الوحدة يتألف من(بانتيو) ومجالس منطقة تويال في الجنوب ومجالس منطقة أبيي والفوله وكادقلي والدلنج في جنوب كردفان وهو ما أثار الجنوبيين وبدا خلاف جديد في من يمتلك النفط ولمن تدفع العوائد وكيف توزع وهوما دفع إلى قيام كثير من المظاهرات التي دفعت الحكومة السودانية في المركز باستبدال حامية بانتيو العسكرية المؤلفة من جنود جنوبيين بجنود من الشمال ذلك لحراسة المنشآت الاقتصادية(٢).

والجدير بالذكر لم يستمر "شهر العسل" بين حكومة نميري والمعارضة في السودان على رغم من احتواء السلطة على رموز معروفة في المعارضة السودانية، خاصة بعد توقيع الحكومة المصرية اتفاقية ((السلام مع إسرائيل)) في ٢٦/آذار/مارس ١٩٧٩م.

حيث أحكمت الاتفاقية تلك السيطرة على التوجه السياسي المصري وحيال انتمائه الدولي والإفريقي في إثر زيارة الرئيس السابق أنور السادات ضد حركة ١٩تموز/يوليو١٩٧١م، وساندت عودة نميري الى السلطة مرة ثانية وعليه، وقف السودان – حكومة وليس شعبا موقفًا متعاطفًا، إن لم نقل مساندًا للموقف المصري في اتفاقية كامب حيث بارك نميري خطوات السادات نحو السلام مع إسرائيل(٣).

(١) سناء حسن محي الغرباوي، المرجع السابق ذكره، ص٤٦.
(٢) سداد مولود سبع، المرجع السابق، ص١٤٢-١٤٣.
(٣) سرحان غلام حسين العباسي، التطورات السياسية في السودان، المرجع السابق ذكره، ص٢٤١.

وبحسب قول منصور خالد إن دفع نميري لتأييد اتفاق كامب ديفيد هو حماية نميري نفسه من نظام القذافي ومن أجل البقاء في السلطة"[١].

أما موقف القوى السودانية المعارضة للمشاركة في السلطة فعبر عنها الصادق المهدي بتقديم استقالته من عضوية المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي، فيما استمر الترابي واقترانه في مناصبهم الحكومية[٢]. أما الأوضاع في الجنوب فقد واجهت الحكومة الإقليمية الجنوبية مجموعة من الصعوبات لم تساعد على حل المشكلة بيسر وسهولة منها: كيفية التغلب على مشكلات، ومهام ما بعد الحرب والعمل على إنشاء مؤسسات الحكم الذاتي الإقليمي في الجنوب، وحل بعض الموضوعات المتعلقة بالوظائف التشريعية و التنفيذية، والتي كانت من أكبر العقبات التي واجهت الحكومة الإقليمية، وبخاصة مع وجود الاختلاف بين الحكومة المركزية التي كانت تقوم على أساس نظام رئاسي، والحكومة الإقليمية التي تقوم على أساس برلماني[٣].

وعلى العموم يمكن إجمال الصعوبات التي واجهت المجالس المحلية على النحو الآتي

١- المشكلات القبلية المتمثلة في النعرة القبلية، وفصل ميزانية المحاكم الأهلية عن الحكومة المحلية، وفصل السلطة القضائية عن الإدارة المحلية.

٢- مشكلة الازدواج في الإدارة، وقد تغلبت الحكومة على أهم مظاهرها بأغلاق مراكز البوليس، ونقل اختصاصاتها الى المجالس المحلية.

٣- مشكلة التمويل وضيق الموارد المالية مما دعا المجالس المحلية إلى اللجوء لطلب المعونات من الحكومة المركزية.

٤- عدم توفر الخبرات والمهارات الفنية والإدارية

٥- شدة الرقابة على المجالس المحلية من جانب السلطة المركزية.

٦- حجم الوحدات المحلية ما يترتب عليه من إمكانية القيام بالمشروعات والخدمات. وتجب الإشارة أيضًا إلى أن الجنوبيين الذين كانوا يسيطرون على الحكومة الإقليمية المحلية، ساروا على خطى التقليد السياسي الشمالي، حيث مصالح النخبة المسيطرة في الجنوب موجودة في العاصمة[٤]. والجدير بالذكر كان الرئيس جعفر النميري قد مارس سياسة اللعب بالتناقضات، وإثارتها، وضرب الاتجاهات ببعضها، وذلك عندما جاء بأكثر من حكومة إقليمية، وشخصيات جنوبية حيث ان يجئ بهم إلى السلطة، ثم يبعدهم، ويجئ بغيرهم[٥].

---

(١) يوتيوب، برنامج الذاكرة السياسية، قناة العربية، الإمارات العربية المتحدة، منصور خالد، طاهر بركة،(الحلقة الخامسة)،٢٠١٤/٩/٢١، https://youtu.be/icowZVoPYYM.

(٢) منى حسين عبيد، السودان ومحيطه الإقليمي دراسة في المشكلات السياسية، المرجع السابق ذكره، ص٣٣.

(٣) صالح محمود القاسم، المرجع السابق ذكره، ص٩٥.

(٤) المرجع نفسه، ص٩٦.

(٥) صلاح عبد اللطيف: عشرة أيام هزت السودان، دار الهلال للطباعة، ١٩٨٥م، ص٩٧.

ونتيجة تلك الأحداث التي شهدته السودان، تبنى النميري مفهوم الإقليمية كسياسة عامة للنظام الحاكم ففي دراسة أعدتها رئاسة الجمهورية السودانية، ونشرتها في آذار/ مارس١٩٧٩ م ورد عديد من المسوغات بشأن الأخذ بالإقليمية في السودان، (١) اتساع السودان وتباين ظروفه الطبيعية، وتعدد أطره الاجتماعية وأعرافه وسحنات سكانه، ولغاتهم وثقافاتهم.(٢) الرغبة في توفير الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي السريع.(٣) الرغبة في إرضاء طموح أبناء الأقاليم المختلفة والقضاء على النعرات القبلية والعنصرية (٤) إزاحة الأعباء الإقليمية عن كاهل الحكومة المركزية كي تتفرغ للتخطيط، في حين تقوم الأقاليم بدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي[١].

وفي السادس عشر من كانون الثاني من العام نفسه علت الدهشة وجوه الإسلاميين عندما حلّ نميري التنظيم السياسي وخطب قائلًا: "لن أترك الفساد يتحصن بمناطق القيادة" وأردف ذلك بفصل مجموعة من أعضاء الاتحاد الاشتراكي، وقد أعلن جهاز الأمن إلقاء القبض على خلية نصرانية سرية تعمل على تنصير المسلمين مستغلين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية التي بدأت تنتاب السودان ابتداء من عام١٩٨٠م[٢] .

ففي سنة ١٩٨٠م أصدر النظام قانون الحكم الإقليمي للشمال والذي يختلف عن الحكم الإقليمي للجنوب، مما أثار شكوك الجنوبيين بأن النظام ضمن نموذج الحكم الذاتي للشمال النموذج الذي يرتضيه لأشكال والسلطة الإقليمية وهيكلها والعلاقة بينها وبين الحكومة المركزية وأن الإقليم الجنوبي هو المستهدف الأساس من تبني فكرة الإقليمية في الشمال[٣].

حيث نص التعديل على ما يلي:

١- تنشأ جمهورية السودان الديموقراطية الأقاليم الآتية: الإقليم الشمالي الإقليم الشرقي الإقليم الأوسط إقليم كردفان.
٢- لا يكون في قيام الحكم الإقليمي ماس بوحدة السودان أو اقتصاده القومي.
٣- يكون لكل إقليم حاكم يتولى السلطة التنفيذية ويشارك في السلطة التشريعية ويعاونه نائب وعدد من الوزراء الإقليميين.

(١) أحمد إبراهيم نصرالدين: الا ند ماج الوطني في أفريقيا والخيار السوداني، مجلة المستقبل العربي، العدد٦٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٨٤م، ص٤٦.
(٢) عصام مشعل الحلبوسي: الحركة الإسلامية في السودان ١٩٦٩-١٩٨٥م، جعفر العصامي للطباعة والتجليد الفني؛ مؤسسة نأشر العصامي، بغداد،٢٠١٨م، ص١٥٢..
(٣) بهاء الدين مكاوي محمد قيلي: تسوية النزاعات في السودان: نفاشا نموذجًا، مركز الراصد للدراسات، نوفمبر/٢٠٠٦م، ص٢٢١.

٤- يكون لكل إقليم سلطة تشريعية تتكون من مجلس الشعب الإقليمي وحاكم الإقليم لتتولى التشريع في الإقليم[١].

لقد أسهمت الأوضاع في الجنوب في إضعاف السلطة وفي الواقع نجم عن هذا التقسيم امتعاض من المديرية الاستوائية عبر عنه جوزيف لاغو زعيم تنظيم الأنيانيا ونائب رئيس الجمهورية عام ١٩٨١م محاولة منه للحد من سيطرة قبيلة الدينكا على أجهزة الحكم في الإقليم بوصفها أكبر القبائل في الجنوب وذات نفوذ وأضح هناك تذمر سكان مدينة الاستوائية وهم مجموعة صغيرة العدد وعجزهم عن لسيطرة على قبيلة الدينكا البالغ عدد أبنائها ما يقارب ٢و١مليون نسمة وعلى أساس ذلك كوَّنت الحكومة حكومة انتقالية في الجنوب[٢]. وفي تلك الفترة أصدر مجلس الشعب الإقليمي في جوبا توصية بأن تكون بانتيو هي المقر في حين اختارت الجهات الفنية كوستي لذلك الغرض وهو ما أثار حفيظه الساسة والعامة في الجنوب وكان لافتًا للنظر وقتها أن شخصية جنوبية معروفة باتزانها وتعقله السياسي مثل (بونا ملوال) كان وقتها وزير التعددين في حكومة ألير) وجه انتقادات لاذعة وحادة لصنوة المركزي الدكتور شريف التهامي لاتخاذه قرار وضع المصفاة في كوستي بدًلا من بانتيو[٣].

وفي أكتوبر عام ١٩٨١م حل نميري حكومة أبيل ألير الثالثة وأعفى مجلس الشعب الاقليمي وكون حكومة انتقالية أختار لرئاستها جنرال جنوبي مسلم فجاءت حكومة الجنرال قسم الله رصاص وهي تضم عددًا من أنصار التقسيم من مثل داريوس بشير، وفليب أو بانق، ولما كانت مهمة تلك الحكومة الانتقالية، هي في تهيئة الجنوب لعملية الاستفتاء على التقسيم فقد اتهم أنصار الوحدة يومها الحكومة الانتقالية تلك بكونها جاءت لتنفذ القرار الحكومي الذاهب الى التقسيم، مع اشتداد سعير اللهب أحس نميري بخطورة قضية التقسيم وآثارها المحتملة على الوحدة الوطنية كلها في فبراير٨٢ خاطب نميري مجلس الشعب القومي الخامس، وأعلن فيه أنه تخلى عن فكرة الاستفتاء على التقسيم ومن ثم أعلن عن إنهاء الفترة الانتقالية وعن عقد الانتخابات الجديدة في فبراير٨٢[٤].

وكانت نتيجة الانتخابات التي أجريت ١٩٨٢م لمجلس الشعب الإقليمي عن فوز جوزيف طمبره الذي يعد من المنتمين لها مديرية الاستوائية المؤيدة للتقسيم وتنصيبه رئيسًا للمجلس التنفيذي العالي للإقليم الجنوبي، وبحسب تشريعات عام ١٩٨٠م الخاصة بالحكم الإقليمي الذي قسم الشمال إلى خمسة أقاليم فقدعين حاكم في كل إقليم من أقاليم الجنوب ساعده خمسة وزراء وكادر من المستشارين ولما كان ذلك التقسيم قد تم على أساس قبلي انتقل كثير من الموظفين من مكان لآخر ونقلت الأسر من مساكنها

(١) بهاء الدين مكاوي محمد قيلي ، المرجع السابق،ص٢٢٢.
(٢) ابتسام محمود جواد العكيلي، الأوضاع السياسية في السودان، المرجع السابق، ص٢٩٤.
(٣) محمود قلندر: سنوات النميري، المرجع السابق، ص٣٤٤.
(٤) ينظر، المرجع نفسه، ص٣٤٤.

وأماكن عملها ورحلت إلى أقاليمها الأصلية ليست من أبناء الإقليم أومن قبائله الأصلية مما أسهم في خلق الكراهية بين أبناء الجنوب وهددت عملية التمازج الاجتماعي التي كانت قائمة وتعقدت المشكلات الاقتصادية والتنموية فضلًا عن انتشار الفساد العام الذي أهل الجنوب برامج التنمية[١].

ولكن التقسيميين تمكنوا من تكتيك سياسي بارع من بسط تحالف عريض كانت لحمته تحاشي سيطرة الدينكا وعصبيتهم[٢].

ثانيًا: الأوضاع الاقتصادية:

تبنت حكومة نميري سياسة اشتراكية اعتمدت مبدأ التأميم والتخطيط المركزي للدولة، قام أمم المنشآت التجارية والصناعية ومنح وظيفة كبير للجهاز الحكومي والقطاع العام في المجالات كافة، وتحولت الحكومة إلى جهاز قابض مسيطر يمارس السلطة السياسية في التحالف مع المؤسسة العسكرية، أصبحت شؤون هذه الشركات والبنوك بأيدي الضباط المسرحين من الخدمة العسكرية، برز هؤلاء كطبقة عليا ذوي مصالح خاصة وبدأوا يتعاملون بأموال ضخمة نتيجة عدم الرقابة عليهم[٣].

لكن السودان بدأ منذ عام١٩٧٣م إلى ١٩٧٥م كان قد أنهى حساباته مع كل الدول الشرقية بسبب تحوله نحو المعسكر الغربي سياسيًا واقتصاديًا في السبعينيات حصل السودان على ١٠٥ قرضٍ و٢٠ منحة جاء تسع من هذه المنح من السوق الأوربية المشتركة وقد كانت نسبة القروض ٢١,٩ منها من البنك الدولي ومؤسساته التابعة له مثل هيئة التنمية الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وقد بلغت الديون في السبعينيات ٨٤٧,٥ مليون جنيه بعد أن كانت القروض من الدول الغربية، ومن البنك الدولي تأتي عبر وزارة المالية وبنك السودان أصبحت بذلك كل القروض والمعونات والمنح والاتفاقيات بيد جعفر نميري وقد أساء استخدام ذلك لكل المشروعات العمرانية والإنشائية مثل مشروع سكر كنانة ومشروع الرهد[٤].

---

(١) ابتسام محمود جواد العكيلي، الأوضاع السياسية في السودان، المرجع السابق ، ص٢٩٥

(٢) محمود قلندر: سنوات النميري، المرجع السابق ، ص٣٤٥.

(٣) علاء الدين سراج الدين جاويش: سياسات الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي في السودان بين التقويم والبدائل، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، معهد القادة المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا،٢٠١١م، ص٢٨.

(٤) سناء حسن محي الغرباوي، المرجع السابق ذكره، ص٧٠.

والجدير بالذكر ألغت السلطات نظام الاتفاقيات التجارية الثنائية الذي كان يربط السودان بعدد كبير من بلدان العالم الثالث والبلدان الاشتراكية ويشمل عددًا كبيرًا من السلع المصدرة النظام الاقتصادي في الجنوب كان لايزال استكفائيًا وليس سوقيًا وكان ذلك يتطلب التعامل مع الجانب الاجتماعي للسكان في الجنوب فيما يتعلق بعاداتهم وتقاليدهم، وبخاصة أن نسبة المتخلفين عن التعليم من أبناء الجنوب كانوا يشكلون نسبة ٩٥%[١].

وارتفعت الأسعار إلى اكثر من ٤٠% مقارنة بمتوسط الاسعار في عام ١٩٦٩م، مما أسهم في فتح الطريق لنمو البرجوازية التجارية واتساعها بسبب التطور الرأسمالي، وتضخم مصروفات جهاز الدولة، وربط الاقتصاد الوطني بالسوق الرأسمالية العالمية وأوضاعها الاقتصادية المتقلبة، فضلاً عن تبدد احتياطي البلد من العملات الصعبة حيث وصلت إلى (٤٦) مليون دولار في عام ١٩٧٤م؛ مما أدى إلى تفاقم مشكلة ميزان المدفوعات والزيادة في عجزه حيث دفع ذلك الدولة على الاقدام للحصول على قروض أجنبية، فازدادت بذلك الديون الخارجية على البلاد ووصلت إلى (١٢٠٠) مليون جنيه سوداني [٢].

والحقيقة، أن المشروعات التي اكتمل انشاؤها لم تحقق الأهداف الإنتاجية المنشودة، كما أن العائد من المشروعات الزراعية والصناعية القديمة لا يسد الديون التي أثقلت بها البنك الدولي[٣]. وقد قادت هذه الأوضاع المتردية إلى خلق أزمة تموينية حادة لبعض السلع ذات الاستخدام اليومي مثل النفط الأبيض والبطاريات الجافة، فضلًا عن النقص في كمية المعروض من السكر، فعملت الحكومة على مواجهة النقص بطرح كميات كبيرة منها، لكنها كانت تختفي حال وصولها وتبرز الازمة من جديد[٤]. وبالوقت نفسه، تحولت هياكل الإنتاج نحو التركيز على سلع التصدير النقدية بعد عام ١٩٧٥ مثل الذرة والبقوليات والبيض واللحوم الحمراء والفواكه بعد أن كان السودان يعتمد عليها في تغذية مواطنيه بنسبة ١٠٠% مما اضطر الحكومة إلى استيراد السلع الاستهلاكية وخاصة منها الغذائية فارتفعت بذلك استيرادات السودان من السلع النقدية وشكلت عبئًا متزايدًا على ميزان المدفوعات، وأفرزت فئات وشرائح اجتماعية استفادت من الظروف الاقتصادية السائدة وساعدت في تقوية مركزها المالي والاقتصادي[٥].

---

(١) صالح محمود القاسم، المرجع السابق، ص ٩٧ومابعدها.
(٢) ابتسام محمود جواد، الأوضاع السياسية في السودان، المرجع السابق، ص٢٠١.
(٣) تيم نبلوك، المرجع السابق، ص٢٥٨.
(٤) عادل رضا، المرجع السابق ذكره، ص ١٨٧ .
(٥) ابتسام محمود جواد، الأوضاع السياسية في السودان، المرجع السابق، ص٢٠٢

وفي سبتمبر عام ١٩٧٩م لخص وزير المالية حصيلة السنوات العشر الاولى من وصول العجز في الميزانية العامة للدولة إلى أكثر من بليون جنيه، تفاقم العجز في ميزان المدفوعات حتى وصل الى البليون دولار، تضخم المديونية الخارجية وارتفاعها الى أكثر من أربع مليارات من الدولارات، انخفاض الإنتاج إلى أقل من نصف حجمه في بداية السبعينات واستند الى هذا التدهور المريع في الوضع الاقتصادي العام ليبرر خضوعه عموما لسياسات ونهج صندوق الدولي ونهجه من ما سمى وقتها بالسياسات المالية الجديدة، وفي نوفمبر ١٩٨١م(١).

وفي دارسة أصد رتها جامعة الخرطوم في عام ١٩٨٥م الجدول رقم (١)

السنة	الميزانية المقدرة بالجنيه السوداني	الميزانية الفعلية بالجنيه السوداني	الميزانية المتحققة كنسبة% من الميزانية المقدرة
٧٣/٧٢	١,٤٠٠,٠٠٠	٥٦٠,٠٠٠	٤٠
٧٤/٧٣	٧,٣٠٠,٠٠٠	٧٣٠,٠٠٠	١٠
٧٥/٧٤	٧,١٠٠,٠٠٠	١,١٥٠,٠٠٠	١٦,٢
٧٦/٧٥	٧,٢٠٠,٠٠٠	١,٦٣٠,٠٠٠	٢٢,٧
٧٧/٧٦	١٥,٣٠٠,٠٠٠	٣,٦١٠,٠٠٠	٢٣,٦
الإجمالي	٣٨,٣٠٠,٠٠٠	٧.٦٨٠,٠٠٠	٢٠,١

* المصدر، صالح محمود القاسم، المرجع السابق ذكره، ص٩٩.

يتضح لنا من الجدول ؛ أن المتحقق فعلاً من الميزانيات المقررة لتنمية الجنوب لا يزيد عن ٢٠,١% في خلال السنوات ٧٣/٧٢-١٩٧٧/٧٦، ومن ناحية أخرى، وازدياد حدة التدهور وشيوع الخط والتذمر في أوساط الراي العام السوداني حيث تصاعدت عوامل التمرد هناك بسب تروس السلطات الإقليمية من فئات افتقدت لمنهج سياسي واقتصادي اجتماعي واضح لحل المشكلات الداخلية المتعلقة بالجنوب. ولم يكن لها دور سوى حفاظها على الجنوب هادئًا وطيعًا بيد السلطة المركزية وتعزيز الولاء الشخصي لها، وظهرت بوادر مشكلة جديدة في الجنوب عام١٩٨١م، وهي إقامة مصفاة نفط في مدينة (كوستي)؛ بناء على القرار الذي أصدره وزير الطاقة وأدارته شركة شيفرون الأمريكية في الوقت الذي رفض ذلك مجلس الشعب الإقليمي في الجنوب حيث كان يري أن مدينة بانتيو هي أصلح منطقة لقيام مثل هذه المصفاة، لأنها منطقة الإنتاج النفطي، ويستييح للمنطقة في حالة قيام للمنطقة في حالة عدم قيام المصفاة فيها قدرًا من التنمية الاقتصادية التي هي بأمس الحاجة لها. الأمر

---

(١) محمد سيد أحمد: السودان في الميزان أيام نميري، المجموعة الإعلامية للنشر والتوزيع والدراسات الإعلامية، د.ت ، ص٤٩.

الذي دفع مجلس الشعب الإقليمي إلى رفع شكواه هذه إلى رئيس الجمهورية وعلى الرغم من ذلك استمر العمل في قيام مصفاة كوستي مع التعهد بناء مصفاة صغيرة في (بانتيو) أما المشكلة التي أحجبت نار الصراع بين السياسيين الجنوبيين والحكومة المركزية هي مسألة تقسيم الاقليم الجنوبي على ثلاثة أقاليم وهي بحر الغزال وعاصمته واو وإقليم الاستوائية وعاصمته جوبا وإقليم النيل الأعلى وعاصمته ملكال، وذلك في حزيران ١٩٨٢م(١).

الجدول رقم (٢) يوضح الاستثمارات المخططة والمحققة في جنوب السودان (مليون جنيه سوداني)

السنة	المخصصات الأصلية	المخصصات المعتدلة	المخصصات المتحققة	المخصصات الأصلية	المتحققة كنسبة %من المعدلة
٧٨/٧٧	٣٢,٤٩	٣٢,٤٩	٦,١٣	١٨,٩	١٨,٩
٧٩/٧٨	٣٩,٤٥	٢٢,٥٠	٧,٨٢	١٩,٨	٣٤,٨
٨٠/٧٩	٤١,٥٩	٢٠,٥٠	١٠,٣١	٢٤,٨	٥٠,٠
٨١/٨٠	٣٨,١٤	٢٠,٥	١٢,٨٠	٣٢,٦	٦٢,٠
٨٢/٨١	٣٦,٦٠	١٦,٠٠	١٣,٤	٣٦,٩	٨٣,٧
٨٣/٨٢	٤٣,٠٤	١٦,٠٠	٨,١٣	١٨,٩	٥٠,٦
الاجمالي	٢٣١,٣١	١٢٧,٩٩	٥٨,٥٩	٢٥,٣	٤٥,٨

* المصدر، صالح محمود القاسم، المرجع السابق ذكره،ص٩٩.

(١) محمود قلندر: سنوات النميري، المرجع السابق ، ص٣٤٥.

ويبين الجدول السابق رقم (٢) أن الحال لمخصصات الاستثمار في جنوب السودان كان هو الحال نفسها فمخصصات الاستثمار الأصلية الواردة في الخطة يجري مراجعتها للهبوط بها، ثم بعد ذلك لا ينفذ سوى نسبة محدودة من الميزانية المعدلة، وقد أدى هذا إلى إحباط الآمال التي تولدت لدى الجنوبيين لتجاوز هذه الفجوة التي تفصلهم عن الشمال[١].

ثالثًا: الأوضاع الاجتماعية:

١- التعليم:

أكد اتفاق أديس أبابا أن يكون التخطيط التعليمي تخطيطًا مركزيًا فنقل السلطة المركزية أدركت أن تأخر عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والرقي الحضاري والارتقاء بالإنسان كان عاملًا أساسًيا في تأخر انصهار السودان، ويشير أبيل ألير إلى أن عدد المدارس الثانوية في جنوب السودان قبل الاتفاقية لم يزد على ثلاث مدارس وصل عدد الطلبة بها تسعمائة وتسعة وسبعين بعد اتفاق أديس أبابا وصل عدد الطلبة ٤٨٩٢٤٨طالبًا وكان عدد المعلمين تسعة وأربعين معلمًا[٢].

وأرتفع عدد الطلاب في الجنوب من ١٤٠,٠٠٠ مائة أربعين الف قبل الاتفاقية إلى١٥٠ألفًا بفعل العائدين من الغابة واللاجئين في ديسمبر١٩٧٢م، وتم تعين٨٩٠معلمًا جديد وفتح ٣٣٤مدرسة ابتدائية من لجان الأحياء و من دون الرجوع لمجالس المدن والمناطق، كما تفاقمت مشكلة مقابلة احتياجات طلاب الداخليات في الإشراف والترحيل والغذاء إذ إن ٧٠% من طلاب بحر الغزال داخليون٥٠%من طلاب أعالي النيل داخليون في حين توجد في الاستوائية ٦داخليات من أصل ١٠١داخلية في الإقليم وتكاليف الغذاء في العام للإقليم تبلغ ٢٥٧٥٣,٠٠٠في حين لا تناسب إيرادات الإقليم مع هذه المنصرفات إذا لم تسطيع المجالس الوفاء بالتزاماتها في مجال الضرائب والتحصيل[٣].

وتوجد بمديرية بحر الغزال مدرسة ثانوية عليا واحدة وهي مدرسة رمبيك الثانوية العليا عدد التلاميذ بها حوالي الف تلميذ أما التعليم الثانوي العام فهناك ثلاثة عشر مدرسة ثانوية عامة وكلها تعمل الآن بمدينة واو أما في مجال التعليم الابتدائي فهناك مائة وأربعون مدرسة منها خمسة وأربعون مدرسة للبنات تستوعب هذه المدارس حوالي ٢٤,٥٩٠تلميذتحو بها نحو ٣٥٠ثلمثائة وخمسين معلما ومعلمة، ويتبع التعليم في هذه المديرية السياسة التعليمية نفسها العامة التي تتبع في أرجاء السودان

---

(١) صالح محمود القاسم، المرجع السابق ذكره، ص٩٧ومابعدها .

(٢)عبدالقادر إسماعيل: سنوات السلام في السودان اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢، مطبعة الطوبجي، القاهرة، ٢٠١١م، ص٢٥٦-٢٥٧.

(٣) عبدالغني عبدالله الخر يجي: السياسة التعليمية والثقافية العربية في جنوب السودان المركز الإسلامي الإفريقي بالخرطوم؛ شعبة البحوث والنشر،ص٤٣.

كافة وتسير المناهج على نمط واحد يتم الدراسة فيها باللغة العربية ماعدا بعض المدارس الثانوية العامة والعليا التي تسير على التدريس باللغة الإنجليزية[١].

والجدير بالذكر، تمكنت الحكومة الإقليمية من تسكين المعلمين في جميع المدارس واستغلال المواقع المختلفة مواقع للدراسة، شهد عام ١٩٧٥-١٩٧٦م عهدًا مهمًا في السودان لمديرية الاستوائية ولم يكن قرار الحكومة بإنشاء جامعة جوبا متفقًا مع الروية الأكاديمية لعملية إنشاء الجامعات بقدر ما كان تحقيقًا لاتفاق أديس أبابا[٢].

وعلى الرغم من ذلك، شهدت الحركة التعليمية في جنوب السودان حالة من الفوضى وعدم التنظيم حيث صرح وزير التربية الإقليمي "فيليب أوبانق" بقوله: لقد انهار النظام التعليمي في الإقليم إلى حالة من الفوضى ومنى الطلاب روح عدم الاحترام لأساتذتهم... وأن السياسيين قد تدخلوا كثيرًا في إدارة المدارس؛ مما جعل أذانًا صماء لسماع القوانين التي قد تفرضها الإدارات" وكان سبب ذلك عدم توافر سياسة تعليمية محددة من القراءة لما حصل جار بالمدارس حيث إن السياسة التعلمية تعتمد اللغة الإنجليزية في المدارس الثانوية، أما في المرحلة المتوسطة فان التعليم يتم تعليم اللغة الإنجليزية والعربية وفي الريف يتم تعليم اللهجات المحلية، فضلًا عن نقل المعلمين الشماليين إلى الجنوب والتأخير في فتح المدارس ؛نتيجة لعدم توافر استعدادات لذلك، وقلة المعلمين، وتأخر مرتبات المعلمين الأمر الذي أدى إلى قلة إنتاجهم عدم توافر لبعض المدارس الكتب المدرسية من مصلحة الخازن نتيجة عدم السيولة[٣].

ولعل مرجع موقف المتطرفين الجنوبين هو إلى الظروف التاريخية التي مر بها الجنوب في تاريخه الطويل في علاقاته بالشمال، والتي ازدادت وطأتها ومدتها إبان مدة حكم الفريق عبود، والتي سعى فيها إلى فرض العروبة ونشر الإسلام وإحساس الجنوبيين المثقفين بأن اللغة العربية تحمل بين طياتها قدسية معينة لدى المتحدثين والمعبرين عن أنفسهم بها لأنها تعني لديهم أنها لغة القران، وأن العربية والقرآن مثلًا لغة زمان، وأن اللغة العربية تؤدي إلى تعليم الدين الإسلامي بما يعني أنها ذات خصوصية معينة وواضحة في روية ثقافية حدد إطارها الدين الإسلامي الحنيف.

---

(١) عادل رضا، المرجع السابق ذكره، ص١٥٢-١٥٣.
(٢) منصور خالد: فشل النخبة السودانية وإدمان الفشل، ط١، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة،١٩٩٣م، ص٥١٧.
(٣) بتصرف، عبدالغني عبدالله الخر يجي، المرجع السابق ذكره، ص٤٦-٤٧.

وتشير العديد من الدراسات إلى أن اللغة العربية تمثل في الجنوب لغة التفاهم بين الجنوبيون كلغة دارجة بجانب اللهجات إما اللغة الإنجليزية فيتحدث بها المثقفون الجنوبيون، ويرى المفضلون للغة العربية أن اللغة الدراجة تمثل خطورة على تحقيق التوحد الثقافي والوحدة الثقافية؛ لأن الفصحى التي تمثل لغة التدريس في المدارس ومع التوسع التدريجي التعليمي واتجه الجنوبيون لمحاربة اللغة العربية ورفضها فاذا ما أضفنا إلى ما سبق أن اللغة العربية تمثل كامل وحدة لا فرقة، ولها بعدها الحضاري ومنظورها الثقافي وتوجهاتها الإسلامية، وأن الشريعة الإسلامية هي عربية أخر الأمر، فان البعض على الجانب الآخر فسروها على أنها رؤية عنصرية في مواجهة بعض الشعوب التي لا تدين بالإسلام[١].

٥- القطاع الصحي:

في مجال الطب العلاجي توجد بمديرية بحر الغزال سبعة مستشفيات في كل من واو التونج رمبيك يرول تتريال أويل وراجا و خصصت أربعة مستشفيات أخرى للمديرية لم تبدأ العمل بعد وأكبر هذه المستشفيات وأهمها مستشفى واو وبه ٣٣٠سريرًا ثم مستشفى رمبيك، وبه ١٦٧ سريرًا ومستشفى يرول ٨٠سريرًا والتونج وراجا وبكل منها ٤٠سريرًا ثم مستشفى قفريال، وبه ٢٥ سريرًا[٢].

وفي مجال الطب الوقائي ازداد الاهتمام بهذا الجانب وقد أنشئ مركز صحي كبير للعناية بالأمهات والأطفال بحي المقطاع بمدينة واو وافتتح مركز آخر في مبانٍ مؤقتة، بمنطقة سوق الجووفي هذا أكون وليث...ومجال تدريب الكودار العاملة في مجال الصحة فقد تم افتتح مركز لتدريب المساعدين الطبين في مدينة واو في أكتوبر عام ١٩٧٣م، ويقوم مستشفى واو بتقديم التدريب النظري والعمل الطلاب المركز[٣]. لكن ذلك يشير إلى لسوء التوزيع في مديرية الخرطوم وحدها نجد ما يلي: عدد السكان لكل سرير(١٩٨٠)٣٨٥ في الخرطوم،٢٠٢٣٨ في مديرية النيل، عدد السكان لكل طبيب ١٢١٣في الخرطوم، في المديريات الأخرى من ٢٦إلى٤٧ألفًا [٤].

---

(١) بتصرف عبدالقادر إسماعيل، أتفاق أديس ابابا، المرجع السابق ذكره، ص٢٦٢.
(٢) عادل رضا، المرجع السابق ذكره،ص١٥٢-١٥٣.
(٣) المرجع نفسه، ص١٥٤.
(٤) مدحت أيوب: التجربة الديموقراطية في السودان ومشكلة الجنوب، مجلة السياسة الدولية، العدد٨٧، مركزا لأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، يناير١٩٨٧، ص١٥٥.

المبحث الثاني

أسباب الحرب الأهلية الثانية ومقدماتها

أولًا: تطبيق قرار التقسيم:

قرر الرئيس جعفر النميري تقسيم الجنوب في قرار حمل رقم (١) لسنة ١٩٨٣م، وهو ما خالف اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ والدستور الدائم عام ١٩٧٣م. ذلك أن المادة (٣٤) من قانون الحكم الذاتي الإقليمي من اتفاقية أديس أبابا قد نصت على ألا يعدل القانون إلا بعد موافقة ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الشعب القومي بعد أن يصدق على التعديل ثلثا مواطني الإقليم الجنوبي في استفتاء عام يجرى في الإقليم وقد نصت المادة (٨) من الدستور الدائم لعام ١٩٧٣م على ذلك[١].

ورأى بعض الجنوبيين أن قرار التقسيم الانفرادي غير دستوري وما كان له ان يصدر مهما كانت الذرائع، فقد عمق من حالة عدم الثقة بين الشماليين والجنوبيين وأدخل البلاد في بؤرة صراع مسلح جديد[٢].

وكان نميري يعلم وهو يعلن قرار التقسيم بأن هناك قوًى جنوبية ترفض ذلك؛ ولكنه لم يهتم لها كثيرًا؛ فقد كان يصدر القرارات التي يريد اتخاذها في الوقت الذي يريده ولا يهمه النتائج التي تترتب على هذه القرارات ما دامت ستطيل من أمد نظامه وذلك سيوحد الجنوب في ثلاث حكومات وعدد أكبر من الوزراء والقيادات التي سيعينها على الرغم مما كان يواجه الجنوب من مشكلات وفقر وفساد. فلم يكن الهدف من التقسيم إرضاء جهة بقدر ما كان فرصة رأى فيها نميري إضعاف الجنوب وإخضاعه كليًا لسلطته[٣].

لم يراعِ نميري عند إصداره قرار التقسيم الناحية الاقتصادية فقد كان الاقتصاد السوداني يمر بأزمة طاحنة وديون السودان تجاوزت أكثر من ثمانية مليارات دولار ولم تكن هناك أموال كافية لتسيير حكومة إقليمية جنوبية واحدة فكيف سيتم تمويل ثلاث حكومات إقليمية[٤].

بعد تقسيم الجنوب قرر الرئيس النميري تطبيق سياسة ما يسمى تبادل الوحدات العسكرية دورياً بين الشمال والجنوب، بهدف محاربة بذور الطائفية وترسيخ وحدة الانتماء في الحقيقية تركت هذه السياسة بحسب اتفاق أديس أبابا يجب أن يضم الجيش السوداني المتمركز

---

(١) سناء حسن محي الغرباوي، المرجع السابق ذكره، ص٣٥.
(٢) فتح الرحمن عبد الله، السلطة والثروة في السودان: الدوحة، ١٩٩٥م، ص٦٥.
(٣) عبد اللطيف فاروق أحمد، المرجع السابق، ص٥٦؛ سناء حسن محي الغرباوي، المرجع السابق ذكره، ص٣٥.
(٤) المرجع نفسه، ص٥٦.

فـي الجنـوب (١٢) ألـف جنـدي نصـفهم جنوبيـون هـذه النسـبة لـم تحتـرم قطعًـا التقـديرات الأكثـر تفـا ولًا كانت نحو ٢٠٠٠جندي جنوبي(١).

ثانيًا: تأثير الأوضاع العسكرية في الجنوب:

رصدت تقارير الاستخبارات العسكرية منذ مطلع فبراير ١٩٨٣م تصاعدت حالة الغليان وانهيار قواعد الضبط والربط العسكري في حاميات بور وفشلا وبيور والتأهب لخوض مواجهات مسلحة، وبالنظر إلى تلك التقارير يمكن الوقوف على الأجواء السائدة وكانت قضية إرسال وحدات جل أفرادها من مقاتلي الأنيانيا المستوعبين إلى الشمال المصدر الرئيس للتذمر والعصيان ففي ١٢فبراير١٩٨٣م زار قائد ثان الفرقة الأولى بجوبا اللواء جميس لودو حامية فشلا لمناقشة موضوع استبدال القوات المرابطة هناك، وتولى الرائد كاربينو تنوير، و اللواء لورد حول المشكلات المتعلقة بذلك وتطرق إلى وجود خوارج بالمنطقة وكان يرى أن حل هذه المشكلة في إحضار قوة من الشمال لضرب الحامية الموجودة بفشلا والاستغناء عن افرادها، معللًا ذلك بأن سلوكهم غير منسجم مع الانضباط العسكري وان عددًا كبيرًا منهم على اتصال بالسياسيين من حولهم، وذكر إن مقاتلي قوات الأنيانيا المناهضة للحكومة يقيمون معسكرًا على بعد٣٠ ميلًا من تشاد وفي داخل الحدود الإثيوبية(٢).

وتكررت المواجهات الساخنة نفسها في طواف لماثل قام به اللواء صديق البناء قائد الفرقة الأولى (جوبا) الى السرية المرابطة في بيور في ١٢فبراير١٩٨٣م، تحدث القائد من ضرورة وفوائد الغيار و متقضاية بالنسبة لحماية السودان وثورة مايو ومنجزاتها وشرح لهم اختلاف ظروف الحياة والعمل في ما يخص أماكن وجود حاميات الجيش المختلفة بعضها ينعم بظروف أفضل وتتوافر فيها سبل الحياة(٣).

وفي منتصف أيار١٩٨٣م، صدر أمر عسكري بنقل فرقة عسكرية من واو إلى الشمال وكان قوام الفرقة من (الدينكا) (٤)، نفذت معظم الكتائب أمر النقل وتم استبدالها في أوائل عام ١٩٨٣ م وعندما جاء دور الكتيبة (١٠٥) لنقلها إلى الشمال اعلن قائدها وهو من قبيلة الدينكا المعارضة لقرار التقسيم، رفض تنفيذ امر النقل(٥). وقد وقع تمرد الكتيبتين ١٠٤ و ١٠٥ العسكريتين في مدينة بور بجنوب السودان ١٩٨٣ عندما أمر قائد القيادة الجنوبية العسكرية من بعض الوحدات العسكرية الجنوبية الرحيل إلى شمال السودان وقد رفضت الكتيبتان تنفيذ الأوامر، وقد تعقد الأمر عندما أمر قائد القيادة الجنوبية العسكرية بعدم صرف مرتبات الجنود إلا بعد التحقيق بمحاسبة

(١) ملف العالم العربي للوثائق، الدار العربية للوثائق، س ن-٦/٦-١١،رقم الوثيقة٢٤٣٦، بيروت، ٢٧ تشرين الأول١٩٨١ م.
(٢) عبد الماجد محمد علي بوب، المرجع السابق، ص٢٣٩
(٣) المرجع نفسه، ص٢٤٠.
(٤) كهلان كاظم القيسي وعصام مشعل خلف: المتغيرات السياسية في ظل قوانين الشريعة، مجلة الملوية، ٢٠١٩م، ص٢٣.
(٥) ابتسام محمود جواد العكيلي، الأوضاع السياسية في السودان، المرجع السابق ذكره، ص٢٩٦.

المتسببين في اختلال الحسابات على إثر اكتشاف تلاعب في حساب هاتين الكتيبتين[١]. فتمردوا واغتالوا الضابط ودخلوا الغابة وسموا أنفسهم أنيانيا٢ [٢].

- **موقف الحكومة السودانية تجاه تمرد الكتائب العسكرية:**

حصل الاتصال بنميري الذي أصدر أوامره بمهاجمه تلك الكتيبة وبالفعل تم ذلك في السابع عشر من أيار ١٩٨٣م، وكان من ضمن الذين أرسلوا لقمع تمرد كتيبة (١٠٥) العقيد (جون قرنق)[*] الذي التحق بعد ذلك بالعناصر المعارضة لنظام نميري مكوناً مع فلول المتمردين الهاربين تنظيما جديدًا سمي (الأنيانيا ٢)[٣]. وسافر إلى إثيوبيا التي كانت جاهزة لاستقبال المتمردين منذ منتصف السبعينات[٤].

وفي تلك الفترة عمل (جون قرنق) على تأسيس الحركة الشعبية لتحرير السودان في إثيوبيا وكان قد صد ر البيان الأول للحركة الشعبية لتحرير السودان ...والذي بدأ من برنامجه استيعابه الواعي لدروس السابقة للحرب، فقد عمد أولاً إلى توحيد صفوف التيارات المختلفة العاملة في الجنوب تحت قيادته و تجنب بدء الدعوة إلى انفصال الإقليم الجنوبي، بل أعلن بإصرار تمسكه بوحدة السودان وتماسك أراضيه[٥]. وطرحت الحركة الشعبية مسألة البناء الوطني بوصفها القضية المركزية التي تواجه السودان والهدف الأساس لهذا الطرح التحام جميع القوميات السودانية لخلق هوية جديدة هي (السوداناوية)وطرحت الحركة القضايا الأساسية الآتية:

- الالتزام بوحدة السودان وتحريره
- حل قضية القوميات
- حسم قضية الدين والسياسة
- حسم قضية التنمية غير المتوازنة
- تخطى قضية العرق والاصطفاف الثقافي.
- القضاء على الطائفية والقبلية
- استغلال الموارد الطبيعية

---

(١) لام أكول، المرجع السابق، ص٢٦٣.
(٢) كهلان كاظم القيسي وعصام مشعل خلف، المتغيرات السياسية في ظل قوانين الشريعة، المرجع السابق، ص٢٣.
(*) جون قرنق: ولدعام١٩٤٥، في جونقلي بالسودان لأسرة ميسورة من قبيلة الدينكا انتقلت لتعيش في تنزانيا، حيث أنهى دراسته الثانوية، ومن هناك إلى الولايات المتحدة حيث نال إجازة في العلوم١٩٧١م،ثم عاد إليها بعد ثلاث سنوات في دورة عسكرية دامت عامين، وأنخرط لاحقًا في الأكاديمية العسكرية في الخرطوم. (٣) كهلان كاظم القيسي وعصام مشعل خلف: المتغيرات السياسية في ظل قوانين، الشريعة، المرجع السابق، ص٢٣.
(٤) عنتر عشري كامل: سلفا كير ودولة جنوب السودان، مكتبة جزيرة الورد، ص٢١.
(٥) لواء د. محمود خليل: الأمن القومي السوداني ومشكلة الجنوب، مجلة السياسة الدولية، العدد٨٦، مركز الأهرام للدراسات الإ ستراتيجية، القاهرة، أكتوبر١٩٨٦م، ص٢٣٨.

- قومية القوات النظامية[١].

ويتميز تنظيم الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان أن قيادة الحركة من الجنوبيين والشماليين تضم عددًا من المؤهلين تأهيلًا أكاديميًا عاليًا وترفض الحركة الشعبية في أطروحاتها القومية السودانية و تطرحها غالبية أحزاب الشمال[٢].

ومن ناحية أخرى توضح دراسات ومحاضرات إلى أن التفكير السياسي للحركة قرنق يتبنى استراتيجية واضحة تهدف إلى مد الجسور باتجاه المجموعات العرقية- غير العربية – في شمال السودان، وقد حددت هذه المجموعات بالدوائر الآتية:

أولًا: البجا في شرق السودان .

ثانيًا: النوبة في أقصى شمال السودان

ثالثًا: أبناء غرب السودان وخاصة جبال النوبة.

والهدف هو تحالف هذه القوى (غير العربية)مجتمعة مع الجنوب ضد(الوسط) حيث يتركز حكم الطائفتين والبيتين المهدوي والميرغني)... إذًا، فالمطلوب تبعًا لحركة قرنق هو إيجاد تحالف عريض يضم الجنوب مع الغرب مع الشرق (واقصى) الشمال لإسقاط حكم (الوسط الجغرافي) المستند إلى هيمنة البيتين الطائفيين وبناء السودان على وفق منظور ووطني اشتراكي علماني أما(جائزة) هذه الأطراف فتكمن في (إعادة توزيع الثروة) على وفق منطق التنمية المتكافئة...)[٣].

والجدير بالذكرهو التوجه الذي ترفضه أنيانيا٢ وهو اعتبار أن جنوب السودان قد تحرر واستقل عام١٩٥٥م وأن المطلب يجب أن يركز في الحصول على حكم فيدرالي للجنوب في إطار السودان الموحد[٤].

وفي أيلول / سبتمبر ١٩٨٣م، أعلن نظام نميري إصدار قوانين الشريعة الإسلامية بعد أن وصل إلى طريق مسدود لخلخة الأوضاع في البلاد، فلجأ إلى تجيير الدين لأغراض سياسية، وهذه أخطر ورقة لجأ إليها نميري، وأرد بها أن يكسب الجولة السياسية والاستمرار في السلطة وبإجازة تلك القوانين، تمكن نميري من قمع كثير من معارضي النظام ومحاكمتهم على وفق

---

(١) ينظر: حذيفة الصديق عمر الإمام، التطورات التاريخية لمشكلة جنوب السودان (١٨٢١-١٩٨٩)، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية،الخرطوم،١٩٩٨م، ص٣٨.
(٢) المرجع نفسه،ص٣٧.
(٣) محمد أبو القاسم حاج حمد، المرجع السابق ذكره، ص٤٨٦.
(٤) نيفين محمود أحمد محمد شعبان: موقف إثيوبيا من مشكلة جنوب السودان١٩٥٥م-١٩٨٦م، رسالة ماجستير غير منشورة، في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة، ٢٠١٣ م، ص١٤٠

أحكـام الشـريعة الإسـلامية، منهـا الجلـد وقطـع الأيـدي والأرجـل وأحكـام الإعـدام ؛لاحبًـا بالشـريعة الإسلامية، بل حفاظًا على السلطة، الأمر الذي أساء الى الدين الإسلامي والشريعة الإسلامية[١].

وهـذا الـراي يتفـق مـع رأي الـدكتور "منصـور خالـد حيـث قـال: إن السـبب الرئيسـي لتطبيـق النميـري قـوانين الشـريعة الإسـلامية هـو ليكـون فـوق الجبهـة الإسـلامية ونصـب نفسـه أميـرًا لـم يفكـر فيـه سـوف تسـبب لـه مشكلة...وبحسـب قـول منصـور خالـد تطبيـق النميـري الشـريعة فـي السـودان هـو من أجل البقاء في السلطة"[٢].

ونتيجـة لتطبيـق النميـري قـوانين الشـريعة، علـق صـندوق النقـد الـدولي المعونـات المخصصـة للسـودان، وأشـترط عليـه إلغـاء القـوانين مقابـل عـودة المسـاعدات الاقتصـادية و كـذا الحـال إلـى دول الاتحاد الأوروبي وبرلماناته.

كمـا أن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة خفضـت مسـاعداتها العسـكرية للسـودان، ناهيـك عـن معارضـة كثيـر مـن الـدول الإفريقيـة لحكومـة السـودان كمـا أن مشـكلة الجنـوب وحركـات التمـرد فيهـا رفضـت هـذه القـوانين وطالبـت بإلغائهـا وكـذلك بعـض الـدول العربيـة مثـل مصـر وليبيـا فيمـا رحبـت السـعودية بـذلك أمـا دول الخلـيج فالتزمـت الصـمت والحيـاد وعلـى الصـعيد المحلـي، عـارض الحـزب الشـيوعي السـوداني القـوانين فـي حـين أيـدها الإخـوان المسـلمون فيمـا اسـتنكرت الطائفـة الختميـة إصدار قوانين الشريعة وكذلك حزب الأمة[٣].

---

(١) سرحان غلام حسين العباسي، التطورات السياسية، المرجع السابق ذكره، ص٢٤٤.

(٢) يوتيوب، برنـامج، الذاكرة السياسية، قناة العربية، الإمـارات العربيـة المتحدة، منصـور خالـد، طـاهر بركـة، الحلقة الثالثـة،٢٠١٤/٩/٤م،على الرابط https://youtu.be/ghzGiVqZOfA

(٣) سرحان غـلام حسـين العباسـي، التطـورات السياسـية، المرجـع السـابق ذكـره، ص٢٤٥.؛ الصـادق المهـدي: الديمقراطيـة فـي السـودان عائـدة وراجحة، مطابع السجل العربي، الخرطوم، ١٩٩٩م، ص١٨-٢٠.

المبحث الثالث

اندلاع الحرب والتطورات السياسية والعسكرية في السودان

١٩٨٣-١٩٨٨م

أولًا: ميزان القوة العسكرية والبشرية لدى الحيش السوداني والجيش الشعبي لتحرير السودان.

الجيش السوداني	السنة	القوة البشرية العسكرية بالألف	الطائرات المقاتلة	الدبابات(*) المتوسطة	لنفقات العسكرية مليون دولار	الجيش الشعبي لتحرير السودان	السنة	القوة البشرية العسكرية بالألف
	١٩٧٢م	٣٦,٣	٤٠	١٣٠	٢٥٩		١٩٨٣م	٦٠٠٠
	١٩٧٤م				١٨٤			
	١٩٧٦م				١٩٢			
	١٩٧٧م	٥٢١						
	١٩٧٨م				٢٠٧			
	١٩٨٠م				٢٨٥			
	١٩٨٢م	٥٨،-	٣٠	١٩٠				

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المذكورة إبراهيم أحمد إبراهيم: سباق التسلح في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد٧٦، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، أبريل /١٩٨٤م، ص١٢٢-١٢٣؛ ينظر الملحق رقم (١٠) وثيقة منشورة توضح ميزان القوة العسكرية لدى الطرفين، مصدر هذه الوثيقة-cia
rdp85t00287r001301550001-8.suadn:the southern insurgency.10lmayl1984,p2

يتضح لنا من الجدول السابق، مدى تفوق قدرات الجيش السوداني الحكومي ومقارنة بأعداد الجيش الشعبي لتحرير السودان.

ثانيًا: اندلاع الحرب نوفمبير١٩٨٣م

في ١٦ نوفمبر١٩٨٣م، هجمات قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان على معسكرات الشركة الفرنسية المنفذة لحفر قناة جونقلي على الكيلو (٢١٥) واختطفوا(١١) خبيرًا أجنبيًا(٩) أوربيون فرنسيون وباكستانيون من العامليين مع الشركة مما حدا بالشركة إلى ايقاف عملياتها وفي تلك الأثناء كانت، قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان بدأت بتكثيف هجومها على النقاط الحدودية، ونقلت قوات كبيرة منهم، وفي ١٧ نوفمبر، بدأ أول هجوم على النقاط الحدودية ونهر السوباط ونقلت قوات كبيرة منهم وبدأ أول هجوم لها على سرية (ملوال)، بقوة تقدر

بنحو ألفي مقاتل، وقد نجم عنه استشهاد سبعة جنود[١]. وفي ١٢ ديسمبر، اشتبك طوف من قوة الناصر مع قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان وقد تكبدت قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان خسائر فادحة لكن القوات المسلحة السودانية تكبدت أيضًا خسائر كبيرة وخسرت طائرتين من طراز (هل) أسقطت بواسطة صواريخ سام ٧ التي استخدمت لأول مرة، ومن بعدها ضرب الحصار على(الناصر)، لكنها صمدت إلى أن وصلها الدعم في١٥ديسمبر، من ملكال عن طريق نهر السوباط واستمر الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان في انتصاراتهم بعد إسقاط الطائرتين وتمكنوا من تهديد الأسناد الجوي للقوات المسلحة السودانية، وكانت مناطق التنقيب هي الأكثر تعرضًا لهجماتهم[٢].

والجدير بالذكر قيام الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان بالعديد من هجمات لإغلاق مشاريع النفط والمياه هجمات على البعثات واختطاف العمال الأجانب لجذب انتباه العالم، وإظهار أن الجيش السوداني غير قادر على إحلال الأمن في جنوب السودان هجمات على النقل النهري، وتلغيم الطرق، وتدمير جسور السكة الحديد الرئيسة لعزل الجنوب عسكريًا واقتصاديًا.

وقد أدى استهداف النقل في جنوب السودان إلى نقص حاد في الغذاء والوقود والمؤن، والتقرير الأخير من السفارة الأمريكية يقول إن السكان يلومون الحكومة وليس الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان بسبب نقص في المواد المذكورة[٣].

وقد حققت ضرباته هذه أهدافًا متعددة فعلى الجانب المعنوي اكتسب مزيدًا من التأييد بين أبناء الجنوب الذين كانوا يرون أن تلك المشاريع تجسيد استغلال الحكومة المركزية لموارد إقليمهم، ومن الناحية الدعائية استطاع أن يلفت أنظار العالم كله بمهاجمته للشركات الأجنبية، وأخيرًا والأهم من ذلك كله استطاع من الناحية الإستراتيجية شل مصادر مهمة لدخل الحكومة السودانية التي كانت تنوء بالمشكلات الاقتصادية[٤].

=(*) الدبابات المتوسطة: عبارة عن تصنيف كان سائدًا في الحرب العالمية الثانية والذي يمثل حلًا وسطًا بين الدبابات الخفيفة التي تميز بالمرونة والقدرة الأكبر على المناورة والدبابات التقلية التي تميز بقوة ذروعها وقوة مدفعها.(١) سراج الدين عبدالغفار عمر: تجربة الدفاع الشعبي في السودان وحرب الجنوب، رسالة ماجستير غير منشورة، في الدراسات الإفريقية، مركز اليحوث والترجمة، جامعة إفريقيا العالمية،ص٨٦-٨٧.

(٢) سراج الدين عبدالغفار عمر: تاريخ الصراع في جبال النوبة ١٩٨٤-١٩٩٦م، رسالة ماجستير منشورة، في الدراسات الإفريقية، كلية الدراسات العليا، مركز البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة إفريقيا العالمية،١٩٩٦م، ص١٨١-١٨٢.

(٣) ينظر : الملحق رقم (١١) وثيقة منشورة توضح هجمات المتمردين وجهود المصالحة، مصدر هذه الوثيقة؛
cia -rdp85t00287r001301550001-8.suadn:the southern insurgency.10lmayl1984.p4

(٤) لواء د. محمود خليل، المرجع السابق، ص٢٣٨.

ثالثًا: استراتيجية القوات الحكومية في الحرب

استجاب نظام نميري للنشاط المتصاعد للقوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان بزيادة وحدات القوات على الأرض في جنوب السودان من ١٢ إلى ١٦ كتيبة (نحو ١٥,٠٠٠ رجل). ثمان كتائب في إقليم النيل الأعلى، وخمس في المنطقة الاستوائية، وثلاث على الأقل في بحر الغزال، وكانت القوات المحمولة جوًا تدخل وتخرج كلما دعت الحاجة للمساعدة في قوات مكافحة التمرد في عمليات التمشيط وأرسلت وحدات أصغر من المدرعات والمدفعية ومضادات الطائرات لمساعدة المواقع الضعيفة [١].

١- **هجمات قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان:**

وفي يوم ٢٨ يناير ١٩٨٤م، كانت قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان قد استهدفت معسكر (شيفرون بثيانق ريال) بالقرب من ملوط وفي الثالث من فبراير هجموا على معسكر الشركة نفسها (بربكونا) بالقرب من (بانتيو) مما حدا بالشركة الأمريكية أن تعلن في ذلك الشهر توقف عمليات التنقيب على البترول في جنوب السودان و استهدفت عمليات الحركة في تلك الأيام وسائل المواصلات، وتمثل ذلك في الهجوم الشهير على الباخرة (هجيلجة) التي كانت تحمل أعدادًا كبيرة من مواطنين الإقليم الجنوبي إلى حيث سيقضون إجازتهم السنوية مع أهليهم ووقع الحادث يوم ١٣(فبراير)؛ بالقرب من ميناء (واسينج) وراح ضحيته أعداد كبيرة من المواطنين حرقًا أو غرقًا.

وبعدها تم استدعاء قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان، إلى البر الإثيوبي[٢].وكان للحادث رد فعل سلبي على الحركة والأمن بالمنطقة، وفي ٢٩أبريل، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ في كل الإقاليم الجنوبية وكان هذا اعتراف من جانبها بتدهور الحالة الأمنية[٣].

٢- **جمود جهود المصالحة:**

لقد أشار تقرير المخابرات الأمريكية على أن نميري عبر عن التزامه الشخصي عن تفعيل الشريعة الإسلامية في السودان كاملًا كما أشار إلى قائد قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان جون قرنق بالماركسي الذي يهدد التنمية الاقتصادية في الجنوب، ويعكس خطاب النميري وإعادته تشكل الحكومة وقيادة الحزب انشغاله بتعزيز الدعم السياسي في الشمال، ونعتقد أن تشديده

---

(١) ينظر الملحق رقم (١٢) وثيقة منشورة توضح استراتيجية القوات الحكومية في الحرب في عهد النميري، مصدر هذه الوثيقة؛-cia rdp85t00287r001301550001-8.suadn:the southern insurgency.10lmayl1984.op.cit.,p3

(٢) سراج الدين عبدالغفار عمر، تاريخ الصراع في جبال النوبة١٩٨٤-١٩٩٦م، المرجع السابق، ص١٨٢.

(٣) سراج الدين عبدالغفار عمر، تجربة الدفاع الشعبي في السودان وحرب الجنوب، المرجع السابق، ص٨٧-٨٨.

على موضوع الشريعة الإسلامية مخلص؛ لكنه أيضًا وسيلة لزيادة الدعم السياسي خاصة من الإخوان المسلمين الذين يرفضون تقديم تنازلات للجنوب فيما يخص الشريعة الإسلامية، واتخذت الحركة الشعبية لتحرير السودان الذراع السياسي للجيش الشعبي لتحرير السودان نفس الخط المتشدد نفسه.

و في تلك الأثناء كان (جوزيف أودو) رئيس وفد الحركة يزور أوروبا الغربية حيث قال" للصحفيين الفرنسيين إن حركته تستبعد المفاوضات مع نظام النميري. وقد شكا من النظام الإسلامي الجديد، وقال: إن الوعود باحترام حقوق غير المسلمين مجرد أكاذيب. وقال أودو أن حركته تتعهد بالكفاح المسلح لتحرير السودان بالكامل"[١]. ومن ناحية اخرى، هوجمت (الناصر)عدة مرات وتعرضت لسيل وابل من القصف بالها ونات من البر الإثيوبي لنهر (السوباط)، واشتركت أربع طائرات هليكوبتر في عملية الإسناد ولكن لم يحقق "قرنق" ما يصبوا إليه من احتلال الناصر وركز هدفه بعدها على جبل بوما وحشد قوات كبيرة لاحتلاله وعند بداية العملية انسحب قائد السرية المرابطة بالجبل بعد أن نفذت تقنياتها وتأخر وصول طوف الإمداد من جوبا[٢].

وعلى الصعيد نفسه، تشير المعلومات التي لم تأيَّد رسميًا أن قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان في جنوب السودان اختطفوا ثلاثة قساوسة(أمريكي وسوداني وبريطاني) والأسباب لم تبرز، و شنوا غارة على باخرة نيلية في نهر(السوباط) أسفرت عن مصرع ٢٧٠جنديًا حكوميًا بحسب ما ذكر قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان أيضًا معلومات تشير إلى أن أربعة موظفين أجانب على الأقل لقوا مصرعهم في هجمات مماثلة في شهر(نوفمبر) وهم بريطاني، وفيلبيني ،وكيني ، واسترالي، و اختطفت من جانب آخر خمسة عشر موظفًا من مواقع عمل شركتي شيفرون وشركة الانشاءات الدولية منهم فرنسيان مازالا بين أيدي قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان ، ويرغب هؤلاء الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان في الحصول على تعهد من الشركة الفرنسية بعدم استئناف أعمالها قبل أطلاق سراح الرهينتين[٣].

وقع هجوم يوم٢٩ديسمبير/كانون الأول، ضد قرى الجنوب السوداني أشتراك فيه أكثر من ألف أوغندي مع قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان ، وقال بيان وزارة الخارجية السودانية إن الهجوم أسفر عن مقتل عدد كبير غير محدد من المواطنين وقع ضد قرى (سيكدوم)، كان الهجوم الرابع في شهر(يوليو) وأضاف قائلًا : إن المقاتلين من قبيلة (دودث) الأوغندية تصدوا للهجوم بدعمهم المتمردين من جيش المقاومة الأوغندي الذين هربوا إلى المنطقة بعد هجوم من جانب الجيش الأوغندي الرسمي ضدهم، وجاء في بيان آخر أصدرته وزارة الدفاع

(١) ينظر الملحق رقم (١١).
(٢) سراج الدين عبدالغفار عمر، تجربة الدفاع الشعبي في السودان وحرب الجنوب، المرجع السابق،ص٨٧- ٨٨.
(٣) جريدة السياسية الكويتية، العدد٥٧٨٥،.١٩٨٤/٩/١٦م.

السودانية قوله إن قطاع الطرق الأوغنديين أشعلوا النار في منازل مدينة (سيكدوم) بالقرب من(كابويتا) في الإقليم الاستوائي الشرقي مما أسفر عن مصرع عدد من السكان حرقًا[١].

وعملت القوات المسلحة السودانية على تطهير مناطق التنقيب عن النفط، فقد هاجمت القوات الحكومية منطقه (بنتيو) في إقليم أعالي النيل، واشتبكت مع قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان والمدنيين الذين ساعدوا قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان ، وكان نتيجة ذلك مقتل عدد كبير من المدنيين الذين ساعدوا قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان قد سقطوا بين قتيل وجريح، وحدد البيان الرسمي العسكري للقوات المسلحة السودانية خسائر قوات الجيش بستة قتلى وستة جرحى من الرتب المختلفة [٢].

٣- مبادرة النميري:

وفي ١٣مارس١٩٨٥م، كون الرئيس "جعفر النميري "لجنة وطنية عليها مهماتها بدء مفاوضات سلام مع الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان في جنوب السودان، وكلفت هذه اللجنة التي تضم عشرين عضوًا برئاسة رئيس الوزراء الأسبق سر الختم خليفة بوضع إستراتيجية في أطار عمل لبدء حوار سلام مع الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب بهدف التوصل إلى صيغة للمصالحة والوحدة الوطنية وقد اختير أعضاء اللجنة من المحافظات السودانية الشرقية والغربية والشمالية والجنوبية[٣].

وفي ١٤مارس، أعلن المتحدث الرسمي باسم القوات المسلحة السودانية بأن قوة من قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان هاجمت احدى حاميات المنطقة العسكرية الاستوائية في جنوب السودان مستخدمة مدافع الهاون والأسلحة المضادة للدبات والرشاشات وقال المتحدث: إن القوات المسلحة السودانية كبدت المهاجمين خسائر فادحة في الأرواح واستولت على ٤٧ بندقية من طرز كلاشنكيوف، وكميات من الذخائر خلفها المهاجمون وراءهم [٤].

وفي ١٧مارس، نقلت وكالة السودان الرسمية للأنباء عن متحدث باسم الجيش قوله: إن تقرير راديو الحركة الشعبية لتحرير السودان ، بأن منقلا سقطت بأيدي قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان، لا أساس له من الصحة وأن الجيش السوداني صد الهجوم على البلدة وقال المتحدث: لقد صدت قواتنا هجومًا شنته مجموعة من الخارجين عن القانون معسكر لقواتنا في (منقلا) وتكبد الخارجون على القانون خسائر فادحة في الأرواح، وبحسب قول قوات الجيش الشعبي

(١) ينظر، صحيفة الشرق الأوسط، العدد١٠،٢٢٣٥ /١/١٩٨٥م، ص١.
(٢) ينظر، المرجع نفسه، ص١
(٣) صحيفة الشرق الأوسط، العدد٢٢٩٧، ١٣/مارس/١٩٨٥م، ص٣.
(٤) صحيفة الشرق الأوسط، العدد٢٢٩٩، ١٥/مارس/١٩٨٥م، ص١

والحركة الشعبية لتحرير السودان كانت قوات الحكومية في تلك الاثناء تتراجع صوب(جوبا) عاصمة جنوب السودان بعد انسحابها من منقلا على بعد (٤٨) كيلومتر إلى الشمال(١).

٤- سقوط نظام النميري:

في ٢٦مارس ١٩٨٥م،انطلقت المظاهرات في شوارع الخرطوم وكان سببها الرئيس الزيادة التي أعلنت في أسعار الخبز والسكر والزيادة التي سبقتها في سعر البترول، والتي بلغت ٧٥%وبعد قطاعات واسعة من المواطنين بصورة عفوية وتحول شعار المظاهرات إلى إسقاط النظام وبدأت مجموعات سياسية ومهنية ونقابية تنظم وتطوير المعارضة وفي ٦أبريل، أعلن وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة(٢). عبر إذاعة أم درمان، أعلن سور الذهب تعطيل الدستور وإعفاء رئيس الجمهورية و نوابه ومساعديه ومستشارية و وزرائه المركزيين ووزراء الدولة من جميع مناصبهم، كما أكد في بيانه نقل السلطة إلى الشعب بعد مدة انتقالية تصل إلى سنة واحدة، وفي بيان آخر لسوار الذهب أذاعته وكالة الأنباء السودانية أكد فيه القرارات الآتية:

- تعطيل الدستور وإعلان حالة الطوارئ وإغلاق الحدود والأجواء السودانية ابتداء من السادس من نيسان ١٩٨٥م.
- حل كل من الاتحاد الاشتراكي وجميع تنظيماته ومجلس الشعب القومي والإقليمي وإعفاء حكام الاقاليم وتولي قادة المناطق العسكرية في جميع أقاليم جمهورية السودان الديمقراطية سلطات حكام الأقاليم(٣). وقد قام سوار الذهب بإيقاف قرارات النميري وأعاد العمل باتفاق أديس أبابا ولكن قوبل ذلك بالصد من الحركة الشعبية (٤).

٥- تطور التصعيد العسكري:

أما الحركة الشعبية لتحرير السودان وجناحها- العسكري – الجيش الشعبي – قد حددت موقفها الثابت من استيلاء القيادة العامة على السلطة في ٦أبريل ١٩٨٥م، بأنه استمرار للوضع السابق في مرحلته الثانية وهو ما أطلق عليه مايو الثانية أما فيما يتعلق بتحالفاتها فإنها أبدت تعاطفًا وتعاونًا وتنسيقًا مع قوى التجمع الوطني الباقية وإن كانت عمليات التنسيق أصيبت بخلل خطي أدى إلى نتائج مضرة في معظمها بحركة قوى التجمع فيما بعد، وموقف الحركة من السلطة الجديدة المتمثلة في المجلس العسكري الانتقالي جعلها تتخذ موقفًا حادًا من القوات المسلحة عبرت عنه في المطالبة بإعادة تكوين الجيش السوداني.

---

(١) صحيفة الشرق الاوسط، العدد٢٣٠٢، ١٨/مارس/١٩٨٥م، ص٢.

(٢) تيم نبلوك، المرجع السابق، ص٢٢٦.

(٣) ينظر: ابتسام محمود جواد العكيلي، الحكومة العسكرية الانتقالية في السودان١٩٨٥م وظروف تشكيلها، مجلة كلية التربية الأساسية، ملحق العدد الثالث والسبعون،٢٠١٢ م، ص٣.

(٤) عبد اللطيف فاروق أحمد،المرجع السابق ذكره، ص٦٣.

وفي تصعيد العمليات الحربية في كل مناطق الجنوب والانتقال بهذه العمليات إلى مناطق جنوب كردفان، وجنوب النيل الأزرق في الشمال. ومن ناحية أخرى، أراد الحزب الشيوعي أن يشجع حزب الأمة في مسيرة مواصلة سيرة في موقفه العلمي التقدمي من قوانين سبتمبر وسعى ألا تكون الخريطة السياسية في السودان مقسمة على قوى إسلامية وقوى علمانية وقوى رجعية وقوى تقدمية قوى يمين وقوى يسار[١].

رابعًا: استراتيجية الحركة الشعبية لتحرير السودان ١٩٨٥م

بحسب قول لام أكول إن قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان العقيد جون قرنق كلفه بتجنيد عديد من الشخصيات في السودان واستقطابهم من أجل تكوين عديد من الخلايا النائمة التي تعمل من أجل تنفيذ أجندة الحركة الشعبية لتحرير السودان، وفتح جبهات قتال خارج إطار الجنوب وكان تركيزه على مشكلات المناطق المهمشة ومعاناتها وجند عدد من الشخصيات مثل الأب فيلب عباس، ويوسف كوة من جبال النوبة والنيل الأزرق والتحالف معهم [٢].

وأشار اللواء د. أحمد خليل "مازالت الحركة الشعبية والجيش الشعبي من أقوى الحركات المسلحة العاملة في الجنوب بما تمتلكه من (١٥) ألف مقاتل جيدي التدريب، وتنعكس تلك القوة العسكرية في محاولات الحركة المختلفة لاختراق المحافظات الوسطى، مثل دارفور، و كردفان، مستغلة ضعف موقف السلطة المركزية نتيجة لظروف القحط والمجاعة، بل إن هناك أنباء ترددت عن مجموعة جديدة من المتمردين تسمى نفسها حركة التحرير السنية قامت في دارفور في ديسمبر بالتنسيق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، هذا إلى جانب التأييد الذي يلاقيه قرنق من بعض القوى الشمالية لاسيما اليساريين"[٣].

ونتيجة لذلك أخذت الحرب في الاتساع، وعلى كل حال هدأ مستوى العمليات في الشهرين الأولين للانتفاضة؛ لكن ذلك لم يدم طويًلا وعاد قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان إلى قصف الحدود وبالأخص الناصر التي تعرضت فيما بعد لخديعة حربية كانت نتائجها محاصرة المدينة بعد أن اقتربت كتبيتا (رولف) و(نايل) بقيادة رياك مشار من المدينة لتسليم رسالة لقائد المحطة تخص رئيس الوزراء الجزولي دفع الله ورفضت الكتيبتان العودة إلى موقعيهما بل،

---

(١) حيدر طه، الإخوان و العسكر، المرجع السابق، ص١٣٤.
(٢) يوتيوب: برنامج مراجعات، قناة النيل الأزرق، السودان، لام أكول، الطاهر التوام، الحلقة الثالثة في أحضان إثيوبيا ومنفستو،٢٠١٠م على الرابط https://youtu.be/4H_uf6OtWIQ
(٣) لواء د. محمود خليل، المرجع السابق، ص٢٣٨.

دعمتا بقوات أخرى من الضفة الغربية لنهر السوباط، (بقيادة الرائد وليم نو) الذي اعتاد أن يعسكر بتلك المنطقة إلى أن أجليت إثر عمليات ضارية [1].

وعقدت رئاسة الأركان السودانية اجتماعًا طارئًا وسط أنباء عن تمرد بعض وحدات الجيش السوداني أعقبه أنتشار القوات المسلحة وقوات الامن العام في شوارع الخرطوم وقد أعلن اللواء عثمان عبدالله وزير الدفاع عقب الاجتماع أن القوات المسلحة السودانية بقيت ترفض النشاط الرامي لزعزعة الأوضاع الأمنية من فئة مضللة داخل الجيش السوداني، ووصف تلك الفئة بالعنصرية.

مشيرًا إلى أنها بدأت تنفذ مخططها من منطقة أم درمان، حيث أطلقت مجموعة مسلحة النار بصورة عشوائيًا على منطقة المشفى العسكري فأصيب ضابطان، وضابط صف ومواطن، وقال بيان وزير الدفاع إ ن المسلحين فروا باتجاه (أم بدة) غرب أم درمان وأن مجموعة أخرى حاولت الاستيلاء على معسكر سلاح المهمات فأطلقت العيارات النارية إطلاقًا مكثفة؛ مما نجم عن مقتل ضابط صف وإصابة ثلاثة آخرين؛ مما حدا بالقوات المسلحة الاقتحام والسيطرة عليها[2] .

وكان سكان العاصمة السودانية ودبلوماسيون غربيون من العاملين بها قد ذكروا أن جماعتين من قوات الجيش تبادلتا النار في الليل وقالت مصادر أمنية إن مجموعة من جنود الجيش تمردت في ثكنتها الكائنة بشمال الخرطوم، وأن المتمرد له صلة بالأوضاع في جنوب السودان، حيث تواصل قوات زعيم المتمردين الجنوبيين جون قرنق شن هجماتها على المدن التي تتمركز فيها الحاميات العسكرية التابعة للجيش السوداني، وأوضحت المصادر الأمنية ان قوات الجيش أغلقت جسر النيل الأزرق الذي يربط بشمال الخرطوم بواسط المدينة وأقامت حواجز لتفتيش المركبات على عدد من طرق العاصمة وشوارعها [3].

وفي ١٩٨٥/١٠/٤م، قامت قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية، محاولة الاستيلاء على مدينة الناصر وكشف مصدر مسؤول بالقيادة العامة لقوات العاملة السودانية أن قرنق قد استغل تحول الأنظار في المدة الأخيرة عن مدينة الناصر، وقرر القيام بعمل حاسم يغطي الخسائر الكبيرة التي منيت بها قواته في (بور)وأشار المصدر إلى أن استيلاء قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية على الناصر تتيح لهم فرصة فرض سيطرتهم على طول الحدود الشرقية، ويمكنهم من فتح الطريق شمالًا من جهة أخرى[4]. وفي العام نفسه هجمات قوات الحركة الكرمك، و القيقر القرود، ومشاريع

---

(١) ينظر، سراج الدين عبدالغفار عمر، تجربة الدفاع الشعبي السودان وحرب الجنوب، المرجع السابق، ص٩٠.
(٢) صحيفة الشرق الأوسط، العدد٢٤٩٥، ٢٧ /١٩٨٥/٩م، ص١.
(٣) ينظر، المرجع نفسه، ص١.
(٤) صحيفة الشرق الأوسط، العدد٢٥٠٣، ١٩٨٥/١٠/٥م، ، ص١.

الرنك والطيارة، وضرب الجفاف منطقة البحيرات وهوجمت يرول، ورمبيك، والتونج، ودارت معارك ضارية أجبرت فيها القوات الحكومية على الانسحاب حيث سقطت مدينة يرول في ٣٠ ديسمبر ١٩٨٥م، ومدينة رمبيك ٥مارس ١٩٨٦م[١].

١- التجمع الوطني والنقابي واتفاق كوكادام:

وعلى الجانب الشعبي كان التجمع الوطني والنقابي يعمل من أجل التوصل إلى حل قضية الجنوب، وتبني إجراءات واتصالات مع القوى السياسية والنقابية كافة لوقف القتال في الجنوب، وتمت الاتصالات أيضًا في أديس أبابا فقد عقدت اجتماعات بين التجمع الوطني والحركة قرنق في شهر فبراير ومارس ١٩٨٦م، صدر عن الجانبين إعلان(كوكادام) يوم٢٤مارس ١٩٨٦م، والاشارة واجبة بأن التجمع الوطني والنقابي كان يشمل جميع الأحزاب والتيارات والقوى السياسية فيما عدا حزب الجبهة القومية الإسلامية الذي لم ينضم إليه كما أن الحزب الاتحادي الديمقراطي كان منضمًا ثم جمدت عضويته في التجمع[٢].

الذي تمثل في النقط الآتية:

- **أولًا**: التزام كل الأطراف بالمؤتمر الدستوري المقترح بأنه سيتناول مشكلة السودان وليس مشكلة الجنوب.
- **ثانيًا**: إلغاء قوانين سبتمبر.
- **ثالثًا**: رفع حالة الطوارئ.
- **رابعًا**: إلغاء الاتفاقيات العسكرية كافة التي تمس سيادة الوطن.
- **خامسًا**: تعديل الدستور بحيث يتمشى مع روح دستور١٩٤٦م وبالتحديد المادة (٤) التي تنص على مصادر التشريع.
- **سادسًا**: وقف أطلاق النار والدخول في المؤتمر الدستوري [٣].

وبعد هذا الاتفاق توالت الاتصالات بين الجانبين لإعداد خطوات التنفيذ وازالة أي عقبات في وجه انعقاد المؤتمر الدستوري ؛ وذلك لأن الانتخابات التشريعية كانت قد أجريت وتشكلت الجمعية التأسيسية وتألفت وزاره مدنية حزبية كما ظهرت في الأوساط السياسية آراء تتحفظ على الإعلان وبعضها تراه تم بدون مشاركة كل القوى السياسية في البلاد[٤].

---

(١) ينظر، سراج الدين عبدالغفار عمر، تجربة الدفاع الشعبي في السودان وحرب الجنوب، المرجع السابق ذكره، ص٩٠.
(٢) عبدالملك عودة، المرجع السابق ذكره، ص١٨.
(٣) حذيفة الصديق عمر الإمام، المرجع السابق،ص٤٠ومابعدها.
(٤) عبدالملك عودة، المرجع السابق، ص١٨-١٩.

لم تستمر الحكومة الانتقالية طويلًا إذ سرعان ما نظمت الانتخابات وتولى السيد/الصادق المهدي رئاسة الحكومة المنتخبة وبدأ محاولات جادة للوصول إلى اتفاق مع الحركة الشعبية، وكان أشهر تلك المحاولات الاجتماع الطويل مع جون قرنق بأديس أبابا في ٣٠يوليو، والذي استمر نحو تسع ساعات والذي لم يصل إلى نتيجة إيجابية، بل زادت بعده الهجمات العسكرية من قوات جيش التحرير الشعبي على قوات الحكومة وكان من أقصاها على الحكومة السودانية أطلق صاروخ سام (٧) وسقوط الطائرة فوق مدينة ملكال يوم١٦أغسطس، ومصرع كل ركابها وعددهم ٦٠ شخصا[(١)].

وشرح رئيس الوزراء تحفظاته على صياغة إعلان كوكادام التي تتلخص في أن رفع حالة الطوارئ يجب أن يتزامن مع وقف إطلاق النار من الجانبين وان الغاء قوانين سبتمبر١٩٨٣م، يجب أن تحل محلها قوانين إسلامية صحيحة وتستثني من تطبيقها المناطق التي تسكنها أقليات غير إسلامية وبشأن العودة إلى الدستور المعدل عام١٩٦٤م مع أضافة الحكم الذاتي الإقليمي فيري رئيس الوزراء أن التعديل المطلوب موجود حاليًا في دستور١٩٨٥م الانتقال وخاصة بعد إجراء تعديلات دستورية عليه[(٢)].

وفي ١٩٨٧/١/٣٠م، معارك طاحنة في مناطق العمليات، وفي ٢فبراير، إعلان عن قيام الحكومة بدراسة مشروعات قوانين بديلة لقوانين نميري المسماء بالشريعة، وفي ٧فبراير، تشكيل مجلس لإدارة الأقاليم الجنوبية، وفي ٢٢ فبراير، هجوم الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان على بلدة (جوكدن) جنوب شرق السودان والقيادة العامة نقلت انها دمرت أكبر معسكرات على قرية(جوربودى) بالقرب من الكرمك بالإقليم الأوسط، وفي ٢٢مارس، هجوم لقوات قرنق على قوات أنيانيا الحليفة للحكومة في منطقة (هبدم)، وفي ٢٨مارس، دمرت القوات السودانية معسكرًا تابعًا لقوات قرنق في أقصى جنوب النيل الأزرق، وفي ٢٤ مايو، إطلاق صاروخ على طائرة نقل عسكرية بالقرب من مدينة واو، وفي٢٠مايو، صدام عسكري كبير في جنوب غرب السودان وفي ٢٤/يونيو، استعداد الجيش السوداني لمعركة كبرى ضد الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان، بالقرب من مدينتي أويو، والناصر بإقليم اعالي النيل، وفي٢٥يوليو، معركة كبرى بالقرب من ملكال وفي ٥/ سبتمبر، ذيوع أنباء قيام الجيش بمذبحة في مدينة واو راح ضحيتها ٦٠٠شخص[(٣)].

---

(١) حذيفة الصديق عمر الإمام، المرجع السابق،ص٤١.
(٢)عبدالملك عودة، المرجع السابق، ص١٨-١٩.
(٣) ينظر، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،القاهرة،١٩٨٨م، ص١٩٨.

وانفجرت مرة اخرى الأزمة الدموية بين الحكومة السودانية وحركة التمرد في الجنوب التي يقودها العقيد المنشق جون قرنق بعد أن كانت قد شهدت في الآونة الأخيرة بعض التطورات الإيجابية لصالح مبادرات السلام وذلك بعد ان نصت مجموعات من المتمردين كمينا لقطار إغاثة كان متجها إلى مدينة أويل بإقليم بحر الغزال وقتلت ١٥جنديًا من القوات المسلحة السودانية و١٩ من المواطنين وأصابت ١٧آخرين وبلغ عدد القوات المتمردة التي هجمت نحو أربعة الأف وقد كبدتها القوات الحكومية التي تصدت لها خسائر فادحة في الأفراد والمعدات، وذلك بالقرب من محطة أربات بإقليم بحر الغزال الجنوبي(١).

وتفيد التقارير الواردة عن منطقة الدمازين أن العمليات العسكرية لاسترداد مدينة الكرمك السودانية من أيدي قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان، التي كانت قد احتلتها بدأت وقال بيان رسمي لقيادة العامة للقوات المسلحة السودانية إن وحدات القوات المسلحة تخوض معارك ضارية في منطقة جنوب النيل الأزرق؛ حفاظًا على سلامة الأراضي السودانية ووحدتها وأشار البيان إلى أن دورية من القوات السودانية اصطدمت في تلك الإثناء بقوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان (٢).

وأعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية في بيان أصدرته، أن طائرات سلاح الجو السوداني قصفت دفاعات قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان في مدينة (الكرمك) ودمرتها تمامًا وعادت إلى قواعدها سالمة وكانت قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان التي تحتل منطقة الكرمك قد انتشرت في الغابات المحيطة بمنطقة قيسان قرب الحدود الإثيوبية بعد أن عُززت بقوات اضافية في أعقاب الهجمات المضادة التي شنتها القوات السودانية لاسترداد المدينة، وكان اللواء زين العابدين في مدينة الدمازين بأن التحضيرات لاستعادة الكرمك تسير على قدم وساق لتلقين قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان وأعوانهم درسًا لن ينسوه(٣).

وصرح مصدر عسكري بالقيادة العامة للقوات المسلحة وتابعت القوات المسلحة السودانية عملياتها العسكرية في منطقة جنوب شرقي السودان بالقرب من الحدود مع إثيوبيا فيما نفت الخرطوم من جانب آخر الأنباء التي تحدثت عن وجود الفيلق الإسلامي في منطقة دارفور المجاورة لليبيا

---

(١) صحيفة الشرق الأوسط، العدد٣٢٤٤، ١٩٨٧/١٠/١٦م، ص١.
(٢) صحيفة الشرق الأوسط،العدد٣٢٩٤، ١٩٨٧/١٢/٥م، ص١.
(*) الكرمك: تقع على تخوم الحدود الدولية بين السودان وإثيوبيا في جنوب شرق ولاية النيل الأزرق بارتفاع ١٦٥مترفوق سطح البحر على بعد٥٨٧ كيلومتر تقريبًا من العاصمة الخرطوم.(٣) صحيفة الشرق الأوسط، العدد٣٢٩٩، ١٩٨٧/١٢/١٠م، ص١.

وتشاد، وقال اللواء زين العابدين قسم الله قائد اللواء الرابع عشر في الجيش السوداني أن القوات المسلحة السودانية استعادت السيطرة على بلدتي الخرطوم بليل و كاشنكور بعد احتلال المتمردين لهما ووجهت دفعيتها باتجاه بلدة قيسان تمهيدا لدخولها بعد أن كانت قد استعادت السيطرة على مدينة الكرمك وطردت فلولًا ممًّا يسمى بالجيش الشعبي لتحرير السودان باتجاه الأراضي الإثيوبية، وقد اعترفت حركة الشعبية لتحرير السودان باستعادة القوات السودانية لمدينة الكرمك، لكنها ادعت أنه يمكنها مواصلة حرب العصابات في المنطقة[١].

ومن جانب أخر ، عقد الجانبان محادثات في لندن لم تسفر عن نتائج ووصفها بعد ذلك وزير الدولة للدفاع فضل الله برعة ناصر، الذي ترأس وفد الحكومة في المفاوضات بأنها إيجابية، ومن ناحية أخرى، استعادت القوات الحكومية مدينة الكرمك وقالت إنها قتلت ألفًا من قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان في حين استشهد ١٩جنديًا حكوميًا[٢].

وفي أوائل ١٩٨٨م، هاجمت قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان الحاميات الكبيرة في مدن وجبال النوبة؛ ونتيجة لذلك نزح عديد من سكان تلك المناطق إلى كردفان والخرطوم؛ هربًا من الحرب وتدهور الأوضاع الأمنية، وفي تلك المدة سقطت عديد من المدن الجنوبية في أيدي الجيش الشعبي و الحركة الشعبية لتحرير السودان على رأسها مدينة (كبويتا) وبعد ستة أشهر من استرجاع الحكومة السودانية مدينة الكرمك من أيدي الجيش الشعبي قام بعض الوسطاء الأفارقة والسودانيين بالاتصال بالحزب الاتحادي الديمقراطي وبالحركة الشعبية لتحرير السودان[٣].

و بدأ الصادق المهدي في شباط ١٩٨٨م،بتشكيل حكومته الرابعة بعد انسحاب حزب الاتحاد والديمقراطي من حكومة الوفاق الوطني والتحول إلى صفوف المعارضة، تلك الحكومة التي لم تستمر لأكثر من أربعين يوما تألفت من حزب الأمة والجبهة الإسلامية ذات الاتجاه المتطرف خاصة فيما يتعلق بالتمسك بقوانين الشريعة الإسلامية[٤]. وكان الصادق المهدي في مارس ١٩٨٨م قد أطلق منفردًا مرحين الميسرية على المدنيين الدينكا فعند الفجر هوجمت قرية الدينكا وقتل جميع الذكور البالغين الذي لم يتمكنوا من الفرار واستبعد الأطفال و أحرقت القرية وطمرت الآبار بجثث الدينكا ودمرت المدارس والعيادات الطبية أما قطعان الماشية فأخذت غنيمة [٥].

---

(١) صحيفة الشرق الاوسط،العدد٣٣١٤، ١٩٨٧/١٢/٢٥م،ص١.
(٢) صحيفة الشرق الاوسط،العدد٣٣١٥، ١٩٨٧/١٢/٢٦م،ص١.
(٣) سناء حسن محي الغرباوي، المرجع السابق، ص١٤٠.
(٤) المرجع نفسه، ص١٢٨.
(٥) روبرت أو كولينز، المرجع السابق، ذكره، ص ٢١٠

ولكن هذا قوبل بالرفض الحازم من الحزب الاتحادي الديمقراطي وكتلة الجنوب وحتى الجنوبيين المعادين للحركة الشعبية وجيشها واعترف بعض المسؤولين الحكوميين في مجالس خاصة بأن تسليح المليشيا كان إستراتيجية دفاعية انحرافت إلى طريق خاطئ تمامًا.

ولكن الصادق المهدي كان قد عقد عزمة على الحل العسكري في عام ١٩٨٨م وحقق هجوم الربيع الذي قام به الجيش نجاحًا حيث تمكنت القوات المسلحة السودانية من إلحاق الهزيمة بوحدات عديدة تابعة للحركة الشعبية وفي شهر يونيو دمرت أكبر معسكراتها في أعالي النيل ثم تمكنت في أوائل يونيو١٩٨٨م من إعادة الاستيلاء على توريت [١].

٢- **اتفاقية الميرغني- قرنق:** أعلنت في نوفمبر١٩٨٨م وكان طرفاها الحزب الاتحادي الديمقراطي والحركة الشعبية اتفق الطرفان على أن العوامل الأساسية والضرورية لتهيئة جو المناخ الملائم لعقد المؤتمر القومي الدستوري تتمثل في:

١- تجميد مواد الحدود والمواد ذات الصلبة المتضخمة في قوانين سبتمبر كافة.
٢- المؤتمر الدستوري والفصل نهائيًا في مسألة القوانين.
٣- إلغاء كل المعاهدات العسكرية مع الدول الأخرى كمصر وليبيا- رفع حالة الطوارئ.
٤- تشكيل لجنة تحضيرية قومية تقوم بالتمهيد والإعداد للمؤتمر القومي الدستوري.
٥- انعقاد المؤتمر القومي الدستوري في مكان تقرره اللجنة التحضيرية تتوفر فيه كافة الضمانات الأمنية.
٦- ينعقد المؤتمر الدستوري في ٣١ديسمبير١٩٨٨م في حال تنفيذ البنود السابقة بما يرضى الأطراف المعنية.
٧- مناشدة جميع الاطراف الدولة للانضمام إلى المبادرة ورغم توقيع الاتفاقية استمرت الحركة نشاطها العسكري في الجنوب ثم نكصت عن قبولها تجميد الحدود الإسلامية وطالبت لاحقًا بإلغائها بقانون [٢].

(١) سراج الدين عبدالغفار عمر، تجربة الدفاع الشعبي في السودان وحرب الجنوب، المرجع السابق، ص٩٢-٩٤.
(٢) إبراهيم محمد أدم: البعد الديني لقضية جنوب السودان ١٩٨٣-١٩٩٦م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ١٩٩٨م، ص١٠١.

ورغم توقيع الاتفاقية استمر الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان، في نشاطه العسكري في الجنوب، فأطلق صاروخ (سام ٧) على طائرة وزير الدفاع عشية وصول الميرغني إلى الخرطوم قادمًا من أديس أبابا ...وأصدر رئيس الوزراء الصادق المهدي بيان في ٢٠ نوفمبر ١٩٨٨م استنكرت فيه حادثة إطلاق الصاروخ وقال إن الحركة لا ترغب في السلام ولا إرادة لها وتحركها قوى أجنبية(١).

(١) إبراهيم محمد آدام حامد، الأبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية لتحرير السودان١٩٨٣-٢٠٠٠م دراسة حالة، المرجع السابق، ص١٤٤.

الفصل الثالث

عمر حسن البشير ودوره السياسي والعسكري في مسار أحداث الحرب١٩٨٩-٢٠٠٥م

المبحث الاول

انقلاب البشير ووصوله إلى سدة الحكم

وتطورات الوضع الداخلي

المبحث الثاني

مفاوضات التسوية وتطورات الوضع العسكري

١٩٩٢-٢٠٠٢م

المبحث الثالث

اتفاقات نيفاشا

٢٠٠٣-٢٠٠٥م

الفصل الثالث

عمر حسن البشير ودوره السياسي

والعسكري في مسار أحداث الحرب

١٩٨٩-٢٠٠٥م

المبحث الأول
انقلاب البشير ووصوله إلى سدة الحكم
وتطورات الوضع الداخلي

أولًا: وصول عمر حسن البشير إلى السلطة:

قبل وصول عمر حسن البشير إلى السلطة في عام ١٩٨٩م،كانت المهلة التي أعطاها (جون قرنق) لحكومة السودانية قد انتهت. ، وفي تلك الأثناء كانت الحركة و الجيش الشعبي لتحرير السودان قد بدأت تصعيد العمليات العسكرية واحتلالها للمدن، وأصبحت القوات المسلحة تقاتل من دون ذخيرة وتنسحب من جراء ذلك من المدينة تلو الأخرى، فسقطت مدينة (كبويتا) في أيدي الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، في١٢يناير١٩٩٨٩م ثم أعقبتها مدينة الناصر في ٢٦/يناير[١].

وفي شهر فبراير، سقطت مدينة الناصر قرب الحدود الإثيوبية في يد قوات الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، واستقال وزير الدفاع عبد الماجد حامد خليل محتجًا على عدم قدرة الحكومة على توفير المعدات الضرورية للقوات المسلحة، ورفعت هيئة القيادة بالقوات المسلحة السودانية مذكرتها الشهيرة في ٢٠فبراير، والتي أرتقت إلى مستوى الإنذار للحكومة ووقع في فبراير، بين القوى السياسية، والنقابية اليسارية، وحزبي الأمة، والاتحادي على البرنامج المرحلي وتكوين آخر حكومات الصادق المهدي وهي حكومة الجبهة الوطنية المتحدة التي اقصيت عنها الجبهة القومية الإسلامية[٢].

في ٢٤ فبراير، كانت قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان قد أسقطوا طائرة عسكرية حكومية في الجنوب، ومن ناحية أخرى ذكر مسؤولو الإغاثة أن قوات الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، أجبروا نحو٢٠ ألف لاجئ على مغادرة معسكرهم في منطقة (لولوجو) القريبة من جوبا، قرر مجلس رأس الدولة إعفاء سبعة وزراء من مناصبهم، كما دعا

(١) سراج الدين عبدالغفار، تجربة الدفاع الشعبي، المرجع السابق ذكره، ص١٩٠.
(٢) محمد عثمان حبيب الله: التطورات السياسية في السودان منذ أربعين عامًا، مجلة السياسة الدولية، العدد١٦١ مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، تموز/يوليو٢٠٠٥م، ص٢٧٤.

المجلس والمواد الغذائية للقوات المسلحة لاسترداد مدينة الناصر من أيدي قوات الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان [١].

و في تلك الفترة كانت هناك اختلافات سياسية تنمو وتنعقد بين الأحزاب بالمشاركة في حكومة الوفاق الوطني (حزبي الأمة والحزب الوطني الاتحادي) وأبدى رئيس الوزراء تحفظات على بنود هذه المبادرة السودانية كما كانت هناك نتائج لاشتداد القتال في الجنوب وتصاعد الأعمال العسكرية من جانب جيش التحرير الشعبي، وفي ذلك العام تمكن من السيطرة على مناطق كثيرة في المديرية الاستوائية وعلى مدن ذات قيمة عسكرية مثل (كبوتا، والناصر، وليريا)كما أن الجبهة القومية الإسلامية كانت تقف موقف المعارضة الشديدة لأي مساس بقوانين الشريعة[٢].

الإسلامية سواء بالتعليق أو التجميد أو التحضير وهذا التفاعل ظهر في الجمعية التأسيسية التي وافقت على تعليق قوانين الشريعة الإسلامية إلى ما بعد انعقاد المؤتمر الدستوري القومي وسحب القوانين البديلة من الجمعية التشريعية، وهذا أدى إلى انسحاب اعضاء الجبهة القومية من عضوية الجمعية ومقاطعة الجلسات وإعلان ثورة المصاحف والجهاد لتحقيق الهدف الإسلامي كما أعلنت أنها لن تشارك في حكومة جبهة وطنية أو قومية إلا إذا كان في برنامجها تطبيق القوانين الإسلامية، وعلى الجانب الآخر عرضت مبادرة السلام السودانية على الجمعية التشريعية لإقرارها فلم توافق عليها الأغلبية من الأعضاء، وهذا أدى إلى انسحاب وزراء الحزب الاتحادي الوطني من حكومة الوفاق الوطني، وهكذا أصبحت المبادرة جزء ًامن التاريخ ولم تطبق[٣].

وفي نهاية تلك الفترة، وقعت محاولتان انقلابيتان كان مصيرهما الفشل وصلت قيادة الجبهة الإسلامية الى قناعة بأن قيادة الجيش قد ضغطت على السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء ليقوم بإخراج الجبهة من الائتلاف الحاكم؛ لأن هناك قوًى عظمى، ترغب في بقائها[٤].

و اتخادها موقفًا معاديًا من الحكومة ومنذ ٩نيسان ١٩٨٩ م، بدأ ينفذ خطتها بإسقاط الحكومة بالاعتماد على قاعدتها الجماهيرية، بانطلاق مظاهرات صاخبة من جامعة أم درمان الإسلامية من أجل زعزعة استقرار الحكومة الجديدة، ومطالب المتظاهرين بضرورة تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية تزامنًا مع انعقاد جلسة للجمعية التأسيسية؛ لاتخاذ قرار بتجميد القوانين الإسلامية[٥].

---

(١) مجلة السياسة الدولية،العدد٩٦، مركزا لأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، أبريل/ ١٩٨٩م ، ص٢٨٤.
(٢)عبد الملك عودة، المرجع السابق ذكره، ص١٩.
(٣) محمد عثمان حبيب الله، المرجع السابق، ص٢٧٤.
(٤) بتصرف، المرجع نفسه ، ص٢٧٤.
(٥)أحمد أرحيل عباس عزو ؛ وذاكر محيي الدين عبدالله: نظام الحكم في السودان ما بين عامي ١٩٥٦-١٩٨٩م، مجلة أبحاث كلية التربية الاساسية- ،المجلد ١٦،العدد٤، ٢٠٢٠ م، ص٤٦٥.

وفـي١٩ حزيـران١٩٨٩م، تسـربت معلومـات إلـى جهـاز الاسـتخبارات السـوداني، بوجـود محاولة انقلابيـة مزعومـة علـى السلطة، وأوردت كل الصـحف السودانية والمصـرية هذا الخبر؛ ممـا أوجد حالـة مـن الضـارب والتنـاقض بالمعلومـات، بعـدد المشـاركين بـالانقلاب وتـورط قـادة مـن الجـيش والشرطة، كذلك أوردت جريدة السوداني في اليوم نفسه (إن قائد الانقلاب ضـابط كبيـر برتبـة لـواء لـم يـتم اعتقالـه بعـد) تـداركت الحكومـة هـذا الوضـع بخـروج مستشـار الأمـن القـومي لـرئيس الـوزراء، والإعلان عن القبض على ٧٦شخصًا منهم ٤٨ مدنيًا و٢٨ ضـابطًا، وفـي نيـة الـرئيس جعفـر النميـري العودة في ذلك. سادت الشكوك حـول وقـف الجبهـة الإسلامية، هـي مـن قامـت سَّربت المعلومـات إلـى أجهزة الاستخبارات العسكرية عبـر عناصـرها المـوالين، وعمومًـا اسـتفادت الجبهـة فـي إحـداث إربـاك والتخلص مـن الضـباط الـذين يقفـون حـائًلا فـي طريـق تنفيذ انقلابهم فـي أعقـاب ذلـك، سيـرت الجبهـة الإسلامية مظاهرات في ٢١ يونيو ١٩٨٩م؛ احتجاجًـا علـى تـدهور الأوضـاع المعيشـية والاقتصـادية، لزيادة الإرباك بالشارع[١].

واسـتولى التنظـيم الإسـلامي ،الـذي كـان يعمـل تحـت واجهـة الجبهـة الإسـلامية القوميـة ، علـى السلطة صباح الجمعة ٣٠ يونيو ١٩٨٩م[٢].

والجدير بالذكر في الساعة التاسعة، استمع الناس إلى بيان عسكري أذاعه العميد عمـر حسـن أحمـد البشـير[*]،أكـد فيـه الاسـتيلاء علـى السـلطة ...وممـا جـاء فـي خطـاب قائـد الانقـلاب: ((إن قـواتكم المسلحة المنتشـرة فـي طـول الـبلاد وعرضـها ظلـت تقـدم الـنفس والنفيس حمايـة للتـراب السوداني وصـونًا للعرض والكرامة، وهي تراقب بكل أسـى جريمة التدهور المريـع الـذي تعيشـه الـبلاد في شتى أوجـه الحيـاة، واسـتطرد قـائلًا: وقد كـان مـن أبـرز صـوره فشـل الأحـزاب السياسـية فـي قيـادة الأمة لتحقيق تطلعات الشعب في الحياة الكريمة...))[٣] .

وأصـــدر قائـــد الانقـــلاب الفريـــق البشـــير قـــرارين :جـــاء فـــي القـــرار الأول إن ((ثورة الإنقاذ الوطني هي التعبير عن الشرعية السياسية والدستورية الممثلـة لـلإرادة العامـة للشـعب. وبموجـب ذلـك، تـم تعطيـل العمـل بالدسـتور الانتقـالي لعـام ١٩٨٦،وحـل المؤسسـات السياسـية، وهـي الجمعيـة التأسيسية ومجلـس رأس الدولـة ومجلـس الـوزراء وجـاء فـي القـرار أيضًـا أن مجلـس الثـورة،

---

(١) أحمد أ رحيل عباس عزو؛ ذاكر محيي الدين عبدالله، المرجع السابق ذكره، ص٤٦٦.
(٢) انتصار آدم هارون أحمد: أسباب الانقلابات في إفريقيا منذ عام ١٩٦٩م(السودان انموذجًا)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدارسات العليا، جامعة الخرطوم،٢٠١٠م، ص٨٩.
(*) عمر حسن البشير: ولد بحوش با نقا عام١٩٤٤م، وأكمل تعليمية الثانوي عام١٩٦٣م، وتخرج من الكلية الحربية عـام١٩٦٦م، نـال ماجستير العلوم العسكرية من كلية القادة والأركان بالسودان وماجستير العلوم العسكرية من ماليزيا، قاد انقلابه العسكري عام ١٩٨٩م، وأصبح رئيس قيادة ثورة الإنقاذ خلال عامي (١٩٨٩-١٩٩٢) ورئيس الجمهورية عام١٩٩٢م؛للمزيد ينظر عون الشريف قاسم ، موسوعة القبائل والأنساب في السودان،ج٤، المرجع السابق ذكره.، ص١٦٤٢ (٣) سرحان غلام حسين العباسي، التطورات السياسية في السودان ١٩٥٣-٢٠٠٩م، دراسة تاريخية، المرجع السابق ذكره، ص٢٧٨.

الذي تعلنه ثورة الإنقاذ الوطني، هو سلطة دستورية وتشريعية وتنفيذية عليا تتولى مسؤولية إدارة الشؤون العسكرية والأمنية وتعيين مجلس الوزراء وتوجيهه ومحاسبته، ويكون رئيس مجلس الثورة رأسًا للدولة ورئيسًا لمجلس الوزراء، ووزيراً للدفاع، وقائدًا عامًا للقوات المسلحة...، أما القرار الثاني، فقد تضمن أمرًا بحل جميع الأحزاب والتشكيلات السياسية، ومصادرة ممتلكاتها، ويحل الحكومات الإقليمية، وجميع النقابات، إلى حين صدور قانون جديد، كما أنه ألغى جميع تراخيص الصحف والجمعيات غير الحكومية ،وأعلن حالة الطوارئ في جميع أنحاء السودان. وأصدر مجلس قيادة الإنقاذ الوطني قرارًا بترقية رئيس المجلس العميد أركان حرب عمر حسن البشير إلى رتبة فريق[١].

ثانيًا: تطورات الوضع الداخلي في السودان١٩٨٩-١٩٩٠م

الجدير بالذكر، اهتمام الانقاذ بأمر الجنوب منذ بدايتها ففي بيانه الأول الذي وجهة الى الشعب السوداني صباح الجمعة ١٩٨٩/٦/٣٠م، قال الرئيس البشير: كما فشلت حكومات الأحزاب السياسية في تجهيز القوات المسلحة لمواجهة التمرد، فشلت أيضًا في تحقيق السلام الذي رفعته شعارًا للكيد والكسب الحزبي الرخيص، ذلك يؤثر سلبًا في القوات المسلحة في مواقع القتال وهي تقوم بأشرف المعارك ضد المتمردين ولا تجد من الحكومة عونًا على الحرب والسلام[٢] .

ومن جانب آخر، أصدرت الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان بيانًا مطولًا في آب/أغسطس ١٩٨٩ م، أي بعد مرور أربعين يومًا على الانقلاب، مؤكدة ((أن تغيير الحكم في السودان قد وقع وسط أزمة اقتصادية وسياسية عميقة انتابت البلاد،...وحدد البيان شروط الحركة وبرنامجها في السلام من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية، وتكوين جيش وطني لاطائفي ولا قبلي، مع عقد مؤتمر قومي دستوري لحل مشكلات البلاد الأساسية، ثم إجراء انتخابات حرة البرلمان أو جمعية تأسيسية تقر الدستور، وتنبثق منها حكومة ديمقراطية،...))[٣].

وكشفت إحدى التسجيلات المسربة عن موقف الرئيس السوداني عمر حسن البشير والحركة الإسلامية تجاه الحرب في الجنوب، حيث قال "البشير: إن القرار الذي تسلمه عند تسلمه السلطة من الحركة الإسلامية مشروعنا مشروع وحدة، لأنه نحن أيضًا لدينا واجب دعوة نحافظ على السودان موحدًا لأنه الجنوب هو مدخل الإسلام إلى إفريقيا السوداء"[٤].

---

(١) سرحان غلام حسين العباسي، التطورات السياسية في السودان ١٩٥٣-٢٠٠٩م، دراسة تاريخية ، المرجع السابق ذكره، ص٢٧٩.
(٢) بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، المرجع السابق، ص٢٤٨.
(٣) سرحان غلام حسين العباسي، التطورات السياسية في السودان ١٩٥٣-٢٠٠٩م، دراسة تاريخية، المرجع السابق ذكره، ص٢٨٢.
(٤) يوتيوب، وثائقي الأسرار الكبرى اعترافات حصرية للبشير ونظامه حول انفصال جنوب السودان، قناة العربية ،الجزء السادس، ٢٠٢٠/٩/١٨م.

ومن ناحية أخرى، عقدت الحكومة جولات عديدة للتفاوض مع الحركة الشعبية كانت على النحو الآتي: **جولة المفاوضات الأولى أغسطس ١٩٨٩م :** أرسل النظام وفد حكومي إلى إثيوبيا لمقابلة الرئيس الإثيوبي آنذاك (منغستو هايلي مريام) الذي كان يحتضن الحركة الشعبية ويقدم لها الدعم المالي والعسكري مقابل إيواء السودان للمعارضة الإثيوبية؛ وذلك بقصد تنويره بما حدث في السودان والتفاكر في موضوع الحركة الشعبية وموضوع السلام بين السودان، وتسليم الرسالة إلى د/جون قرنق تدعو للحل السلمي والانضمام لمسيرة البناء والتعمير وقد تمخضت زيارة الوفد عن الاتفاق على عقد الجولة الأولى للمفاوضات مع الحركة الشعبية بأديس أبابا في أغسطس ١٩٨٩م[١].

وعلى الرغم من ذلك، رفض الجيش الشعبي لتحرير السودان هذه المقدمات وأعلن ذلك بشكل عملي عندما اتخذت مناسبة إعلان مقررات مؤتمر الحوار الوطني لشن هجوم عسكري كان الأول من نوعه[٢].

وفي ٢أكتوبر،"أعلن جون قرنق" أن النزاع في السودان سيستمر إلى أن تحقيق حركته أهدافها وأكد أن حركته تعارض الانفصال ولن تتسامح إزاء وجود انقسامات داخل البلاد[٣]. وفي ٩نوفمبير، صدت القوات السودانية هجومًا لحركة التي يقودها جون قرنق في جنوب البلاد على حامية مدينة رومبيك بإقليم بحر الغزال وكبدتها خسائر فادحة، وفي ٢٦نوفمبير، ومن ناحية أخرى ، أعلنت حركة (أنانيا٢) المنشقة عن حركة جون قرنق بالجنوب السوداني أن سبعة وخمسين ضابطا وجنديا من حركة قرنق سلموا أنفسهم[٤].

وفي تلك الفترة، كان الجيش الشعبي لتحرير السودان قد تمكن من احتلال مدينة الكرمك الواقعة في إقليم النيل الأزرق[٥].

وفي ٢٩ نوفمبر، أعلن في الخرطوم عن استرداد القوات المسلحة لمدينة الكرمك على الحدود مع إثيوبيا بعد معركة شرسة مع مقاتلي الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي[٦]. ومن ناحية أخرى، تحركت القوات السودانية من الدمازين، وأزالت كل الألغام من الطرق وقالت مصادر مطلعة إن القوات السودانية وجدت الكرمك خالية تمامًا عند دخولها بعد أن انسحبت منها قوات قرنق[٧].

---

(١) بهاء الدين مكاوي محمد قيلي ،المرجع السابق ،ص٢٤٨.
(٢) جمال عبد الجواد: الحكم العسكري الثالث في السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد٩٩، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، يناير١٩٩٠م، ص١٨٠.
(٣) مجلة السياسة الدولية،العدد٩٩، يناير١٩٩٠م، المرجع نفسه، ص٣٠٣.
(٤) المرجع نفسه ،ص٣٠٩.
(٥) جمال عبدالجواد، الحكم العسكري الثالث في السودان، المرجع السابق، ص١٨٠.
(٦) المرجع نفسه ، ص٣٠٩.
(٧) صحيفة الشرق الأوسط، العدد٤٠٢٠، ١٩٨٩/١١/٣٠م، ص١.

وعلى الصعيد نفسه أعلنت وكالات الأنباء عن تكبد الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان في جنوب السودان اثني عشر قتيلًا كما أسر ثلاثة عشر آخرين في اشتباكات مع القوات السودانية، ومن ناحية أخرى أكد عضو مجلس قيادة الثورة السوداني والمشرف السياسي على إقليم بحر الغزال العقيد أركان حرب (مارتن ملوال أروب) أوضح أن العمليات العسكرية التي جرت في مدينة واو هي مجرد تسلسل محدود وتصدت له القوات المسلحة، ولا توجد أي خطورة على الإقليم(١). وأعلنت الحكومة السودانية إحباط محاولة في ١٩٩٠/٤/٢٣م ، محاولة انقلابية هي الثانية في شهر، وقال رئيس مجلس قيادة الثورة الإنقاذ الوطني في السودان الفريق عمر حسن البشير في بيان أذاعه عبر الإذاعة إحباط المحاولة الانقلابية في مهدها، واتهم التجمع الوطني الديمقراطي، الذي يضم الأحزاب السياسية السابقة والنقابات إضافة إلى حركة قرنق بقيادة المحاولة الانقلابية التي استهدفت إسقاط النظام(٢). وفي تلك الفترة اتجهت الحكومة السودانية إلى إعادة تطبيق الشريعة الإسلامية التي كانت احدى أسباب تجدد الحرب في السودان بحسب ما اشارت له عديد من الدراسات

حيث أوضح الرئيس السوداني عمر البشير في ١/يناير/١٩٩١م، أن إعادة تطبيق الشريعة الإسلامية سيشمل القضايا المدنية والإدارية فقط وأن الأحكام الخاصة بالقضايا الجنائية ستنتظر تطبيق النظام الفيدرالي في السودان(٣). ومن ناحية أخرى، التقى العمل المعارض بالتجمع الوطني الديمقراطي، وبداية دخول الحركة الشعبية لتحرير السودان بوصفه طرفًا فاعلًا في ذلك التجمع(٤). والجدير بالذكر أنه بدأت المعارضة في شهريناير ١٩٩١م في تكثيف العمل لتنفيذ خططها لبناء القدرات التنظيمية والقتالية في إسقاط نظام الجبهة الإسلامية (٥).وفي ١٢فبراير ١٩٩١م، أعلن أن ٤٥٠ من الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان سلموا أنفسهم إلى القوات المسلحة السودانية في مديرية أعالي النيل بجنوب السودان، وفي ٢٠فبراير تمكنت القوات المسلحة السودانية من تدمير معسكر الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان في منطقة أعالي النيل وأسرت اثنين وقتلت ٨٠ مقاتلي الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان (٦). وفي ٤مايو/١٩٩١م أصدر المؤتمر التأسيسي للنظام السياسي بالسودان بيانًا تضمن الحث على نبذ الفرقة والتشتت وترسيخ حكم الشورى وسيادة القانون وتوسيع قاعدة المشاركة في الحكم وتطبيق النظام الكونفدرالي وعّد الشريعة الإسلامية والأعراف مصدرين للقانون(٧).وفي تلك الفترة سقط (نظام منغستو) في إثيوبيا وعقب ذلك تحسنت

(١) صحيفة الشرق الأوسط،العدد٤١٤٣، ١٩٩٠/٤/٢م،ص٢.
(٢) صحيفة الشرق الأوسط،العدد٤١٠٥، ١٩٩٠/٤/٢٤م، ص١.
(٣) مجلة السياسة الدولية،العدد١٠٥، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، يوليو١٩٩١م، ص٢٧٢.
(٤) عصام الدين مير غنى (أبو غسان) : الجيش السوداني والسياسة، ط ١ ،آفرو ونجي للتصميم والطباعة؛ مركز دراسات السودانية، القاهرة مصر،٢٠٠٢م، ص٤٢٩.
(٥) المرجع نفسه، ص٤٣٠.
(٦) مجلة السياسة الدولية،العدد١٠٥،المرجع السابق، ص٢٧٢.
(٧) المرجع نفسه، ص٢٧٨.

العلاقات السودانية الإثيوبية وعند اعتلاء(مليس زيناوي*) سدة الحكم، أعلن (مليس زيناوي) في (١/يونيو/١٩٩١م):" أنه لن يسمح بوجود معسكرات على الأراضي الإثيوبية تهدد أمن السودان، وأن مقاتلي الجيش الشعبي لتحرير السودان قد اغلقوا مكاتبهم في العاصمة الإثيوبية، وأن زعيمهم قرنق قد غادرها[١].

ثالثًا: الانشقاقات السياسية في الحركة الشعبية لتحرير السودان١٩٩١م:

رأى معارضي حركة قرنق انحراف قرنق عن أهداف حركات المقاومة المسلحة في الجنوب ودعوته لتحرير كل السودان وقتل السياسيين الذين وقفوا ضده هذه الفكرة حيث إن الحركات المسلحة لم تسع لتحرير كل السودان ولديها مطالب محددة ومعروفة وهي أن يحكم الجنوبيون الجنوب . وألا يكون هناك أي تطبيق لقوانين لا علاقة لها بالجنوب وأن يكون لهم تمثيل قومي يناسب الجنوب [٢]. في ضوء تلك المعطيات دبرت حركة تصحيح وسط قيادة الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في ٢٨أغسطس ١٩٩١م ، أي بعد ثلاثة أشهر فقط من سقوط منغستو الذي كانت اليد الطولي في تامين قيادة الحركة باعتقاله المباشر للقيادات المخالفة لقرنق ، فقد أعلن ثلاثة من قادة القيادة العليا السياسية والعسكرية للحركة الشعبية والجيش الشعبي وهم رياك مشا ر تنج، لام أكول أجادين، و(قرنق كونق) أنهم أطاحوا بقائد الحركة الشعبية جون قرنق، وكونوا قيادة بديلة، وكالوا عديدًا من التهم لقائدهم السابق جون قرنق[٣].

١- أسباب انشقاق الناصر:

جاء في بيانه الأول:

- رهن الحركة الى سياسات الرئيس الإثيوبي السابق منغستو هايلي مريام
- عدم توفر مؤسسات داخل الحركة وأن القيادة السياسية والعسكرية العليا للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان لا ظل له على الأرض.
- تركيز السلطة كلها يد شخص واحد هو جون قرنق.

(*) مليس زيناوي: زعيم سياسي اثيوبي ولد عام ١٩٥٥ في بلدة (أدوا بإقليم تيغراي)أكمل تعليمه الثانوي في مدرسة الجنرال ونجت العليا في اديس ابابا ، ثم درس الطب في جامعة أديس أبابا ، ، أسس زيناوي ١٩٧٥ عندما كان عضوًا في جبهة تحرير شعب التيغراي (رابطة التيغراي الماركسية اللينيه التي كانت إحدى المجموعات المسلحة العديدة التي تحارب بدعم من الغرب ضد الحكم الماركسي بقيادة (منغيستو هيلا مريام)، استطاع مليس زيناوي أن يوسع سلطته عام ١٩٨٩ عبر تأسيس ائتلاف الجبهة الثورية الديمقراطية للشعب الإثيوبي وتقدمت إثيوبيا في عهده نوعيًا في الاقتصاد والانفتاح الخارجي ، توفي في ٢٠آب ٢٠١٢ بسبب عدوى مفاجئة اصابته عندما كان يتعافى في مستشفى العاصمة البلجيكية بروكسل ، للمزيد ينظر: مليس زيناوي، موسوعة الجزيرة على الموقع الإلكتروني https //www.aljazn7%

(١)جميلة سي قدير: الدولة القومية والنزاعات العرقية في إفربقيا دراسة حالة، السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ص٦٤.

(٢) مجلة السياسة الدولية،العدد١٠٥،المرجع السابق، ص٢٨٤

(٣) إبراهيم محمد آدام حامد، الأبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية لتحريرالسودان١٩٨٣-٢٠٠٠م دراسة حالة، المرجع السابق، ص١٦٤.

- اقصاء المثقفين والمتعلمين من قيادة الحركة.
- انتهاكات حقوق الإنسان من الاعتقالات والتعذيب والإعدام بدون محاكمات وتجنيد الأطفال واستخدامهم في الحرب [(١)].

وبحسب قول لام أكول سقوط نظام منجستو هيلاماريام كان مفاجأة، شكل قيادة في إثيوبيا أرسل إلى وحدات ما يحدث في الجبهة الشرقية،....،لم تستطع الحركة جذب كل الشماليين، خلق تساؤلًا كيف يحرر الجنوبيون السودان وهم أقلية لم ينضم الشماليون إلى صفوف الحركة، في جبال النوبة والنيل الأزرق، هل الحركة تركز على قضية الجنوب، هل القضية مشكلة الجنوب أو مشكلة السودان، هذه الأسئلة تحتاج أجوابة من القيادة[(٢)]. وكانت النتيجة نشوب حرب رهيبة بين قبيلتي الدينكا، والنوير أفضت إلى هلاك نحو ٣٠٠آلف مواطن في فترة زمنية وجيزة[(٣)].

٢- تكتيكات حكومة عمر حسن البشير:

في تلك الفترة أعدت حكومة الإنقاذ العدة للحرب بتكوين ما يسمى قوات الدفاع الشعبي لتكون نصيرًا للجيش وسلطتها. وتذكر تقارير "المعارضة السودانية" أن إعداد الضباط الذين أبعدوا من صفوف القوات المسلحة فاق الخمسة الأف ضابط من رتب مختلفة. ثم اتخذت خطوة أخرى في اتجاه تقوية الذراع العسكرية بوضع قانون الخدمة الإلزامية وفتحت المعسكرات لتجنيد طلاب الجامعات والمدارس الثانوية وأجبرت الموظفين على أداء الخدمة العسكرية من دون مراعاة للسن ومستوى الوظيفية، وابتدعت الحكومة نظامًا جديدًا في الإعلان عن العمليات العسكرية والحملات العسكرية من المجندين في قوات الدفاع الشعبي والخدمة الإلزامية لميادين القتال[(٤)].

بعضها يعمل ضمن القوات النظامية، والآخر ينتمي إلى مليشيات الجبهة القومية الإسلامية [(٥)]. علاوة على ذلك، نجحت الخرطوم في استغلال الانقسامات العرقية والسياسية في مناطق الجنوب والحدود، وضمان الولاء لها مقابل سلع مادية وأسلحة وذخائر وتكاثرت الجماعات المسلحة الجنوبية المتنافسة والميلشيات المدعومة من الحكومة بالعشرات في الوقت الذي دب فيه الضعف بالجيش الشعبي لتحرير السودان جناح قرنق بعد أن فقد الدعم من إثيوبيا التي كانت راعيته، أنشأت الجبهة الإسلامية

(١) إبراهيم محمد آدام حامد، الأبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية لتحريرالسودان١٩٨٣-٢٠٠٠م دراسة حالة، المرجع السابق، ص١٦٦.

(٢) يوتيوب، برنامج مراجعات، قناة النيل الأزرق، السودان، لام أكول، الطاهر التوم، الحلقة السابعة خروج (الناصر)، ٢٠١٠م،على الرابطhttps://youtu.be/PLUrTszYhsE

(٣) محمد عثمان حبيب الله: الحوار الجنوبي- الجنوبي طموحات عظيمة ونتائج محدودة، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٤٠،العدد١٥٩، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة،٢٠٠٥م، ص٢٢٩.

(٤) ينظر: حيدر طه: شرعية النظام تسقط في حرب بلا قضية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٤١، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة،٢٠٠٠م، ص١١١.

(٥) محمد أبو الفضل: جنوب السودان إشكالية الحسم العسكري والحل التفاوضي، مجلة السياسة الدولية،العدد١١٨، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، أكتوبر،١٩٩٤م، ص١٣٦.

القومية (NIf) وهي سلف حزب المؤتمر الوطني (Ncp)الحاكم كثيرًا من الجماعات المسلحة الموالية للخرطوم وسلحتها على وفق إستراتيجية متعمدة تبتني سياسة فرق تسد [١].

٣- لقاء فرانكفورت:

بعد شهر واحد من انشقاق الحركة، التقى وفد الحكومة السودانية بقيادة الدكتور علي الحاج بوفد من الفصيل المتحد (حركة الناصر) بقيادة جون لوك المحامي، واتفق الطرفان على إجراء مباحثات جادة بالعاصمة البريطانية لندن، ونتيجة لتعذر الحصول على تأشيرات الدخول لبريطانيا آنذاك، اتفق الطرفان على اللقاء في مدينة فرانكفورت الألمانية في الثالث والعشرين من يناير ١٩٩١م ، وقد جاء تكوين وفد الحكومة من كل من الدكتور علي الحاج، والعميد كمال علي مختار، وموسى سليمان، ومحمد حسين زروق من سفارة السودان بألمانيا، وتكون وفد الحركة برئاسة الدكتور لام أكول، وعضوية كل من دينق تيل أيوين كور...وآخرين.

بعد أربعة أيام من المفاوضات وقع الطرفان ما عرف باتفاقية فرانكفورت التي تضمنت النقاط الآتية:

- تحديد فترة انتقالية من يوم توقيع اتفاقية السلام بين الحكومة والحركة الشعبية.
- يتمتع جنوب السودان خلال الفترة الانتقالية بنظام قانوني ودستوري خاص في إطار السودان الموحد.
- إجراء استفتاء عام في جنوب السودان بعد نهاية الفترة الانتقالية لاستطلاع آراء المواطنين الجنوبيين حول نظام الحكم الذي يناسب تطلعاتهم السياسية واستبعاد أي خيار.
- لتجنب النزاع المسلح مستقبًلا بين الجنوب والحكومة المركزية اتفق الطرفان على وضع قواعد دستورية وقانونية لحل الخلافات عبر المؤسسات السياسية والدستورية.
- اتفق الطرفان على عقد جولة المفاوضات (التالية)في مدة أقضاها مارس(التالي).
- اتفق الطرفان على أن يكون وقف إطلاق النار شاملًا لكل الجنوب، والمناطق المتأثرة بالحرب في الشمال عند بدء المحادثات في أبوجا[٢].

اتفق الطرفان على أن يتقدما بمقترحات مفصلة للتفاوض حول قضايا نظام الحكم خلال الفترة الانتقالية، واقتسام السلطة، الثروة، والأمن ،والإغاثة، وإعادة التوطين، وإعادة التعمير[٣]. وكشفت التسجيلات المسربة عن موقف الحكومة السودانية تجاه اتفاق فرانكفورت وبحسب قول علي عثمان محمد طه بأن الحكومة السودانية تورطت في مفردة "تقرير المصير "لا يمكن نتراجع والله لم أوافق

(١) كليرمك إفوي، وأميل ليرن: مستقبل غامض العنف المسلح في جنوب السودان، مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، ط١، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف، سويسرا،٢٠١٠م، ص١٥

(٢) ينظر: النجيب آدم قمرالدين، مفاوضات السلام السودانية في عشر سنوات(١٩٨٩-١٩٩٩) دراسة تقويمية لمناهج وتعقيدات التفاوض، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة – جامعة النيلين، الخرطوم ٢٠٠٥م، ص١٠٨.

(٣) ينظر، المرجع نفسه، ص١٠٩.

على كل حال قلت نحن كحركة إسلامية هي واحدة من إخطائنا...لا ننكر المسؤولية ...ولكن في إطار تفوضي...[١].

وفي ١٩٩١/١٢/٢م، قالت مصادر سودانية مطلعة للصحيفة الشعب إن القصف الذي قامت به قوات الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة جون قرنق على مدينة جوبا قد تم بصواريخ إسرائيلية مداها ما بين ٣٠و٤٠ كيلومترًا، تسلمتها قيادة التمرد في وقت قريب وفي الوقت الذي تدور فيه معارك طاحنة بين قوات قرنق، والمنشقين عليه بقيادة لام أكول وريك مشار، أسفرت عن سيطرة جناح أكول على ثلاث مدن كانت تسيطر عليها قوات قرنق هي "بور"[٢].

٤- تغيير قواعد الاشتباك لدى الجيش السوداني:

- **عمليات صيف العبور:**

لقد استغلت (حكومة البشير) الانشقاقات التي تعرضت لها الحركة إذ بدأ الجيش السوداني بأكبر عملياته في الجنوب [٣]. وكان الاستعداد واضحًا في فصل الصيف لتدشين حملتها العسكرية على نطاق واسع، مستغلة فصل الجفاف، الذي يساعد القوات العسكرية الحكومية على سرعة الحركة والانطلاق وسط الغابات؛ مما جعل قوات الحركة تتراجع كثيرًا [٤].

وفي ٩مارس ١٩٩٢م، استردت القوات الحكومية مدينة (فشلا) من أيدي مقاتلي الجيش الشعبي، والحركة الشعبية لتحرير السودان بعد خطة محكمة اشتركت فيها قوات برية وقوات محمولة جوًا وقوات من الدفاع الشعبي، وكذا كان السياسة السودان الخارجية دور في هذه المعركة حيث يبرز الدور الإثيوبي في عبور القوة المهاجمة للمدينة للحدود الإثيوبية واستولت هذه القوات يومها على مؤن وذخائر تكفي لمدة عام [٥]. وفي الثالث من أبريل، وبعد ارتعاب دام أربع سنوات حررت بمدينة بورد كان استرداد المدينة[٦].

وأعلن الجيش السوداني في١١أبريل، أنه أستعاد السيطرة على أربع مدن في جنوب السودان، كانت في أيدي مقاتلي الجيش الشعبي للتحرير السودان بينها(بيرول) معقل قبيلة الدينكا عماد الجيش الشعبي، وأوضح الناطق باسم الجيش السوداني الفريق محمد عبدالله عويضة أن القوات الحكومية استعادت(بيرول، وأكيو، ونغا فغالا،ومغري) وذكر أن بيرول التي استولى عليها الثوار١٩٨٥م،تقع في مديرية البحيرات وهي ملتقى محاور مهمة في المنطقة والمركز الرئيس لتموين مدينة واو عاصمة

(١) يوتيوب، وثائقي الأسرار الكبرى اعترافات حصرية للبشير ونظامه حول انفصال جنوب السودان، قناة العربية، الجزء السادس، المرجع السابق.
(٢) صحيفة الشعب،١٩٩١/١٢/٣م.
(٣) صحيفة الشرق الأوسط ، العدد ٤٩٥٠ ، ١٩٩٢/٦/١٧م .
(٤) محمد أبو الفضل، جنوب السودان إشكالية الحسم العسكري والحل التفاوضي، المرجع السابق، ص١٣٦.
(٥) سراج الدين عبدالغفار، تاريخ صراع في جبال النوبة، المرجع السابق، ص١٩٣.
(٦) ينظر، سراج الدين عبدالغفار، تجربة الدفاع الشعبي وحرب الجنوب، المرجع السابق، ص١٢٨.

مديرية بحر الغزال التي تبعد عنها نحو ٤٠٠كيلومتروأضاف أن في هذه المدينة مطارًا استخدمته المنظمات الإنسانية الدولية لتقديم مساعدات سرية إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان، ويمكن أن يسهل الاستيلاء على ييرول تقدم القوات الحكومية نحو جوبا عاصمة الجنوب(١).

وعلى الصعيد نفسه، قالت وكالات الأنباء عن راديو لندن أن الجناح الرئيسي لحركة التمرد بجنوب السودان بزعامة جون قرنق قد ترك مقره الرئيسي في توريت بعد أن حققت قوات الحكومة السودانية المزيد من الانتصارات(٢).

ومن ناحية أخرى ذكرت مصادر الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان أن قواتها صعدت هجومها على مدينة جوبا التي تحاصرها القوات الحكومية السودانية.

وقالت المصادر أن الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان قصفوا مبنى المطار في جوبا وأن القوات الحكومية لن تتمكن من استخدامه لاستعادة السيطرة على المدينة ...وأضافت المصادر أن قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان أطلقوا صواريخ أرض- جو على طائرات النقل الهليكوبتر والمقاتلات الحكومية في مدينة توريت(٣).

- **أهداف عمليات صيف العبور:**

كان الهدف الاساسي من عمليات صيف العبور من وجه نظر الحكومة السودانية تحقيق الاتي:

- كسر شوكة التمرد عسكريًا وسياسيًا.
- فتح الطرق الجوية والبرية والممرات المائية.
- تهيئة الأسباب الأمنية لقوات لعودة النازحين وتمكين المواطنين من استئناف حياتهم .
- وضع الأساس الموضوعي العملي للسلام العادل والدائم بإجبار التمرد (٤).

ومن ناحية أخرى يرى الأستاذ "يوسف الشريف" رغم الأهمية العسكرية لتلك الانتصارات وانعكاساتها السياسية والشعبية المتوقعة على صعيد تثبيت أقدام النظام العسكري في الحكم أكثر طولًا وعرضًا مما قدرت فصائل المعارضة السودانية ...لكن يبقي السؤال الملح حول مصداقية الخيار العسكري وجدواه في حل مشكلة الجنوب باعتبارها أم المشاكل المزمنة التي استنزفت ثروات السودان(٥).

---

(١) ينظر، صحيفة النهار، العدد١٨٢٠٥ ،١٣/٤/١٩٩٢م، ص١١.
(٢) صحيفة الأهرام،٢٦/مايو١٩٩٢م.
(٣) صحيفة الأهرام،٢٧/يوليو/١٩٩٢م.
(٤) سراج الدين عبدالغفار، تاريخ الصراع في جبال النوبة، المرجع السابق ذكره، ص٢٠٢.
(٥) يوسف الشريف: تحرير توريت لن ينهي التمرد في جنوب السودان، صحيفة روزا اليوسف، العدد ٣٣٤٦.

المبحث الثاني

مفاوضات التسوية وتطورات الوضع العسكري

١٩٩٢-٢٠٠٢م

اولًا: مفاوضات الإيجاد(*) ١٩٩٢م- حتى ١٩٩٤م

- **مفاوضات أبوجا الأول٢٤مايو/٤يونيو١٩٩٢م:**

لم تنسد قنوات التفاوض بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، فقد أسندت منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي) في دورة١٩٩١م، إلى رئيس دولة نيجيريا الاتحادية مهمة الوساطة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان وقد اشترطت حكومة السودان أن يتولى الرئيس النيجيري إبراهيم بابنجدا تلك المهمة بوصفة رئيس دولة نيجيريا الاتحادية، أما الحركة الشعبية لتحرير السودان فقد وافقت على بدء المفاوضات(١).

وتحت رعاية الرئيس النيجيري إبراهيم بابنجدا جرت محادثات بين الحكومة والحركة في العاصمة السياسية لنيجيريا سميت محادثات أبوجا١ وقد طرحت في هذه المحادثات الكونفدرالية وتقرير المصير(٢). تبنت الحركة الدعوة إلى حق تقرير المصير ثم غيرت موقفها في مفاوضات السلام مع الخرطوم في أبوجا الأولى(٣).

- **لقاء أوغندا٢١-٢٣فبراير١٩٩٣م**

يعدُّ أول تفاوض مباشر بين وفد حكومي وقائد الحركة الشعبية لتحرير السودان جون قرنق، فقد عرضت في اللقاء كل قضايا النزاع ووقع على ما عرف لاحقًا بتوصية إنتبي Entebbe وتواعد

---

(١) ينظر، عبد الماجد محمد علي بوب، المرجع السابق، ص٣٦٩.

(*) منظمة الايجاد يعود فكرة تأسيسها الى عام ١٩٨٠م عندما اوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم ٩٠/٣٥بتاريخ١٩٨٠/١٢/٥م دول شرقي افريقيا وبالذات دول القرن الافريقي بأنشاء هيئة مشتركة لمحاربة الجفاف والتصحر في القرن الافريقي الذي كان يعاني من حالة الجفاف التي ادت الى حدوث مجاعة شبة دائمة في الاجزاء الشرقية والجنوبية من اثيوبيا ومناطق شاسعة من الصومال وعلية تم التوقيع في شهر كانون الثاني من عام ١٩٨٦م على قيام الهيئة تحت اسم محدد هو "الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف" – inter Governmental Authority for Drought And Developmental. I.G.A.D.D وعند تأسيسها اتخذت من العاصمة جيبوتي مقرا لها وبحكم الوضع المضطرب في القرن الافريقي لاسيما بعد اندلاع الحرب الاريترية-الاثيوبية١٩٩٨-٢٠٠٠م وتعقد الوضع الداخلي في السودان والصومال بدأت الايقاد بالتخلي عن مهمتها التي تشكلت من اجلها وهي تحقيق التنمية ومكافحة الجفاف الى منظمة ذات سمة سياسية تسعى لإيجاد تسوية سلمية للصراعات الناشئة بين اعضائها للمزيد ينظر: عبد السلام البغدادي ،تداعيات الصراع في القرن الافريقي على الوطن العربي ، مركز دراسات الشرق الاوسط، الاردن، ٢٠٠٥م،ص٣٨-٣٩.

(٢) عبدالقادر أسماعيل وآخرون: جنوب السودان بين إعلان كوكادام١٩٨٦م وماشاكوس٢٠٠٢م، ندوة مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الأخيرة، المرجع السابق، ص١١٤.

(٣) محمد أبو الفضل، جنوب السودان إشكالية الحسم العسكري والحل التفاوضي، المرجع السابق، ص١٣٧.

الطرفان على العمل معًا من أجل إنجاح المفاوضات، بداية من لقاء أبوجا الثاني المرتقب التي يحضرها "جون قرنق"[١].

- **لقاء نيروبي٣/٤/١٩٩٣م**

تر أس وفد الحكومة علي عثمان محمد طه، وترأس وفد الحركة الشعبية كاربينو كوانين، وهو في الحقيقة لقاء لجس النبض استبق مفاوضات أبوجا الثانية خاصة في ظل الأحداث المتسارعة على مستوى الانشقاقات التي حدثت في صفوف حركة التمرد[٢].

تم عقد لقاء أخر في نيروبي- بكينيا في المدة ما بين ١٠-٢٥مايو١٩٩٣م، وبين وفد الحكومة برئاسة أحمد إبراهيم الطاهر و وفد الحركة برئاسة لام أكول ،ولكن لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق بشأن مد الفترة الانتقالية المحددة قبل الاستفتاء واتفقا على مواصلة المباحثات في وقت لاحق [٣].

- **مفاوضات نيروبي ١٠/٥-٢٥/٥/١٩٩٣م**

سبقت هذه الجولة بنيروبي جولة أخرى عقدت بين الحكومة وحركة التمرد في ٣/٤/١٩٩٣م،ترأس وفد الحكومة علي عثمان محمد طه، وترأس وفد حركة التمرد كاربينو كوانين وقد سارت المفاوضات الثانية على نسق مفاوضات أبوجا الثانية والمفأجاة هذه المرة هي رفض وفد الحركة للتجمع الديمقراطي للأحزاب وهو تطور جديدة، حيث تخلت حركة التمرد علانية عن حلفاء الأمس أما عن نتائج المفاوضات في إيجابية ومشجعة للجميع ، فقد تم الاتفاق على:

- الشراكة السياسية على المستوى المركزي وعدالة اقتسام الثروة.
- حيثيات الاستفتاء وضمانات حقوق الإنسان.
- موقع الولايات الجنوبية من تطبيق الشريعة الإسلامية.
- تأكيد على وحدة السودان.[٤].

وفي ٧/٩/١٩٩٣م، أدى تحطم طائرة هليكوبتر في جنوب السودان إلى مقتل عدد من المسؤولين كانوا على متنها من بينهم فاضل السيد أبو قصيصة، وزير الدولة السوداني، وكمال علي مختار، نائب الاستخبارات العسكرية، وذكرت الأنباء أن تحطم الطائرة نتج عن خلل فني، وتم تجميد المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية المنشقة عن حركة جون قرنق لتحرير السودان، وفي وقت أعلنت الخرطوم أنها ستستأنف الحوار مع قرنق حول الوضع في الجنوب السوداني في أقرب فرصة

(١) محمد الفاضل بن علي العرفي التونسي: السودان من الحوار إلى الأزمة المفتوحة صراع الهوية وإشكالية الانتماء، ط١ ،دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر،٢٠٠٧م، ص١٥١.
(٢) بتصرف، المرجع نفسه، ص١٥١-١٥٢.
(٣) جمال السيد ضلع مع آخرين: الديناميات السياسية في السودان، ندوة مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الأخيرة، المرجع سابق، ص١٧١.
(٤) محمد الفاضل بن علي العرفي التونسي، المرجع السابق ذكره، ص١٥٣.

ممكنـة [1]. وفـي ١١/ نـوفمبر، أكـد عمـر حسـن البشـير ،الـرئيس السـوداني تمسـك حكومتـه بالشـريعة الإسلامية ،وفي ١٣/نوفمبر، حرص عمر حسن البشير الرئيس السوداني على منح الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان عفوًا شاملًا مقابل إلقاء أسلحتهم[2].

- **تطورات الوضع العسكري في جنوب السودان وجبال النوبة**

في تلك الفترة تحدثت التقارير عن وجود ظروف معيشية في غاية الصعوبة في ولاية كردفان غربي البلاد تهدد ٧٥ألف سوداني بخطر المجاعة[3]. ومن ناحية أخرى أشار تقرير آخر إلى أن الحكومة السودانية والمليشيات الإسلامية أعلنت الجهاد في العام ١٩٩٣م الذي أذان جميع مؤيدي الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، من مسيحي ومسلمين بوصفهم كفارًا يستحقون الموت كما اقتيد القرويون الذين أحرقت بيوتهم، قسرًا إلى معسكرات السلام في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، واغتصبت النوبيات بشكل ممنهج وأدخل الأطفال إلى الإسلام عنوة ...وقال المدير الأمني في ولاية جنوب كردفان ، الذي طلب لاحقًا اللجوء السياسي في سويسرا، إن الأوامر التي أعطيت للقوات الحكومية كانت قتل أي شيء حي ..وتحطيم كل شيء حرق المنطقة حتى لا يبقى ثمة شيء [4]. وفي ٣يناير١٩٩٤م، نفت المصادر السودانية أن تكون هناك تحركات مسلحة معادية انطلقت من أراضيه ضد إريتريا وان شعب السودان ليس له أي مصلحة في تقويض نظام الحكم فيها أو القيام بأعمال عدائية ضد إريتريا[5]. وفي ١٤يناير، شنت غارة سودانية على قواعد الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان في أوغندا[6]. ومن ناحية أخرى، أعلن عمر حسن البشير، الرئيس السوداني تقسيم السودان على ٢٥ولاية بدل الولايات التسع ...من أجل ما وصفه بالحد من الحواجز الإدارية مع المواطنين والسماح بتركيز الموارد المحلية بحيث تتمكن كل ولاية من تحقيق الاكتفاء الذاتي وقدر البشير تكاليف إعادة تقسيم الولايات بنحو ٢٠٠مليون جنية سوداني (نحو٦٠٠ألف دولار) ويرى المراقبون أن تقسيم الولايات الجنوبية الثلاث يستهدف أيضًا الجيش الشعبي لتحرير السودان [7]. وتحدثت الأنباء عن قتال بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات الحكومية في الجنوب السوداني، أدى إلى تشريد نحو١٥٠ألف شخص، لجأ معظمهم إلى الدول المجاورة للسودان، وفي ١٣/فبراير، استكمل عمر حسن البشير، الرئيس السوداني إعادة تنظيم الهيكل الإداري في

---

(١) مجلة المستقبل العربي،العدد١٧٧، مركز دراسات الوحدة العربية، .بيروت، ١٩٩٣/١١م، ص١٧٨.
(٢) مجلة المستقبل العربي،العدد١٧٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٤/١م،ص١٧١
(٣) مجلة المستقبل العربي، العدد١٨٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،١٩٩٤/٢م ، ص١٧٤.
(٤) تقرير السودان :الانجراف إلى الحرب التقييم الأساسي للأمن الإنساني،العدد١٢،آب/أغسطس/٢٠٠٨م، ص٢-٣.
(٥) مجلة السياسة الدولية،العدد١١٦، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ،القاهرة، أبريل١٩٩٤م، ص٣٣٦.
(٦) المرجع نفسه، ص٣٢٩.
(٧) مجلة المستقبل العربي،العدد١٨١، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،١٩٩٤/٣م، ص١٧١.

الولايات السودانية وقرر تعيين ٤٣وزيرًا محليًا في ٢٦ولاية،منهم ٩وزراء من الجنوب في ولايات شمالية و٩وزراء من الشمال في ولايات جنوبية(١).

- **جولة الإيجاد الأولى١٧-٢٣مارس ١٩٩٤م:**

عقدت الحكومة الكينية على هذه المفاوضات آمالًا عريضة للتوصل لاتفاق بين الأطراف السودانية المتنازعة، هناك أسباب أدت إلى فشل جولة الإيجاد الأولى وهي:١- جهل أطراف الوساطة بحيثيات القضية،٢-عدم حيادية بعض أعضاء المنظمة، ومثال ذلك أوغندا خير دليل ،وقد تزامنت الفضيحة مع جولة التفاوضية من المفترض أن يتحلى فيها أطراف الوساطة بالحيادية الكاملة،٣-عجزت كل الأطراف ذات المصلحة في النزاع على توحيد جناحي التمرد مما فوت عليهم فرصة تحقيق مخططتهم الرامي في مرحلة الأولى محاصرة وفد الحكومة تم الضغط عليها دبلوماسيًا لقبول بعض بنود التي تعتمدها كمتطلبات حوار في الجولات اللاحقة(٢)، تم عقد اجتماع الإيجاد بنيروبي في ١٧/مارس/١٩٩٤م، بمبادرة من لجنة أعضاء الإيجاد برئاسة الرئيس الكيني "دانيال أرب موي" وعضوية رؤساء أوغندا وإثيوبيا وإريتريا بحضور الرئيس عمر حسن البشير وقائد فصيلي حركة التمرد، واتفق الطرفان على مواصلة المباحثات والسماح لوكالات الإغاثة بالوصول للمناطق المتأثرة بالحرب، وكونت لجنة ذات مستوى عال عقدت اجتماعًا بين أطراف النزاع وحددت تاريخ ١٦من مايو، موعدًا للاجتماع التالي بنيروبي(٣).

جولة الإيجاد الثانية ١٧-٢٠مايو١٩٩٤م

وفي الجولة الثانية من مفاوضات نيروبي في مايو ، والتي أكدت على ضرورة تطبيق حكومة فيدرالية لسودان واحد، وأن الشريعة الإسلامية، مصدرًا من مصادر التشريع، واستثناء غير المسلمين من تطبيق الشريعة، غير أن الحركة رفضت ما، طرح وطرحت موضوع حق تقرير المصير للجنوب(٤). لم يتداول علاقة الدين بالدولة مما أحال الجلسة إلى جلسة حوارية لا علاقة له بالتفاوض، حيث انفضت هذه الجولة من دون الجلوس ومناقشة أي من القضايا الرئيسة(٥). وقد اتجهت الجولة بإصدار لجنة الوساطة لإعلان مبادئ تعد بنوده غير ملزمة لأي طرف من أطراف التفاوض،

---

(١) مجلة المستقبل العربي،العدد١٨٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٤/٤م ،ص١٦٥.
(٢) محمد الفاضل بن علي التونسي، المرجع السابق، ص١٥٤-١٥٥.
(٣) جمال السيد ضلع، المرجع السابق، ص١٧١.
(٤) رغدة محمود أحمد حسنين ، المرجع السابق،ص٦٣.
(٥) محمد أبو الفضل، جنوب السودان إشكالية الحسم العسكري والحل التفاوضي، المرجع السابق، ص١٣٨.

جاء التركيز فيها بوضوح على بند حق تقرير المصير للجنوبيين ،وهو ما ترفضه حكومة السودان قطعًا[١]. واكتفت بالتوقيع على اتفاقية لتوصل إمدادات الإغاثة والمساعدات الإنسانية إلى المواطنين المتضررين من الحرب في جنوب السودان، وحدد الاتفاق الذي وقعت عليه الأطراف الثلاثة بالإضافة إلى الأمم المتحدة، والطرق والمحطات المتعددة [٢].

وفي ١٩٩٤/٦/١٣م، ذكرت الأنباء أن الجيش السوداني استعاد مدينة (كاجوكاجي)من قوات الجيش الشعبي و الحركة الشعبية لتحرير السودان التي يتزعمها جون قرنق، ومن ناحية أخرى، أعلن قرنق في١٦/يونيو، تشكيل مجلس تنفيذي من ٢٧ عضوًا لإدرة المناطق التي يسيطر عليها في جنوب السودان، و على صعيد أخر، أكد عمر حسن البشير، الرئيس السوداني تمسكه (بالنهج الإسلامي) [٣]. وقال البشير إنه سيواصل جهوده لايجاد حل لمشكلة الجنوب السوداني، مشيرًا إلى أن الجيش الشعبي لتحرير السودان مقسم بين الذين يريدون الانفصال التام عن الخرطوم وبين الذين يفضلون الحل الفدرالي الاتحادي[٤].

- **جولة الإيجاد الثالثة ١٩-٢٩يوليو١٩٩٤م**

اعتمدت ورقة إعلان المبادئ الصادرة في أعقاب الجولة الثانية ورقة عمل للجوالة الثالثة، قبلتها الحكومة السودانية من حيث المبدأ، مع الرفض القاطع لبندين هما: علمانية الدولة، وحق تقرير المصير، وذلك ضمن ورقة مكتوبة قدمتها إلى اللجنة الدائمة للإيقاد، وطرح فيها نقاط بديلة، ومن المهم التأكيد هنا أن تشدد وفد التمرد تجاه قضية العلمانية وتخوفه من تطبيق الشريعة ،يعدًّ ذريعةً؛ وذلك لجهلة بطبيعة الشريعة الإسلامية وطرق تطبيقها[٥].

ثانيًا: تطورات الصدام بين الأطراف السودانية

١- اتفاق أسمرة:

نجح قادة فصائل المعارضة السودانية المنضوية تحت مظلة "التجمع الوطني الديمقراطي" في عقد مؤتمر أسمرا في التوصل إلى قناعة أن أزمات السودان ناجمة بالأساس من طبيعة التركيبة السودانية الحكومية بمناطق المركز والأطراف، في حين فشلوا في عدم وضع صيغة حوارية مقبولة للخروج من المأزق السوداني المتواصل على عدة أصعدة [٦]. ولأول مرة تتجمع قوى المعارضة السودانية في إطار جبهة واحدة تضم سبع فصائل عسكرية سودانية.. واثني عشر مجموعة سياسية من الأحزاب والميلشيات والنقابات حول ميثاق واحد وبرنامج مشترك لتحرير السودان والحفاظ على وحدته الوطنية..تحت اسم "التجمع الوطني الديمقراطي السوداني.. وقدتم تشكيل قيادة عسكرية موحدة وتكليف جون قرنق زعيم

---

(١) محمد الفاضل بن علي التونسي، المرجع السابق، ص١٥٥-١٥٦.
(٢) محمد أبو الفضل، جنوب السودان إشكالية الحسم العسكري والحل التفاوضي، المرجع السابق ، ص١٣٨.
(٣) مجلة المستقبل العربي،العدد١٨٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،١٩٩٤م، ص١٧٧.
(٤) مجلة المستقبل العربي،العدد١٥٨، مركز دراسات الوحدة ا لعربية، بيروت ، ١٩٩٢/٤م، ص١٨٠.
(٥) ينظر، محمد الفاضل بن علي التونسي، المرجع السابق، ص١٥٦.
(٦) محمد أبو الفضل، جنوب السودان إشكالية الحسم العسكري والحل التفاوضي، المرجع السابق، ص١٣٩.

الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة العمليات العسكرية التي تشنها قوات التجمع شرق السودان، وقد قرر التجمع الوطني الدخول في مواجهة عسكرية مع النظام الحاكم في السودان تأخذ شكل انتفاضة عسكرية مسلحة تشن أعمال عسكرية منظمة تتصاعد إلى أن يصل مداها بهزيمة الآلة الأمنية والعسكرية للنظام الحاكم. وقد اجتمعت القيادة العسكرية المشتركة واتفقت على أن يكون هدف الأعمال العسكرية هو هزيمة أجهزة النظام الأمنية.. وتمكين جموع الشعب من القيام بانتفاضة لإسقاط النظام ..على أن يتم التنسيق العسكري بين الفصائل والشعب لأن التنسيق هو عماد النجاح للعمل العسكري والسياسي معًا، وشنت قوات التجمع عمليات شرق السودان لأول مرة ففتحت بذلك جبهة جديدة لم تتوقعها حكومة السودان[١].

٢- تكتيكات المعارضة السودانية في الحرب

تركز الخطط العسكرية التي ينفذها التجمع الوطني المعارض على شن العمليات العسكرية الواسعة في عدة اتجاهات داخل الأراضي السودانية.. بهدف الإسهام الفعال في تهيئة الأجواء الداخلية لقيام انتفاضة شعبية تنحاز إليها القوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى من أجل إسقاط نظام الحكم في السودان، و فتح جبهات عسكرية جديدة في شرق السودان ..وشمال وجنوب النيل الأزرق. ودعم قيادات انتفاضة شعبية في الخرطوم تؤدي إلى انهيار النظام الحاكم، ومن الواضح أن هذه الإستراتيجية قد وضعت على أسس مدروسة ورؤية سياسية واقعية وواضحة حيث نجد أن اختيار شرق السودان لتركيز الجهد الرئيس للهجمات يمثل اختبارًا إستراتيجيًا موفقًا ..حيث يعطي فرصة توجية الضربات في منطقة حيوية وحساسة تعدُّ أقرب مناطق حدود العاصمة الخرطوم وأكثرها تهديدًا لها.. فضلًا عن احتوائها على مناطق ومدن ذات أهمية استراتيجية كبيرة مثل بورتسودان وكسلا الدمازين، والروصيرص .فبور سودان هي الميناء الأول السودان على البحر الأحمر.. و الدمازين بها أكبر محطة[٢].

٣- مسرح العمليات العسكرية

المعارك على صعيد الجبهة الجنوبية

في٢ /١٩٩٥/٤م، قال عمر حسن البشير الرئيس السوداني أن القوات الحكومية السودانية تسيطر على ٩٠ بالمئة من أرضي الجنوب السوداني [٣]. ومن ناحية أخرى، ذكرت الأنباء السودانية في خبر لها من العاصمة الكينية نيروبي أن الرئيس الأوغندي موسيفني سافيبي نقل مقر اقامته إلى مدينة (قولو) شمال أوغندا المتابعة سير العمليات العسكرية في منطقة الحدود بين البلدين جاء ذلك في إطار الاتهامات المتبادلة بين السودان وأوغندا بشأن تأييد كل منهما للجماعات المتمردة المعارضة للدول

---

(١) طه المجدوب: أزمة السودان والبعد الاستراتيجي العسكري، مجلة السياسة الدولية،العدد١٢٨، مركز الإستراتيجية،القاهرة،أبريل١٩٩٧،ص١٢٠.
(٢) المرجع نفسه، ص١٢٢.
(٣) مجلة المستقبل العربي،العدد١٩٦، مركز دراسات الوحدة ا لعربية، بيروت ، ١٩٩٥/٦م،ص١٧٧.

الأخرى ،...،وتقول الحكومة الأوغندية أن السودان يدعم جماعة الحق الإلهي المعارضة التي تحاول إسقاط موسيفني بقوة السلاح في حين تهتم الحكومة السودانية أوغندا بتقديم دعم غير محدود لجيش الشعبي لتحرير السودان[١].

وفي ٣/أغسطس/١٩٩٥م، مصرع ١٤٧وتدمير ٣٤ قرية في هجوم مسلح بجنوب السودان، وفي١٢/أغسطس، بيان حكومي سوداني تحرير مدينة جنوبية (كايا) من أيدي الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان[٢]. وفي ٦سبتمر،مصرع١٢شخصًا في انفجار بمنطقة الحدود الأوغندية السودانية وفي ٢٠/أكتوبر، السودان وإثيوبيا تحشدان قواتهما على الحدود والخرطوم ترفض تسليم المتورطين في حادث أديس أبابا، وفي ٣٠أكتوبر، قوات قرنق تفرج عن ١٠أسرى من الجيش السوداني[٣]. وفي٧نوفمبر، البشير يعلن التعبئة العامة ويدعو السودانيين للتوجه فورا لمعسكرات الدفاع الشعبي وفي نوفمبر، مقتل ٣آلاف جندي سوداني في جنوب السودان في هجوم للجيش الشعبي لتحرير السودان ، وفي ٢٥نوفمبر،مصرع ٥٠٠جندي سوداني والحكومة تستخدم الأسلحة الكيماوية وفي ٢٧نوفمبر،الحكومة السودانية تقتل ٢٦٠شخصًا (بالنابلم) في غارة جوية على جنوب السودان[٤].

و أعلن الرئيس السوداني عمر حسن البشير ،ان القوات السودانية تتقدم باتجاه الحدود الأوغندية في خطوة لشن هجوم انتقامي ردًا على ما وصفه بأنه غزو أوغندي لجنوب السودان وقال في كلمة أذاعها راديو السودان أن ذلك يعني التأكيد الرئيس الأوغندي يوري موسيفني وجميع أولئك زاروا "السودان" وتوعد البشير بألا يتوقف تقدم الجيش السوداني حتى يطهر كل شبر من أراضي بلاده من دنس الخارجين على القانون وأضاف أنه يعتقد أن التمرد في السودان سينتهي إلى الأبد ،...و أعلن العقيد جون قرنق زعيم الجيش الشعبي لتحرير السودان أن قواته كانت تقترب من جوبا أكبر مدن الجنوب وأنها استعادت السيطرة على "بلدة هناك منذ بداية هجومها على الجيش السوداني في٢٥أكتوبر .، وأكد البشير أنه سيرد الصاع صاعين لموسيفني لجعله يندم على العمل المتهوررزج نفسه فيه ،وأكد ان الجيش الحكومي السوداني يتوجه إلى الشرق والغرب لتطهير كل الأرض السودانية بعد أن يقضي على التمرد في الجنوب[٥].

واتهم السودان أوغندا باحتلال أجزاء من جنوبه وحذر قواتها وكذلك قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان "بقيادة جون قرنق" من محاولة احتلال (جوبا)، وقالت السفارة السودانية في نيروبي في بيان أن القوات الأوغندية مازالت تحتل أجزاء من محافظة شرق الاستوائية في السودان، ونفت أوغندا

(١) ينظر صحيفة الشرق الاوسط،العدد٦١٩٥، ١٩٩٥/١١/١٤م، ص٤.
(٢) مجلة السياسة الدولية، العدد،١٢٣، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ،القاهرة،يناير١٩٩٦م، ص٣٥٥.
(٣) المرجع نفسه، ص٣٥٧.
(٤) مجلة السياسة الدولية، العدد،١٢٣، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، يناير١٩٩٦م، المرجع السابق ، ص٣٦٣.
(٥) صحيفة الشرق الأوسط، العدد٦١٩٧، ١٩٩٥/١١/١٦م، ص٤.

مرارًا الاتهامات السودانية بأن قواتها تدعم الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة جون قرنق في جنوب السودان، وبعد أن قال السودان ان قواته تتحرك نحو الحدود حذر أوغندا من أنه سيقاوم أي تهديد لأراضيه وقال بيان السفارة السودانية إن الهجوم الحكومي المضاد بدأ بالفعل بضرب الوجود العسكري الأجنبي في (كيث) وما جا وي، وأضاف أن وجود القوات الأوغندية احتلال واضح الأراضي السودانية وفي تعليق على إعلان الجيش الشعبي لتحرير السودان بأنه يطبق على جوبا، قالت السفارة أن الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات الأوغندية سترتكب خطا فادحًا إذا حاولت احتلال جوبا[١]. وقال وزير الخارجية السوداني علي عثمان طه أن السودان في حالة حرب مع أوغندا، واتهم الرئيس الأوغندي يوري موسيفني بأنه خطط لعملية غزو جنوب السودان بدعم واسع عن جهات أخرى واستعداد سابق وأضاف أن تقاريرنا يفيذ بوصول أسلحة ومعدات عسكرية حديثة يوميًا إلى دخل الأراضي السودان عبر الحدود وقال إن إريتريا تنسق مع أوغندا في هذا الشأن، وذكر الوزير في حديثه للشرق الأوسط "أن العدوان" الأوغندي ينطلق من العلاقة القديمة التي تربط موسيفيني مع جون قرنق قائد منظمة الجيش الشعبي لتحرير السودان[٢].

- **حجم وإمكانية قوات المعارضة:**

التحالف الديمقراطي الوطني يقوده ضابط سوداني سبق له الخدمة في الجيش السوداني الحكومي هو العميد (عبدالعزيز خالد) وتقدم قوات التحالف بالعمليات العسكرية ضد القوات الحكومية بالتنسيق مع المعارضة السودانية (التجمع الوطني الديمقراطي) وتتمركز قواتها أساسًا في إرتيريا كما تقوم بعمليتها العسكرية في مناطق شرق السودان حيث تعًّد مناطق شرق السودان من المناطق الأمنة داخل حدود إريتريا وتستهدف حركة التحالف الديمقراطي الوطني تغير النظام الحاكم في السودان وإجراء انتخابات سياسية جديدة تشترك فيها الأحزاب في السودان كافة بالتنسيق مع التجمع الوطني الديمقراطي السوداني، الذي يضم منظمات المعارضة السودانية كافة ويتمركز حشده في مدينة (أسمرة الإريترية). ومن ناحية أخرى تحدث العميد (عبدالعزيز خالد) قائد قوات التحالف السودانية فإن الحركة بالتضامن مع الحركة الشعبية وقوات التحالف الشعبية والجبهة الوطنية سوف تستمر في مواجهة نظام الحكم في الخرطوم وحربها ضده مع المحاور السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية المختلفة حتى يمكن إزاحته من السلطة وإسقاطه من الحكم ، ومن هنا أصبحت القدرات العسكرية لحركات الجنوب المعارضة تتكون من قوات المعارضة السودانية المسلحة والتي يمثلها تجمع التحالف الوطني الديمقراطي من مجموعات عسكرية عديدة وأهم هذه المجموعات والتكوينات العسكرية الرئيسة، هي:

(١) صحيفة الشرق الأوسط،العدد٦٢٠١، ١٩٩٥/١١/٢٠م، ص٤.
(٢) صحيفة الشرق الأوسط، العدد٦٢٠٠ ،١٩٩٥/١١/١٩م، ص١

الجيش الشعبي لتحرير السودان: يتكون من مجموعة من معدات القتال والأسلحة المستولى عليها مثل دبابات ت٤،-٥٥/قوات مدفعية بم-٢١ وقطع مدفعية أخرى، وعدد غير محدد من الأسلحة الصغيرة إضافة إلى عدد من الهاونات عيار ٦٠ مم،١٢٠مم وعدد غير معروف من الرشاشات وقوات الدفاع الجوي عيار ٤,٥ مم و قواذف سام٥ يبلغ تعداد قوات جيش التحرير الشعبي السوداني نحو ٢٠-٣٠ ألف مقاتل طبقًا لبيانات عام ١٩٩٩بعد أن وصل مقداره نحو ٥٠ألف مقاتل عام٩٦/ ٩٧ م لكل مجموعة تشكل من كتيبة وتعمل أساسًا في منطقة الجنوب السوداني قوات التحالف السوداني يبلغ تعدادها نحو ٥٠٠مقاتل وتتمركز في إرتيريا وتعمل في منطقة الحدود الإريترية السودانية.

قوات مؤتمر البجا يبلغ تعدادها نحو ٥٠٠، مقاتل وتعمل في مناطق الحدود الإريترية السودانية.

قوات لواء السودان الجديد يبلغ قوته نحو ٢٠٠٠ مقاتل يعمل في منطقة الحدود الإثيوبية السودانية – الإرتيرية [١].

- **المعارك العسكرية على صعيد الجبهة الشرقية و الجنوبية:**

وفي ١٥يناير١٩٩٦م، يعلن السودان التعبئة العامة ضد إثيوبيا وأديس أبابا تستنكر محاولات الخرطوم لتحويل الانتباه عن محاولة اغتيال مبارك، وفي ١٦يناير، ومن ناحية أخرى، مجلس الأمن يدين السودان بالإجماع لرفضة تسليم المتهمين بمحاولة اغتيال مبارك. وفي ١٩يناير، الجيش الشعبي لتحرير السودان يعلن استيلاءه على منطقة (أشوا) وأسر ٢٥٠٠جندي[٢]. وفي١٣يناير١٩٩٧م، الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة قرنق يعلن استيلاءه على ولاية النيل الأزرق بالجنوب، والبشير يتهم إثيوبيا بالاشتراك في معارك جنوب السودان وفي١٥يناير، قوات "قرنق" تحتل شمال مدينة(كسلا)[٣]. وفي٦فبراير، الحكومة تعلن عن حشود إريترية وتوصية على الحدود السودانية وفي١٥فبراير،إعلان التعبئة العامة بولاية جنوب كردفان إثر تزايد هجمات قوات المعارضة، وفي١٩فبراير،عمرالبشيريرفض التصالح أو الحوار مع الأحزاب المعارضة وفي٢٤فبراير، قوات المعارضة السودانية بالجنوب تعلن عن استيلائها على مناطق جديدة شمال النيل الأزرق[٤]. و في ١٠مارس، قوات قرنق تستولي على مدينتي كايا و جومولي بجنوب السودان، وأوغندا تنفي مزاعم البشير بمشاركتها في معارك الجنوب، وفي ١٣مارس،قوات قرنق تعلن استيلاءها على مدينة (ياي) الإستراتيجية بالجنوب، وفي ٢٤مارس،القوات الحكومية تعلن استعادتها ٣مدن بولاية النيل الأزرق، وفي٢٧مارس، البشير يعلن حالة التعبئة العامة لمواجهة الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان بجنوب وشرق البلاد[٥]. وفي ٢مايو،المعارضة السودانية تعلن استيلاءها على مدينة(رون بيك) شمال غرب السودان، وفي ٩مايو،قوات الزعيم قرنق تحتجز عدة وزراء عدد من أعضاء

---

(١) نيفين محمود أحمد محمد شعبان، المرجع السابق ذكره.، ص١٠٠.

(٢) مجلة السياسة الدولية ، العدد١٢٤، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ،القاهرة،١٩٩٦م،ص٣٠٩.

(٣) مجلة السياسة الدولية ،العدد١٢٨، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية،القاهرة،أبريل١٩٩٧،ص٢٧٥.

(٤)مجلة السياسة الدولية، العدد١٢٩، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية،القاهرة،يوليو١٩٩٧، ،ص٢٨١.

(٥) المرجع نفسه، ص٢٨١.

البرلمان في ولاية البحيرات الواقعة تحت سيطرتهم[١]. وفي ٤أبريل، قوات المعارضة تعلن استيلاءها على ست حاميات للجيش السوداني بالجنوب وفي ٧أبريل،الحكومة السودانية تتوصل إلى أتفاق مع ٤ فصائل منشقة عن الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة جون قرنق وفي ٩/أبريل، السودان يتهم إريتريا بالاعتداء على أراضيه بولاية كسلا وفي ١٢أبريل ،المعارضة السودانية تستولي على مواقع عسكرية حكومية بالقرب من كسلا[٢].

يتضح لنا مما سبق أن حركة جون قرنق والمعارضة تمكنت من الاستيلاء على عديد من المناطق بدعم من أرتيريا وإثيوبيا و أوغندا على الرغم من محاولة القوات الحكومية السودانية استعادة السيطرة على بعض المناطق وتوقيع اتفاق مع المنشقين عن حركة قرنق من أجل تحقيق الانتصار على القوات قرنق والمعارضة في اعتقادي أن استراتيجية الحكومة لن تحقق أي تقدم بل زادت الأمر تعقيدًا من حيث التحالف مع القوى المعارضة لحركة جون قرنق والمعارضة وهو يعني اتساع الحرب بين عديد من الأطراف.

ثالثًا: أوضاع القوات العسكرية السودانية واستهداف المعارضة مناطق إنتاج النفط:

١- أوضاع القوات العسكرية السودانية

يبدو مدى الحذر الشديد الذى يراعيه النظام الحاكم في السودان في تعامله مع القوات المسلحة السودانية.. فهو لم يرفع استعداد نسبة منها لم تتجاوز ١٠%من حجم القوات ..خوفًا من أن تنقلب عليه .وقد أشارت وسائل الإعلام الغربية إلى وجود حالة من عدم الرضى تسود أوساط الجيش السوداني، والواقع أن القوات المسلحة السودانية قد عانت الكثير في ظل نظام البشير/الترابي.. حيث أهملت تمامًا سواء من حيث التنظيم أو التسليح. ؛إذ كانت معظم صفقات الأسلحة التي تحصل عليها حكومة السودان تحول إلى مليشيات الدفاع الشعبي في حين تحرم منها القوات المسلحة النظامية.. فضًلا عما لقيه ضباطها من عنت واضطهاد ..حيث واجهة صفوفهم أربع عمليات تطهير واسعة النطاق أحالت إلى التقاعد نسبة كبيرة منهم بلغت عدة آلاف ..تقترب نسبتهم من نصف عدد الضباط المحترفين في الجيش السوداني، وقد اتخذت هذه الإجراءات لحماية النظام الحاكم وتقليص احتمالات حدوث انقلاب عسكري ضده يطيح به[٣].

- **اتفاقية السلام ١٩٩٧م**

أطلق على هذه الاتفاقية اسم (اتفاقية السلام بين حكومة السودان والفصائل المقاتلة في جنوب السودان) وجرى التوقيع عليها بتاريخ ٢١أبريل ١٩٩٧م وتولى التوقيع عن حكومة السودان اللواء الزبير محمد صالح، وعن الفصائل الجنوبية التي شاركت بوفد موحد وقع عليها القائد دكتور ريك مشار، تني درقون عن الجبهة الديمقراطية المتحدة للإنقاذ، وحركة استقلال جنوب السودان وعن الحركة الشعبية لتحرير السودان

---

(١) مجلة السياسة الدولية، العدد١٢٩،المرجع السابق، ص٢٨٥.
(٢) المرجع نفسه، ص٢٨٣.
(٣) طه المجدوب، المرجع السابق ذكره، ص١٢١.

(المنشقة عن الحركة الأم) وقع القائد كاربينو كولنين بول، وعن قوة دفاع الاستوائية الدكتور ثيو فلوس أوتانق وعن جميع الأحزاب الإفريقية السودانية صمويل أروبول (الرئيس السابق لحزب سانو).

ووقع الرائد أروك طون الرئيس القام العام لمجموعة بور ومعظم هؤلاء القادة انشقوا عن الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في منعرج أواخر وفيما يبدوا أن كل الأطراف الموقعة على الاتفاقية قد اتحدث على قاسم مشترك يهدف إلى عزل الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان الأم وانتزاع /المبادرة السياسية من بين أياديها خاصة بعد أن بلغت جهود السلام مرحلة متقدمة بتوقيع اتفاقية إيقاد[١].

وقد اشتملت الاتفاقية على سته فصول لمعالجة أمرين: أولهما. المسائل الدستورية والقانونية والحريات والحقوق، وقسمة السلطة بين الاتحادية والحكومات الولاية. وثانيهما. قسمة الثروة.

واسفرت هذه الاتفاقية عن إنشاء مجلس تنسيق الولايات الجنوبية الذي تنحصر مهامه في الإشراف العام على الخطط القومية وبرامج السلام وتنسيق الجهود التشريعية في الولايات الجنوبية[٢].

إلى جانب ذلك حصلت الفصائل الجنوبية اعتراف شبة رسمي والدعم من قبل الدولة، وتقاتل بجانب القوات المسلحة في الجنوب، وتتضح أهمية هذه القوات وعظم خطرها في الإنجازات التي حققتها خلال مساندتها للقوات المسلحة والمتمثلة في استعادة وتأمين قدر كبير من الأرض وانتزاعها من أيدي قوات الحركة الشعبية[٣].

- **جولة الإيجاد الرابعة:** عقدت في يوليو ١٩٩٧م، انت الجولة الرابعة في إطار قمة (الإيجاد) التي أعلن فيها الرئيس السوداني عمر البشير موافقة حومته على إعلان المبادئ إطار للمفاوضات، وذلك لوضع حد للصراع في السودان
- **جولة الإيجاد الخامسة:** عقدت في نوفمبر ١٩٩٧م، للمفاوضات، ولنها تعثرت بسب الاختلاف حول المناطق التي قد يشملها استفتاء تقرير المصير لجنوب السودان[٤].

- **جولة الإيجاد السادسة٤مايو١٩٩٨م:**

عقدت جولة التفاوض السادسة في ظروف جديدة، تخدم المفاوض الحكومي، وتؤرق وفد حركة التمرد، فقد شهد مشروع السلام من الداخل على جميع المستويات تقدمًا ملحوظًا، أبرزه إجازة الدستور الدائم

(١) عبد الماجد محمد علي بوب، المرجع السابق ذكره ، ص٣٤٥.
(٢) عبدالقادر إسماعيل وآخرون، جنوب السودان بين إعلان كوكادام١٩٨٦م وماشاكوس٢٠٠٢م، المرجع السابق، ص١٧٣.
(٣) محمد عثمان حبيب الله، الحوار الجنوبي- الجنوبي طموحات عظيمة ونتائج محدودة، المرجع السابق، ص٢٣٠.
(٤) عبداللطيف فاروق أحمد، مرجع السابق ذكرة، ص٦٩.

للبلاد، والذي حدد الثوابت الوطنية غير قابلة للنقاش والتفاوض، إلى جانب التطور الملحوظ في علاقات السودان الخارجية.

- **قوات قرنق توسع عملياتها العسكرية في الجنوب:**

وفي٢٩مايو١٩٩٨م، المعارضة السودانية تعلن مقتل ٣٠٠جندي من القوات الحكومية بالجنوب[١] .

وفي ٣يونيو، قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان يعلنون استيلاءهم على مدينة أواو الاستراتيجية بالجنوب وفي ١٢يونيو، السلطات السودانية تعلن احباطها لمحاولة انقلاب قبل وقوعه، وفي١٧ يونيو، القوات الحكومية تعلن مصرع وإصابة٢٨٠ من مقاتلي الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب. وفي٢٠يونيو،عمر البشير يعلن استعادة قواته لميناء عقيق- من أيدي الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان[٢].

وفي ١يوليو،عمرالبشيريدعوالمعارضة بالخارج للعودة للبلاد وفي ٧يوليو،السلطات السودانية تعتقل ٢٠شخصًا وتعرض اعترافاتهم تليفزيونيًا حول مشاركتهم إلى الانفجارات بالخرطوم، وفي ١٥يوليو،اندلاع المعارك بين القوات الحكومية وجيش تحرير الجنوب، وفي١٥يوليو، قوات قرنق تعلن هدنة مؤقتة لوصول المساعدات لمناطق المجاعات، وفي ١٦يوليو، الحكومة السودانية توافق على الهدنة بالجنوب لمدة شهر، وفي ٢٥يوليو، الجيش الشعبي لتحرير السودان يعلن مقتل ١٣ جنديًا حكوميًا في المعارك بالجنوب، وفي ٢٦يوليو، القوات الحكومية تعلن مقتل ٤٥من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان بجنوب السودان [٣]. وفي ٢أغسطس،السودان يتقدم بشكوى لمجلس الأمن ضد إريتريا لاعتدائها على حدود السودان الشرقية، وفي٣أغسطس، الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان يواصلون شن الهجمات العسكرية بجنوب السودان غير معترفين بالهدنة ، وفي ٨أغسطس،مصرع ٢٤ جنديًا سودانيًا في هجوم لقوات الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان بالجنوب[٤]. وفي تلك الاثناء أكد رئيس أركان قوات الدفاع في جنوب السودان المتحالفة مع الحكومية إيجا هو أن معارك طاحنة تدو ر بين القوات الحكومية وقوات الدفاع من جهة والجيش الشعبي لتحرير السودان الذين هاجموا مدينتي(يووي ووأعات) في جونجلي ومن ناحية أخرى قال أن الجيش الشعبي نقل المعارك وتوقفت من ولاية بحر الغزال حيث يسري وقف إطلاق النار على مناطق أخرى وتوقع هجومًا وشيكًا على ولاية الوحدة[٥].

ومن ناحية أخرى، لقي شخصان مصرعهما وأصيب أحد عشر شخصًا آخرون إثر القاء قنبلة في أحد المستشفيات التابعة لجمعية الإغاثة النرويجية في بلدة (جيجبا) جنوب السودان التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقال المتحدث باسم الجمعية إنه يعتقد أن سلاح الجو السوداني هو

---

(١) مجلة السياسة الدولية،العدد١٣٤، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، أكتوبر١٩٩٨م، ص٣٣٥.
(٢) المرجع نفسه ص٣١٩
(٣) المرجع نفسه، ص٣٢١.
(٤) المرجع نفسه، ص٣٢٢.
(٥) الأهرام ،العدد٤٠٧٩٨، ١٩٩٨/٨/١٩م.

المسؤول عن ذلك الهجوم، وأضاف ...ومن جهة ثانية أعلن مصدر في الجيش الشعبي أن جون قرنق زعيم الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان نجا أخيرًا من محاولة لاغتياله عندما تعرض منزلة في نيروبي الهجوم شنة أنصار الجنرال كاربينو كوانيين [١].

واتهمت المعارضة السودانية الحكومة السودانية بالاستعانة بقوات أجنبية للقتال في جنوب السودان وقال مبارك المهدي الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي المعارض في بيان تلقاه الأهرام، إن شركة عازة للطيران التابعة لوزارة الدفاع السودانية قامت بنقل ألف جندي تشادي عبر جسر جوي من تشاد إلى جوبا[٢].

- **جولة الإيجاد السابعة ٤أغطس١٩٩٨م:**

عقدت هذه الجولة التفاوضية في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، وكانت بحضور أمين عام منظمة الوحدة الإفريقية "سالم أحمد سالم"، و السفير الإيطالي بأديس أبابا ؛ نيابة عن شركاء الإيجاد وللملاحظ فإن شركاء الإيجاد لا تضم في عضويتها دولًا فقط، وإنما تضم أفرادًا من أهل الخبرة والتخصص في الشأن السوداني لذلك فقد استعملت الإدارة الأمريكية هذه الجهة الضبابية وقودًا للمرحلة الأولى من خطتها الثلاثية، وهي مرحلة التدخل الناعم وقد طرحت في هذه الجولة الموضوعات نفسها، القديمة و الشؤون الإنسانية، والدين والدولة وتقرير المصير، الذي اتخذه وفد جون قرنق كورقة رابحة لإطالة أمد التفاوض، و هو متفق عليه مع الجانب الأمريكي، الذي بدأ يمارس ضغوطًا علنية على جناح جون قرنق، وشرع في التداخل المباشر لتوجيه مسار التفاوض بالشكل الذي يخدم مشروع الإدارة الأمريكية لذلك فان هذه الجولة، لم تتعد كونها ندوة فكرية غلب عليها السجل السياسي[٣].

ومن ناحية أخرى، اتهم الناطق باسم الجيش السوداني الفريق عبدالرحمن سر الختم إريتريا بحشد قواتها على الحدود المشتركة مع السودان بهدف شن هجمات على قطاع البحر الأحمر وكانت اشتباكات مسلحة اندلعت في حي الثورة في مدينة جوبا عاصمة الإقليم الجنوبي بين فصائل جنوبية أدت إلى مقتل عشرة أشخاص، وتبع ذلك مقتل أحد أفراد القوات التابعة للقائد ترويج تان، قائد قوات دفاع جنوب ولاية الاستوائية خلال اشتباكات اندلعت بين قوات مشار وقوات ما تيب الذي يسيطر على ولاية الوحدة وانتقلت الاشتباكات إلى مدينة جوبا[٤].

---

(١) الأهرام، العدد٤٠٨٨٩ ، ١٩٩٨/٨/١م

(٢) الأهرام ، العدد٤٠٨٥٢، ١٩٩٨/١٠/٢م

(٣) محمد الفاضل بن علي العرفي التونسي، المرجع السابق، ص١٦٤-١٦٥.

(٤) صحيفة الحياة، العدد ١٣٠٩٨ ، ١٥/يناير/١٩٩٩م، ص٥.

- **جولة الإيجاد الثامنة١٩-٢٣يوليو١٩٩٩م**

أعيد نقل مقر التفاوض إلى نيروبي عاصمة كينيا كان الوسطاء يعدون حثيثًا للقاء التفاوض[١]. ومن ناحية أخرى، قالت مصادر برلمانية مطلعة في الخرطوم إن حكومة الفريق عمر حسن البشير قد تواصلت إلى قرار يسمح لجنوب السودان بالانفصال في دولة مستقلة مقابل وقف الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان للقتال مع الشمال، وأشارت المصادر إلى أن الأوساط البرلمانية تشعر باستياء شديد من الصفقة الحكومية التي تهدف أساسًا إلى عزل المعارضة الشمالية المطالبة بعودة الحكم المدني والديمقراطية للبلاد وجاءت أنباء الصفقة بعد نجاح الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان في توجيه ضربات عديدة إلى القوات الحكومية في الجنوب[٢].

التصعيد العسكري في شرق السودان

و من ناحية أخرى، أصدرت القيادة العامة المسلحة السودانية بيانًا في ١٩ مارس /٢٠٠٠م،أعلنت فيه أن مجموعة من قوات فيما يسمى بجيش تحرير السودان التابع لحركة قرنق شنت هجومًا على محطة همشكوريب وبعض المناطق في ولاية كسلا الواقعة على الحدود مع إريتريا وتصدت لها القوات المسلحة وكبدتها خسائر فادحة .، وفي الجنوب قال جون قرنق زعيم المتمردين في السودان: إن القوات الحكومية شنت هجومًا مضادًا واسع النطاق على المتمردين في شرق السودان بالقرب من الحدود مع إريتريا وقال إن القتال تركز بالقرب من كسلا على مسافة ٤٠٠ كيلومتر شرقي الخرطوم[٣]. وأعلن الرئيس السوداني عمر حسن البشير أن بلاده سوف تغلق أجواءها أمام الطائرات التي تحمل إمدادات لقوات المتمردين و أنه سيعيد النظر في منظمات الإغاثة الموجودة في جنوب السودان، ولن يسمح بأي إمدادات حتى ولو كانت إنسانية إلا عبر السودان، ودعا في اجتماع حاشد بحدائق القصر الجمهوري إلى فتح معسكرات التدريب من أجل الدفاع عن الوطن وطالب الوزراء والولاة والمحافظين بقيادة نائب المقاومة إلى مناطق العمليات[٤]. ففي نوفمبر عام ٢٠٠٠ م ،شنت القوات المسلحة السودانية هجومًا على القوات المسلحة السودانية هجومًا على قوات التجمع الوطني الديمقراطي عند (هميش كريب)،شمال شرقي كسلا، فطرد معظم أفراد الحامية من[٥].

---

(١) محمد الفاضل بن علي العرفي التونسي، المرجع السابق، ص١٦٦.
(٢) صحيفة القدس العربي،العدد٣٠٩٤، ١٩٩٩/٤/٢٣، ص٦.
(٣) صحيفة الأهرام، العدد ٤١٦١٢، ١٠نوفمبير٢٠٠٠م.
(٤) صحيفة الأهرام، العدد٤١٥٠ ٢ ، ٢٣/يوليو/٢٠٠٠م.
(٥) روبرت أو كولينزا، المرجع السابق ذكره،ص٣٠٢.

٢- استهداف التجمع الوطني والجيش الشعبي مناطق إنتاج النفط

بداية العام ٢٠٠١ حتى-٢٠٠٢/٤/١٣م:

أعلن الجيش الشعبي لتحرير السودان أنه استهدف للمرة الأولى مناطق نفطية تقع تحت سيطرة الحكومة، وأنه أحرق آبارًا نفطية في منطقة بحر الغزال بولاية الوحدة، ومن ناحية أخرى حذرت الحكومة السودانية أوغندا من القيام بمطاردة متمردين أوغنديين داخل الأراضي السودانية، وقالت إن عواقب ذلك ستكون وخيمة، وذكر المتحدث باسم الجيش الشعبي ياسر عرمان لوكالة الصحافة الفرنسية أن "قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وصلت للمرة الأولى إلى أماكن يستخرج منها النفط في منطقة بحر الغزال بولاية الوحدة في أعقاب معارك اندلعت وأضاف أن "ثلاث آبار نفطية أحرقت في منطقة بحر الغزال ودمرت آلة للحفر على الطريق التي تصل هجليج بما يوم جنوب غرب السودان". وذكر أن "ثلاثة معسكرات للقوت الحكومية والمليشيات الموالية لها التي تحرس المناطق النفطية دمرت أيضًا في هذه المعارك التي أسفرت عن سقوط عشرات القتلى في صفوف القوات النظامية" بحسب ما قال وكرر أن الجيش الشعبي لتحرير السودان يعد المنشآت النفطية "أهدافًا مشروعة لأن عوائد النفط تسهم في تمويل المجهود الحربي للحكومة السودانية"[١]. وفي ١٣/أبريل ٢٠٠٢م،قالت مصادر حكومية سودانية إن الحركة الشعبية لتحرير السودان أطلقت قذيفتي كاتيوشا على مدينة واو عاصمة ولاية غرب بحر الغزال بجنوب السودان؛ مما تسبب في إصابة امرأة وطفلة بجروح نتيجة للقصف. وقال المتحدث الرسمي باسم الحكومة غازي صلاح الدين لوكالة السودان للأنباء "إن الاعتداء يشكل سابقة ويعتبر أول خرق لاتفاقية حماية المدنيين من قبل الحركة." وأوضح أن الحكومة تملك كل الأدلة التي تثبت تورط الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون قرنق، وأنها ستتقدم بطلب رسمي للتحقيق في استهداف حركة التمرد للمدنيين.

---

(١) موقع قناة الجزيرة، السودان :الجيش الشعبي يهاجم مناطق النفط، تاريخ ٢٠٠١/١/٢٧م،على الرابط https://www.aljazeera.net/news/arabic/2001/1/27/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D9%87%D8%A7%D8%AC%D9%85-%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82

. وكانت الحكومة والحركة وافقتا على بند حماية المدنيين ضمن الاتفاقية التي عقدت بينهما قبل ثلاثة أشهر برعاية الولايات المتحدة بهدف وقف الحرب الأهلية على خطوات، غير أن الحركة المتمردة ترى أن هذا البند لا يشمل العاملين في المنشآت النفطية. وتقع واو في منطقة غير نفطية. وازدادت المعارك خاصة في إقليم الوحدة حيث مركز استخراج النفط في الجنوب. و كان الناطق الرسمي باسم القوات المسلحة السودانية أعلن أن الجيش تمكن من دحر قوات الحركة في منطقة مرمر بإقليم الوحدة[١].

- **مفاوضات السلام بمشاكوس٦يوليو٢٠٠٢م**

- **مفاوضات مشاكوس٦يوليو٢٠٠٢م:**

في ٦يوليو٢٠٠٢م، بدأت جولة من المفاوضات بين الحكومة والحركة في مشاكوس بكينيا، للتداول حول مسودة اتفاق لتحقيق السلام في السودان، وتكونت مسودة الاتفاق من خمسة أجزاء تحت عناوين: المبادئ العامة، والترتيبات الانتقالية، وهياكل الحكم، والأمن، والضمانات[٢]. وطبقًا للمسودة الأولية التي قدمت للطرفين، وقد أجريت عليها تعديلات كثيرة لاحقًا، يعطي الجنوب حق تشكيل حكومة إقليمية بصلاحيات واسعة ودستور خاص بالجنوب في ظل دستور قومي يجسد المبادئ العامة الواردة في الاتفاق وينص مشروع الاتفاق على إعطاء الأولوية لوحدة السودان القائمة على الحكم الديمقراطي، والعدالة ، و احترام حقوق حق مواطني جنوب السودان في تقرير مصيرهم في الفترة الانتقالية ٤سنوات،عن طريق الاستفتاء أوعن طريق أي ترتيبات أخرى يتفق عليها، وفي النقاط الخاصة بالفترة الانتقالية حدد المشروع مرحلة ما قبل الفترة الانتقالية التي يوقف فيها إطلاق النار وكل الأعمال العدائية (من ٤إلى٦أشهر) تنشأ فيها المؤسسات الانتقالية، ثم فترة ٤سنوات للمرحلة الانتقالية . تؤسس هياكل الحكم هذه في المرحلة بحسب مبادئ اتفاقية السلام التي سيتضمن في الدستور، ونص المشروع على وجود حكومة وطنية (لكل السودان) وحكومة إقليمية لجنوب السودان) ونص على وجود دستور قومي يحدد واجبات ومسؤوليات الحكومة القومية والإقليمية [٣].

(١) موقع قناة الجزيرة، حركة قرنق تقصف مدينة في جنوب السودان،١٣/٤/٢٠٠٢م،على الرابط
https://www.aljazeera.net/news/arabic/2002/4/13/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%82%D8%B1%D9%86%D9%82-%D8%AA%D9%82%D8%B5%D9%81-%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86
(٢) بهاء الدين مكاوي محمد قيلي ،المرجع السابق، ص٢٧٥.
(٣) ينظر، بهاء الدين مكاوي محمد قيلي ،المرجع السابق، ص٢٧٦.

- **اتفاق مشا كوس:** اجتمعت الحكومة السودانية و الحركة الشعبية في ماشاكوس في كينيا في الفترة من ١٨يونيوحتى٢٠يوليو٢٠٠٢م،ووقع على إعلان مبادئ لصالح شعب السودان الذي وضع إطار للحكم تقتسم فيه السلطة والثروة بالعدل وقد نص هذا الإعلان على ما يلي:

١- أن وحدة السودان التي تقوم على أساس الإدارة الحرة باقية ستظل هي الأولوية للطرفين وانه من الممكن رد مظالم شعب جنوب السودان ضمن هذا الإطار[١].حق شعب جنوب السودان في رقابة شؤون إقليمية وحكمة والمشاركة العادلة في الحكومة القومية إقرار حق تقرير المصير لجنوب السودان تنشأ مؤسسات وآليات لتنفيذ اتفاق السلام، أبرزها مفوضية مستقلة للتقويم والتقدير لمتابعة تنفيذ الاتفاق.، فيما يخص العلاقة بين الدين والدولة؛ ونظرًا لأنها قضية شائكة في العلاقة بين الشمال والجنوب توصل الاتفاق إلى أن الأهلية للمناصب العامة والوظائف تكون على أساس المواطنة، وليس على أساس الدين أو المعتقدات أو العادات، وخصص الجزء الرابع من اتفاق مشاكوس لهياكل الحكم حيث أقر ضرورة سن دستور جديد يتم تضمين الاتفاقية فيه كما عالج قضية تطبيق الشريعة الإسلامية، بأن أورد في هذا الجزء أن التشريعات التي تسن على الصعيد القومي والتي تتأثر بها الولايات غير جنوب السودان ،تكون مصدرها الشريعة والتوافق أما فيما يخص الولايات الجنوبية فإن مصدر التشريعات يكون قيم شعب جنوب السودان وعاداته، نص الاتفاق على حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان، وأن يعمل الطرفان على جعل خيار الوحدة جاذبًا لشعب جنوب السودان وأن يتم استفتاء والجنوبيين في نهاية الفترة الانتقالية على خياري الوحدة أو الانفصال[٢].

وبعد ثلاثة أيام من توقيع الاتفاق الإطاري في مشاكوس، حيث قامت الحكومة السودانية بفتح النار ضد مواقع الحركة وأعلنت انها قد استردت مدينة "لافون" التي كانت تخضع لسيطرة قوات قرنق[٣].

- **الجولة الثانية مفاوضات مشا كوس:** في بداية الجولة الثانية من مفاوضات مشاكوس في ٢٠٠٢/٩/١م ،جاء أن سكرتارية الإيجاد قدمت أورقًا تحمل مطالب الحركة الشعبية ببحث مستقبل المناطق الثلاث رفضت الحكومة السودانية بحث هذه القضايا تحت مظلة الإيجاد ، وإن لم تعترض على مناقشتها في مسار مستقبل خارج مبادرة الإيجاد. وبناء على ذلك، انصرفت الجولة الثانية من مفاوضات ما شاكوس إلى التفاوض في قضتي تقسيم الثروة والسلطة على وفق ما جاء في الاتفاق الإطاري، وانتهت هذه الجولة بتوقيع مذكرة تفاهم نصت على أن تبدأ مفاوضات الجولة الثالثة من النقطة التي توقفت عندها المفاوضات[٤]. وقد أعلن "جون قرنق" أن هذه المناطق المهمشة ليست تابعة للجنوب جغرافيًا، وأن ارتباط

(١) عبداللطيف فاروق أحمد، المرجع السابق ، ص٧١.
(٢) المرجع نفسه، ص٧٢.
(٣) نورا عبدالقادر حسن: الجولة الثانية من اتفاق ما شاكوس مسارات متعرجة، مجلة السياسية الدولية،العدد١٥١،مركزالأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، يناير٢٠٠٣م، ص٢٣٤.
(٤) هاني رسلان: المفاوضات حول المناطق المهمشة في السودان :المسار الموازي لمبادرة الايجاد، مجلة السياسة الدولية،العدد١٥٢،أبريل ٢٠٠٣م،القاهرة، على الرابطhttps:// www.-law.net

الحركة الشعبية بها هو ارتباط سياسي، ومع ذلك يصر على مناقشتها في المفاوضات، وأن يكون لها حق تقرير المصير مثل الجنوب، بعد فترة انتقالية مقدراها ست سنوات، تختار بعدها هذه المناطق الطريقة التي تحدد بها مستقبلها في أطار السودان، ويصر كذلك على أن تكون العلاقة بين الدين والدولة إحدى القضايا الرئيسية للتفاوض بشأن مستقبل هذه المناطق، وهوما يعني أن قرنق يريد تطبيق مبادئ اتفاق ما شاكوس الإطاري الموقع في٢٠/٧/٢٠٠٢م عليها، وهو الأمر الذي ترفضه الحكومة السودانية بصورة مطلقة، وتهدف الحركة الشعبية إلى جعل المناطق مستقلة عن الشمال أو متمايزة عنه على الأقل، وقد تعدها جسرًا أسيا سيًا تعبر به نحو الشمال[١].

- **معركة توريت**

استطاعت الحركة الشعبية لبعض الوقت تهديد مدينة توريت الإستراتيجية الواقعة شرق الاستوائية، ومن جانبه عزى قرنق الهجوم إلى استفزازات الحكومة بحشدها لقواتها في المنطقة.

وهذا الراي يختلف مع رأي "هيلدا ف . جونسون" فقد استطاعت مقابلة بعض قيادات الحركة /الشعبية لتحرير السودان، وبحسب قول "هيلدا جونسون" تأكدت من عدم حدوث استفزاز محدد من طرف الحكومة لتبرير الهجوم على توريت.

وإنما لجأت الحركة لاستخدام القوة من أجل تعزيز موقفها التفاوضي وطالما أنّ الحكومة ، وفقًا لما تراه الحركة الشعبية، لا ترغب في إبرام اتفاق عريض بقدر ما ترغب في عقد صفقة سريعة ومحدودة بجانب وقف إطلاق النار[٢].

ونتيجة لذلك وجدت الحكومة السودانية نفسها في موقف بالغ الحرج، فسقوط توريت يعني اختلال التوازن العسكري القائم منذ فترة طويلة لصالح الحركة الشعبية، الأمر الذي سينعكس بطبيعة الحال على طاولة المفاوضات، ليس ذلك فقط، بل إن بقاء هذه المدينة الإستراتيجية في أيدي الحركة الشعبية سيفتح الباب أمام سقوط مدينة أخرى أثر أهمية هي "جوبا" عاصمة الجنوب التي ظلت الحكومات السودانية المتعاقبة حريصة على الاحتفاظ بها على الدوام في مختلف مراحل الحرب الأهلية رمز لوجودها وسيادتها في الجنوب.

ومن ثم لم يكن ممكنا المضى في التفاوض في ظل هذه الأوضاع المستجدة دون وجود ضمانات كافية بأن الحركة الشعبية لن تعود مرة أخرى استغلال أجواء الاسترخاء الناتجة عن المفاوضات[٣].

---

(١) ينظر: هاني رسلان، المفاوضات حول المناطق المهمشة في السودان :المسار الموازي لمبادرة الايجاد، مجلة السياسة الدولية،العدد١٥٢،أبريل ٢٠٠٣م،القاهرة، المرجع السابق، على الرابطhttps:// www.-law.net

(٢) هيلد ف.جونسون: اندلاع السلام قصتي مع مفاوضات أطول حروب إفريقيا "نيفاشا"،ميتافرسي للترجمة و إستشارات التنمية، منشورات مدارك،٢٠١١م، ص١٣٧.

(٣) هاني رسلان، الموقف المصري من إطار ماشاكوس ، المرجع السابق، ص ١١٢.

وفي اليوم الثاني، لهجوم الحركة /الجيش الشعبي لتحرير السودان على توريث، انسحبت الحكومة بشكل رسمي من المحادثات وسلّم وفد الحكومة خطابًا للجنرال سمبيو بتاريخ ٢/سبتمبر أعرب فيه عن عدم رضاه عن سير المفاوضات، واتهموا الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان بإدراج قضايا خارج إطار برتوكول ماشاكوس، وعلى وجه التحديد قضايا تقاسم السلطة، والعلاقة بين الدين والدولة، وتكوين حكومة، وحدود الجنوب[١].

وأعلنت الحكومة من جانبها التعبئة للجهاد[٢]. وكان الجيش السوداني قد بدأ حشد قواته بما فيها القوات غير النظامية من الميليشيات التي جندت حديثًا، في بلدة جوبا استعدادًا لمهاجمة توريت التي سيطر عليها قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان [٣].

فضلًا عن التنسيق مع إحدى الفصائل الجنوبية المتعاونة معها[٤]. ومن ناحية أخرى الحكومة السودانية تطالب الحركة و الجيش الشعبي لتحرير السودان بالموافقة على وقف لإطلاق النار والانسحاب من توريت، قبل استئناف محادثات السلام. و برغم من ذلك، استمر القتال لعدة أسابيع في توريت والمناطق المحيطة بها، كما درات معارك عنيفة في مناطق أخرى مصحوبة بالقصف الجوي [٥].

ومن ناحية أخرى، كان الجيش الشعبي لتحرير السودان يعتزم الهجوم على مدينة جوبا التي تعتبر أحد المعاقل الحكومية الرئيسية فى جنوب البلاد. ويقول" أوياى دينغ أجاك القائد بالجيش الشعبي أن القوات تزحف على جوبا من مدينة توريت التي كانت قد استولت عليها من القوات الحكومية".

ومن ناحية أخرى، قال المتحدث باسم الحركة إن حركته لم تتعرض لأي ضغوط دولية للانسحاب من المدينة [٦].

وبحسب قول هيلدا جونسون وردت تقارير تفيد عن مقتل ما يفوق الألف شخص في غرب أعالي النيل في المناطق المجاورة لحقول النفط[٧].

---

(١) هيلد ف.جونسون، المرجع السابق، ص١٣٨.
(٢) المرجع نفسه، ص١٣٩.
(٣) موقع قناة bbcعربي، متمردو جنوب السودان يعتزمون مهاجمة جوبا، تاريخ١٠/٠٩/٢٠٠٢، على الرابط co.uk/hi/arabic/news/newsid_2246000/2246751.stm
(٤) هاني رسلان، الموقف المصري من إطار ما شاكوس، المرجع السابق ، ص ١١٣.
(٥) المرجع نفسه، ص١٣٩.
(٦) موقع قناة bbcعربي، متمردو جنوب السودان يعتزمون مهاجمة جوبا، تاريخ١٠/٠٩/٢٠٠٢م، المرجع السابق.
(٧) هيلد ف. جونسون، المرجع السابق، ص١٣٩.

استعادة توريت

قال بيان صادر عن الناطق الرسمي باسم الجيش السوداني الفريق محمد بشير سليمان أن القوات المسلحة تمكنت بعد معارك ضارية وشرسة استمرت قرابة الأسبوعين من دخول توريت عنوة؛ وكشف البيان الذي بثته الإذاعة السودانية، أن الجيش خاض ثلاث معارك فاصلة هي معركة خور انجليز ومعركة خور دليب، ومعركة لخباته، على التوالي ووصفها بيان الناطق الرسمي بأنها تميزت بشدة القتال وضراوته[1].

ومن ناحية أخرى، أعلن الرئيس السوداني عمر البشير استعادة مدينة توريت الجنوبية من أيدي قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان، وأكد أن الجيش السوداني قادر على بسط سيطرته على الجنوب حتى الحدود الكينية والأوغندية وأن تقدم القوات المسلحة لن يتوقف عند توريت[2].

ومن ناحية أخرى، كان القائد العسكري السوداني الجنرال "محمد بشير سليمان قد اعلن للإذاعة السودانية انه قد منح قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان مهلة امدها ست ساعات لاخلاء توريت وإلا سيكون عليهم تحمل النتائج.

وقال سليمان إن قتالًا ضاريًا تدور رحاه شرقي البلاد بالقرب من بلدتي هاماشكوريب وشالالوب، وإن القوات الحكومية تنوي الانقضاض على مدن سقطت بيد قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان ، وكرر سليمان الادعاء بأن ارتيريا تدعم قوات الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان ، ولكنه تعهد بتطهير المنطقة من القوات المعادية قريًبا.ونفت إرتيريا من جانبها اي تورط لقواتها في القتال الدائر في السودان".

وكان الرئيس السوداني قد اعلن امام المجلس الوطني بالخرطوم ان الحكومة السودانية لن تعود إلى طاولة المفاوضات في ماشاكوس ما لم تتم اشاعة جو ملائم للحوار.

على صعيد آخر، يقول التجمع الوطني الديموقراطي السوداني المعارض إن قواته استولت على حامية رسّاي الواقعة على الطريق بين بورسودان والخرطوم.

---

(١) موقع صحيفة البيان، «التجمع» يعلن قطع طريق الخرطوم ـ بورتسودان، الجيش السوداني يستعيد توريت، التاريخ: ٠٩ أكتوبر ٢٠٠٢، على الرابط https://www.albayan.ae/one-world/2002-09-03-1.1363192

(٢) موقع قناة الحزيرة، البشير يعلن استمرار العمليات العسكرية بعد استعادة توريت،٢٠٠٢/١٠/٨م، على الرابط https://www.aljazeera.net/news/arabic/2002/10/8/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D9%8A%D8%B1-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA

وصرح "ساغان أموم "أمين عام التجمع الوطني بأن قوات التحالف قتلت مائتين من القوات الحكومية بمن فيهم قائد الحامية الرائد سليمان شريف كما أسرت خمسين جنديا.

وقال أموم إن مقاتلي التجمع يطاردون فلول القوات الحكومية ويتقدمون نحو كل من كسلا وبورسودان[١].

وقال بيان القيادة العسكرية الموحدة أن قوات التحالف باستيلائها على هذه الحامية الإستراتيجية تكون قد قطعت الطريق تماما بين بورتسودان والعاصمة الخرطوم. ولكن المتحدث باسم الجيش السوداني الفريق محمد بشير سليمان قال إن «معلوماتنا تشير إلى أن الطريق مستهدف »، واعتبر انه حتى لو تم الاستيلاء على هذا الطريق فإن هناك طرقًا بديلة اخرى له. ورفض المتحدث وصف ما يتعرض له الجيش هذه الايام خاصة شرقي البلاد بأنها هزائم وقال ان ما يجرى هو «استغلال لانشغال القوات المسلحة في موقع آخر» في اشارة إلى محاولات الخرطوم استعادة مدينة توريت الاستراتيجية المهمة جنوبي السوداني[٢].

---

(١) موقع قناة bbcعربي، الجيش السوداني حررنا توريت،٢٠٠٢/١٠/٨م،على الرابطhttp://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_2309000/2309839.stm

(٢) موقع صحيفة البيان، «التجمع» يعلن قطع طريق الخرطوم ـ بورتسودان، الجيش السوداني يستعيد توريت، التاريخ: ٠٩ أكتوبر ٢٠٠٢م، على الرابط**https://www.albayan.ae/one-world/2002-09-03-1.1363192**

المبحث الثالث

اتفاقات نيفاشا

٢٠٠٣-٢٠٠٥م

- **اتفاق الترتيبات الأمنية:**

وجدت الحكومة السودانية في اتفاق ماشاكوس الخطوة الأولى المكملة للخطوات الباقية التي تسعى الحكومة منها تحقيق سلام دائم في السودان، ولعل نجاحها في عقد ذلك الاتفاق شجعها على إكمال مباحثاتها مع الحركة الشعبية[١]. وتمهيدًا لعقد اتفاق الترتيبات الأمنية فقد عقدت جولة من المباحثات مع الحركة الشعبية في مدينة (ناكورو بكينيا) في الثالث من أب عام٢٠٠٣م، وفي هذه المباحثات لم يتمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاق بسب الوثيقة التي قدمتها كينيا عبر منظمة الإيجاد، والتي تضمنت ضرورة تشكيل وزارتين للدفاع وبنكين مركزيين أحدهما للشمال والآخر للجنوب، إذ رفضت الحكومة السودانية تلك الوثيقة، وعدتها محاولة لتكريس انفصال الجنوب بدًلا من الحل على أساس وحدوي، بجانب أنها تطالب بإسقاط حكم الشرعية الإسلامية بالخرطوم، وعلمنتها. فضلًا عن تعارضها وتناقضها مع اتفاق ماشاكوس وتحمل حلولًا جديده، وعلى إثر ذلك قررت الحكومة السودانية متابعة مباحثاتها في مدينة نفاشا بكينيا في الخامس من أيلول عام٢٠٠٣م، إذ و جدت الحكومة السودانية متابعة مباحثاتها، حسم مسألة الترتيبات الأمنية ، وقد أثارت هذه المسألة اختلافًا في وجهات النظر فقد كانت وجهة نظر الحكومة السودانية تنحصر في دمج جيش الحركة في القوات الحكومية وأن يتم تشكيل سبع فرق عسكرية تتمركز اثنتان منها في الشمال واثنتان في الجنوب وواحدة في كل من إقليم جنوب النيل الأزرق، وأبيي، وجبال النوبة، في حين كانت وجهة نظر الحركة الشعبية الحفاظ على كامل جيشها في الفترة الانتقالية وضرورة سحب ٩٠%من جيش الحكومة من الجنوب والمناطق المهمشة الثلاث جبال النوبة ،وأبيي، وجنوب النيل الأزرق ،في مدة لا يتجاوز ثمانية عشرًا شهرًا من توقيع اتفاق السلام[٢].

- **مفاوضات اقتسام الثروة والسلطة:**

حظيت مسألة اقتسام السلطة باهتمام الحركة الشعبية التي كانت تسعى للحصول على نصيب لها في إدارة الدولة فقد كانت لرئيس الحركة جون قرنق وجهة نظره فيما يخص اقتسام السلطة إذ طرح فكرة تعديل تداول منصب الرئاسة بينه وبين الرئيس عمر البشير في المدة الانتقالية إذ يتولى هو رئاسة الدولة في النصف الأول من المدة الانتقالية والبشير في النصف الثاني، وعندما رفضت الحكومة تلك الفكرة

(١) منى حسين عبيد: اتفاقات نيفاشا الأبعاد الإقليمية والدولية، مجلة دراسات دولية، العدد٢٨، بغداد، ٢٠٠٥م ، ص١٠١.
(٢) المرجع نفسه، ص١٠٢.

طرح جون قرنق وجود رئيس مسلم ونائب مسيحي أوحد إذ يتولى النائب العام الرئاسة في حالة غياب الرئيس أو وفاته ويكون للنائب حق الاعتراض على قرارات الرئاسة كما اقترح تمثيل الجنوبيين في الحقائب الثلاث(الدفاع - و الخارجية - والداخلية) إذ كان يرى أن هذه المناصب قاصرة على الشماليين فقط، في حين طرحت الحكومة السودانية فكرة وجود رئيس وأربعة نواب، يمثلون المناطق الجغرافية الأربع في البلاد (الشرق، والغرب، والشمال، والجنوب) لكن هذا الطرح لم يحظ بقبول الحركة الشعبية لذا استبدلته الحكومة بطرح آخر يقضي بوجود نائبين أحدهما للإشراف على مجلس الوزراء والثاني للإشراف على الجنوب ولكن الحركة الشعبية رفضته أيضًا الأمر الذي أدى إلى عدم توصل الطرفين إلى اتفاق [١]. وفي المفاوضات التي جرت في نيفاشا في شهر (أيلول)٢٠٠٣م ، طالبت الحركة الشعبية مرة أخرى برئاسة دورية في المدة الانتقالية، التي تمتد ست سنوات مناصفة بين الرئيس عمر البشير و جون قرنق، و٥٣%من مقاعد الحكومة ٤٠ منها للجنوب و٩لجبال النوبة وأربعة لجنوب النيل الأزرق.

ويرجع التباين الشديد في مواقف الجانبين بشأن عدد من القضايا المهمة، أبرزها:

- رغبة الجنوب في الاستئثار بكل الموارد الموجودة في الأقاليم الجنوبية وعدم ذهاب أي منها إلى الشمال الذي لا يحق له الاستمتاع بها بدعوى أن الحكومات الشمالية المتعاقبة كانت تهمل الجنوبيين وتركز على عملية التنمية في الشمال مما أسهم في إيجاد فجوة كبيرة بين الجانبين؛ ولكي يتم التغلب عليها لابًّد من تخصيص موارد الجنوب للجنوبيين لأنه الأكثر تضررًا من الحرب، فضلًا عن أن المخصصات القومية الحكومية لعملية إعادة الإعمار- خاصة للجنوب غير كافية[٢].

- **اتفاق اقتسام الثروة**

اتفق الطرفان على تخصيص نسبة لا تقل عن ٢ في المئة من إيرادات البترول للمناطق المنتجة للنفط بحسب الكمية المنتجة فيها بعد الدفع لحساب تثبيت إيرادات البترول للولايات المنتجة له يخصص من بداية المرحلة قبل الانتقالية ٥٠ في المئة من صافي إيرادات البترول المستخرج من آبار البترول في جنوب السودان لحكومة جنوب السودان وتخصص الـ ٥٠ في المئة المتبقية للحكومة القومية وولايات شمال السودان.

- اتفق الطرفان على إعادة هيكلية بنك السودان المركزي في أثناء المرحلة قبل الانتقالية وعلى بنك السودان استخدام نظامين مصرفين وتطويرهما أحدهما إسلامي، والآخر تقليدي؛ لضبط تنفيذ سياسة نقدية واحدة والإشراف عليها من طريق :

---

(١) بدر حسن الشافعي: اتفاق تقسيم الثروة في السودان، مجلة السياسة الدولية ،مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية،القاهرة،العدد١٥٦ ،أبريل٢٠٠٤م،ص١٨٢ .؛منى حسين عبيد، الخريطة السياسية ،المرجع السابق ذكره،ص٤٢.
(٢) منى حسين عبيد، الخريطة السياسية ،المرجع السابق ذكره، ص٤٢.

أولًا : نافذة تمويل إسلامية في شمال السودان يديرها نائب محافظ بنك السودان المركزي، ويستعمل فيها أسلوب التمويل الإسلامي لتطبيق السياسة النقدية القومية نفسها في شمال السودان.
ثانيًا : بنك جنوب السودان برئاسة نائب محافظ بنك السودان المركزي ليدير النافذة التقليدية التي تستعمل أسلوب التمويل التقليدي في تنفيذ السياسة النقدية القومية نفسها في جنوب السودان[١].

- **تقييم اتفاق الثروة:**

إن الاتفاق على رغم من كونه اقتصاديًا ، لكن الاعتبارات السياسية كانت واضحة فيه بدليل أنه اقتصر على معالجة القضية الأهم من وجهة نظر الجنوبيين وهي قضية النفط. شأنه في ذلك شأن جميع الاتفاقات التي توصل إليها الطرفان في الآونة الأخيرة بدءًا من اتفاق مشاكوس عام٢٠٠٢م، حصر القضية في طرفين أساسيين هما الحكومة والحركة ،وجعل الحركة تتحدث باسم كل القوى الجنوبية...على رغم من أن ذلك غير صحيح حيث لا تمثل قبائل الدينكا التي ينتمي إليها قرنق سوى ١٨% من سكان الجنوب ولعله كان من الأفضل أن توجد معظم الاكتشافات البترولية بمناطق وجود هذه القبيلة في بانتيو- أعالي النيل، أو على الاقل رفع الحصة المقررة لهذه القبائل وغيرها إلى ٥% على الأقل بدًلا من ٢%[٢]. صحيح أن الاتفاق عمل على تفادي هذين الانتقادين من الآتي:

أولاً:- النص على وجود ثلاثة ممثلين ...[٣]. نص اتفاق بنود الثروة النقد (لأنه كان ينبغي قبل صياغة الاتفاق معرفة رأى هذه القبائل بشأنه بدًلا من إصداره ثم أخذ رأيهم فيما يترتب عليه من استحقاقات[٤].
ثانيًا : النص في الفقرة الخامسة من المادة ٥ على أن نسبة[٥].
لكن رأى عدد من المراقبين أنه كان من الأفضل أن تبدأ النسبة ب٥% لكي يكون هناك حد أدنى من الرضا لدى هذه الولايات التي قد تشعر بالظلم بالواقع عليها من الحكومة والحركة في آن واحد[٦].

---

(١) ينظر: اتفاقية السلام الشامل الموقعة في ٩ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥م متوفرة على الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية السودانية الفصل الثالث من اقتسام الثروة . نيفاشا ، كينيا على موقع :
HTTP://www.sudanMFa.com/gree.MoFz/index.hTm
للمزيد ينظر جريدة الشرق الأوسط العدد ٩١٧٢ في ٢٠٠٤/١/٨م
(٢) بدر حسن الشافعي، المرجع السابق، ص١٨٣.
(٣) ينظر: اتفاقية السلام الشامل الموقعة في ٩ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥م متوفرة على الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية السودانية ، نص أتفاق تقاسم الثروة، مصدر السابق.
(٤) بدر حسن الشافعي، المرجع السابق ذكره، ص١٨٣.
(٥) ينظر: اتفاقية السلام الشامل الموقعة في ٩ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥م متوفرة على الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية السودانية ، نص أتفاق تقاسم الثروة،
(٦) بدر حسن الشافعي، المرجع السابق ذكره، ص١٨٣

- **اقتسام السلطة :**

إقامة نظام لا مركزي يوزع السلطة في السودان في المرحلة الانتقالية على أربعة مستويات :

أ. الحكومة على المستوى القومي وتمارس السلطة لحماية سيادة السودان الوطنية وتعزيزها ورفاه شعبه .

ب. الحكومة على مستوى جنوب السودان وتمارس السلطة في ولايات الجنوب.

ج. الحكومات على مستوى الولايات في أرجاء السودان وتمارس السلطة عن المستوى الولائي وتقدم الخدمات العامة عبر المستوى الحكومي القريب من الشعب.

د. مستوى الحكم المحلي في أرجاء السودان.

تتكون السلطة التشريعية القومية من مجلسين المجلس الوطني ومجلس الولايات تخصص المقاعد في المجلس الوطني إلى حين إجراء الانتخابات البرلمانية على النحو الآتي : المؤتمر الوطني يمثل بنسبة ٥٢ في المئة، الحركة الشعبية لتحرير السودان تمثل نسبة ٢٨ في المئة القوى السياسية في الشمال تمثل نسبة ١٤ في المئة ثم القوى السياسية من الجنوب تمثل نسبة ٦ في المئة.

إلى حين عقد الانتخابات سيكون الرئيس الحالي أو خلفه هو رئيس البلاد والقائد الأعلى للقوات المسلحة السودانية، ويكون الرئيس الحالي للحركة الشعبية لتحرير السودان أو خلفه هو النائب الأول لرئيس البلاد فضًلا عن تقلده منصب رئيس حكومة جنوب السودان ومنصب القائد الأعلى للجيش الشعبي لتحرير السودان وأيضًا إذا كان الرئيس المنتخب من الشمال فان منصب النائب الأول للرئيس سيشغله الشخص الذي انتخب لمنصب رئيس حكومة جنوب السودان بوصفه معينًا من الرئيس لهذا المنصب وفي حالة ما إذا فاز شخص من الجنوب بالانتخابات الرئاسية فإن الرئيس المنتخب يعين نائبًا له من الشمال . تعدّ جميع اللغات المحلية لغات قومية يجب احترامها وتنميتها وتعزيزها، واللغة العربية هي اللغة المنطوق بها على أوسع النطاق في السودان، وتكون اللغة العربية بوصفها اللغة الرئيسة فضًلا عن اللغة الإنكليزية، واللغتان هما لإعمال الحكومة القومية ولغة التدريس في التعليم العالي، فضًلا عن العربية والإنكليزية يجوز لهيئة التشريع في أي مستوى من مستويات الحكم اعتماد أية لغات وطنية أخرى كلغات عمل رسمية على مستواها[١].

(١) ينظر: الفصل الثاني من اقتسام السلطة ، نيفاشا كينيا بتاريخ ٢٦/آيار / مايو ٢٠٠٤م على الموقع :
http://www.sudanMFa.com/agree.MoFz/indx.htm.
وكذلك ينظر: لام أكول، المرجع السابق ذكره ، ص٣١٥ - ٣١٨.

- **اتفاق المناطق الثلاث المهمشة:**

كانت قضية المناطق الثلاث المهمشة من أبرز قضايا مفاوضات السلام السودانية تعقيدًا، وقد حرصت الحكومة السودانية دائمًا على عدم إدراجها في أجندة المفاوضات التي ترعاها الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف (إيجاد)وشركاؤها الغربيون الولايات المتحدة الأمريكية ،والنرويج، وبريطانيا، وإيطاليا، إذ عقدها مناطق تقع وفق الحدود التقليدية في الشمال ،و تتمثل هذه المناطق في جنوب النيل الأزرق، وجبال النوبة، وأبيي، ولكن الحركة الشعبية ،كانت تشدد على مناقشة قضايا تلك المناطق وترفض توقيع اتفاق السلام لا يتضمن حل المناطق المهمشة وتحديد تبعيتها ؛ ونتيجة لذلك عمدت الحكومة على إدراجها ضمن مباحثات ماشاكوس في محاولة للتوصل إلى اتفاق بشأنها لكن كانت من الأمور التي أثارت خلافات بين الطرفين ،انتهت من دون اتفاق لذا سعت الحكومة السودانية الى طرحها مرة أخرى في المباحثات التي عقدت بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية في نفاشا بكينيا في شهر كانون الأول ٢٠٠٣م، إذ تمكنت الحكومة السودانية من عقد اتفاق بشأن منطقتي جنوب النيل الأزرق، وجبال النوبة يقضي بتبعية منطقتي جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق إلى الشمال مع تمتعهما بإدارة ؛ذاتية أي إن يكون للمنطقتين حاكمان إداريان، بصلاحيات واسعة وحكومتان تشرفان على الخدمات ومجلسان تشريعيان للإقرار[١]. وفي ٩ يناير ٢٠٠٥م وقع الطرفان اتفاقية السلام النهائي في ٩ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥م وتعهدا فيها بتنفيذ اتفاقية السلام الشامل الموقعة في نيروبي بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان تحركت الدبلوماسية المصرية بعد توقيع بروتوكولات نيفاشا، وتعقد الموقف في دارفور، وتصاعدت الضغوط على الحكومة السودانية إلى محاولة دفع الأطراف الشمالية نحو اتفاق يستطيع أن يواجه التحديات المماثلة ويستعد لمرحلة ما بعد السلام[٢].

---

(١) منى حسين عبيد، اتفاقات نيفاشا الأبعاد الإقليمية والدولية، المرجع السابق، ص.١٠٥

(٢) اتفاقية السلام الشامل الموقعة في ٩ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥م متوفرة على الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية السودانية ، المصدر سبق ذكره.

- **نتائج الحرب:**

إن تكلفة الحرب ثلاثة مليار جنيه سوداني عام ١٩٨٤/٨٣م،ثم ارتفعت إلى ٢,٤ مليار جنيه عام ١٩٨٩م أي نحو ١١مليون جنيه يوميًا، ومن ناحية أخرى، حيث تقول وثيقة القوات المسلحة أنها خسرت في القسم الثاني من الحرب ٨٣-١٩٨٩م ...١٨طائرة منها ٩ مقاتلات طائرة مدنية و١٥٠٤٠ قطع سلاح معدة حربية بين مدفع وبندقية ومسدسًا ومدرعة ودبابة وغيرها في مقابل أن المتمردين خسروا ١٢,٨١٥قطعة سلاح ومعدة، وتمتد الخسائر في المجال الزراعي بلا حصر حيث تعطل مشروعات إنتاج الأرز في منطقة أويل ومساحته سبعة الأف فدان وبلغت تكلفة ٤٠,٤مليون جنيه منها٣٤مليونا بالعملة الصعبة وكذا مشروعات الأعلفة الزراعية في الجنوب ومشروع الألبان في بحر الغزال والشاي في الاستوائية والذرة والسمسم والغابات، وفي المجال الصناعي تدفقت مشروعات أخرى الإنتاج الزيوت والسكر والاخشاب والبن والألبان وتعليب الخضر و الفواكه ومشروع سكر ملوط بإقليم أعالي النيل[1]. و أفادت معلومات مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير أن إعداد الذين نزحوا من الجنوب ما بين ٢-٣ملايين مواطن إلى العاصمة الخرطوم في الثمانيات، وقد شكلت النساء والأطفال والشيوخ الغالبية العظمى من النازحين، .لقد تأثرت تلك المؤسسات التعليمية تأثرًا مباشرًا؛ مما أدى إلى شلل كثير منها، وانتقال بعض المعاهد إلى مواقع أخرى فيما نقلت جامعة جوبا إلى الخرطوم لعدم الأكاديمية والخدمات الضرورية في جوبا. واضطر النازحون الجنوبيون تحت وطأة الحاجة إلى ممارسة سلوكيات منحرفة عرضت بعضهم لارتكاب أعمال مخالفة للقانون مثل المشاجرات القبلية وصناعة الخمور المحلية والاغتصاب والسرقة، وإلى جانب ذلك، سجلت نسبة عالية في الإصابة بالأمراض النفسية والعصبية لاسيما بين ١٩٨٣و١٩٨٥م ولوحظ أن انفصام الشخصية شكل أعلى نسبة من المصابين في تلك المدة إذ بلغت (٥٨,٩%)، فضلًا عن ازدياد نسبة إدمان الخمور التي وصلت الى (١٤,٣)لاسيما بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠-٣٠سنة، وفي ظل تلك الأوضاع المتردية تصاعدت مستويات الجريمة بين الأعوام ١٩٨٤- ١٩٨٥ م إذ وصلت نسبة الجرائم الأخلاقية في عام ١٩٨٤م إلى (٦١٨) جريمة وتصاعدت في عام ١٩٨٥م إلى (٢٠٤٦) جريمة، وكذلك الحال فعًلا فيما يتعلق بجرائم العنف والأذى التي وصلت في عام ١٩٨٤م إلى (٤٨٩٤) جريمة، ثم بلغت عام١٩٨٥(٧٨٦٥) جريمة، فضلًا عن جرائم السرقة التي تصاعدت من (٣٨٨١٩) حادثة سرقة في عام ١٩٨٤م إلى (٦٧٩٨٦) حادثة سرقة في عام١٩٨٥م[2]. والجدير بالذكر،وتدهور الإنتاج في كافة القطاعات الإنتاجية بسب هجرة الأرض الذي تسبب بدورة في نقص الرقعة المزروعة والتي تقلصت من (١٣,٢٧٩٠٠٠).

(١) صحيفة الأهرام،العدد٢٩، ١٩٨٩/١٠/٣٧٥٨٠م، ص٥.
(٢) ابتسام محمود جواد العكيلي، مشكلة جنوب السودان وتداعياتها الاقتصادية والإستراتيجية والاجتماعية، المرجع السابق، ص٤٦٤-٤٦٥.

فدان كانت تنتج (٤,٤٢٥) مليون طن عام ١٩٨٩/٨٨م الى (٨,٤٣٩٠٠٠)فدان تنتج (٣,٧٦) مليون طن كما تراجع إنتاج الحبوب خلال سنة واحدة من(٣,٩) ملايين طن مستوى قبل الحرب الى(١,٤٧) ملايين طن متري بعدها. وتعطل معظم المشاريع الاقتصادية القومية منها١٣٠٠مشروع زراعي و(٨)مشروعات صناعية فضًلا عن توقف كل جهود التنقيب عن المعادن لمدة متطاولة وتوقف قناة جونقلي و(١٠) من مشروعات الري وفقدان ملايين الرؤوس من الثروة الحيوانية ومن المشاريع الزراعية التي تعطلت علاوة على ذلك ،توقف عديد من المشاريع الاقتصادية[١]. نتج عن هذه الحرب معاناة كبيرة وسط المواطنين، وتشير الإحصائيات إلى أن أكثر من مليون ونصف مواطن فقدوا أروحهم، وأن ما يزيد عن ستة ملايين ونصف من الأغنام نفقت أو ضاعت بسب الحرب[٢]. ففي معظم المناطق التي طالتها الحرب توقفت الخدمات الصحية في (٢٦) مستشفًى، وظل يعمل منها حتى ١٩٨٩م حوالي ٦مستشفيات فقط في كل الولايات الجنوبية التي كانت طاقتها ١٣٢ مستشفًى تسع (٣,٤٩) سريرًا وبلغ عدد المترددين على المستشفيات المركزية بالخرطوم من النازحين لتلقي العلاج لعام (١٩٨٨) وحدة (٦،٧,٥,٣,٢) وقد تدنت الخدمات بسب الحرب إلى أدنى مستوياتها بسب نقص الدواء والضغط على الخدمات المحدودة وصرف الأموال الباهظة (على رغم المخاطر والظروف الأمنية) للسيطرة على سوء الأحوال[٣].

والجدير بالذكر شهد الإنفاق على الصحة تدنيًا بالغًا بعد تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي في منتصف التسعينات ففي عام١٩٩٨، ٢٠٠٠م، بلغ مستوى الانفاق على الصحة نحو٧%و٩%على التوالي، و هوما يمثل ٤,٥%و٥ ٨٠%من الميزانية العامة المتقلصة أصلًا، وربما يكون الأكثر دلالة هو نصيب الفرد عن الإنفاق العام بلغ٢,٥دولارعام٢٠٠٠م.

(١) صالح مختار عجب النور: أثر التدخلات الخارجية في مشكلة جنوب السودان(١٩٥٥-١٩٩٤)،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الاسلامية،١٩٩٨م، ص١٣٦.

(٢) حسان عطية موسى: النازحون من الداخل وتجربة السودان، إصدارات معهد دراسات الكوارث واللاجئين – جامعة إفريقيا العالمية،السودان،٢٠٠٩،ص٦٧.

(٣) ينظر، صالح مختار عجب النور،ص١٤٤

والجدير بالذكر، انقسام الحركة الشعبية لتحرير السودان في منتصف عام١٩٩٠م ، والمليشيات التي حولتها الدولة لضمان سلامة مناطق البحث عن النفط في الحدود الفاصلة بين الشمال والجنوب ما تعرف على تسميته بالمليشيات الصديقة واستمر نظام الخرطوم في دعم الصراع على الموارد بين القبائل العربية والقبائل الجنوبية في مناطق أعالي النيل ما يسمى بالمراحيل[١].

وأدت الحرب إلى مقتل أكثر من ٢مليوني فرد سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وقد ارتكبت كل من القوات الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة انتهاكات شديدة ضد الأطفال السودانيين وآخرين من المدنيين في أثناء الحرب وارتكبت الأطراف المتحاربة انتهاكات فظيعة ضد الأطفال في جميع النواحي، وتشمل هذه الانتهاكات قتل الأطفال وتشريدهم والاغتصاب وأشكالًا أخرى من العنف الجنسي عند الأطفال وعرقلة الحصول المستشفيات والمساعدات الإنسانية وشن هجمات على المدارس والجنود بالإضافة إلى انتهاكات أخرى[٢].

---

(١) ينظر : إبراهيم النور: استفتاء جنوب السودان وتداعياته الإقليمية والدولية ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،سلسلة محاضرات،١٦٤،الإمارات،٢٠١٢م، ص٢٠.

(٢)أطفال السودان في مفترق الطرق الحاجة العاجلة للحماية، أبريل ٢٠٠٧ م ، ص٨.

الفصل الرابع

الموقف الإقليمي والدولي

من الحرب الأهلية الثانية ١٩٨٣-٢٠٠٥م

المبحث الأول

الموقف الإقليمي

المبحث الثاني

الموقف العربي

المبحث الثالث

الموقف الدولي

الفصل الرابع

الموقف الإقليمي والدولي من الحرب الأهلية الثانية١٩٨٣-٢٠٠٥م

المبحث الأول

الموقف الإقليمي

أولًا: مواقف دول الجوار:

١- موقف مصر:

عندما تجددت الحرب الأهلية في جنوب السودان (١٩٨٣م) كان موقف مصر من ذلك دعم الحكومة السودانية؛ إذ وصلت إلى الخرطوم طائرات مصرية للمشاركة بالمعارك الدائرة في الجنوب، وخرجت مصر من ناحيتها عن تحفظها؛ وتنفيذًا لمعاهدة الدفاع المصرية السودانية بينها وبين السودان في ١٩٧٦م، التي سبق ذكره آنفًا، أسرعت بأرسال وحدات ومستشارين عسكريين، وأبلغت حركة تحرير شعب السودان عن وصول طائرات شحن طراز(ت-١٣٠)محملة بأسلحة أمريكية إلى جوبا عاصمة جنوب السودان أتيه من كينيا[١].

والجدير بالذكر أنه في ١٩٨٦م درست مصر احتياجات السودان العسكرية، فقد تلقى الرئيس "حسني مبارك"[*] تقريرا في أبريل من ١٩٨٦م من المشير محمد عبدالحليم أبو غزالة تضمن التقرير احتياجات السودان من الأسلحة والمعدات العسكرية؛ لدعم قدرات الجيش السوداني، وحقيقة الموقف في الجنوب السوداني ،بعد تصعيد جون قرنق زعيم المتمردين هجماته على القوات السودانية[٢].

ونتيجة لذلك قررت القاهرة تزويد الخرطوم شحنة من الأسلحة المصرية بعد زيارة اللواء "صلاح عبد الحليم" رئيس عمليات القوات المسلحة إلى السودان وجاءت شحنة السلاح المصرية في وقت كشف فيه جيش تحرير الشعب السوداني للهجمات التي يشنها ضد القوات الحكومية[٣].

---

(١) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س- ن- ١١٠٦/٧، رقم الوثيقة٢٤٣٧-١١، المرجع السابق ذكره.
(*) حسني مبارك: ولد محمد حسني مبارك عام ١٩٢٨م، بكفر المصليحية بمحافظة المنوفية، تخرج من الكلية الحربية عام ١٩٤٩م، التحق بكلية الطيران وتخرج منها عام١٩٥٠م،تدرج في مناصب سلاح الطيران ثم عمل مدرسا بالكلية الجوية(١٩٥٢-١٩٥٩)، تولى مناصب عسكرية عديدة وعين نائبا لرئيس الجمهورية عام١٩٧٥م، وانتخب رئيسا لجمهورية مصر بعد اغتيال الرئيس انور السادات للمزيد ينظر، نبراس خليل إبراهيم: ميثاق التكامل بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديموقراطية نموذجا لدراسة العلاقات المصرية السودانية، مجلة الأستاذ، العدد٢٠٠، ص٧٦٤.(٢) صحيفة الشرق الأوسط، العدد٢٦٨٤، ١٩٨٦/٤/٤م ، ص١.
(٣) ينظر، صحيفة الشرق الأوسط، العدد٢٦٨٧، ١٩٨٦/٤/٧م، ص٣.

وأعلن الفريق "إبراهيم العربي" رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية، أن ما بين مصر والسودان أكبر من اتفاقية الدفاع المشترك واتفاقيات التكامل، وقال إن الدعم العسكري المصري للسودان لم يبدأ؛ اليوم ولكنه بدأ منذ مدة طويلة مشيرًا إلى أن ما أعلن عن تسليم أسلحة مصرية للسودان حديثًا هو احدى الدفعات المتفق عليها(١).

واتفق مع ما تقدم في ذلك من حيث تقديم الحكومة المصرية أسلحة إلى الحكومة السودانية خلال فترة الحرب في جنوب السودان إذ يؤكد ذلك التقرير الإستراتيجي العربي (وافقت مصر على تقديم دعم للقوات السودانية (استجابة لمطالب) الجانب السوداني لوضع حد الانتكاسات التي مني بها الجيش السوداني(٢).

وفي أبريل العام ١٩٨٦م، أرسلت القاهرة إلى الإثيوبي منجستو هيلا ماريام(*) Mengistu hil Mriam) والتي حملها الدكتور عصمت عبدالمجيد نأنب رئيس الوزراء ، وزير الخارجية المصري خلال زيارته لأديس أبابا تضمنت مطالبة مصر لإثيوبيا بضرورة السعي لتحسين العلاقات مع السودان وايجاد حل لمشكلة جنوب السودان...حيث طالبت إثيوبيا بالسعي لأقناع قرنق باستئناف حواره مع نظام الحكم في السودان مع الحكومة الشرعية التي شكلت عقب الانتخابات، والتي ستكون مشكلة الجنوب في مقدمة المشكلات التي تسعى لحلها(٣).

وعلى الصعيد نفسه، ظلت مصر تركز على التنشيط الملموس لجهود الوساطة بين السودان وإثيوبيا وعلى الرغم من موقف رئيس الوزراء السوداني المجافي لمصر وتهديده الضمني والصريح بإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين فقد كان رد فعل مصر متوازنا تماما مصر لا تخفي حرصها على الوحدة الإقليمية للسودان ودعم السودان ماديا بما في ذلك الدعم العسكري غير المباشر في حدو معينة، فأنها لم تترد في افهام القيادة السودانية أنها تفضل السعي الجاد لأنهاء الحرب الأهلية بالوسائل السلمية بالالتزام بتنازلات جادة، وخاصة إلغاء قوانين نميري، والعودة إلى روح نص اتفاقية أديس أبابا(٤). وفي مدة حكم حكومة الإنقاذ في السودان وعلى الرغم من التأييد المصري لانقلاب (البشير-الترابي) فقد اعتبرته الحكومة المصرية "انقلابًا وطنيًا" أث ليحقق الاستقرار في السودان ويحل أزمة الجنوب لكنَّ مصر أبدأت تحفظاتها تجاه الممارسات الداخلية للنظام السوداني وكان ذلك في أثناء

---

(١) صحيفة الشرق الأوسط، العدد٢٦٨٨، ١٩٨٦/٤/٨م، ص١.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي١٩٨٧م، المرجع السابق ذكره، ص٣٨٩.

(*) منجستو هيلا مار يا م: ولدعام ١٩٣٧م ونشأ في بيئة اجتماعية متواضعة كان والده جنديًا بسيطًا في الجيش الإثيوبي ، وفي العشرين من عمره التحق بالجيش الإثيوبي ؛ وتدرج في الرتب العسكرية حتى وصل إلى رتبه مقدم عام١٩٧٤م،قاد انقلابًا ضد الدرك وسيطر على مقاليد الحكم في اثيوبيا من عام١٩٧٧م، وأطلق عليه لقب (النجاشي الأحمر) أنهار نظامه عام١٩٩١م، وفرمن البلاد على إثر استيلاء زعيم الجبهة الشعبية لتحرير تغراي مليس زيناوي على السلطة. للمزيد ينظر: مسعود الخو ند، الموسوعة التاريخية والجغرافية، ج١، ط٥، الشركة العالمية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٥م ، ص١١٣.(٣) صحيفة الشرق الأوسط، العدد٢٦٩١، ١٩٨٦/٤/١١م.

(٤) التقرير الاستراتيجي العربي١٩٨٧م، المرجع السابق، ص٢٠٠.

زيارة البشير للقاهرة في فبراير١٩٩٠م، الأمر الذي عدَّه أعضاء المجلس العسكري الحاكم في السودان تدخلا في الشؤون الداخلية للسودان[١].

ونتيجة لذلك شهدت العلاقات المصرية السودانية مرحلة من التوتر، وعدم الثقة بين البلديين عقب تعرض الرئيس المصري (حسني مبارك) لمحاولة اغتيال في أديس أبابا١٩٩٥م، وإصرار مصر على تورط النظام السوداني[٢].، وإزاء هذا الوضع اتهمت السودان مصر بدعم المتمردين في جنوب السودان عبر أوغندا؛ فقد صرح مصدر حكومي سوداني في ٢٩/ نوفمبر/١٩٩٥م بأمداد متمردي جنوب السودان بدبابات لمساعدتهم في الهجوم على القوات الحكومية؛ ونفت مصادر عسكرية مصرية تحريك أي دبابات إلى أوغندا[٣].

وهذا الموقف يختلف عن الموقف السوداني لما يلي : إذ يذكر "محمد رضا فوده" مصر ترى أن هذه المشكلة هي مشكلة داخلية وأن على السودان أن يتبع الطرق السلمية لحل هذه المشكلة فقد أحجمت مصر عن أمداد السودان بالسلاح ليستخدم ضد الجنوب لأنهم الأخوة المصريين"[٤].

والجدير بالذكر هو رفض مصر أن تعلن المعارضة السودانية عن أي عمليات عسكرية في شرق السودان من على أراضيها كما رفضت من قبل حصول المعارضة السودانية على ترددات اذاعية موجهة الى الخرطوم[٥].

فضلًا عن ذلك عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمحاولة فرض عقوبات مشددة على السودان لعلاقاته المزعومة بالإرهاب لم تحظ بمساندة تذكر في مجلس الأمن حيث تخلت مندوبثها السفيرة مادلين أوربريت (madeleine arbit) عن ضغوط مارستها لفرض حظر على تزويد السودان بالسلاح أثر المعارضة التي أبدتها مصر التي تخشى أن يساند ذلك المتمردين في فصل جنوب السودان[٦].

---

(١) ينظر: أحمد نصر الدين: دراسات في العلاقات الإفريقية، مكتبة مدبولي،٢٠١١م، ص٩٩.
(٢) ينظر: مروى ممدوح سالم؛:العلاقات المصرية السودانية ،أزمة الثقة، مجلة السياسة الدولية، العدد١٢٦، أكتوبر/١٩٩٦م، ص١٤٠.
(٣) صحيفة القدس العربي،العدد٢٠٤١، ٢٩/نوفمبر/١٩٩٥م، ص١.
(٤) مركز الدراسات العربي الأوروبي :العالم العربي وتحدياته في ظل النظام العالمي الجديد، باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي،(د.ت)، ص٢٧٧.
(٥) أماني الطويل: العلاقات المصرية السودانية جدور المشكلات وتحديات المصالح قراءة وثائقية، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،٢٠١٢، ص٣١٤.
(٦) صحيفة القدس العربي، العدد٢١٥٧، ١٦/أبريل/١٩٩٦م، ص١.

وكررت مصر معارضة تشديد العقوبات ضد السودان حيث صرح مصدر حكومي مصري: رفض مصر فرض عقوبات عسكرية لأنها ستقوض معركة حكومة الخرطوم المستمرة منذ١٣عامًا ضد المتمردين في الجنوب[١] .

وعندما امتدت الحرب الأهلية في جنوب السودان إلى مناطق أخرى كان موقف مصر على لسان وزير الخارجية المصرية (عمر وموسى)"عن معارضة بلاده لتقسيم السودان تحت أي ظرف من الظروف ووصف ما يجري حاليًا هناك بأنه إفرزات التطورات الداخلية"[٢].

وهذا الموقف يتفق مع الموقف الآخر من حيث رفض مصر تقسيم السودان إذ يذكر" أحمد نافع": مصر لا تغير من نظرتها إلى السودان كاطار واحد ولهذا السبب فان مصر لا تشارك في مبادرة دول ايجاد التي تبني مبادرة تقصر على حل مشكلة الجنوب على أساس فصل الدين عن الدولة وحقوق المواطنة...[٣].

وهذا الموقف يتفق مع الموقف الأخر من حيث رفض مصر التحالف مع أي طرف ضد الطرف الآخر و بحسب قول "عمرو موسى" : أن بلاده على خلا ف كبير مع النظام في الخرطوم إلا أن هناك ضوابط تحكم علاقة مصر مع السودان والخلاف مهما اشتد لن يجعلنا نتحالف مع فريق آخر ضد السودان وأكد أن مصر تعارض إطلاقا تقسيم السودان، وهذا موقفها دائمًا وأضاف قائلًا ليؤكد أن مصر ضد تقسيم السودان وهي ضد أي أجراء يزيد من صعوبات العيش لشعب السودان...[٤].

والجدير بالذكر قيام مصر بدور مهم في مشكلة جنوب السودان من خلال طرحها للمبادرة المشتركة عام(١٩٩٩م) والتي تهدف إلى ايجاد حل شامل لقضايا السودان والمعروف أن الحكومة المصرية كانت ترفض دائما مسألة فصل جنوب السودان عن شماله وتسعى للحفاظ على وحدة السودان واستقراره السياسي[٥].

وعندما تم التوقيع على الاتفاق الإطاري في مشاكوس الذي وقع في ٢٠(يوليو)٢٠٠٢م بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان جاء التحرك المصري نحو عملية السلام السودانية في محاولة إلى اختراق التهميش للبعد العربي في مفاوضات السلام في مشاكوس[٦].

---

(١) صحيفة القدس العربي، العدد٢٢٥٤، ٧/أغسطس/١٩٩٦م، ص١.
(٢) صحيفة١٤أكتوبر، العدد١٠٠٧٩، ١٦/يناير/١٩٩٧م، ص١.
(٣) أحمد نافع: اقتربت لحظة مواجهة الحقيقة في السودان، صحيفة الأهرام، العدد٤٠٢١٩، ١٧/يناير/١٩٩٧م، ص٥
(٤) صحيفة الحياة، العدد ١٢٢٩٦، ٤/شباط/١٩٩٧م، ص١.
(٥) منى حسين عبيد: السودان ومحيطه الإقليمي دراسة في المشكلات السياسية ، المرجع السابق، ص٤٢.
(٦) ينظر: أماني الطويل، العلاقات المصرية السودانية نحو تقارب جديد ، مجلة السياسة الدولية، العدد١٥٣،يوليو/٢٠٠٣م.

وهـو اتفـاق يحمـل فـي طياتـه اسـتقلال جنـوب السـودان عـن شـماله مـا يعـرف بحـق تقريـر المصـير فـي نهايـة الأمـر إلـى إيجـاد دولـة ثالثـة سـتكون دولـة منـابع هـي دولـة السـودان الجنـوبي وبـالطبع سـيكون لهـا برامجهـا واحتياجاتهـا المائيـة وحقـوق مائيـة سـوف تطالـب بهـا ومـن شـأن ذلـك التـأثير السـلبي المباشـر فـي مصـر وشـمال السـودان وقـد دفـع مصـر إلـى إعـلان تحفظهـا علـى اتفـاق مـا شـاكوس لخطـره علـى كـل مـن مصـر والسـودان وتنـادي مصـر دائمـا بالحفاظ على وحدة أراضي السودان(١).

وحينما رأت مصر الخلاف بين الحركة الشعبية لتحرير السودان، والحكومة السودانية بسب وثيقة ناكورو عملت مصر على تجميد تلك الوثيقة لما تحتوى على بنود تؤكد عملية الانفصال(٢).

إلى جانب ذلك اتجهت مصر نحو تقوية موقف الحكومة السودانية في عملية التفاوض وتجلت المساندة المصرية في التصريح الذي أطلقه وزير الخارجية المصري السابق(أحمد ماهر) إبان زيارة وزير الخارجية الكيني إلى مصر الذي وصف فيه الحركة الشعبية لتحرير السودان "بالتعنت في مواقفها في الوقت الذي تبدل فيه الحكومة السودانية جهدها الكامل" وقد كان لهذا التصريح أثره المباشر في تعديل الاجواء الإقليمية والدولية المحيطة بالمفاوضات والتي حاولت تصوير الخرطوم بأنها الطرف المتعنت نتيجة لرفضها وثيقة الوسطاء(٣).

والجدير بالذكر استمر الدعم المصري للسودان ورعايتها للمفاوضات عن بعد إلى أن تكللت عملية المفاوضات بالنجاح عندما وقع الاتفاق (النهائي للسلام) بين الحكومة السودانية، والحركة الشعبية لتحرير السودان في٩(يناير)٢٠٠٥م بالإضافة إلى حضور مصر التوقيع كان ممثلا في وزير الخارجية (أحمد أبو الغيظ)(٤).

ويتضح مما سبق أنَّ الحكومة المصرية دعمت حكومة جعفر النميري في أثناء الحرب الأهلية في جنوب السودان حيث قدمت أسلحة ومستشارين إلى جانب ذلك شاركت في المعارك العسكرية وعلى الرغم من التغير في التوجهات السودانية تجاه مصر بعد سقوط حكومة جعفر النميري وتصريح بإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك وعلى الرغم من ذلك استمرت مصر في دعم الجيش السوداني وإرسال شحنات من الأسلحة فضلًا عن الدور المصري في الوساطة بين السودان، وإثيوبيا في محاولة، لإنهاء الحرب الأهلية في جنوب السودان.

بطرق السلمية ومع بداية حكم حكومة الإنقاذ في السودان في مدة التسعينات شهدت العلاقات المصرية السودانية توثر بين البلدين بسب اتهام مصر السودان بتورط بمحاولة اغتيال حسني مبارك

---

(١) ينظر : مغاوري شحاته دياب : نهر النيل بين التحديات والفرص، المكتبة الاكاديمية، ص١١١- ١١٢.
(٢) ينظر: منى حسين عبيد، اتفاقات نيفاشا الأبعاد الإقليمية والدولية، المرجع السابق، ص١١٧.
(٣) ينظر: هاني رسلان :الموقف المصري من أطار ما شا كوس، مجلة السياسة الدولية، العدد١٦٠، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، أبريل/٢٠٠٥م، ص١١٤.
(٤) ينظر، المرجع نفسه، ص١١٤.

إلى جانب ذلك اتهمت السودان مصر بتغير موقفه تجاه السودان من دعم متمردي جنوب السودان غير أن مصر ظلت تدعم وحدة الأراضي السودانية وترفض فكرة انفصال جنوب السودان، إلى جانب ذلك لم تشارك مصر في مبادرة الإيجاد التي تبنى فكرة انفصال جنوب السودان، وهو الأمر الذي ترفضه مصر من أجل الحفاظ على أمن مصر القومي إلى جانب ذلك قدمت مصر مبادرة في العام١٩٩٩م، التي تضمنت تلك المبادرة وحدة الأراضي السودانية، والجدير بالذكر موقف مصر من مفاوضات الإيجاد حيث عملت على تقوية موقف الحكومة السودانية في عملية التفاوض فضلًا عن حضور مصر في أثناء توقيع على اتفاقية نيفاشا السلام الدائم في (٢٠٠٥م).

٢- موقف ليبيا

كانت العلاقات السودانية الليبية متوترة بعد أن أصدر النميري قرارين الأول هو رفضه؛ لأن يصبح السودان معبرًا لنقل العتاد إلى أوغندا من أجل حماية النظام الأوغندي الموالي لليبيا ضد المعارضة الداخلية المسلحة والقرار الثاني منع العناصر التشادية والليبية من التسلل عبر السودان للهجوم على حكومة تشاد، وقد وصلت الخلافات إلى حد القطيعة السياسة بين البلدين، ولهذا احتضنت ليبيا المعارضة السودانية وتنظيم الجبهة الوطنية وسمحت لهم بإقامة معسكرات خاصة لتدريبهم وتزويدهم بالسلاح تمهيدًا لإسقاط النظام السوداني انطلاقًا من الأراضي الليبية[١].

علاوة على ذلك اتهم الرئيس النميري في شباط/فبراير/١٩٨٣م ليبيا بانها تعمل بالتآمر مع معارضي الجنوب للإطاحة بحكمة واستنادا إلى ما نقلته وكالات الأنباء العالمية فإن المسؤولين السودانيين ذكروا أن ليبيين يريدون التسلسل إلى الجنوب باستعمال الوحدات العسكرية الجوية التابعة لهم والمتمركزة في واحة كوافر بالجنوب الليبي وأن تعمد طائرات ليبية إلى قصف أهداف معينة في الخرطوم ثم تتحول إلى نقل وحدات من الجيش البري للاستيلاء على المنشآت الاستراتيجية[٢].

و على صعيد نفسه غلب العقيد القذافي[*] في عدائه للنميري على دعوته للجامعة الإسلامية ودعا في ٣(أذار)١٩٨٤م إلى تحالف مع ثورة (جنوب السودان)علما أنها (مسيحية!) لتحرير السودان كليا[٣].

---

(١) سناء حسن محي الغرباوي، المرجع السابق ذكره، ص٤١.

(٢) ينظر: مجلة الطليعة العربية، ماذا يريد القذافي، العدد٤٦، دار الفارس، ٢٦آذار/١٩٨٤م، ص٦

(*) القذافي: هو معمر محمد عبدالسلام أبو مينار القذافي، ولد عام ١٩٤١م، في أحد مضارب البدو القريبة من مدينة سرت، كانت أسرته تعمل في الزراعة وتربية الماشية ونشأ في ظروف مادية قاسية، ا لتحق في الكلية الحربيةعام١٩٦٣م، ثم دخل كلية الآداب لدراسة التاريخ، وقد تخرج من الكلية الحربية ١٩٦٥م،برتبه ملازم، وأوفد إلى لندن في دورة تدربية، وأشرف على تنظيم الضباط الأحرار و قام بثورة الفاتح في أيلول١٩٦٩م التي أنهت حكم الملك إدريس السنوسي، توفي عام ٢٠١١م، للمزيد ينظر: مسعود الخو ند، الموسوعة التاريخية والجغرافية، ج ١٨، الشركة العالمية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٤م، ص٨٧

(٣) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س- ن-١١٠٦/٧، رقم الوثيقة١١-٢٤٣٧، بيروت، ايلول/١٩٨٤م

وبسب ذلك عمدت الحكومة الليبية على دعم ومساندة المعارضة الجنوبية من خلال إمدادها بالمال والسلاح وقد اثبت الأحداث دور ليبيا في التدخل في الشأن السوداني من خلال الخطاب الذي القاه القذافي عام (١٩٨٤م) من أنه: "يدعم حركة جيش تحرير السودان حتى يحرر السودان بوصه بوصه "(١).

واتفق مع ما تقدم في ذلك من حيث دعم الحكومة الليبية المعارضة الجنوبية إذ تؤكد إحدى الوثائق الأمريكية أن ليبيا سلحت الجيش الشعبي لتحرير السودان ودعمته عبر إثيوبيا لكن الدعم الليبي انخفض بعد الإطاحة بالرئيس نميري في أبريل(٢).

لكن ذلك الدعم الليبي للمعارضة الجنوبية لم يستمر طويلًا فقد تحسنت العلاقات بين ليبيا والسودان بعد سقوط نظام النميري في (١٩٨٥م) ووقعت اتفاقية بين البلدين تنص على أن "ان تقوم ليبيا بتقديم مساعدات لوجستية إلى الجيش السوداني على صعيد التكوين والأعداد وتوفير الأعتدة والمعدات" ولذلك توقفت ليبيا عن الدعم العسكري واللوجستي لجون قرنق في الحرب الأهلية دائرة في جنوب السودان(٣).

واتفق مع ما تقدم في ذلك من حيث توقف ليبيا عن دعم جون قرنق في الحرب الأهلية في جنوب السودان إذا تذكر إحدى الوثائق الأمريكية حديثًا لرئيس معمر القذافي في رده على سؤال عن التواصل مع جون قرنق من أجل إيقاف الحرب حيث قال القائد: "هذا طبيعي فقد كان حليفنا وفي الحقيقة أننا دربناه وسلحناه لا نه كان يقود ثورة ضد النميري لكن بمجرد أن أقام الشعب والجيش السوداني بثورة٦أبريل أوقفنا كل شيء وتحالفنا مع الشعب السوداني... وقد أبلغنا قرنق أن تحالفنا كان للتخلص من دكتاتورية النميري...لكن رغم ذلك نواصل الضغط على قرنق، ونستخدم كافة وسائل التحالف القائم بينا حتى يضع السلاح ويتفاوض"(٤).

والجدير بالذكر، قيام ليبيا بمحاولة ترتيب محادثات سلام ما بين الحكومة السودانية ، وجون قرنق وذلك بحسب قول وزير الدفاع السوداني" اللواء عثمان عبدالله محمد" حيث قال:" إن ليبيا تحاول أيضًا ترتيب محادثات سلام مع ثوار جنوب السودان لكنه أوضح أن ليبيا ليس لديها أيه نيه لتشكيل أي تحالف استراتيجي مع السودان أو التدخل في سياساتها الداخلية أو الخارجية"(٥) .

---

(١) ينظر : منى حسين عبيد: العلاقات السودانية الليبية المعاصرة، مجلة الأستاذ، العدد٧٢، ٢٠٠٨م، ص٥٤١.

(٢) ينظر، الملا حق رقم (١٣) و(١٤) وثائق منشورة توضح حقيقية الدعم ليبيا لحركة جون قرنق، مصدر هذه الوثيقة؛ -CIA .rdp87t00289r000l00l30001-4,near east and south Asia review,2laugustl1985.p17-.p18

(٣) ينظر، منى حسين عبيد، العلاقات السودانية الليبية المعاصرة، المرجع السابق،ص٥٤٣.

(٤) ينظر، الملحق رقم (١٥) وثيقة توضح اعتراف القذافي بمساعدة جون قرنق؛ مصدر هذه الوثيقة؛ -cia-rdp05 01559r000.400410059-6,north Africa,10lsepl86,p6,p

(٥) صحيفة ١٤أكتوبر، العدد٦٥٣٢، ١٠/ يوليو/١٩٨٥م، ص٢.

ونتيجة للتغير في الموقف الليبي تجاه جون قرنق قامت ليبيا بمساعدة الجيش السوداني (بقصف مواقع قوات جون قرنق) في (الجنوب١٩٨٦م)[١].

ويشير التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٧م بان الموقف الليبي قد اتسم بدعم الحكومة السودانية وتأييدها ماديًا وأدبيًا، وان خط الدعم قد انقطع عدة مرات في العام بإعلانات صارخة بالسخط على الحكومة السودانية[٢].

وعندما زار العقيد القذافي السودان في ١٩٩٩/٦/١٨م دعا الحكومة السودانية، وحركة المعارضة إلى إنهاء الحرب الأهلية في الجنوب وتحقيق الوفاق الوطني فضلًا عن ذلك عارض القذافي فكرة انفصال جنوب السودان وقدمت ليبيا مبادرة عرفت بالمبادرة الليبية المصرية من أجل إنهاء الحرب الأهلية في السودان[٣].

٣- موقف إثيوبيا

جاء اتفاق أديس أبابا ليحقق مكسبا لإثيوبيا حين أعلنت السودان في المقابل عن وقف مساعدتها الرسمية لثوار إريتريا ، وعن عزمها على القيام بدور الوسيط بين إثيوبيا و ثوار إريتريا لكن وقوع الانقلاب العسكري في إثيوبيا عام ١٩٧٤م وتبني القادة الجدد منطلق الحل العسكري لمشكلة إريتريا قد أدى إلى تدفق الأف اللاجئين الأريتيريين إلى السودان ثم رفض ثوار إريتريا تبعًا لذلك الحوار مع الحكومة الإثيوبية وانتهي ذلك إلى إفشال جهود الوساطة السودانية وقد تدهورت العلاقات السودانية – الإثيوبية عقب التوجهات الماركسية لنظام الحكم الجديد في إثيوبيا ولجوء القادة الجدد إلى تقوية علاقاتهم بالاتحاد السوفياتي وهو الأمر الذي جدد مخاوف السودان من نشاطات الاتحاد السوفياتي[٤].

وفي الوقت نفسه فان النميري كان يشعر بالقلق ويحاول تجنب أية غزوات إثيوبية مدعومة من السوفييت داخل أراضيه قد تؤدي إلى الإطاحة بنظامه وهو ما جعله يبدي توقًا أكبر للمصالحة مع منغستو وقد تبني الاجتماع الذي عقدته منظمة الوحدة الإفريقية في الخرطوم في تموز يوليو ١٩٧٨م تقريـرًا وصفته لجنه شكلت للوساطة بين البلدين واستمرارً للمساعي فقد دعا رئيس سيراليون سياكاستفيس إلى اجتماع مصالحة في العاصمة فريتاون في شباط فبراير ١٩٧٩م وضع النميري القضية الإرتيرية على رأس

---

(١) صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٢٦٩١، المرجع السابق، ص١

(٢) التقرير الإستراتيجي العربي١٩٨٧م، المرحع السابق، ص٢٠٠.

(٣) ينظر: سامية بيرس: الأبعاد الإقليمية والدولية للمشكلة السودانية، مجلة شؤون عربية، العدد١٠٥، تصدرها الأمانة العامة للجامعة دول العربية، مارس/٢٠٠١م، ص١٦٥.

(٤) إبراهيم أحمد نصر الدين: مشكلات الأطراف العربية في القرن الإفريقي، مجلة المستقبل العربي، مجلد١٧،العدد٧٤، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٨٥م، ص٥٣.

جـدول الأعمـال وعنـدها أعلـن منغسيسـتو أن ليسـت هنـاك قضـية إريتريـة جعـل انتقـال السوفييت من الصومال إلى إثيوبيا النميري يشعر با قتراب الخطر منه[١].

وإزاء ذلـك اتجهـت السـودان إلـى إبـرام معاهـدة الـدفاع المشـترك مـع مصـر ... وإلـى التأييـد العلنـي لثـوار إريتريـا وغيـرهم مـن المعارضـين لنظـام الحكـم فـي إثيوبيـا وقـد أدى ذلـك التـردي فـي العلاقـات السـودانية الإثيوبيـة إلـى اتجـاه إثيوبيـا مـرة أخـرى إلـى تـدريب وتسـليح الانفصاليين الجنوبيين الذين راحوا يحملون السلاح مرة أخرى [٢].

ونتيجـة لـذلك سـاءت العلاقـات بـين السـودان وإثيوبيـا بعـد أحـداث التمـرد التـي وقعـت فـي جنـوب السـودان ١٩٨٣م والتـي أدت إلـى هـروب عناصـر المعارضـة السـودانية إلـى إثيوبيـا التـي عملـت علـى إسـنادهم ودعمهـم ماديًـا وسياسـيًا، حتـى تمكنـت تلـك العناصـر وبحلـول (١٩٨٤م) توطـدت العلاقـة بـين الحركـة الشـعبية لتحريـر السـودان، والجـيش الشـعبي لتحريـر السـودان؛ والحكومـة الإثيوبيـة برئاسـة(منغسـتو هيلامـا ريـام) حتـى وصـلت إلـى مسـتوى الـدعم العسـكري المباشـر عبـر دول الكتلـة الشـرقية؛ فقـد كـان جميـع ضـباط الحركـة يـتم تـدريبهم فـي كوبـا، عـلاوة علـى ذلـك تخصـيص إذاعـة قويـة للحركـة تبـث برامجهـا مـن داخـل الأراضـي الإثيوبية[٣].

واتفـق مـع مـا تقـدم فـي ذلـك مـن حيـث دعـم إثيوبيـا للحركـة الشـعبية لتحريـر السـودان والجـيش الشـعبي اذا توكـد ذلـك إحـدى وثـائق المخـابرات الأمريكيـة بـأن الجـيش الشـعبي لتحريـر السودان يعتمد على إثيوبيا لتوفير ملجأ آمن له وكقناة يحصل من خلالها على الأسلحة.

وردًا علـى دعـم الخرطـوم المزعـوم للانفصـاليين لإثيـوبيين يـدعم الـرئيس الإثيـوبي (منجسـتو هـيلا ماريـام) ويـدرب وفـتح معسـكرات القاعـدة الرئيسـة؛ الموجـودة فـي جنـوب غرب إثيوبيا[٤].

والجـدير بالـذكر أوضـحت أنـه قـد بعـض التقـارير أن إثيوبيـا طالبـت مـن السـودان أخيـرًا وقـف دعـم(الحركـات الإرتيريـة) مقابـل أن تضـغط أديـس أبابـا علـى جـون قرنـق الـذي يرفض لقاء أي وفد حكومي[٥].

---

(١) بير كيت ها بتي سيلا سي: الصراع في القرن الإ فر يقي، تر جمة عفيف الرزاز، ط١، دار المثلث مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت،١٩٨٠م، ص١٦٦.

(٢) المرجع نفسه ، ص١٦٨.

(٣) إبراهيم أحمد نصر الدين، المرجع السابق ،ص٥٣.؛ ينظر: منى حسين عبيد، العلاقات السودانية الإثيوبية١٩٥٤-٢٠٠٣م، المرجع السابق، ص٣٠٥.

(٤) ينظر، الملحق رقم (١٤) وثيقة منشورة توضح حقيقة دعم إثيوبيا لحركة جون قرنق؛ مصدر هذه الوثيقة،-cia rdp87t00209r000100130001-4,neareast and south asia review,2ugustL1985,op.cit.,p15

(٥) صحيفة الشرق الأوسط، العدد٣٧٣١، ١٩٨٩/٢/١٤م، ص٢.

وعلى الصعيد نفسه دعمت إثيوبيا جون قرنق في أثناء الهجوم على مدينة الكرمك التي سبق ذكره أنفا في الفصل الثاني، فقد اتهمت الحكومة السودانية إثيوبيا بدعم جون قرنق حيث صرح مصدر عسكري سوداني بأن القوات السودانية أسرت جنديين إثيوبيين في أثناء تحرير مدينة قيسان كانا يقاتلان في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان [١].

وعقب سقوط (نظام منغستو) تحسنت العلاقات السودانية الإثيوبية التي سبق ذكره أنفًا في الفصل الثالث.

لكن ذلك الأمر لم يستمر طويلًا حيث ساءت العلاقات بين السودان وإثيوبيا بسب توجهات الحكومة السودانية الإسلامية وبسب ذلك؛ كانت هناك مخاوف من إثيوبيا ونتيجة ذلك سمحت إثيوبيا لجون قرنق بممارسة نشاطه على أراضيها علاوة على ذلك دعمت إثيوبيا قوى المعارضة السودانية وساندتها في الهجوم على جبهة الشرقية من العام١٩٩٧م[٢].

٤-موقف أوغندا:

دعم موسيفني زميل دراسته جون قرنق حيث وفر للحركة الشعبية ممرًا آمنًا وسهًلا تمر من خلاله المساعدات التي تذهب للحركة الشعبية، وتأزم الموقف أكثر مع صعود (جبهة الإنقاذ) للحكم في السودان مع هويتها الإسلامية فتحول العداء بين البلدين من عداء سياسي إلى عداء أيدلوجي[٣].

وبسب ما تقدم عملت أوغندا على نقل الأسلحة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان حيث تشير النشرات الاستراتيجية مثل **africa confidential** البريطانية أنَّ واشنطن تعمل لتقوية القدرات العسكرية للأقطار المجاورة للسودان وتخطط لذلك ، وبخاصة أوغندا مما يتح فرصة لأن يحصل الجيش الشعبي لتحرير السودان على السلاح عبر شحنات من أوغندا وصولًا إلى المعارضة الجنوبية[٤].

وبسب ذلك، قدمت السودان الدعم لحركة جيش الرب في أوغندا للعديد من الأسباب فقد اعتقد "حسن الترابي" أن التوسع الإسلامي في القارة يجب أن يبدأ بأوغندا وهو ما تسبب في توتر العلاقة بين الدولتين في حين تمثل السبب الثاني في الرد على دعم النظام الأوغندي للحركة الشعبية لجنوب السودان، وقد أسهم الدعم السوداني في تقوية الحركة فقد قدمت لها الأسلحة والتدريب وأجهزة

(١) التقرير الاستراتيجي١٩٨٧م، المرجع السابق، ص١٧٥
(٢) منى حسين عبيد، السودان ومحيطه الإقليمي دراسة في المشكلات السياسية، المرجع السابق،ص٩١-٩٣
(٣) عبداللطيف فاروق أحمد، المرجع السابق ذكره ، ص١٠٠.
(٤) ينظر، منى حسين عبيد، السودان و محيطه ا لإقليمي دراسة في المشكلات السياسية، المرجع السابق ،ص١٦٨

الاتصالات وعلى الرغم من إعلانه عن توقف دعمه للحركة لكنه استمر في دعمها سرًا بهدف إبقاء تهديد للحركة الشعبية[1].

مما ادى إلى تدهور في العلاقات بين البلديين حيث قامت أوغندا بقطع علاقاتها مع السودان في (٢٣/أبريل ١٩٩٥م) وكان سبب قطع العلاقات احتضان السودان لجماعات مسلحة أوغندية تقوم بعمليات إرهابية انطلاقًا من الأراضي السودانية[2].

وبسب ذلك واصلت أوغندا مساندتها لحركة الشعبية لتحرير السودان، والجيش الشعبي وأرسلت قواتها إلى السودان لمساندة هذه الحركة ميدانيا وقد وصل التوتر بين الحكومتين السودانية والأوغندية إلى ذروته مع بداية سنة١٩٩٦م حيث شرعتا في حشد قواتهما على الحدود الأوغندية السودانية؛ الأمر الذي أوشك على اندلاع الحرب بين الدولتين[3].

يتضح من ذلك بأن أزمة جنوب السودان كانت سببًا في توتر العلاقات بين البلدين؛ مما دفع بكل من اوغندا والسودان إلى دعم حركات المعارضة في كلا البلديين أما بنسبة موقف أوغندا من عملية التفاوض بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان فقد تبنت أوغندا ولو بشكل غير مباشر فكرة انفصال جنوب السودان لأسباب ومصالح اقتصادية فجنوب السودان عندما ينفصل سيصبح دولة حبيسة ومن ثم سيمرر البضائع والمنتجات الجنوبية من الأراضي الأوغندية لتصديرها من الموانئ الكينية.

٥- موقف كينيا

نتيجة لسوء العلاقات بين البلديين استضافت كينيا عناصر المعارضة الجنوبية وعملت كينيا على دعم الحركة الشعبية التي يقودها (جون قرنق)[4].

حيث وفرت كينيا الدعم اللوجستي لنقل احتياجات حكومة جنوب السودان إلى ميناء (مومباس)،ثم إلى خطها الحديدي الممتد حتى (عنتيبي) إلى جانب ذلك دربت كينيا قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان عسكريًا[5] .

ومع بداية مدة التسعينات سمحت السلطات الكينية للمنظمات الإنسانية، والكنسية يديرها مسؤولون من أجنحة الحركة الشعبية، ورجال دين جنوبيون من العمل في أراضيها[6].

---

(١) إبراهيم أحمد نصرالدين: دراسات في العلاقات الدولية الإفريقية، المرجع السابق،ص١٦١

(٢) عبير شوقي ذكي جرجس : العلاقة بين الدين والسياسة في افريقيا دراسة لبعض حركات الإسلام السياسي والأصولية المسيحية، تقديم دكتور إبراهيم نصر الدين: المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ص٢٣٦.

(٣) أحمد و هبان: الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دار الجامعة الجديدة للنشر،القاهرة،١٩٩٧م، ص١٤٢؛ ينظر، عبداللطيف فاروق أحمد، المرجع السابق ذكره، ص١٠١

(٤) منى حسين عبيد، السودان ومحيطه الإقليمي دراسة في المشكلات السياسية، المرجع السابق ذكره، ص١٠٤.

(٥) ينظر، عبداللطيف فاروق أحمد، المرجع السابق ذكره، ص١٠٤.

(٦) جون قاي نوت يوه: جنوب السودان، آفاق وتحديات الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٠م، ص٢٠٤.

وعلى الرغم من دعم الحكومة الكينية لحركة الشعبية لتحرير السودان لكن الحكومة الكينية سعت لإيجاد حل ينهي الحرب الأهلية في السودان حيث عملت الحكومة الكينية على استضافة جولات مباحثات السودانية على أرض كينيا، وكان أول تلك المبادرات إقناع الطرفين بتجاوز خلافاتهما حول القضايا المختلف فيها ولاسيما مسالة تقرير المصير[١].

والجدير بالذكر، أن معظم عمليات شريان الحياة تنطلق من الأراضي الكينية التي تستخدمها الأمم المتحدة والمنظمات الطوعية نقطة إنطلاق لعمليات الإغاثة في جنوب السودان[٢]. أما موقف كينيا تجاه عملية (التسوية السلمية) كانت كينيا تؤيد مبدا فصل الدين عن الدولة؛ فهي دولة مسيحية علمانية إلى جانب ذلك عملت كينيا على الضغط على طرفي التفاوض للوصول إلى اتفاقات يمكن تطبيقها على أرض الواقع ويزداد الضغط كلما أوشكت المفاوضات على الانتهاء من دون التوصل لنتائج ملموسة [٣].

٦- موقف إرتيريا:

تصاعدت حدة التوتر بين السودان وإريتريا لتجاوز مرحلة الخلاف في التوجهات السياسية إلى مرحلة الصراع [٤].

ونتيجة لذلك قطعت العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين في عام١٩٩٤م، نتيجة ما تدعيه إرتيريا من تدخل النظام السوداني في شؤونها الداخلية، واتصاله بتنظيم (الجهاد الإرتيري) ومحاولة التنسيق معه وبسب ذلك دعمت الحكومة الإرتيرية الحركة الشعبية لتحرير السودان، والمعارضة السودانية، حيث سلمت الحكومة الإرتيرية مقر السفارة السودانية في أسمرة إلى المعارضة السودانية، و سمحت لها بالبث الإذاعي من العاصمة الإرتيرية لمدة أربع ساعات يوميًا ولم تنحصر المساعدات الإرتيرية بالنواحي السياسية[٥].

بل دعمت الحكومة الإرتيرية المعارضة الشمالية وسمحت بإنشاء المعسكرات التدريبية لمعارضي الحكومة السودانية بهدف فتح جبهة شرق السودان [٦].

وهو ما اعترف به مستشار الرئيس الإرتيري" أبو القاسم حمد" حيث صرح بأن السودان ومهما كان موقف حكومة إرتيريا من السودان وما حدث بها من تجاوزات ودعم المعارضة[٧].

---

(١) ينظر، منى حسين عبيد، السودان ومحيطه الإقليمي والمشكلات السياسية، المرجع السابق ذكره، ص١٨٥.
(٢) إبراهيم أ حمد نصر الدين، المرجع السابق، ص١٦٢
(٣) عبداللطيف فاروق أحمد، المرجع السابق، ص١٠٥
(٤) ينظر: جلال الدين محمد صالح : القرن الإفريقي أهميته الإستراتيجية والصراعات الداخلية، مجلة قراءات إفريقية، العدد١٠٣، أكتوبر/٢٠٠٤م، ص٤.
(٥) إجلال رافت وآخرون: القرن الإفريقي أهم القضايا المثارة، مجلة المستقبل العربي، العدد٢١٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٦م، ص٧٨
(٦) ينظر، منى حسين عبيد، السودان ومحيطه الإقليمي دراسة في المشكلات السياسية، المرجع السابق، ص١٢٢.
(٧) صحيفة الحدث السياسي،العدد٩٤، ١٩٩٧/٤/١١م، ص٨.

٧- موقف تشاد:

عمدت حكومة "حسين هبري" للاتصال بحركة التمرد في جنوب السودان المعروفة بالحركة الشعبية لتحرير السودان وقد أثمر ذلك عن زيارة قام بها وفد يمثل الحركة لأنجمينا وذلك في الربع الأول من عام ١٩٨٨م وأشيع أنه كان على رأس هذا الوفد قائد الحركة العقيد "جون قرنق" ومع بداية عام ١٩٨٩م تواترت الأنباء في الصحافة السودانية عن ضلوع الحكومة التشادية بالاشتراك مع (نظام منجستو) في إثيوبيا وتزويد حركة قرنق بالسلاح مهما يكن من أمر فالشيء المؤكد هو أن السلطات التشادية في هذه الحقبة المضطربة قررت تصدير بعض المشكلات المزعمة لحكام الخرطوم ثمنًا لإغماضهم العين عن الوجود الليبي والمعارضة التشادية في غرب السودان والمغزى العام لسياسة الإيذاء المتبادل التي اتبعتها الحكومات إزاء بعضها البعض نتج عنها أذًى بالغ للبلدين[١].

٨- موقف أفريقيا الوسطى:

اتسمت العلاقات بالتميز في عهد الرئيس النميري ورفضت الحكومة السودانية في عهد الرئيس "جعفر النميري" الذي زار إفريقيا الوسطى عام١٩٧٤م السماح لطائرة الرئيس (كولنقبا) بعبور الأجواء السودانية وهي في طريقها إلى إسرائيل عام ١٩٨٢م، ثم اتسمت بعهد الرئيس السابق باتاسيه الذي دعمته الحكومة السودانية بقيادة الرئيس البشير ونتيجة لذلك رفضت الحكومة الأفرو وسطية السماح بأي أعمال عدائية تنطلق من أرضيها ضد السودان، وذلك برفضها فتح مكتب الحركة الشعبية لتحرير السودان [٢].

---

(١) الفاتح عبدالله عبدالسلام: العلاقة السودانية التشادية المعاصرة، مجلة السياسة الدولية، العدد١٠٨، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، أبريل ١٩٩٢م، ص٢٢٦.

(٢) ينظر: حسن سيد سليمان، رؤية إستراتيجية حول مستقبل علاقات السودان بإفريقيا الوسطى، مؤتمر علاقات السودان بدول الجوار رؤية مستقبلية، مركز جامعة إفريقيا العالمية، البحوث والدراسات الأفريقية، مركز البحوث والدراسات السودانية، أكتوبر٢٠١١م، ص٣٣.

ثانيًا: موقف جنوب إفريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية (الاتحاد الإفريقي حاليًا)

١- موقف جنوب إفريقيا

تقدمت جنوب إفريقيا بمبادرة دبلوماسية بهدف تقريب وجهات النظر بين الحكومة السودانية، وتجمع المعارضة لحل الأزمة السياسية ووقف الحرب الأهلية الدائرة منذ١٤ عامًا في الجنوب بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكان من المقرر أن تجري محادثات سلام في بريتويا عاصمة جنوب إفريقيا بين الرئيس السوداني عمر البشير وزعيم المتمردين الجنوبيين جن قرنق(١).

"لكن تلك المبادرة التي تقدم به نيلسون مانديلا(*) (nelson mandela) لم تنجح بسب رفض جون قرنق حضور تلك المحادثات حيث صرح: "عن رفضة فكرة الجلوس إلى مائدة التفاوض مع حكام الخرطوم وانه لن يشارك في محادثات السلام المقرار إجرؤها في بريتوريا مع الرئيس السوداني ونظيره الأوغندي(٢).

لكن منظمة باكس كرستي pax christi، فرع هولندا. يقول تقريرباكس كرستي إن اتفاقا قد عقد في عام١٩٩٢بين حكومة السودان وشركة أرمسكور (المؤسسة الجنوب أفريقية لتصنيع وتصدير السلاح) بموافقة وزارة الدفاع ، بموجب ذلك الاتفاق قامت شركة أطلس للنقل الجوي بإقامة جسر جوي بين جوهانسبرج والخرطوم لمد النظام الإسلامي بالعتاد كما أوفدت عددًا من الخبراء لصيانة بعض الأسلحة والطائرات القديمة. تقريرباكس كرستي تلقفته منظمة أخرى من منظمات دول الشمال العاملة ضد الأبارتأيد (الحملة الدولية ضد التعاون العسكري والنووي بجنوب إفريقيا بالنرويج) في نهاية عام١٩٩٣م، مما دفع المتحدث الرسمي لارمسكور لان يعترف بالاتفاق الذي تم مع حكومة السودان وعلى إثر ذلك الافتضاح طالب مؤتمرأساقفة جنوب إفريقيا المجلس التنفيذي المؤقت في٢٤يناير١٩٩٥ م بالتحقيق في أمركل صفقات أرمسكور خاصة الصفقات التي عقدت مع السودان؛ ولهذا كان عنوان الخبر في جريدة المواطن في اليوم الذي يليه: دور جنوب إفريقيا في حرب السودان الأهلية (٢٥يناير١٩٩٥م) تلا ذلك القرار الذي أصدره وزير الدفاع الجديد جو موديسي بتكوين لجنة القاضي كامرون للتحقيق في أنشطة أرمكسور(٣).

---

(١) مروى ممدوح سالم: مشكلة جنوب السودان بين اتفاق أبريل ومبادرة مانديلا، مجلة السياسة الدولية، العدد١٣٠، أكتوبر/١٩٩٧م، ص١٢٠- ١٢١.
(٢) ينظر، المرجع نفسه، ص١٢١.
(٣) أشرف راضي، المرجع السابق، ص١٢٨.

٢-موقف منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليًا)

كان موقف منظمة الوحدة الإفريقية من الحرب الأهلية في جنوب السودان بأنه شأن داخلي سوداني؛ لذلك رفضت المنظمة إدراج مشكلة الحرب في السودان من ضمن جدول أعمال المجلس الوزاري، وعلى الرغم من ذلك أيدت منظمة الوحدة الإفريقية مبادرة الإيجاد للحل السياسي بين أطراف القتال في السودان حيث أصدرت عديدًا من البيانات ورحبت بالاتفاق الذي تم ما بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية(١).

وظلت تلك المنظمة تعلن أنه لا تريد خطف مبادرة الإيجاد وتكتفى بمساندتها وفي هذا الإطار اجتمع أمين عام المنظمة الإفريقية غير مرة مع العقيد(جون قرنق) لفتح قنوات الوساطة بين حركته، و النظام في الخرطوم(٢).

وعندما وقع اتفاق ماشاكوس بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان أصدره الاتحاد الإفريقي بيان تضمن الآتي: حيث أعرب عن تأييدها للاتفاق الذي تم ما بين الحكومة السودانية ، والحركة الشعبية لتحرير السودان، و دعا الأطراف إلى استكمال الانتهاء من المسائل العالقة علاوة على ذلك رحب برعاية منظمة الإيجاد لمباحثات السلام السودانية ، ودور كينيا في استضافة و عملية السلام وتسهيلها، أيضًا رحب بجهود اللجنة الوزارية للاتحاد الإفريقي حول إعادة الإعمار في مدة ما بعد النزاع في السودان (٣).

٣- **موقف منظمة الإيجاد**: تواصلت جهود منظمة الإيجاد إزاء مشكلة جنوب السودان وهو ما سبق ذكره أنفًا، وصولاً إلى عام ٢٠٠٢ م حيث تم عقد قمة الإيجاد في الخرطوم ، ظلت المنظمة في عقد عدة لقاءات بين الأطراف السودانية منذ عام ١٩٩٤م حتى ٢٠٠٥م وقد سبق ذكره آنفًا في الفصل الثاني تلك اللقاءات أثمرت في توقيع اتفاق السلام الشامل في ٩كانون الثاني ٢٠٠٥م حيث تعهد الطرفان بتنفيذ ذلك الاتفاق نصًا وروحًا(٤).

(١) ينظر، سامية بيرس، المرجع السابق ذكره، ص١٧١.
(٢) الضاهر إبراهيم: ماذا تهيئ "منظمة الإيجاد الوحدة السودان؟، صحيفة الحياة، ٢/فبراير/١٩٩٧م، ص١٢.
(٣) الاتحاد الإفريقي ،المجلس التنفيذي الدورة العادية الخامسة بشان مباحثات السلام السودانية في نيفاشا- أديس أبابا إثيوبيا،١٠٦ ، ٢٥/يونيو-٣يوليو٢٠٠٤م، ص٧٤.
(٤) ينظر: منى حسين عبيد، منظمة الإيقاد ودورها في مواجهة النزاعات الافريقية، مجلة العلوم السياسية بحوث وداسات،العدد٣٥، مركز دراسات الدولية - جامعة بغداد، ٢٠٠٧م، ص١٩٥.

المبحث الثاني

الموقــف العربـــــي

أولًا: مواقف الدول العربية

١. موقف العراق

عندما احتلت مدينة الكرمك في السودان في ١٩٨٧م، اتجه محمد عثمان الميرغني شخصيًا إلى العراق طالبًا العون الفوري للوقوف مع الشعب السوداني في معركة تحرير" الكرمك"[١].قرر الرئيس "صدام حسين"[*] مد جسر جوي عراقي لدعم القوات المسلحة السودانية، وقد كان هذا القرار وليد الإرادة المنفردة لرئيس الدولة[٢].وكانت المساعدات العراقية للسودان من نوع "الرجمات" ...وفي ديسمبر ١٩٨٧ م، شاركت الراجمات العراقية في تحرير الكرمك، و قيسان[٣]. واستمر الدعم العراقي للسودان في مدة التسعينات في صورة مساعدات عسكرية حيث أرسلت العراق ٦٠خبيرًا عسكريًا للعمل في مشاريع عسكرية خاصة في السودان إلى جانب ذلك تقديم مساعدة فنية وتدريب وعقدت اتفاقية مع سلاح الجو السوداني للتدريب والصيانة الفنية شملت عشرين مهندسًا وطيارًا، إلى جانب ذلك قيام طيارين عراقيين بمهمات قتالية ضد مواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان[٤].والجدير بالذكر أنه عندما دعمت إثيوبيا وإرتيريا مقاتلي المعارضة السودانية في الحرب الأهلية في السودان أصدرت وزارة الخارجية العراقية بيانًا دعت فيه: بأنه في الوقت الذي يؤيد العراق حق السودان الكامل في الدفاع عن سيادته وامنه ووحدة أراضيه وسلامة شعبه فإنه يدعو الدول العربية والأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مساندة السودان ضد العدوان الأجنبي لدفع إثيوبيا ومن معها لسحب قواتها كاملة خارج الأراضي السودانية الحدودية[٥].

---

(١) حيدر طه : الإخوان والعسكر، ط١، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، يناير١٩٩٣م، ص٢١٣.

(*) صدام حسين: ولد صدام حسين عبدالمجيد التكريتي في١٩٣٧م لعائلة سنية فقيرة تعمل في الزراعة بقرية العوجة بالقرب من مدينة تكريت ١٧٠كم في الشمال الغربي من بغداد، وقد توفي والده قبل ولادته بعدة أشهر لذلك قامت على تربيته أمة" صبحة طلفاح" وزوجها" إبراهيم حسن "الذي كان يتمتهن حرفة الرعي أكمل صدام دراسته الابتدائية في مدرسة تكريت قبل أن ينتقل إلى مدرسة الكرخ الثانوية في بغداد وأقام هناك وفي تلك المدة مع خاله خيرالله طلفاح الذي تأثر بأفكاره القومية ومشاعره المناهضة للاستعمار البريطاني منذ توليه السلطة عام١٩٧٩م إلى يومنا هذا وذلك بعد إعدامه سواء أكان ذلك بسبب حربه ضد ايران على مدى ثمان سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨م) بسبب غزوه الكويت عام١٩٩٠وإجباره الخروج منها...،للمزيد ينظر : إياد محيي الدين أمين : الاغتيالات السياسية في العصر الحديث عربًا وعجمًا حسب الحروف الابجدية، دار زهران للنشر، ٢٠١٦ م، ص٥٤

(٢) سعد ناجي جواد وآخرون: الحالة العراقية، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية ، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز/يوليو/٢٠١٠م، ص٣٤٤.

(٣) ينظر ،حيدر طه، المرجع السابق ، ص٢٣١.

(٤) Human ruights watch,sudan:global trade,local Impa ct arms transfers to all sides in the civi in .sudan, augstl1998, p40-41

(٥) صحيفة القدس العربي، العدد٢٣٩٤،١٧ /يناير/١٩٩٧م، ص١.

٢- موقف الأردن:

عندما اتهمت السودان إثيوبيا وإرتيريا بدعم متمردي جنوب السودان وتسليح المتمردين واستخدام أراضيها منطلقًا لهجوها في العام ١٩٩٧م، أعلن رئيس الوزراء الأردن" عبدالكريم الكباريتي" وقوف بلاده الى جانب السودان ضد المؤامرة التي تستهدفه ودعا الدول العربية إلى دعم هذا البلد في مواجهة إعداء الأمة العربية وفي تصريح لوكالة الأنباء الأردنية(بتراء) رأى الكباريتي أن ما يتعرض له السودان الشقيق من مؤامرة تستهدف وحدة شعبه وأراضيه يستدعي من الدول العربية وقفة موحدة تمنع استغلال ظروف السودان وتتصدى لأعداء الأمة العربية إلى جانب ذلك دعا إلى التصدي لأعداء الأمة العربية للحيلولة دون إمكانية النيل من وحدة السودان[١].

وعندما استقبل الملك حسين[*] وزير العدل السوداني عبدالباسط سيدرات أعرب عن تقدير السودان، للأردن والدول والشعوب الخيرة في الوقوف إلى جانب السودان وبخاصة أننا لانزال نذكر بالتقدير المساعدات القيمة التي قدمها الأردن لدعم السودان وقال: أن مهمته تقصر على الأردن في تسليم رسالة الرئيس السوداني عمر البشير لجلالة الملك الحسين وتناولت شرحًا عن العدوان المتصل على الحدود الشرقية للسودان والاعتداءات في الجنوب وعلى الحدود مع إرتيري[٢].إلى جانب ذلك صرح مصدر رسمي أن الملك "حسين": ((شدد على عدم المساس بأمن السودان أو سيادته أو سلامة أراضيه))[٣]. ودعمت الأردن الحكومة السودانية فقد أرسلت شحنه من الأسلحة إلى الجيش السوداني في فترة ما بين يناير وفبراير من العام ١٩٩٧م[٤].

---

(١) صحيفة القدس العربي،العدد٢٣٩٤، ١٧/يناير/١٩٩٧م، ص١

(*) الملك حسين: الملك حسين بن طلال الهاشمي ملك الأردن تولى العرش بعد تخلي والده طلال بن عبدالله عن العرش في عام ١٩٥٣م ، بقى ملكا للأردن حتى وفاته في عام١٩٩٩م، ولد الملك حسين بعمان في الرابع عشر من تشرين الثاني عام١٩٥٣م ونشا برعاية جده الملك عبدالله، وكان معه في القدس عند اغتياله في العشرين من تموز ١٩٥١م،تلقى علومه ابتداء من سن الخامسة بالمدرسة الوطنية، وواصلها بمدرسة والكلية الإسلامية بعمان، أخذ تعليمه الثانوي بكلية فكتوريا بالإسكندرية، والتحق بمدرسة هروبانكلتراعام١٩٥١م،للمزيدينظر : أبو عيشه عبدالفتاح، موسوعة القادة السياسيين عرب واجانب، ط١، دار اسامة للنشر،٢٠٠٢م، ص١١٠

(٢) صحيفة النداء،العدد١٧، ٢٢/كانون الثاني/١٩٩٧م، ص١

(٣) عايدة العلي سري الدين : السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي،ط١،دارالآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٩٨م، ص١٧١.

(٤) human rights wathch.op.cit.p41

٣- موقف اليمن

بعد استقلال اليمن الجنوبي تعهد السوفييت بتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية لليمن الجنوبي؛ لقاء استخدام ميناء عدن بوصفه مرفًا لوجستيًا لمراقبة المحيط الهندي، وإذا علمنا أن اليمن الجنوبي كان يخضع لنظام حكم ماركسي...وطبقًا للنظرية الماركسية اللينية فإن اليمن الجنوبي كانت تناضل من أجل السلم والعدالة والاشتراكية وتواجه الأعداء الرأسماليين[١].

وبوصول منجستو هيلامريام إلى قمة السلطة في إثيوبيا وبحكم التوجه العقائدي الاشتراكي في عدن وأديس أبابا فإن قيادة الجبهة القومية ومن بعدها الحزب الاشتراكي في عدن قد ارتبطت بعلاقات قوية مع النظام الإثيوبي، وكانت علاقات البلدين والقيادتين امتدادًا للعلاقة بين أديس أبابا وموسكو في سبيل تبيث النظام الاشتراكي في إثيوبيا[٢].

ولكي تحصل عدن على المساعدات السوفيتية فقد وقع معها الأخ عبدالفتاح إسماعيل اتفاقية صداقة وتعاون مدتها عشرون عامًا وقعت في موسكو بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٢٥م؛ وبناء على ذلك وقف مع دول المنظومة الاشتراكية الباقية بكل ثقله ، وقدم المساعدات المطلوبة في سبيل قيام أنظمة اشتراكية وأحزاب حليفه في الشرق الأوسط[٣].

يتضح لنا مما تقدم بأن التوجهات السياسية للجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية هي دعم حركات التحرر والسعي من أجل إقامة أنظمة اشتراكية في المنطقة ونتيجة تلك التوجهات وقعت اليمن الجنوبي مع ليبيا وإثيوبيا اتفاقية (الصداقة والتعاون المشترك بين البلدين حول القضايا السياسية الخارجية) وكان من بنود تلك المعاهدة تعاون الأطراف الثلاث الموقعة على المعاهدة التنسيق فيما بينها لإحباط المؤامرات التي تحيكها الإمبريالية والصهيونية والقوى الرجعية التي تهدف إلى خنق القوى والدول التقدمية.

---

(١) ينظر : إياد تركان إبراهيم اليوسف الدليمي، النشاط السوفيتي تجاه شطري اليمن والموقف العربي والدولي منه (١٩٧٩-١٩٦٢م) رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية، جامعة ديالي، ٢٠٠٦ م، ص٩٨-٩٩.
(٢)علي عبد القوي الغفاري، الدبلوماسية اليمنية١٩٠٠-٢٠٠٠م ،دار الآفاق، د.ت، ص١٢١.
(٣) المرجع نفسه، ص٥٤.

وذلك عن طريق تقوية قواها العسكرية، وكذلك، إنشاء القواعد العسكرية وتوسيعها في الدول الموقعة في المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، علاوة على ذلك ستقاوم الأطراف الثلاثة الموقعة على المعاهدة مؤامرات وتحالف اتفاقيات كامب ديفيد(١).

و استضافت جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية جون قرنق في أثناء زيارته إلى عدن في مايو من العام١٩٨٥م ،وأيدت جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية حركة جون قرنق، وأبدت استعدادها لتقديم الدعم السياسي والمعنوي، وأرسل الأسلحة التي قد يحتاج إليها إلى جانب ذلك مساعدة قرنق ماليًا(٢).

ونتيجة لذلك التأييد حصلت الحركة الشعبية لتحرير السودان على أسلحة من اليمن الجنوبي عبر إثيوبيا(٣).

وعلى الرغم من دعم جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية لجون قرنق لكن كان له موقف إيجابي تجاه الحرب الأهلية في السودان.

وذلك بحسب قول الرئيس "علي ناصر محمد" الذي تحدث عن زيارة جون قرنق إلى عدن حيث قال:" كانت زيارته" لعدن هي امتدادًا لسلسلة الزيارات واللقاءات التي قامت بها قيادة جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية التي بذلت جهودًا لمساعدة السودان على تحقيق (لقاء مصالحة) بين الرئيس جعفر النميري؛ والعقيد جون قرنق والتي لم يكتب لها النجاح، ثم أعقبتها محاولة أخرى والتي حاولنا عبرها عقد لقاء مصالحة بين سوار الذهب، والرئيس الإثيوبي منجستو هيلا ماريام، والعقيد جون قرنق ولم نفلح في ذلك أيضًا ،ثم رتبنا لقاءً آخر في عدن بين وزير الدفاع السوداني عثمان عبدالله ،وجون قرنق، ولكن محاولاتنا خابت مجددًا بحكم مشكلة الجنوب العميقة والمستفحلة"(٤).

---

(١) ينظر، صحيفة الأضواء،١٩٨٢/٦/٢٥م.

(٢) ينظر : الملحق رقم(١٧) وثيقة منشورة توضح تتحدث عن زيارة جون قرنق إلى عدن، مصدر هذه الوثيقه؛ Cia-rdp87b00342r00ll02590013-6,the Libyan game plan in sudan,13lmayl1985,p3

(٣) ينظر، الملحق رقم (١٤) وثيقة منشورة تتحدث عن دعم الذي تحصلت عليه حركة جون قرنق، مصدر هذه الوثيقة؛ Near east and south asia review,2laugustl1985,op.cit.,p18

(*)علي ناصر محمد: رجل دولة يمني ورئيس جمهورية اليمن الديموقراطي منذ العام ١٩٨٠م ولد في في دثنية،١٩٣٩م، وتخرج ١٩٥٩م، في دار المعلمين العليا، فعين على إثر ذلك مديرًا لمدرسة دثنية الابتدائية انضم إلى الكفاح المسلح ضد الاستعمار منذ اندلاعة، وأصبح عضوا في المكتب العسكري للجبهة القومية، ومسؤولًا عن الكفاح في ولاية بيحان، إلى أن نال اليمن الجنوبي استقلاله.؛ للمزيد ينظر : عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ،ج٤، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص١٩٢.

(٤) علي ناصر محمد : فارس الجنوب الأسمر، صحيفة الحياة، ٢٨ /٢٠٠٥/٩م، على الرابط، .hattps:aritete<www.alhayat.cam

وبحسب قول "منصور خالد" إن الدولة العربية الوحيدة التي كانت متعاطفة مع جون قرنق هي (اليمن الجنوبي) بحكم علاقاته مع إثيوبيا(١).

لكن ذلك دعم لم يستمر نتيجة للتغيرات داخل السلطة الحاكمة في اليمن الديمقراطية التي أدت إلى لجوء الرئيس علي ناصر محمد وبعض القطع البحرية لجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية إلى إثيوبيا ورغم أن هذه الأحداث تلقى ظلالها على التقارب بين أطراف المعاهدة لكتها وفرت لإثيوبيا مكاسب أكبر من خلال قدرتها على التأثير في جيرانها وأطراف المعاهدة. وعادت القطع البحرية اليمنية في ١٣-٦، بعد نحو خمسة أشهر قضتها في إثيوبيا (٢). وبعد توحد اليمن وانقلاب الرئيس "عمر حسن البشير " في السودان، شهدت علاقة الدولتين بعض التوترات دعمها الاقتراب الجغرافي واقتراب المصالح في البحر الأحمر.

ففي سبتمبر / ١٩٩١م، ألقت سلطات الأمن اليمنية القبض على عدد من السودانيين كانوا يستهدفون القيام بعمليات اغتيال لبعض شخصيات المعارضة السودانية باليمن .وأكدت مصادر يمنية أن الجبهة القومية الإسلامية بالسودان عملت على عرقلة اتفاق ١٨ يناير، إذ أجرت اتصالات بعبد المجيد الزانداني عضو مجلس الرئاسة اليمني وممثل تجمع الإصلاح باليمن...لكن موقفين للحكومة السودانية كان لهما تقدير في الأوساط اليمينة، وهما الموقف السوداني في أثناء الحرب مع الشمال اليمني والجنوب؛ إذ أيدت السودان وحدة اليمن وأشترك بعض السودانيين في المعارك ،أما الموقف السوداني الآخر فهو تأييد السودان لليمن في نزاعة مع أريتريا بشان جزر حنيش في البحر الأحمر(٣).

وفي العام ١٩٩٧م وفي أثناء امتداد الحرب الأهلية في السودان إلى منطقة شرق السودان وتدخل دول الجوار في دعم المعارضة السودانية، استقبل الرئيس الأسبق علي عبدالله صالح العميد بكري حسن صالح وزير الشؤون الداخلية بجمهورية السودان؛ حيث نقل رسالة من الرئيس عمر حسن البشير رئيس جمهورية السودان تتعلق بالتطورات الجارية على حدود السودان...وقد جدد الرئيس موقف اليمن في الوقوف إلى جانب الشعب السوداني الشقيق بما يمليه واجب الأخوة والتضامن العربي.

---

(١) يوتيوب، برنامج الذاكرة السياسية، قناة العربية، الإمارات العربية المتحدة، منصور خالد، طاهر بركة، (الحلقة الخامسة ٢٠١٤/٩/٢١، https://youtu.be/icowZVoPYYM.

(٢) طلعت مسلم : السياسة العسكرية لإثيوبيا عام١٩٨٦م، مجلة السياسة الدولية، العدد٨٧، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، يناير١٩٨٧م، ص٢٤٥.

(٣) معتز سلامة : النظام السوداني من زاوية علاقاته العربية ،مجلة السياسة الدولية ، العدد١٢٨، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ،القاهرة، أبريل ١٩٩٧م، ص٨٨ .

وإدانة أي تدخل في شؤون الداخلية مؤكدًا دعم اليمن لأمن السودان ووحدته وسيادته وسلامة أراضيه[١].

إلى جانب ذلك عقدت هيئة رئاسة مجلس النواب اجتماعها الدوري برئاسة "الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر" رئيس مجلس النواب وفيما يتعلق بتطورات الأحداث على حدود الشرقية للسودان أعربت الهيئة عن استنكارها للاعتداءات التي تتعرض لها دولة شقيقة وعضو في جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة مؤكدة ضرورة الحفاظ على أمن السودان وسلامة أراضيه وحق الشعب السوداني في مواجهة المعتدين و أقرت الهيئة توجيه رسائل إلى رؤساء المجالس النيابية العربية كافة لحثها على التحرك في اتجاه تقديم أشكال الدعم المعنوي كافة للسودان بما يمكنه من الحفاظ على سلامة أراضيه والدفاع عنها[٢].

وعندما استقبل الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب سفير جمهورية السودان عبد الباقي محمد حسن بصنعاء الذي أطلع رئيس مجلس النواب على مجمل الأحداث والتطورات على حدود السودان من اعتداءات ...موضحًا أن أمن السودان هو جزء من الأمن العربي القومي وأن واجب الجميع الوقوف ضد العدوان مشيرًا إلى أن اليمن مع أمن السودان وحدة وسلامته أراضيه[٣].

فضلًا عن ذلك، أبدت اليمن أسفها الشديد لتصريح رئيس أوغندا ضد السودان حيث صرح متحدث رسمي باسم" الحكومة اليمنية" تتابع حكومة الجمهورية اليمنية بالغ اهتمام التطورات المؤسفة الجارية في السودان الشقيق وانها تدين أي تدخل خارجي في شؤونه الداخلية وتستنكر أي مساس بوحدته فإنها تبدي أسفها الشديد لما صدر من تصريح عن رئيس جمهورية أوغندا يمس بوحدة السودان[٤].

والجدير بالذكر، دعم الحكومة اليمنية الحكومة السودانية في أثناء الحرب حيث أرسلت شحنة من الأسلحة في المدة ما بين (يناير، وفبراير) من العام ١٩٩٧م[٥]. وفي (مارس) من العام١٩٩٧م بحث الرئيس السوداني" عمر حسن البشير" مستجدات الأحداث في شرق السودان مع الرئيس اليمني (علي عبدالله صالح)، ومع السؤولين اليمنيين لتوضيح أبعاد المشكلة هناك والحلول المطروحة لذلك وقد أكد الرئيس اليمني مجددًا موقف بلاده المتضامن مع السودان وأنها مع وحدة الأراضي السودانية وأمنها وسلامتها وإدانة أي تدخل في شؤونه الداخلية.

وقال "البشير" عقب وصوله مطار صنعاء الدولي: إن هذه الزيارة تأتي في إطار التشاور المشترك بيننا؛ وبين الإخوة في اليمن وجئت لنلتقي الفريق علي عبدالله صالح ولتوضيح له تطورات

---

(١) صحيفة١٤أكتوبر، العدد١٠٠٧٦، ٢٣/يناير/١٩٩٧م،ص١.
(٢) المصدر نفسه، ص١.
(٣) صحيفة١٤أكتوبر،العدد١٠٠٧٩، ١٦/يناير/١٩٩٧م، مصدرسابق،ص١.
(٤) صحيفة ١٤أكتوبر،العدد١٠٠٨٥، ١/فبراير/١٩٩٧م، ص١.
(٥) ينظر، حول موضوع دعم اليمن للسودان في ١٩٩٧م بالسلاح؛human rights watch,op.cit.,p47.

الأوضاع في السودان لأننا نعلم أنها تهمه أيضًا و الشعب اليمني كله مهتم بها مشيرًا إلى أنه جاء (ليشكر) الرئيس والشعب اليمني على" وقفتهم وتجاوبهم الكبير" مع الشعب السوداني في ظل الظروف التي يمر به السودان الآن وأضاف هذه الزيارة هي أولًا تقدير وعرفان لموقف اليمن، وثانيًا لمزيد من التشاور[1].

وقامت اليمن بسب صراعها مع إريتريا على ملكيه جزر حنيش في البحر الأحمر و تتهم إريتريا عن حق دول التجمع صنعاء وإثيوبيا والسودان واليمن بإنشاء تحالف معاد لإريتريا فهناك تقارير تفيد بأن هذه الدول أنشأت صندوقًا بحيث يقدم كل من السودان واليمن فيه مليون دولار أمريكي وإثيوبيا ٢٠٠ألف دولار سنويًا لشتى المجموعات المعارضة الإريترية العاملة كثرتها من السودان والمساعدة على التنسيق بين أنشطتها قام السودان بدعم المجموعات المناوئة للحركة الشعبية الديمقراطية والعدالة PFD ومساعدتها [2].

٤- **موقف السعودية:** تدهورت علاقات السودان بدول الخليج إثر الموقف السوداني في أثناء الأزمة، وهو الموقف الذي عدته السعودية والكويت مؤيداً للعراق وكانت أهم القضايا في علاقات السودان بالسعودية هي ما أثارته السودان في مايو١٩٩٥م حول دعم السعودية تقدمة السعودية للجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب، وعلى الرغم من ذلك لكن العلاقات بين البلدين شهدت منذ يونيو١٩٩٦م ، بعض بودرا التحسن ، فقد أغلقت السعودية مكتب المعارضة السودانية بالرياض، وأعادت السودان توزيع الصحف السعودية في٧يوليو١٩٩٦م[3].

٥- **موقف الأمارات العربية المتحدة:** أبدأت دولة الإمارات العربية المتحدة استعدادها للقيام بوساطة بين الأطراف السودانية المتنازعة من أجل إيقاف الحرب الأهلية في السودان التي امتدت إلى مناطق أخرى وإرسال الإمارات موفدًا إلى السودان في اتصال هاتفي بين رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والرئيس عمر البشير [4].

علاوة على ذلك ،دعت الإمارات العربية المتحدة إلى بلورة جهد عربي مشترك لدعم مبادرتها لا نهاء الخلاف بين الحكومة والمعارضة في السودان حيث طالبت الأمارات دولًا عربية تناسي خلافاتها مع الخرطوم موكدة أنه لامجال الآن للحساب والعتاب على مواقف سابقة[5].

---

(١) صحيفة القدس العربي،العدد٢٤٥٠، ٢٥/مارس/١٩٩٧م، ص١.

(٢) جون يونج : المجموعات المسلحة استعراض وتحليلات ،مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، ط١، المعهد العالي للدراسات الدولية، جنيف، سويسرا، ٢٠٠٧ م، ص١٥.

(٣) معتز سلامة، المرجع السابق، ص٨٧.

(٤) صحيفة الحياة، العدد١٢٣٩٧، ٥/فبراير/١٩٩٧م، ص١.

(٥) صحيفة الحياة،العدد٢٣٣٩٨، ٦/فبراير/١٩٩٧م، ص٣.

ثانياً: موقف جامعة الدول العربية

موقف جامعة الدول العربية:

عندما أصبحت الحرب الأهلية في جنوب السودان تهدد الأمن القومي العربي جاء قرار مؤتمر القمة العربية الذي عقد في بغداد في المدة من ٢٨-١٩٩٠/٥/٣٠م الذي أكد التضامن الأخوي مع السودان ضد أي تهديد لوحدته الوطنية أرضًا وشعبًا إلى جانب ذلك حرص مجلس وزراء الخارجية العرب في دوراته المتعاقبة على التضامن الكامل مع السودان، واستصدر بشأنه القرارات (٦٠١٣، ٦٠١٢، ٥٩٦١، ٥٨٩٧، ٥٨٤٢، ٥٩٧٤، ٥٧٤٦).

أكدت تلك القرارات خطورة التدخل الأجنبي في شؤون دولة عربية إفريقية بوصفها عضوًا في جامعة الدول العربية وتأكيد دعم السودان لمواجهة ما يهدد استقراره ووحدة أراضيه وسلامتها[1].

وعندما تقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة بمبادرة لحل مشكلة الحرب الأهلية في السودان في العام (١٩٩٧م) فكان موقف الجامعة على لسان أمينها العام الدكتور(عصمت عبدالمجيد) تأييدها المبادرة (الشيخ زايد) ووصفها بأنها "إيجابية وبناءة " ودعا السودانيين إلى (التجاوب معها) وكرر تحذيره من محاولات التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للسودان أو تقسيميه مؤكدًا تمسك الجامعة العربية(بوحدة السودان وحرمة أرضيه) وبحسب قول عبدالمجيد:" أكد أن المشكلة السودانية معقدة ومتعددة الجوانب والحل يجب أن يبدأ من دخل السودان بين الإخوة السودانيين عبر التغلب على خلافاتهم الداخلية[2].

وعندما اتهمت السودان القوات الأوغندية والإرتيرية بدعم المتمردين الجنوبين في المعارك المحتدمة منذ منتصف (ستمبير١٩٩٨م) أعلن" أحمد بن حلي" الأمين العام المساعدللشؤون عربية حيث قال:" إن الجامعة تتابع بقلق بالغ التصعيد في جنوب السودان وما صاحب ذلك من تهديدات خارجية تستهدف المساس بوحدة السودان وسلامته الإقليمية" وقال تعليقًا على تأكيد الحكومة السودانية وجود حشود من أوغندا وإريتريا على حدود

---

(١) سامية بيرس، المرجع سبق ذكره، ص١٦٧.

(٢) صحيفة الحياة، العدد١٢٢٩٨، ١٩٩٧/٢/٦م، ص١

السـودان "أن هـذا التصـعيد يشـكل إهـدارًا للطاقـات الذاتيـة فـي السـودان وتعويقـا لجهـود التنميـة وإجهاض للمساعي السلمية التي تقوم بها حكومة السودان"(١).

والجـدير بالـذكر حـرص الجامعـة العربيـة علـى وحـدة السـودان وسـلامته الإقليميـة ورفـض أي محاولـة لتجزئـة السـودان ودعـم كـل المبـادرات التـي تـؤدي إلـى تسـوية بـين أطـراف الصـراع إلـى دعـم المبـادرة المصـرية - الليبيـة مـن أجـل تحقيـق الاسـتقرار، فضـلا عـن ترحيـب الجامعة العربية بتوقيع اتفاقية وقف إطلاق النار في منطقة (جبال النوبة)(٢).

وعنـدما زار السـيد عمـرو موسـى الأمـين العـام للجامعـة الـدول العربيـة الخرطـوم فـي ٢٩(يونيـو)٢٠٠١م، التقـى فيهـا الـرئيس عمـر البشـير وممثلـي الأطـراف الإقليميـة والدوليـة المختلفـة حيـث أكـد موقـف الجامعـة الـرافض (لخيـار تقريـر المصـير)السـكان السـودان فـي الجنـوب لكـون حـق تقريـر المصـير المعتـرف بـه قانونيًـا هـو حـق الشـعب السـوداني كلـه، ولـيس لجـزء منـه وعقـب توقيـع بروتوكـول ماشـاكوس حـرص الأمـين العـام للجامعـة العربيـة علـى لقـاء النائـب الأول للـرئيس السـوداني علـى عثمـان طـه؛ للتباحـث حـول فـي العمـل لضـمان وحـدة البلاد وسلامة الأراضي السودانية(٣).

والجـدير ذكـره قيـام الجامعـة العربيـة بجهـود تجـاه المسـألة السـودانية تضـمنت جـانبين أساسـيين، أولهمـا سياسـي، يتعلـق بمجريـات الأزمـة وتفاعلاتهـا وشخوصـها، وثانيهمـا تنمـوي يتعلـق بـدفع منظومـة العمـل العربـي المشـترك برمتهـا إلـى تنفيـذ خطـة تسـهم فـي تنميـة جنـوب السـودان والمنـاطق المتـأثرة بـالحرب؛ بهـدف جعـل الوحـدة خيـارًا جاديًـا للمـواطن السـوداني، وخاصـة فـي الجنـوب وعلـى المسـتوى السياسـي قـدم الأمـين العـام للجامعـة الـدول العربيـة إلـى المجلـس الـوزاري فـي سـبتمبر خطـة للتعامـل مـع الأوضـاع فـي السـودان حيـث أصـدر المجلـس قـرارًا أكـد فيـه الحـرص علـى وحـدة الأراضـي السـودانية وشـعبه إلـى جانـب تشـكيل لجنـة وزراية لمتابعة عملية السلام في السودان(٤).

---

(١) صحيفة الأهرام،العدد٤٠٨٤٠، ٣٠/سبتمبر/١٩٩٨م.
(٢) جامعـة الـدول العربيـة، مجلـس جامعـة الـدول العربيـة علـى مسـتوى القمـة دورة العاديـة(١٤) الجمهوريـة اللبنانيـة- بيـروت (٢٧-٢٨/ مارس٢٠٠١م)، القرار٢٣٠، ص٢٧.
(٣) محمد أبو الفضل : الموقف العربي من المسالة السودانية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٥٢، أبريل/٢٠٠٣م،

على الرابطhttps:// www.-law.net

(٤) سمير حسني : جامعة الدول العربية والمسالة السودانية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٥٤، أكتوبر/٢٠٠٣م،

على الرابطhttps:// www.-law.net

وعندما تم توقيع اتفاق السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في(٢٠٠٥/١/٩م) أصدرت الجامعة العربية عددًا من القرارات حيث تضمنت تلك القرارات الترحيب بتوقيع اتفاق السلام الشامل إلى جانب حث الدول العربية ومؤسسات التمويل العربية مواصلة الجهود والمشاركة على تقديم المساعدات المالية إلى صندوق العربي لدعم تنمية جنوب السودان[١].

يتضح مما سبق أن الجامعة العربية ظلت تدعم وحدة الأراضي السودانية وترفض فكرة انفصال جنوب السودان وذلك من خلال تأييدها عدد من المبادرات كان آخرها المبادرة المصرية الليبية التي تضمنت بنود تلك المبادرة الحرص على وحدة الأراضي السودانية وسلامتها فضلًا عن رفض الأمين العام للجامعة الدول العربية حق تقرير المصير لسكان جنوب السودان، من دون إيجاد حل ينهي الحرب الأهلية في السودان**!**، وعقب توقيع اتفاق ماشاكوس سعت الجامعة العربية إلى الاهتمام بشأن السوداني بإنشاء الصندوق العربي لتنمية جنوب السودان من أجل جعل خيار الوحدة وهو الخيار المرغوب لدى سكان جنوب السودان.

وحفاظاً على وحدة الأرضي السودانية. وعندما وقع اتفاق السلام رحبت الجامعة العربية بذلك إلى جانب دعوة الدول العربية إلى دعم الصندوق العربي لتنمية جنوب السودان حفاظًا على وحدة الأراضي السودانية.

(١) جامعة الدول العربية، مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة – الدورة (١٧) الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية – الجزائر (٢٢-٢٣مارس/٢٠٠٥م، القرار٣٠٣، ص٥٥.

المبحث الثالث

الموقف الدولي

أولًا: مواقف الدول الغربية

١- موقف الولايات المتحدة الأمريكية

عندما أعلن تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في السودان في العام ١٩٨٣م اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية "حكومة مايو"(بانتهاك حقوق الإنسان) وعلى الرغم من ذلك لم تتأثر العلاقات الأمريكية السودانية من جراء اندلاع التمرد إذ استمر تدفق المساعدات المالية والعسكرية لنظام الرئيس نميري، وعلل بعضهم ذلك إلى التوجهات اليسارية والتقارب مع المعسكر الاشتراكي والعلاقات بنظام إثيوبيا الشيوعي من جون قرنق[١].

والجدير بالذكر، حديث "جوزيف وادو" عند زيارته فرنسا مع المسؤولين الفرنسين في السفارة الفرنسية حول أن تكون "الولايات المتحدة الأمريكية" وسيطًا بين الحكومة السودانية، والحركة الشعبية لتحرير السودان حيث قال : إن الولايات المتحدة تتعامل مع المتمردين باعتبارهم جماعة من الشيوعين؛ لأنهم يعتمدون على (المساعدات الإثيوبية)؛ لذلك فهو يعارض وجود شركات النفط الأمريكية التي تعمل في الخرطوم[٢].

وعلى الرغم مما تقدم فإن بعض الدراسات ترى أن الموقف الأمريكي لم يكن واضحًا في دعم الموقف السوداني ضد إثيوبيا الماركسية التي تدعم التمرد، بل على العكس كان هناك على ما يبدو منذ البداية ميل أمريكي نحو التمرد وعلى الرغم من أن قوات التمرد استهدفت أول ما استهدفت المصالح الأمريكية والغربية وقامت بأعمال ذات طابع إرهابي ضد شركة شيفرون الأمريكية التي كانت تنقب عن البترول في الجنوب لكن أي إدانة لم تصدر من واشنطن لهذه الأعمال ولم تصدر كذلك أي إدانة لاستهداف لموظفين في فرق الإغاثة وتعويق المعونات للمدنيين مما تسبب في موت قرابة ربع مليون نسمة في الجنوب[٣].

وعلى الرغم من ذلك لكن زيارة جورج بوش(**gorgo bush**) إلى السودان في أثناء حدوث المجاعة ١٩٨٥م صرح بأن الولايات المتحدة ترفض التدخل في الشؤون

---

(١) ينظر : ذاكر محيي الدين : البرغماتية الأمريكية قراءة في خلفيات صدور قانون سلام السودان، مجلة آداب الرافدين، العدد٥١،جامعة الموصل كلية الآداب، العراق،٢٠٠٨ م، ص٦.

(٢) ينظر، الملحق رقم (١١) وثيقة أمريكية منشورة توضح هجمات المتمردين وجهود المصالحة في السودان، مصدر هذه الوثيقة؛-cia-rdp85t00287r001301550001-8.suadn:the southern insurgency.10lmayl1984.p4

(٣) عبدالوهاب الأفندي: السلام الصعب في السودان، مجلة المستقبل العربي،العدد٢٨٦، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٢ م، ص٢٧ومابعدها.

الداخليـة للـدول مناشـدًا المتمـردين فـي جنـوب السـودان التمسـك بمبـادرة الحـوار المطروحـة ومعالجة الخلافات حتى تتاح الفرصة لكل السودانيين للإسهام في بناء وطنهم(١) .

بالإضـافة إلـى ذلـك مالـت الإدارة الأمريكيـة فـي عهـد رونالـد ريغـان إلـى الضـغط علـى الخرطـوم حيـث أرسـلت فـي آذار/مـارس عـام١٩٨٥م نائـب الـرئيس جـورج بـوش إلـى الخرطـوم ليطلـب مـن النميـري تخفيـف توجهاتـه الإسـلامية وإبعـاد الإسـلاميين مـن السـلطة وتقديم تنازلات للمتمردين (٢).

وبعـد سـقوط نظـام جعفـر النميـري رفضـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة الوقـوف إلـى جانـب سـوار الـذهب ومسـاعدته فـي قضـية جنـوب السـودان بسـبب علاقتـه المميـزة مـع ليبيـا التـي تتعارض مع مصالحها في المنطقة (٣).

يتضـح ممـا سـبق أنَّ الولايـات المتحـدة دعمـت جعفـر النميـري فـي أثنـاء الحـرب فقـد قـدمت الأسـلحة، والمسـاعدات الماليـة، وهـو الأمـر الـذي دفـع بالحركـة الشـعبية لتحريـر السـودان الـى رفـض وجـود الشـركات الـنفط الأمريكيـة فـي السـودان، وعنـدما هجـم علـى الشـراكات الأمريكيـة لـم تصـدر عـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة إدانـة تجـاه الحركـة الشـعبية، والجـيش الشـعبي لتحريـر السـودان يتضـح أن الموقـف الأمريكـي محيـر تجـاه الحـرب فـي جنـوب السـودان؛ نتيجـة لـذلك الموقـف نشـر فـي الصـحف الغربيـة بـان الولايـات المتحـدة الأمريكيـة تقـدم مسـاعدات ماليـة وعسـكرية لحركـة التمـرد فـي جنـوب السـودان بزعامـة جـون قرنـق، وهـو الأمـر الـذي نفـاه المتحـدث باسـم الحكومـة الأمريكيـة حيـث قـال إن الولايـات المتحـدة قـد أدانـت إسـقاط الطـائرة المدنيـة فـي ملكـال، وعـدت الحركـة الشـعبية لتحريـر السـودان (حركـة إرهابيـة)؛ ومنعـت دخـول ممثلـي(حركـة قرنـق) مـن دخـول إلـى الولايـات المتحـدة للاتصـال بالرأي العام الأمريكي لشرح موقفهم(٤).

ومنـذ وصـول نظـام الإنقـاذ للحكـم عـام ١٩٨٩م تبعـت الولايـات المتحـدة سياسـية معاديـة للسـودان بسـبب انقلابهـا علـى سـلطة ديمقراطيـة منتخبـة وحملتـه مسـؤولية اسـتمرار الحـرب الأهليـة فـي الجنـوب، والجـدير بالـذكر، تقـدمت الولايـات الأمريكيـة بالمبـادرة تضـمنت :ادخـال قـوات دوليـة لمراقبـة، ووقـف إطـلاق النـار، و والفصـل بـين القـوات واتهمـت" الحكومـة السودانية "الولايات المتحدة بأنها تسعى إلى(تدويل قضية الجنوب)(٥).

---

(١) صحيفة الشرق الأوسط،العدد٢٢٩٢،١٩٨٥/٣/٨م،ص٢.
(٢) عبدالوهاب الأفندي، السلام الصعب في السودان، المرجع السابق ،ص٢٨
(٣) منى حسين عبيد، العلاقات السودانية الليبية، المرجع السابق ذكره، ص٤٣١.
(٤) صحيفة الأهرام، العدد٣٦٤٢٢، ١٩٨٦/٨/٢٨م، ص١.
(٥) ينظر : هاني رسلان : أبعاد التغير في السياسة الأمريكية تجاه السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد١٤٩، يوليو٢٠٠٢م. على الرابط https://www.-law.net

وفي ذلك العام١٩٩٠م، دعا مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية "هيرمان كوهين " لجعل (جوبا) منطقة (منزوعة السلاح)، ومركزًا للمنظمات الدولية، وهو ذلك الأمر الذي رفضه الحكومة السودانية [١].

إلى جانب ذلك تبنى أعضاء من الكونجرس الأمريكي مواقف معادية في حق السودان، ولهذا أدلى (إيريه نير) شهادة أمام الكونجرس الأمريكي المدير التنفيذ لمنظمة هيومان ريتش وتش الذي جاء بشهادته حيث قال : "أيًا من الحكومات السودانية السابقة ومهما بلغت من درجة سوء إلى أن هذا النظام القائم فهو الأسواء ... بل يقود حربًا ضد الجنوب السود المسيحين"[٢].

والجدير بالذكر استعملت الولايات المتحدة الأمريكية مشكلة جنوب السودان ورقة ضاغطة تجاه الحكومة السودانية فقد قادت الولايات المتحدة الأمريكية حملة دولية بانتهاكات حقوق الإنسان الجنوبيين وقد واثقنا واشنطن اتهامها رسمياً من خلال تمكنها باستصدار رقم (١٤٠) لسنة ١٩٩٣م الذي أذان في الفقرة الأولى السودان لانتهاكه على وفق ما يدعى القرار حقوق الإنسان في السودان[٣].

بالإضافة إلى ذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية على توحيد المعارضة الشمالية و الحركة الشعبية لتحرير السودان في إطار (التجمع الوطني الديمقراطي)، ونتيجة لسوء العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والسودان في ١٩٩٦م، جاءت جولة أولبرايت في افريقيا واجتمعت برموز المعارضة السودانية دعم حركة والتي تمكنت في تلك المدة ٢٠ كانون الثاني / يناير من الاستيلاء على مدينتين في الشمال هما الكرمك وقيسان، وصدر قرار الكونغرس بتاريخ ١٩٩٩/٦/١٦م التي دعت فقراته إلى تقديم المساعدات العسكرية المباشرة إلى حركة التمرد الانفصالية وتقديم المساعدات إلى منظمات الأجنبية التي تعمل في جنوب السودان خارج برنامج الامم المتحدة المعروف بشريان الحياة وتكثيف الضغط الدبلوماسية والاقتصادية على الحكومة السودانية وعرض تقديم دعمًا ماديًا للحكومة السودان[٤].

---

(١) سناء حمد العوض : العلاقات السودانية الأمريكية بين المصلحة وجزر الحضارة، ط١، المركز القومي للإنتاج الإعلامي، الخرطوم،١٩٩٨م، ص١٢٨.
(٢) سماح محمد أحمد : الانفراج في العلاقات السودانية الأمريكية هل اصبح قريبا؟،مجلة الدراسات العليا، العدد١٥، جامعة النيلين،٢٠١٦/١/١٥م ، ص٨
(٣) ينظر : عبده مختار موسى : مستقبل العلاقات الأمريكية بعد اتفاقية السلام، مجلة المستقبل العربي، مجلد٢٨،العدد١٠٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م، ص٦٨.
(٤) عبده مختار موسى، المرجع السابق ،ص٦٨.؛ سامية بيرس، المرجع سابق ذكره، ص ١٧٦ومابعدها.

وعندما تقدمت مصر وليبيا بمبادرة من أجل إنهاء الحرب في السودان رفضت واشنطن المبادرة وأعلنت تمكسها بمبادرة الإيجاد وأصدر الرئيس كلينتون قرار في ١٩٩٩م بتعيين مبعوث أمريكي خاص مكلف بأوضاع السودان (هنري جونسون) اقترن قرار تعيين بيان صدر عن البيت الأبيض ندد بأوضاع حقوق الإنسان في السودان وتحدث عن الحرب المأساوية الدائرة في الجنوب منسية منذ ستة عشر عامًا ومعاناة الجنوبيين من جرائها، ودعا إلى تقوية جهود السلام التي تبذلها الأطراف الإفريقية، وخاصة (منظمة الإيجاد)، لقد قيل إن القرار الأمريكي لتعيين مبعوث خاص مكلف بالملف السوداني كان خطوة اتخذتها لقطع الطريق على الجهود المصرية الليبية التي تبذل للمتوسط بين الحكومة والمعارضة في السودان لإعادة الاستقرار إلى البلاد والحفاظ على وحدة ترابها [١].

إلى جانب ذلك ،اعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية من أن إجراءات اتخذتها إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لتوقف قصف جنوبًا السودان حيث صرحت أمام مؤتمر القمة الإفريقي المنعقد في واشنطن أن إدارة كلينتون تركز على ممارسة الضغوط على الحكومة الرئيس البشير لتتوقف عن القصف الجوي للجنوب، وقصف طائرات المساعدات الإنسانية[٢].

وفي مدة تولي الرئيس جورج بوش الابن رئاسة الولايات المتحدة عقب انتخابات سنة ٢٠٠٠م روجعت سياسة الأمريكية تجاه السودان حيث ادركت الإدارة الأمريكية محاصرة السودان وعزلة لن ينجح ومن ثم تبلورت ملامح السياسية الأمريكية حيث قام المبعوث الأمريكي(هريس جنستن) في فبراير لعام ٢٠٠٠م الزيارة إلى الخرطوم.

وقدم مبادرة بشأن تحقيق السلام بالسودان حيث ان الولايات الأمريكية وضعت شروطًا وكان من ضمن هذه الشروط وقف الاسترقاق في الجنوب واقترحت على الحكومة إجراء مفاوضات مباشرة مع الحركة الشعبية ، وهو ما رفضته الحكومة السودانية منذ مارس ٢٠٠٠م، ومن ناحية أخرى، بات في واشنطن حملات واسعة تقودها جماعات ضغط اليمنية والكنسية وشخصيات في الكونغرس؛ كانت قد طالبت بالمواجهة مع نظام الإنقاذ[٣].

وفي شهر سبتمبر من العام ٢٠٠١م، عين جورج بوش السناتور جون دانفورت ممثلًا له لدراسة الحالة السودانية والذي قدم تقريرًا يخص السودان في ٢٩/أبريل/٢٠٠٢م

---

(١) ينظر : فهمي هويدي : حزمة رسائل من تيمور الشرقية، صحيفة الأهرام،العدد٤١٢٠٣، ٢٨/ سبتمبر/١٩٩٩م.
(٢) صحيفة الأهرام، العدد٤١٣٤٧، ١٩/فبراير/٢٠٠١م
(٣) حمدي عبدالعزيز وآخرون : دوافع السياسة الأمريكية نحو السودان،...ونتائجها ،السودان على مفترق الطرق بعد الحرب قبل السلام، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦م، ص١٩٠-١٩١.

وأوصى بأمرين اساسيين، أولهما يحق تقرير المصير للجنوب، وثانيهما : تشكيل حكومة علمانية، تضمن الحريات الدينية لكل الأفراد في الشمال وفي الجنوب لكن جماعات الضغط المسيحي لم ترض بهذا التقرير وعد ته منحازًا لحكومة الشمال المسلم ضد إرادة أهل الجنوب المسيحي، وأوصت بمراقبة ما يحدث في السودان للتأكد من أن الحكومة والحركة الشعبية تتفاوضان بحسن نية وعزيمة صادقة عن طريق تقارير تقدم للكونغرس كل سته أشهر، وفي حالة إخلال حكومة السودان بهذا النهج يفرض الكونغرس عقوبات اقتصادية وحرمان النظام السوداني من عائدات النفط[1].

وينص القانون في أحد بنوده أنه إذا لم تنخرط الحكومة السودانية بحسن نية في المفاوضات من أجل الوصول إلى اتفاقية سلام دائم ومنصف، أو إذا تخلفت بلا سبب معقول في الجهود الإنسانية أو خالفت شروط اتفاقية سلام دائم بينهما وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان ، فان على الرئيس التشاور مع الكونغرس لتطبيق الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من الباب نفسه[2]. وعملت الولايات المتحدة الأمريكية على تكثيف الضغوط على الحكومة السودانية، والحركة الشعبية وكان نتيجة ذلك تحقيق (اتفاق نيفاشا) [3].

٢- موقف بريطانيا:

في مدة الثمانيات شهدت العلاقات السودانية البريطانية نوعًا من الفتور خصوصًا بعد إعلان قوانين الشريعة الإسلامية في السودان وبسبب الحرب في الجنوب والاتهامات الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان وإعاقة إيصال المساعدات الإنسانية إلى المتضررين[4].

وبسبب ذلك أحجمت الحكومة البريطانية عن تزويد الحكومة السودانية بالسلاح؛ لكي لا يستخدم في الحرب ضد المتمردين في الجنوب[5].

---

(١) حمدي عبدالعزيز وآخرون : دوافع السياسة الأمريكية نحو السودان،...ونتائجها ،السودان على مفترق الطرق بعد الحرب قبل السلام ،المرجع السابق، ص٦٣.
(٢) سرحان غلام حسين العباسي، المرجع السابق ذكره، ص٣٠٣.
(٣) ينظر، عبده مختار موسى، المرجع السابق ذكره، ص٧٠.
(٤) ينظر : عمرو يوسف بريدو : العلاقات السودانية البريطانية(١٩٩٨-٢٠٠٤م) ، مجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، العدد الرابع، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية ،الخرطوم، فبراير/٢٠٠٥م، ص١٠٥.
(٥) المرجع نفسه، ص١٠٣.

وفي مدة التسعينات اتخذت بريطانيا قرارًا مع دول الاتحاد الأوروبي الباقية بوقف مساعداتها التنموية للسودان في (١٩٩٠م) بحجة انتهاكات حقوق الإنسان، واستمرار الحرب في الجنوب[١].

والجدير بالذكر، أن الحكومة البريطانية اختارت أن تترك الولايات المتحدة الأمريكية تقوم ببلورة السياسة ورسمها تجاه السودان وتتحرك هي في هذا الاطار، ولذلك أحجمت عن المبادرات المتعلقة بشأن السوداني[٢].

على الرغم مما تقدم لكن بريطانيا أصبحت عضو مجموع الشركاء الأوربيين لمبادرة الإيفاء لمساهمة في إيقاف الحرب الأهلية في السودان وكان موقف بريطانيا في حال فشل وساطة دول الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف في شرق إفريقيا إيقاد حيث صرح السفير البريطاني في الخرطوم (مايك بيس) أنه يرجع الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف في شرق إفريقيا إيقاد في التواصل إلى حل مرض السودانية المستقلة أن حكومة بلادها، عضو في مجموعة الشركاء الأوربيين لمبادرة إيقاد وتعمل بين الحكومة السودان، والجيش الشعبي المبادرة الأنسب لترتيب المفاوضات بريطانيا من المبادرة الليبية المصرية قال إن بلاده تؤيد كل الجهود التي من شأنها تحقيق السلام في السودان[٣].

٣- موقف روسيا:

فقد جاءت محاولة الانقلاب الموالية للشيوعية في عام ١٩٧١م ضد نميري ضربة ساحقة أخيرة قضت على مكانة السوفييت في البلاد، ثم فشلت محاولة أخرى ضد النميري في تموز ١٩٧٦م وما لبث اللواء النميري في أيار /مايو١٩٧٧م أن رد على التعبئة السوفياتية في إثيوبيا وليبيا بطرد السوفييت من السودان وهكذا أبعد تسعون مستشارًا عسكريًا وواحد وثلاثون ديبلوماسيًا عن السفارة السوفياتية بالخرطوم . وفي تلك المدة طرحت الادعاءات بأن الاتحاد السوفياتي كان وراء محاولات الإطاحة بالنميري عامي ١٩٧١م و١٩٧٦م بوصفها الأسباب الرئيسة لتحول السودان إلى التحالف السعودي المصري المناهض للسوفيات[٤].

---

(١) ينظر، عمرو يوسف بريدو، المرجع السابق ، ص١٠٤.
(٢) نفس المرجع ، ص١٠٥
(٣) صحيفة الحياة، ٢٠/مارس/٢٠٠٠م.
(٤) عبدالله عبدالمحسن السلطان : البحر الأحمر والصراع العربي-الإسرائيلي التنافس بين إستراتيجيتين، سلسلة أطروحات الدكتوراه ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨م، ص١٤٧.

ونتيجة لذلك، دعم الاتحاد السوفيتي جون قرنق في الحرب الأهلية السودانية ضد الحكومة السودانية [١].

ونتيجة لذلك الدعم تصاعدت أزمة جنوب السودان وساءت العلاقة بين السودان والاتحاد السوفيتي فقد صرح الرئيس "النميري" بأن: الاتحاد السوفياتي استضاف السياسيين المنشقين من الجنوب وزعماء المعارضة في الخارج الذين التقوا في موسكو ووضعوا خطة مشتركة تهدف إلى إخضاع السودان، والهيمنة السوفييتية، وتتآمر لا سقاط نظامه"[٢].

واستفادت حركة التمرد كثيًرا من الدعم والتنسيق السوفيتي خاصة في المجال العسكري، وقد تواصلت التدخلات السوفييتية في مشكلة جنوب لسودان عبر عدة قنوات وظل دعمها يتوصل بلا انقطاع ولعل أشهر ذلك الدعم العسكري والذي كان ضخما شمل أسلحة متطورة جدًا لا يتوافر بعضها حتى لدى القوات السودانية بملايين الدولارات بالتنسيق مع ليبيا التي مولت الصفقة وأوصلها الاتحاد السوفيتي إلى المتمردين[٣].

٤- موقف فرنسا:

اهتمت فرنسا بمشكلة جنوب السودان وما نتج عن تلك المشكلة من تجدد الحرب الأهلية في السودان حيث طالب المسيو "كريستوفر متران (Christopher mitran) مسؤول الشؤون الإفريقية في قصر الإليزيه من الرئيس "البشير" إذنا للتوسط بين الطرفين وقد دعت الحكومة الفرنسية جون قرنق إلى باريس عام ١٩٩١م ولكن المبادرة فشلت بسبب تعنت جون قرنق[٤].

على الرغم من ذلك الدور الإيجابي لكن لفرنسا سياسة مزدوجة وذلك بحسب قول "جون قاي نوت" حيث أشار بأن فرنسا تتبع سياسة مزدوجة وخطيرة في السودان ففي حين كانت باريس تقوم بتسليح الحكومة السودانية بأسلحة ثقيلة في أوائل التسعينات كانت تظهر الحكومة الفرنسية نفسها بصورة دولة كبرى مهتمة بقضية جنوب السودان ومن خلال تعاملها مع أجنحة الحركة الشعبية لتحرير السودان[٥].

---

(١) ينظر : الملاحق رقم (١٠)و(١٦) وثائق منشورة تتحدث عن دعم روسيا لحركة جون قرنق.
(٢) الفكر الإستراتيجي العربي : مجلة فصلية، معهدا لإنماء العربي، بيروت، العدد٢٩، يوليوم١٩٨٩م ، ص٥٥.
(٣) صالح مختار عجبا لدور : أثر التدخلات الخارجية في مشكلة جنوب السودان(١٩٥٥-١٩٩٤م)، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة في جامعة أم درمان الإسلامية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٩٨م، ص٨٣.
(٤) إبراهيم محمد آدم ، المرجع السابق ذكره، ص٢١٣.
(٥) جون قاي نوت يوه، المرجع السابق ذكره،ص٢٢٠، human rights watch,op.cit.p43-44

واتفق مع ما أشار إليه" جون قاي نوت" من حيث دعم باريس الحكومة السودانية إذ يشير تقرير هيومان ريتش وتش بأن فرنسا كانت الأقرب إلى الحكومة الخرطوم مقابل تسليم المواطن فنزويلي كارلوس أوى (carlos oi)[*]

وفي العام ١٩٩٤م وفرت فرنسا معلومات استخباراتية للحكومة السودانية صور عبر الأقمار الصناعية عن مواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى جانب ذلك عملت فرنسا على التوسط في ترتيبات بين السودان وزائير سابقًا، وبين السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى للسماح للقوات السودانية باستخدام أراضيها لشن هجمات مفاجئة ضد مواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان، إلى جانب ذلك واصلت فرنسا مساعدة السودان من خلال التدريب والمساعدة التقنية، ولكن ليس السلاح فضلًا عن تقديم الحكومة الفرنسية نحو٣٥مليون فرنك فرنسي، سنويًا لضحايا الحرب في جنوب السودان من الاتحاد الأوروبي أوعن طريق المساعدات الثنائية المباشرة[١].

وفي عام (١٩٩٧/١/٢٢م) أعربت الحكومة الفرنسية عن قلقها إزاء التطورات التي يشهدها السودان وقال ناطق باسم وزراه الخارجية الفرنسية "جاك روميلارت": أننا نشعر بالقلق والأسف لوضع الحرب الأهلية المستمر في الجنوب والذي يمتد في الوقت الحاضر إلى (شرقي السودان) وأضاف" أن النزاع السوداني لن يجد تسوية دائمة إلا بحل سياسي سيتم التفاوض بشأنه ويستجيب لطروحات السكان المعنيين"[٢].

وبسب متانة علاقة باريس مع الخرطوم توترات علاقاتها مع الحركة الشعبية لتحرير السودان.

وذراعها العسكري الأمر الذى أدى إلى تعرض الفرنسيين العاملين في جنوب السودان لتهديدات مباشرة لحياتهم، وعمقت التحولات الإستراتيجية في منطقة شرق أفريقيا من الخلاف بين الحركة وفرنسا ،رغم وجود اتصالات، وساعدت من الناحية الأخرى على تقوية علاقات فرنسا مع الخرطوم، بغض النظر عن الحكومة الموجودة هناك، وبغض النظر عن مواقفها وممارساتها؛ نظرًا لوجود مصالح فرنسية حيوية تتمثل في مساهمة العلاقات القوية مع الخرطوم، في دعم استقرار الدول الإفريقية الحليفة لفرنسا (تشاد

(*) كارلوس: مناضل وإرهابي عالمي من أصل فنزويلي بث الذعر في أوساط أجهزة الأمن الغربية نظرا لارتباطاته وتحالفاته مع العديد من الحركات الثورية المتطرفة سواء في الغرب،(الألوية الحمراء، وجماعة بادرماينهوف، (والجيش الأحمر الياباني) ام في المنطقة العربية(خاصة مع بعض أجنحة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين/وديع حداد)،ولد كارلوس ١٩٤٦م،واسمه ايلتيش راميريز سانشير، في كاراكاس؛ عاصمة فنزويلا، من أسرة شيوعية، وهو ابن لمحام ثري يدعى التاغراسيا راميريز، ان انشق عن الحزب الشيوعي الفنزويلي دون ان يتنكر لمبادئ الماركسية –اللينية ، برز اسم كارلوس عالميا كإرهابي خطير ومرهوب الجانب بعد أن قام باغتيال مفتشين في المخابرات الفرنسية و((المخبر)) اللبناني ميشيل مكربل في باريس (١٩٧٥/٦/٢٧م)وفي شهر كانون الأول-ديسمبير١٩٧٥م قاد كارلوس بنفسة عملية خطف وزراء نفط الأوبيك في فينيا التي انتهت بالإفرج عن الوزراء في الجزائر وبمقتل٣اشخاص .،(للمزيد ينظر، عبد الوهاب لكيالي، الموسوعة السياسية، ج ٥، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، ص٢٩ومابعدها. (١) سامية بيرس، المرجع السابق ذكره، ص١٧٦.
(٢) عايدة العلي سري الدين ، لمرجع السابق ذكره، ص٣٧٤.

وجمهورية إفريقيا الوسطى وزائير وروانـدا) وردع السودان عن محاولة زعزعة الاستقرار هذه الدول.

والتدخل في شؤونها الداخلية ودعم حركات إسلامية بها. ويرتبط بذلك سعى فرنسا إلى تحويل سياسة التعايش السلمي بين السودان وحلفائها المجاورين له إلى إدخال النظام السوداني في ارتباط بناء مع هذه الدول، كما يتضح ذلك من التعاون الفرنسي- السوداني في أزمة روانـدا لاحتواء المخططات الأوغندية.، وهناك أيضا المصالح التجارية، حيث حاولت فرنسا مل الفراغ الذي خلفته وراءها الشركات الأمريكية التي انسحبت من السودان ،وكذلك الشركات البريطانية، وذلك على الرغم من أن شركة كندية، وهي شركة أراكيس هي التي حلت محل شركة شيفرون الأمريكية في مجال التنقيب عن النفط وانتاجه، وهناك مصلحة فرنسية في الاحتفاظ بعلاقات قوية مع الخرطوم من أجل أيجاد قناة اتصال مع الحركات الإسلامية في الجزائر والتوصل من خلال هذه القناة لاتفاقيات أساسية تتعلق بالحد من الأعمال الإرهابية لهذه الجماعات في فرنسا على وجه التحديد، والترابي هو الشخص المؤهل لأقناع الجماعات الإسلامية في الجزائر وشمال إفريقيا بما ترغب فرنسا في تحقيقة [(١)].

٥- موقف كندا:

اهتمت كندا بالحرب الأهلية في السودان حيث دعت الحكومة الكندية اطراف النزاع في السودان إلى إجراء مفاوضات في كندا من أجل إطلاق عملية سلام متينة حيث صرح وزير الخارجية لويد اكسورتي **(Lloyd ax worthy)** أن الدعوة وجهت إلى وزير الخارجية السوداني مصطفى عثمان إسماعيل، وقائد الجيش الشعبي لتحرير السودان جون قرنق .ولم يحدد موعد هذه المفاوضات[(٢)].

وأضاف أن كندا تنوى دعوة الأطراف إلى التعهد بأعداد عملية سلام مفيدة ومتينة وسريعة في ظل احترام إعلان السلطة الحكومية من أجل التنمية(إيجاد)[(٣)]. فضلًا عن ذلك عينت حكومة أوتاوا بتعين السيناتور لويس ويلسون**(Lewis Wilson)** مبعوثًا خاصًا لحكومة كندا للمشاركة في مفاوضات الإيجاد من أجل التوصل إلى تسوية لإنهاء الحرب الأهلية في السودان إلى جانب ذلك أعلنت وزيرة التعاون الدولي الكندية عن عزم الوكالة

---

(١) أشرف راضي : النظام السوداني من منظور إدارة العلاقات مع أوروبا وأمريكا، مجلة السياسة الدولية ،العدد١٢٨، مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية ،القاهرة، أبريل ١٩٩٧م، ص١١٨

(٢) صحيفة القدس عربي، العدد٣٠٦٩،٢٢/ مارس/١٩٩٩م، ص٤.

(٣) ينظر، سامية بيرس، المرجع سابق ذكره، ص١٧٣

الكنديـــة الدوليـــة للتنميـــة تقـــديم مبلـــغ (٣٠٠) ألـــف دولار لـــدعم عمليـــة المفاوضـــات المرتبطـــة بالإيجاد[١].

٦ - **موقف الصين:**

تعـد السـودان دولـة نفطيـة واعـدة، إذ يبلـغ احتياطيهـا النفطـي نحـو خمسـة مليـارات برميـل، وهـي تنـتج نحـو(٥٠٠,٠٠٠) برميـل يوميًـا وطبقًـا لتقـديرات منظمـة التجـارة العالميـة فـإن صـادرات السـودان النفطيـة إلـى الصـين تكـون نحـو٦٤%مـن إجمـالي صـادراتها النفطيـة عام٢٠٠٤م[٢].

والجـدير بالـذكر سـاعدت الصـين الخرطـوم فـي اقتنـاء الأسـلحة مـن الأسـواق العالميـة للسـلاح بواسـطة مـا يـدره الـنفط مـن عائـدات إنمـا هـي مـورد أسـلحة رئـيس للسـودان و تسـاعده علـى تطـوير الإنتـاج المحلـي للأسـلحة بتقـديم التكنولوجيـا والمسـاعدة إن أول بيـع أسـلحة صـينية معلـن إلـى السـودان مولتـه إيـران ايـام حكـم الصـادق المهـدي (١٩٨٦-١٩٨٩) ثـم فـي العـام ١٩٩١م سلمت الصين السودان.

علـى وفـق عقـد مولتـه إيـران يقـدر بنحـو٣٠٠مليـون دولار أمريكـي طـائرتين مـروحيتين و١٠٠قنبلـة قصـف مـن ارتفـاع عـال زنـه كـل منهـا ١٠٠٠رطـل وكميـة ضـخمة مـن الـذخيرة و أرسـل فريـق صـيني فـي ذلـك الوقـت لتـدريب طيـارين وملاحـي طـائرات سـودانيين علـى القصـف مـن ارتفاعـات عاليـة وتواصـلت عمليـة اسـتيراد الطـائرات العسـكرية مـن الصـين طوال تسعينات القرن الماضي [٣].

ولا يخفـي أن سياسـة الصـين فـي السـودان تحقـق مبـدأ المصـالح المتبادلـة ولكـي تحـافظ الصـين علـى تلـك المكاسـب فـي السـودان حاولـت دائمًـا التخفيـف مـن غلـواء الضـغوط الغربيـة على السودان وترى الصين أن ما يحدث في السودان هو شأن داخلي[٤].

---

(١) صحيفة البيان،٢٨ /اكتوبر/١٩٩٩م.، ص٦.
(٢) حمدي عبدالرحمن : دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان، مجلة السياسة الدولية،العدد١٨٣، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، يناير٢٠١١م، ص٢٦٤.
(٣) تقرير السودان،العدد٧، ٢٠٠٧م، ص٤.
(٤) حمدي عبدالرحمن ، المرجع السابق، ص٢٦٥.

ثانيًا :موقف الاتحاد الأوروبي:

أوقف البرلمان الأوروبي في (يونيو ١٩٩٠م) المفاوضات في إطار برنامج الدعم المستقبلية في اتفاقية لومي بسب انتهاكات حقوق الإنسان في جنوب السودان وكانت حجج الاتحاد الأوروبي فشل حكومة السودان في إنهاء الحرب الأهلية في جنوب السودان[١].

وفي بداية العام ١٩٩٤م أصدر البرلمان الأوروبي قرارًا بخصوص الأوضاع في السودان طالب فيها بضرورة مراعاة حقوق الأقليات والكف عن انتهاكات حقوق الأنسان ووقف جميع المساعدات المالية الأوروبية باستثناء الإنسانية، مستندًا إلى تقرير أعدته لجنة الشؤون الخارجية والأمن في البرلمان الأوروبي[٢]. على الرغم من ذلك استأنف الاتحاد الأوروبي الحوار السياسي مع الخرطوم عام (١٩٩٩م) واتسمت العلاقات الأوروبية منذ ذلك الوقت بالانفتاح خاصة مع زيادة إنتاج النفط السوداني عبر المساعدة في إقرار السلام[٣].

وحينما وقع الاتفاق بين الحكومة السودانية، والحركة الشعبية لتحرير السودان؛ بشأن عدد من الإجراءات الأمنية والعسكرية بين الطرفين "رحب الاتحاد الأوروبي "بذلك واعتبر الاتحاد الأوروبي أن هذا " الاتفاق في الاتجاه الصحيح"، كذلك حث الاتحاد الأوروبي استثمار الجو الإيجابي من أجل التوصل إلى حل بشأن القضايا الأخرى العالقة و دعت الأطراف السودانية بذل الجهود من أجل تحقيق السلام وعن استعداد الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم السياسي والمادي[٤].

فضلًا عن تأكيد خافيير سولانا ــ المنسق الأعلى للعلاقات الخارجية الأمنية بالاتحاد الأوروبي عن استعداد "الاتحاد الأوروبي" بعد توقيع السودان(اتفاق السلام الدائم) الأفراج عن أموال السودان المجمدة التي تبلغ قيمتها قرابة (نصف مليون يورو) وتهيئة المشروعات التي سيتم صرف تلك المبالغ فضلًا عن تعهد الاتحاد الأوروبي بعد توقيع الاتفاق أن يزيد من دعمه للسودان في المجالات الإنسانية والبنى التحتية وإعادة الأعمار وبرنامج إزالة الفقر والتنمية الشاملة[٥].

---

(١) محمد صلاح الدين عباس : قراءة في العلاقات الثانية بين السودان ودول الاتحاد الأوروبي، مجلة دراسات المستقبل،المجلد١،العدد٢، مركز دراسات المستقبل، ص٦٤.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي١٩٩٤م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٥م، ص١٤٦

(٣)عبداللطيف فاروق أحمد، المرجع السايق ذكره، ص٩٤.

(٤) محمد سلامة النحال : نضال شعب السودان خلال قرن من الزمان، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت - لبنان، ٢٠٠٥ م، ص٢٣٧.

(٥) ينظر، منى حسين عبيد، اتفاقات نيفاشا الأبعاد الإقليمية والدولية، المرجع السابق ذكره، ص١٢٠.

ثالثًا: الموقف الإيراني والإسرائيلي

١- الموقف الإيراني:

ترجع مسيرة العلاقات بين إيران والسودان إلى عام ١٩٧٤م، بعد أن فتح السودان سفارة في طهران وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م واندلاع الحرب العراقية – الإيرانية ساءت علاقات الطرفين بعد تأييد السودان للعراق ولم تتحسن هذه العلاقة إلا بعد الإطاحة بنظام حكم الرئيس جعفر النميري في عام ١٩٨٥م ومنذ ذلك الوقت شهدت علاقات البلدين تصاعدًا مستمرًا وقد جاء الاهتمام الإيراني بالسودان في إطار كونه لا يمثل مدخًلا للدائرة العربية فحسب بل أيضا للدائرة الإفريقية[١].

سعت حكومة طهران منذ تولى(الصادق المهدي) لرئاسة الوزراء إلى التقرب من السودان إذ بدلت جهودها للتودد من رئيس الوزراء السوداني من عرض المساعدة أمنًيا، واقتصاديًا، فمنذ الأسابيع الأولى لرئاسة الوزارة عرضت عليه المساعدة بالمال والسلاح للقضاء على حركة التمرد التي تزعمها (جون قرنق) في جنوب السودان، غير أن "الصادق المهدي" رفض العرض الإيراني؛ وبرر رفضه بأن حركة التمرد هي (قضية داخلية بحتية)[٢]. والجدير بالذكر عندما زراء السودان الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني (has hemi rasfanjani) على رأس وافد ضخم وقع مع السودان عددًا من الاتفاقيات شملت الاقتصاد، والأمن، والدفاع[٣].

وكان الجيش السوداني في تلك المدة يخسر في الجنوب[٤]، واختارت الخرطوم أن تستدعي إيران إلى وادي النيل؛ لكسب دعم إيران للتوجهات الحكومة السودانية بحسم الموقف عسكريًا في جنوب السودان[٥].

ومن هنا اتفق نظام الفريق البشير مع الأهداف الإيرانية في المنطقة وقامت إيران بعقد صفقة سلاح مع الصين مقدارها٣٠٠مليون دولار لمساندة السودان و وجود عسكري إيراني في داخل السودان[٦]. وتورطت إيران في حرب الجنوب بإيفاد خبراء عسكريين، وتوريد أسلحة إلى السودان[٧].

---

(١) شريف شعبان : السياسة الخارجية الإيرانية في إفريقيا، دراسات إستراتيجية، ط١، العدد١٦٦، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة،٢٠١١م، ص٤١.

(٢) نبراس خليل إبراهيم : العلاقات الإيرانية السودانية (١٩٨٥-١٩٨٩م) دراسة تاريخية، مجلة كلية تربية للبنات، المجلد٢٧، العدد٦، بغداد ٢٠١٦م، ص ٢١٤٣.

(٣) النور أحمد : السودان وإيران رحلة التقارب والمشهد العربي الراهن، مجلة سياسات عربية، العدد١، مارس/٢٠١٣م، ص٦٢

(٤) نهى مكاوي، مجلة السياسة الدولية،العدد١٢٣، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير١٩٩٦م، ص٣١٤.

(٥) أماني الطويل، المرجع سابق، ص٣٠٤.

(٦) مركز دراسات العربي الأوروبي، باريس، المرجع السابق، ص٢٧٧.

(٧) أماني الطويل، المرجع سابق ذكره ، ص٣٠٤.

٢- الموقف الإسرائيلي:

بتجدد الحرب الأهلية في جنوب السودان أدركت الأوساط الإسرائيلية أهمية تكوين علاقات شخصية ومباشرة مع قيادات الجنوب السوداني... وبمتابعة استخبارية إسرائيلية برز الضابط في الجيش السوداني العقيد "جون قرنق" والذي قاد حركة التمرد الثانية١٩٨٣م وقد التقى أكثر من مسؤول سياسي وأمني استخباراتي إسرائيلي بقرنق في دول إفريقية، عديده حيث وثقت العلاقة معه [١].

ونتيجة لما تقدم بدأت إسرائيل بإمداده بالسلاح منذعام١٩٨٣م وفي هذه المدة ظهر النفط في جنوب السودان، فزودت إسرائيل جيش جون قرنق بأسلحة متقدمة، ودربت عشرة من طياريه على قيادة مقاتلات خفيفة للهجوم على المراكز الحكومية في الجنوب، وفرت له صورًا عن مواقع القوات الحكومية التقطتها أقمارها الصناعية، كما أرسلت إسرائيل بعض خبرائها لوضع الخطط والقتال إلى جانب الحركات الانفصالية، وقد قتل خمسة ضباط من الموساد[٢].

علاوة على ذلك عقدت "إسرائيل" اتفاقات مع "منجستو هايلي مريم "تنص على إرسال الأسلحة ومنها صفقة دبابات إلى جون قرنق[٣].

وكان نتيجة ذلك سقوط مدينة الكرمك في كانون الأول/ ديسمبير١٩٨٩م[٤] واتفق مع ما سبق في ذلك من حيث تقديم إسرائيل أسلحة إلى الحركة الشعبية الأمر الذي أسهم في سقوط مدينة الكرمك١٩٨٩م إذ يؤكد ذلك التقرير الإستراتيجي العربي" حيث إن الحكومة السودانية قدمت إلى الحكومة المصرية وثائق ثبتت قيام إسرائيل بتقديم مساعدات عسكرية لقوات المتمردين في جنوب السودان وكانت القوات السودانية قد استولت على أسلحة إسرائيلية في معارك لتحرير الكرمك و قيسان[٥]. واستمر الدعم الإسرائيلي في مده التسعينات بتقديم دعم أكثر تطورًا وإن تأثرت المساعدات الإسرائيلية بمناخ المصالحة بين السودان وإثيوبيا وقد تأثرت حركة التمرد بانقسامها إلى ثلاثة فصائل كما أن سقوط نظام منغستو أثر سلبًا على الدعم الإسرائيلي، ولكن التطورات في القرن الإفريقي فتحت مجالًا جديدًا للتغلغل الإسرائيلي في المنطقة نقلًا عن كتاب "موشي فرجي" حيث يقول: إن حركة التمرد طلبت في ١٩٩٢م أربعة ملايين طلقة لمدافع رشاشة، وخمسة ملايين دولار من

(١) عامر خليل أحمد عامر : السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا السودان نموذجا، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص١٠٧.
(٢)جمال طه علي : دولة جنوب السودان تحديات ما بعد الانفصال، مجلة الجامعة العراقية، العدد٤٠، بغداد، ص٥١٩.
(٣) ينظر : مجاهد عمر الخليفة : العداء الاسرائيلي للسودان، ط١،الدار المصرية للعلوم، القاهرة،٢٠١١م، ص٢٦.
(٤) التقرير الإستراتيجي العربي١٩٨٧م، المرجع السابق ذكره، ص١٧٦
(٥) ينظر : أماني الطويل وآخرون، إسرائيل واستراتيجيات تجزئة السودان: انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، بيروت، تموز/يوليو٢٠١٢م، ص٢٣٨.

أجل استرداد قاعدتي كبويت وتوريت لأجل تعزيز موقف الحركة التفاوضي في مباحثات السلام [١]. فضلًا عن ذلك قامت إسرائيل بإيفاد الخبراء وبدا جسر جوي في الانتظام منذعام١٩٩٤م،إذ تشير المصادر إلى أن إسرائيل دربت في عام١٩٩٥م أكثر من سبعة عشر ألفًا من المتمردين بجنوب السودان[٢].

وفي عام١٩٩٧م، كشف محمد الأمين خليفة الأمين العام – المجلس الأعلى للسلام ممثل الحكومة السودانية عن تورط إسرائيل في الاعتداءات على السودان وقال بين أيدينا أدلة مادية عن هذا التورط بالإضافة إلى تدريب إسرائيل للانفصالين وتسليحهم هناك الغام بلاستكية إسرائيلية يستخدمها الانفصاليون تدريب إسرائيل للانفصالين وتسليحهم هناك ألغام بلاستكية إسرائيلية يستخدمها الانفصاليون مبينًا وجود مدربين إسرائيليين في صفوف قرنق وحلفائه[٣].

والجدير بالذكر تصريح الدكتور مصطفى إسماعيل وزير الخارجية السودان في العام١٩٩٩م حيث قال: إنَّ إسرائيل تقدم معدات ومعونات وأسلحة وتدريبات لحركة التمرد في جنوب السودان وقال: إن هذه المعلومات موثقة وتحدثت عنها وسائل الإعلام الإسرائيلية [٤].

واتفق مع ما تقدم في ذلك من حيث عدم توافر دعم إسرائيلي للحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي؛ حيث إن" عاموس يا دلين" الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية الصهيونية<<أمان>>عند تسلمه مهمات منصبه إلى خليفته، منوها بدور إسرائيل الكبير في مساعدة الحركات الانفصالية في الجنوب السوداني حيث قال:" أنجزنا عملًا عظيمًا للغاية في السودان؛ نظما خط إيصال السلاح للقوى الانفصالية في جنوبه ودربنا العديد منها وقمنا أكثر من مرة بأعمال لوجستية لمساعدتهم، ونشر في الجنوب...شبكات رائعة قادرة على الاستمرار بالعمل ما لانهاية، ونشرف حاليًا على تنظيم(الحركة الشعبية)هناك واقمنا لهم جهازًا أمنيًا استخباريًا"[٥].

ويؤكد ذلك أيضا،" منصور خالد" وزير الخارجية السوداني الأسبق المقرب من (جون قرنق)بأن إسرائيل قدمت أسلحة ومعدات عسكرية إلى الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان علاوة على ذلك، تحصلت الحركة الشعبية على معلومات استخبارية[٦].

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي١٩٨٧م،المرجع نفسه ذكره،ص١٧٦
(٢) ينظر : مجاهد عمر خليفة: العداء الإسرائيلي للسودان، المرجع السابق ،ص٢٦ومابعدها.
(٣) صحيفة النداء،العدد٢٨، ١٦/نيسان/١٩٩٧م.
(٤) صحيفة الأهرام،العدد٤١٢٣١، ٢٦/اكتوبر١٩٩٩م.
(٥) أماني الطويل، وآخرون: إسرائيل والقرن الإفريقي محد اد ت العلاقة واليات التطبيق ، العرب والقرن الإفريقي جدلية الحوار والانتماء، المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، الطبعة١، بيروت، تشرين الأول/أكتوبر٢٠١٣م، ص١٩٤.
(٦) يوتيوب، برنامج الذاكرة السياسية، قناة العربية، الإمارات العربية المتحدة، منصور خالد، طاهر بركة ،(الحلقة الخامسة)،المرجع السابق ذكره.

رابعاً: مواقف المنظمات الدولية

١- موقف الأمم المتحدة

أدت الحرب الأهلية في السودان إلى تدهور في(الوضع الإنساني)الأمر الذي دفع بالأمم المتحدة إلى أن تدعو لاجتماع رفيع في الخرطوم في (مارس) من العام ١٩٨٩م برئاسة رئيس مجلس الوزراء "الصادق المهدي" حضره كبار موظفي الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ثمانية عشرة دولة مانحة وستة عشر منظمة تطوعية، إلى جانب حضور اطراف القتال في السودان نتج عن هذا الاجتماع وثيقة عمل شريان الحياة التي صدرت في أبريل١٩٨٩م وقد تضمنت عددًا من الأمور التي تنظم عملية شريان الحياة حيث توفير للبرنامج (٢٦٨) مليون دولار وكانت التكلفة المقدرة للنداء كانت نحو (١٣٦) مليون دولار[١].

وفي العام١٩٩٤م أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار رقم (٤٧/٤٨- حالة حقوق الإنسان في السودان) الذي صدر في(١/فبراير/١٩٩٤م) اتهمت فيه "الأمم المتحدة" السودان بحدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان من إجراءات الإعدام والاعتقالات من دون محاكمة وإجبار الأشخاص على التشرد وتعذيبهم وقتل المواطنين السودانيين العاملين في منظمات الإغاثة الحكومية الاجنبية ونتيجة لذلك دعت الأمم المتحدة السودان إلى احترام التام لا حكام القانون الإنساني إلى جانب ذلك دعت جميع اطراف القتال على مضاعفة جهودها للتفاوض[٢].

وفي العام ١٩٩٦م اتهمت الأمم المتحدة الحكومة السودانية بإعاقة إرسال مواد الإغاثة للمتضررين من الحرب في الجنوب بيدان الحكومة السودانية نفت هذه الاتهامات في (٢١/٧/١٩٩٦م) وفي بيان الذي أصدرته الخارجية السودانية أن إصرار الأمم المتحدة على استخدام الطائرات واللقاء الأغذية من الجو أدى إلى انحسار كبير في إمدادات الإغاثة للمناطق المتضررة بيد أن مجلس الأمن طالب من الأمانة العامة الأمم المتحدة تقوم الانعكاسات الإنسانية لتشديد محتمل للعقوبات على السودان[٣].

والجدير بالذكر وحدت" الأمم المتحدة" الجهود (الإقليمية والدولية) والدفع بها في اتجاه توقيع السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية أيضًا أصدرت الأمم المتحدة القرار رقم(١٥٩٠)عام ٢٠٠٥م بشأن تشكيل بعثه له في السودان قوامها(١٠)الف عنصر(unmis)؛نشاط

---

(١) ينظر : عوض خليفة موسى، عملية شريان الحياة في السودان، معهد دراسات الكوارث واللاجئين، جامعة أفريقيا العالمية- الخرطوم،٢٠٠٦، ص٦٢.
(٢) ينظر: وثائق الأمم المتحدة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم القرار(١٩٨٠/الجلسة رقم٤٩ ،تاريخ١٣/مارس/١٩٩٥م
(٣) مجلة السياسة الدولية،العدد١٢٦ ،مركزالأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، أكتوبر/١٩٩٦م، ص٢٣٨

تلك البعثة يتضمن تقديم الدعم السياسي، لعملية السلام، وتقديم المشورة الأمنية من ناحية المراقبة، بالإضافة إلى ذلك التحقق من وقف إطلاق النار، وحماية المدنيين وعديد من الأمور التي تهدف منه الأمم المتحدة تحقيق السلام في السودان[١].وعندما وقَّع السلام الشامل في نيروبي، كينيا في ٩/كانون الثاني/يناير٢٠٠٥م بين الحكومة السودانية، والحركة الشعبية لتحرير السودان رحب مجلس الأمن بذلك الاتفاق[٢].

٢- موقف مجلس الكنائس العالمي

عندما اعلن جعفر النميري تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان أرسل مجلس الكنائس العالمي وفدًا للسودان لمناقشة قضية تقسيم الجنوب والشريعة الإسلامية[٣].

وفي يونيو١٩٨٨م صدرت توصيات في حق السودان من مؤتمر قادة الكنيسة الإنجلكانية العالمي حثت التوصية حكومة السودان على التفاوض مع المتمردين بواسطة طرف ثالث كمجلس الكنائس العالمي أو الإفريقي[٤].

واتهمت الحكومة السودانية مجلس الكنائس العالمي بدعم جون قرنق وتقدم الدعم المالي والأسلحة حيث تقول الحكومة أن ذلك ليس مجرد اتهام؛ فقد ظهر ذلك من شروط جون قرنق المطالبة بإلغاء الشريعة الإسلامية وهذا المطلب هو مطلب مجلس الكنائس العالمي[٥].

وفي ١٠ فبراير١٩٩٣م، زار بابا الفاتيكان يوحنا بولس الثالث بزيارة السودان وخلال اللقاء الذي جمع بين بابا الفاتيكان والبشير نقل عن البابا قوله إنه سيقاوم أي محاولة لفرض الشريعة على الأقلية المسحية في السودان[٦].

يتضح مما تقدم رفض مجلس الكنائس العالمي تطبيق الشريعة الإسلامية على مسيحي جنوب السودان، ونتيجة لذلك دعم مجلس الكنائس حركة جون في الحرب ضد الحكومة المركزية في السودان، وأصبحت الحرب في السودان من وجه نظر مجلس الكنائس العالمي صراع بين المسلمين والمسيحين في السودان.

---

(١) ينظر، عبداللطيف فاروق أحمد، المرجع السابق ذكره، ص٩٥
(٢) ينظر، وثائق الأمم المتحدة مجلس الامن،القرار١٥٩٠، ٢٤/مارس/٢٠٠٥م.
(٣) حسن مكي : الكنيسة السودانية في مفترق الطرق، مجلة دراسات إفريقية، مجلة بحوث نصف سنوية ،مركز البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة إفريقيا العالمية، العدد العشرون ، يناير١٩٩٩، ص٣٣
(٤) حسن مكي محمد أحمد : المشروع التنصيري في السودان١٨٤٣-١٩٨٦م،دراسة تاريخية تحليلية عن الانتشار المسيحة، المركز الإسلامي الإفريقي في الخرطوم، ١٩٩٩١م، ص١٢٦ وما بعدها.
(٥) ينظر، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٢٦٨٩، ١٩٨٦/٤/٩م ، ص١.
(٦) أشراف راضي، المرجع السابق ذكره، ص١١٦.

٣- موقف منظمة العفو الدولية:

اتهمت منظمة العفو الدولية جماعات المعارضة المسلحة الجنوبية بارتكاب انتهاكات في عام ١٩٩١م فصيل رياك ما شار بقتل أكثر ٢٠٠٠مدني من الدنيكا فيما عرف "بمجزرة بور" على أيدي القوات المسلحة للحركة الشعبية لتحرير السودان- ناصر) التي يقودها رياك ما شار، إلى جانب قيام الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان أيضًا بأعمال قتل ضد المدنيين من النوير، وهجرت عددًا من المدنيين النوير للرد على انشقاقاتها الداخلية، فيما بين مارس أويا١٩٩٣م.

نهبت القرى التي يسكنها (الديدينفا) حول تشوكودوم، في الولاية الاستوائية الشرقية وبأحراقها إثر اتفاق نائب جون قرنق زعيم الحركة الشعبية عن الحركة، وفي يونيو/حزيران ويوليو تموز/٢٠٠٠في مناطق الكثافة السكانية حول ينمني وهيا لدبو، إلى إقتلاع عشرات الألاف من السكان المدنيين من ديارهم وقد لجات جميع أطراف النزاع إلى التجنيد القسري للمدنيين صفوفها بمن فيهم الأطفال[١].

فضًلا عن اختطاف الألاف من السكان المدنيين ممن ينتمون إلى قبائل الدنيكا، معظمهم من النساء والأطفال في إقليم بحر الغزال الشمالي المحاذي لولايتي كردفان الجنوبية، ودارفور الجنوبية وفي أوسط الثمانينيات جزءًا من هجمات واسعة النطاق ومنظمة في كثير من الأحيان على السكان المدنيين وكانت حكومة الصادق المهدي قد سلحت مليشيا جماعات الرزيقات، والميسرية لمواجهة التمرد المسلح في الجنوب، الذي تقوم به جماعات الدنيكا الاثنية، واستمرت عملية التسليح هذه في عهد الحكومة البشير وأطلقت يد هذه المليشيا التي حملت أسم المرحلين، فأغارت على القرى بالقتل والنهب وأسر الأطفال والنساء في القرى المحا دية لخط السكة الحديد الذي يربط بانوسه بواو[٢].

وتعرضت منطقة أعالي النيل ،الغنية بالنفط في ١٩٩٥ م في أثناء العمليات العسكرية بين الطرفين إلى التهجير القسري؛ إذ أخليت القرى الواقعة شمال بنتيو مثل "نومورياك وباربانغ" وتلت ذلك عمليات قصف جوي لهذه القرى بطائرات الأنتوفوف والمروحيات التابعة لسلاح الجو السوداني، وهجمات بالدبابات والقرى الأرضية للجيش النظامي.

---

(١) منظمة العفو الدولية: السودان من سيدفع ثمن الجرائم ،رقم الوثيقةAFR54LOO6/٢٠٠٥، ص١٤.
(٢) المصدر نفسه، ص١٥.

فضلًا عن ذلك أدت إلى مقتل عشرات من المدنيين على أيدي أفراد مليشيا حركة جيش وحدة جنوب السودان، بينما تعرضت عشرات النساء والفتيات للاغتصاب وأحرقت المليشيات المسلحة القرى ونهبت البيوت ومحتوياتها واستولت على المواشي وأشعلت النيران في المحاصيل ومخزون الحبوب وقد وصل عدد الذين هجروا من أعالي النيل إلى ما يربو ١٧٠,٠٠٠شخصا .واستمرت تلك الجرائم حتى عام٢٠٠٤م[1].

فمنذ العام١٩٩٢م وقع المدنيون في جبال النوبة، التي تقع في جنوبي كردفان لشمال السودان وجنوبه، بين فكي كماشة حرب شرسة كانت تدور بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان.

واستخدمت الحكومة المرحلين وقوات الدفاع الشعبي لشن هجمات على المدنيين في النوبة ،الذين كان ينظر إليهم على أنهم من المتعاطفين مع الحركة الشعبية وشارك الجيش النظامي كذلك في قتل القرويين والقادة النوبين واعتقالهم ولقي الألاف حتفهم بينما نقل عشرات الألاف إلى قرى "السلم" وهي في واقع الحال سجون تخضع لسيطرة القوات المسلحة التي كان أفرادها يأخذون النساء من مثل هذه الأماكن؛ لاغتصابهن واستهدف عدد غير معروف من الأشخاص للاشتباه بمعارضتهم للحكومة وذهب هؤلاء ضحية لعمليات قتل أو الاختفاء، وكان معظمهم من أبناء النوبة المتعلمين[2].

(١) ينظر، منظمة العفو الدولية: السودان من سيدفع ثمن الجرائم ،رقم الوثيقة٢٠٠٥/AFR54LOO6، ص١٣.
(٢) المصدر نفسه، ص١٦.

الخاتمة

إن الدراسة التي بين أيدينا الموسومة بـ (الحروب الأهلية في السودان والموقف الإقليمي والدولي منه ١٩٥٥-٢٠٠٠م) من أهم الدراسات الحيوية حاضرًا ومستقبلًا في فهم ما يحدث في المجتمع السوداني من صراعات لا تنتهي تنذر بتفكك الدولة السودانية.

ومن دراسة هذا الموضوع توصلت الباحثة إلى نتائج عديدة كان من أبرزها:

١- أوضحت الدراسة هشاشة التكوين القومي في السودان وعجز الحكومات السودانية بعد الاستقلال عن حسم مشكلة الجنوب؛ إذ عملت حكومة إسماعيل الأزهري على تشكيل للجنة لكن تلك اللجنة لم يكن فيه تمثيل عدد الجنوبين مقارنة بأعداد الشمالين، ورفضت مطالب الجنوبيين المطالب بالنظام الفيدرالي إلى جانب ذلك إعلان الحكومة بأن الإسلام والدين الرسمي للدولة، واللغة العربية هي اللغة الرسمية في السودان، الأمر الذي أسهم بشعور الجنوبيين بعدم الثقة أما حكومة عبدالله خليل فعلى الرغم من السماح للجنوبيين بمشاركهم في الانتخابات بان ١٩٥٨م وحصول الجنوبيين على ٣٧ مقعدًا؛ لكن الجنوبيين قدموا استقالتهم نتيجة لمحاكمة عضو أز يوني بتهمة الفيدرالية والترويج إلى جانب ذلك فشلت في إيقاف التصعيد الأمني في الجنوب وإلى جانب ذلك عانت حكومة عبدالله خليل من الصراعات الداخلية على السلطة أما حكومة عبود فقد تعاملت مع الجنوبيين، فقد حظرت الأحزاب السياسية في جميع انحاء السودان ودعم الدعوة الإسلامية بالجنوب وتعريب المناهج وجعل اللغة العربية لغة التخاطب الرسمي في البلاد ونتيجة ازدادت أ عمال العنف وإنشاء المعاهد الدينية في الجنوب و كانت نتيجة ظهور عدد من التنظيمات السياسية والعسكرية وكان من أبرزها الاتحاد الوطني السوداني الإفريقي للمناطق المغلقة الذي طالب باستقلال الجنوب في حالة رفض الاتحاد الفيدرالي إلى جانب ذلك ظهرت حركة أنيانا التي تكونت من الكوادر الذين شاركوا في تمرد توريت.

٢- أثبتت الدراسة دور رئيس الوزراء الصادق المهدي في أثناء الحرب الاهلية الأولى حيث عمل على تسليح الزعماء الموالين ومؤيديهم في الجنوب كقوة الحرس الوطني للدفاع عن انهم ضد أنيانيا ،ومن ناحية أخرى عجز أطراف القتال الجيش السوداني والفصائل الجنوبية

وحركة أنيانيا في تحقيق الانتصار جاء؛ لكي يعزز جهود الرئيس السوداني جعفر النميري وحل مشكلة جنوب السودان ، فمثلت سياسته مرحلة جديدة تجاه الحكم الذاتي الإقليمي في إطار السودان الموحد، مع اعترافه بالفوارق الدينية والثقافية بين الشمال والجنوب.

٣- كوّن جوزيف لا قو (حركة تحرير جنوب السودان)وقد أدى جوزيف لا قو وظيفة كبيرة في اتفاقية أديس أبابا التي عقدت بين الحكومة السودان وحركة تحرير جنوب السودان) عام ١٩٧٢م والتي تمخضت عن منح الإقليم الجنوبي الحكم الذاتي.

٤- خلصت الدراسة إلى أن العوامل الإقليمية مؤثرة مباشرة في حرب الجنوب السودان وبخاصة دول الجوار إذ عملت على دعم حركة تمرد جنوب السودان لاسيما أوغندا والكونغو وأريتريا وتشاد وإثيوبيا حيث كانت تلك الدول مراكز لنشاط حركة أنانيا والفصائل الجنوبية في أثناء الحرب الأولى ومع تجدد الحرب الثانية عملت على تسليح ودعم الحركة الشعبية والجيش الشعبي وقوات التجمع الوطني المعارض ودعمهم الأمر الذي أدى إلى استمرار الحرب طوال خمسين عامًا.

٥- أوضحت الدراسة أن أسباب تجدد الحرب الأهلية الثانية كان نتيجة قرار النميري بتطبيق قرار تقسيم الجنوب في عام ١٩٨٣م ؛ الأمر الذي يخالف اتفاق أديس أبابا، علاوة على ذلك تطبيق القرار نقل الكتائب العسكرية تلك القرارات التي أسهمت في توتر الأوضاع العسكرية في الجنوب منذ بداية فبراير١٩٨٣م، والعصيان من الكتائب العسكرية الجنوبية وبدء المواجهات الأمر الذي دفع العديد من الكتائب إلى التمرد؛ فضلا عن قرار الرئيس السوداني جعفر النميري في تطبيق الشريعة الإسلامية التي لم يراعى فيها بنود أتفاق أديس أبابا على غير المسلمين الأمر الذي أسهم في اتساع الحرب.

٦- أثبتت الدراسة دور عديد من الشخصيات السودانية في أثناء الحرب الأهلية الثانية، ومن ضمن تلك الشخصيات لام أكول بتكليف من قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان ،جون قرنق في استقطاب شخصيات في السودان من أجل تكوين خلايا نائمة التي من أجل تنفيذ أهداف الحركة الشعبية وفتح جبهات جديدة منذ ١٩٨٥م،أما دور الصادق المهدي في تشكيل مليشيا المرحلين التي ارتكبت جرائم ضد المدنيين. أما الرئيس السوداني عمر حسن البشير فقد استخدم القوة العسكرية ضد الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، منذ عام ١٩٨٩م وإعادة تطبيق الشريعة الإسلامية منذ عام ١٩٩١م بناء على القرار الذي تسلمه من الجبهة الإسلامية بناء مشروع الإسلام وأن مشروعهم الدعوة ونشر الاسلام بدءا من الجنوب إلى إفريقيا إلى جانب تحالف مع جناح الناصر الذي انشق عن جناح قرنق وعمل

على تكوين ما يسمى قوات الدفاع الشعبي وأعلن تدشين حملته العسكرية صيف العبور منذ عام ١٩٩٢م ،واستطاع تحرير عديد من المدن المهمة.

وعلى الرغم من تلك النجاحات لكن حكومة البشير وافقت على التفاوض مع المتمردين وكانت ترفض حق التقرير المصير لكن تأثير الحركة الإسلامية على حكومة البشير، جعل البشير يوافق على مبدأ حق تقرير المصير في لقاء فرانكفورات، ومن ناحية أخرى أسهمت المعارضة السودانية الشمالية في فتح عدد من الجبهات في عدد من المدن المهمة في كسلا وبور السودان والدمازين ، والروصيرص.

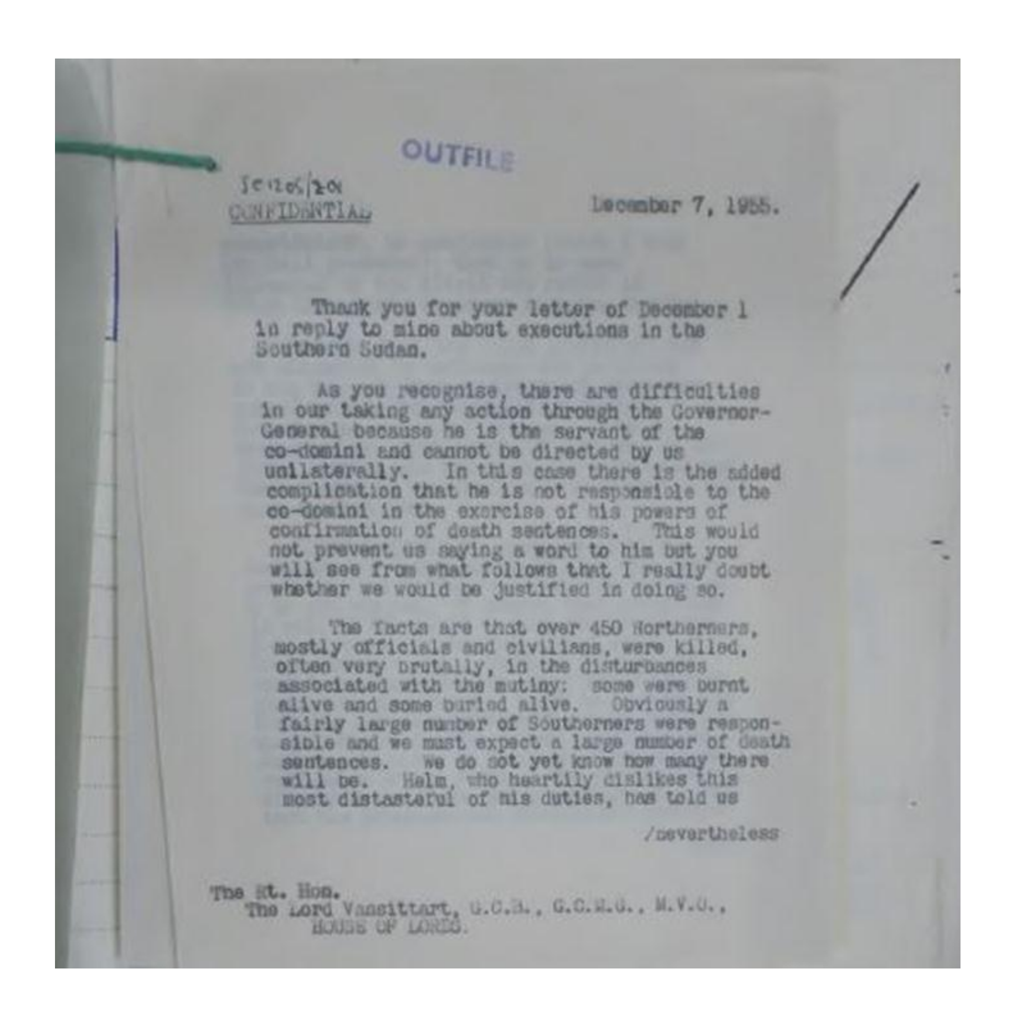
٧- أثبتت الدراسة أن العمليات العسكرية التي قامت به الحركة الشعبية والجيش الشعبي في استهداف مناطق أنتاج النفط والثروات كان هدفه هو استنزاف الدولة السودانية الأمر الذي أجبر الدولة السودانية في النهاية في تنفيذ اتفاق السلام الشامل في العام٢٠٠٥م.

٨- أثبتت الدراسة دور عد د من الدول العربية في دعم الحكومة السودانية في أثناء الحرب الأهلية الثانية حيث عملت العراق والأردن ومصر على تقديم الأسلحة إلى الجيش السوداني، أما اليمن فقد دعمت حركة جون قرنق، نتيجة لتوجهات السياسة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية فقد قدمت الأسلحة وماليًا. وعلى الرغم من ذلك الانحياز تجاه طرفي النزاع لكن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية قامت بدور ايجابي من دعوة إلى مصالحة بين الطرفي النزاع في أثناء حكم جعفر النميري وحكومة سوار الذهب لكن تلك الجهود غابت نتيجة تعمق مشكلة جنوب السودان. وأشار تقرير هيومان ريتش وتش بأن اليمن عملت على تقديم الأسلحة إلى حكومة السودانية في العام١٩٩٧م فضلًا عن ذلك عملت صندوقًا لدعم الحركات المناوئة لأرتيريا، أما الدول الغربية فقد دعمت حركات التمرد ومن ضمن تلك الدول إيطاليا التي كانت تقدم الدعم لحركة أزنيا وتدير حركة أزنيا. أما بريطانيا و أمريكا فقد دعمت طرفي القتال حيث دعمت الحكومة السودانية وزودت الحكومة بالسلاح الكيماوي لكن ذلك الموقف لم يستمر طويًلا حيث تغير الموقف بداية عام ١٩٦٨م إلى دعم متمردي الجنوب ومع تجدد الحرب الثانية. عملت على دعم حكومة جعفر النميري فقد قدمت الأسلحة والمساعدات المالية ومع تغير سياسة الولايات المتحدة عمدت إلى دعم الحركة الشعبية لتحرير السودان وعلى الصعيد نفسه كان موقف كل من روسيا وفرنسا في دعم طرفي القتال أما اسرائيل فقد عملت على تفكيك السودان وإضعاف الدولة، واستمرت في دعم حركة أنانيا و الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان وترى الباحثة أن المتغيرات الدولية فعلت فعلها في إطالة أمد هذه الحرب.

الملاحق



الوثائق


OUTFILE

CONFIDENTIAL

December 7, 1955.

Thank you for your letter of December 1 in reply to mine about executions in the Southern Sudan.

As you recognise, there are difficulties in our taking any action through the Governor-General because he is the servant of the co-domini and cannot be directed by us unilaterally. In this case there is the added complication that he is not responsible to the co-domini in the exercise of his powers of confirmation of death sentences. This would not prevent us saying a word to him but you will see from what follows that I really doubt whether we would be justified in doing so.

The facts are that over 450 Northerners, mostly officials and civilians, were killed, often very brutally, in the disturbances associated with the mutiny: some were burnt alive and some buried alive. Obviously a fairly large number of Southerners were responsible and we must expect a large number of death sentences. We do not yet know how many there will be. Helm, who heartily dislikes this most distasteful of his duties, has told us

/nevertheless

The Rt. Hon.
The Lord Vansittart, G.C.B., G.C.M.G., M.V.O.,
HOUSE OF LORDS.

الملحـق رقـم (١) وثيقـة بريطانيـة غيـر منشـورة توضـح عـدد ضـحايا تمـرد توريت، مصدر هذه الوثيقة؛f.o371l113703

CONFIDENTIAL

Note on the Position in the South Sudan
as at 15th December, 1955
in relation to the Northern Province of Uganda

1. Refugees

Very few refugees have continued to enter Uganda during the period under review in this note. In general the estimate of the numbers of refugees who have left the Sudan given in the Note dated 22nd November is believed to be relatively accurate. It may be doubted whether these figures have changed significantly because the beginnings have been evident of a drift back to the Sudan. This movement has probably roughly equated new entrants into this country. It is too early yet to form any firm opinion as to whether this trend is caused by people who intend now to return permanently to the Sudan or who are only going back to harvest their crops, with the intention subsequently of returning to Uganda.

There is no doubt that the Sudan Government is doing all that it can both by police methods and by propaganda, including the use of a sky-shouting aircraft to persuade the Southern Sudanese to remain in the Sudan and not to emigrate. As is noted below, conditions in the South have certainly improved in recent weeks but it is impossible as yet to assess the success which the Government is likely to enjoy in these measures. There is no real sign of a return of confidence in either the Government itself or in its Northern officers.

It is now thought that former statements regarding the probability of a severe famine may have been exaggerated. It seems likely that the position will be by no means easy but the late rains have improved the position and former shortages, which were acute in some areas, were probably caused in some degree by interruptions to communications during and after the disturbances. The Deputy Governor of Equatoria has stated that considerable reserves are held in Juba but it is considered no very great reliance should be placed on this assurance. The present assessment is that there are likely to be local shortages but the situation is probably not as serious as was originally thought, and has been improved by the recent weather conditions.

In general the likelihood of a major incursion of refugees from the Sudan into Uganda during the dry season is considered to have been reduced but there is much talk amongst Southern Sudanese of movements across the border if the Northern troops, Police and other Government servants are not withdrawn. It therefore remains possible that there will be substantial movements of population during the coming months.

2. Conditions in the Sudan

The general impression gained both from Government sources and also from refugees is that outwardly conditions are slowly returning towards normal. If only as a result of familiarity, there appears to be rather less reluctance

-2-

on the part of the Southerners to remain in the vicinity of Northern troops or Police. There is, however, as yet little sign of any real confidence on the part of the Southerners in the Administration.

Although individual trials will no doubt continue for some months to come, the mass trials both civilian and military appear to be nearing their end. There is no doubt that the courts martial in Juba have been better conducted than those held in the civilian courts. In particular the major courts presided over by the District Commissioners, Yei and Torit, appear to deserve severe criticism.

No accurate figure is available of the number of persons executed to date but this is believed to be in the region of 100. Some 150 persons are thought to be under sentence of death but not yet executed; it is of course possible that a number of these sentences will be commuted. There have been reports of the execution both of Michael Watta and Philip Yenkaji but it is believed that the former is still in custody and the latter at large although badly wanted by the Sudanese authorities.

Small numbers of mutineers are still at large both on the west bank in the Meridi area; in the mountains in Acholi, and, more particularly, in the Kapoeta area and near Mt. Zulia. It is not however thought that, with the possible exception of the concentration in the extreme east, these remnants present any real security problem. There is no doubt that there is an appreciable number of arms still unaccounted for from the Torit armoury.

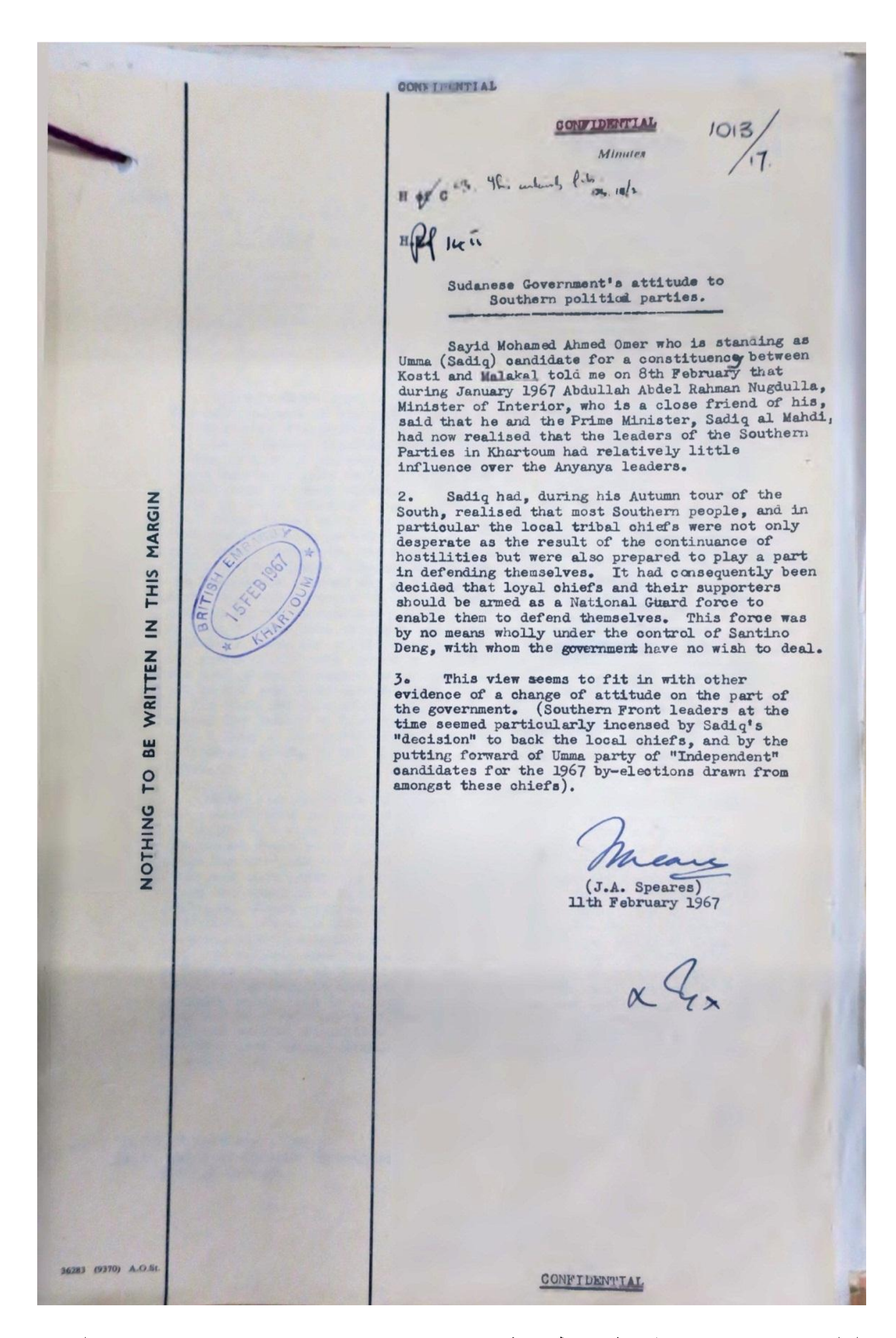
It is now reported on good evidence that the major schools in the South will not be permitted to re-open before April and this date is not definite.

The Sudan Government's relations with the missions continue to deteriorate. The position of the C.M.S. would appear to be at least precarious. As has been reported in the Press, cases have been taken against missionaries of both denominations for charges arising out of the disturbances. In general it is not considered that there is any justification for these prosecutions.

3. Sudan Defence Force

There has been some deterioration in the morale of the Sudan Defence Force internees at Gulu. In recent days there have been ten escapes from the internment camp, caused, it is thought, by boredom; these men have been in internment in Uganda for the most part since 20th August. A considerable number of applications for extradition have been received from the Sudan Government. The majority of these are for police and civilians. They are under examination by the Uganda Government: in some cases at least it is doubted whether the evidence adduced would be sufficient to satisfy either the Uganda Government or the Magistrate, before whom these men will have to be brought, that they should be extradited. It is hoped that approval can be given for the dispersal of the S.D.F. held in the internment camp in Gulu before Christmas, other than those who are wanted for deportation.

الملحق رقم (٢) وثيقة بريطانية غير منشورة تتحدث عن دخول اللاجئين من جنوب السودان إلى اوغندا؛ مصدر هذه الوثيقة؛f.o371l113703



CONFIDENTIAL

CONFIDENTIAL

Minutes

1013/17.

Sudanese Government's attitude to Southern political parties.

Sayid Mohamed Ahmed Omer who is standing as Umma (Sadiq) candidate for a constituency between Kosti and Malakal told me on 8th February that during January 1967 Abdullah Abdel Rahman Nugdulla, Minister of Interior, who is a close friend of his, said that he and the Prime Minister, Sadiq al Mahdi, had now realised that the leaders of the Southern Parties in Khartoum had relatively little influence over the Anyanya leaders.

2. Sadiq had, during his Autumn tour of the South, realised that most Southern people, and in particular the local tribal chiefs were not only desperate as the result of the continuance of hostilities but were also prepared to play a part in defending themselves. It had consequently been decided that loyal chiefs and their supporters should be armed as a National Guard force to enable them to defend themselves. This force was by no means wholly under the control of Santino Deng, with whom the government have no wish to deal.

3. This view seems to fit in with other evidence of a change of attitude on the part of the government. (Southern Front leaders at the time seemed particularly incensed by Sadiq's "decision" to back the local chiefs, and by the putting forward of Umma party of "Independent" candidates for the 1967 by-elections drawn from amongst these chiefs).

(J.A. Speares)
11th February 1967

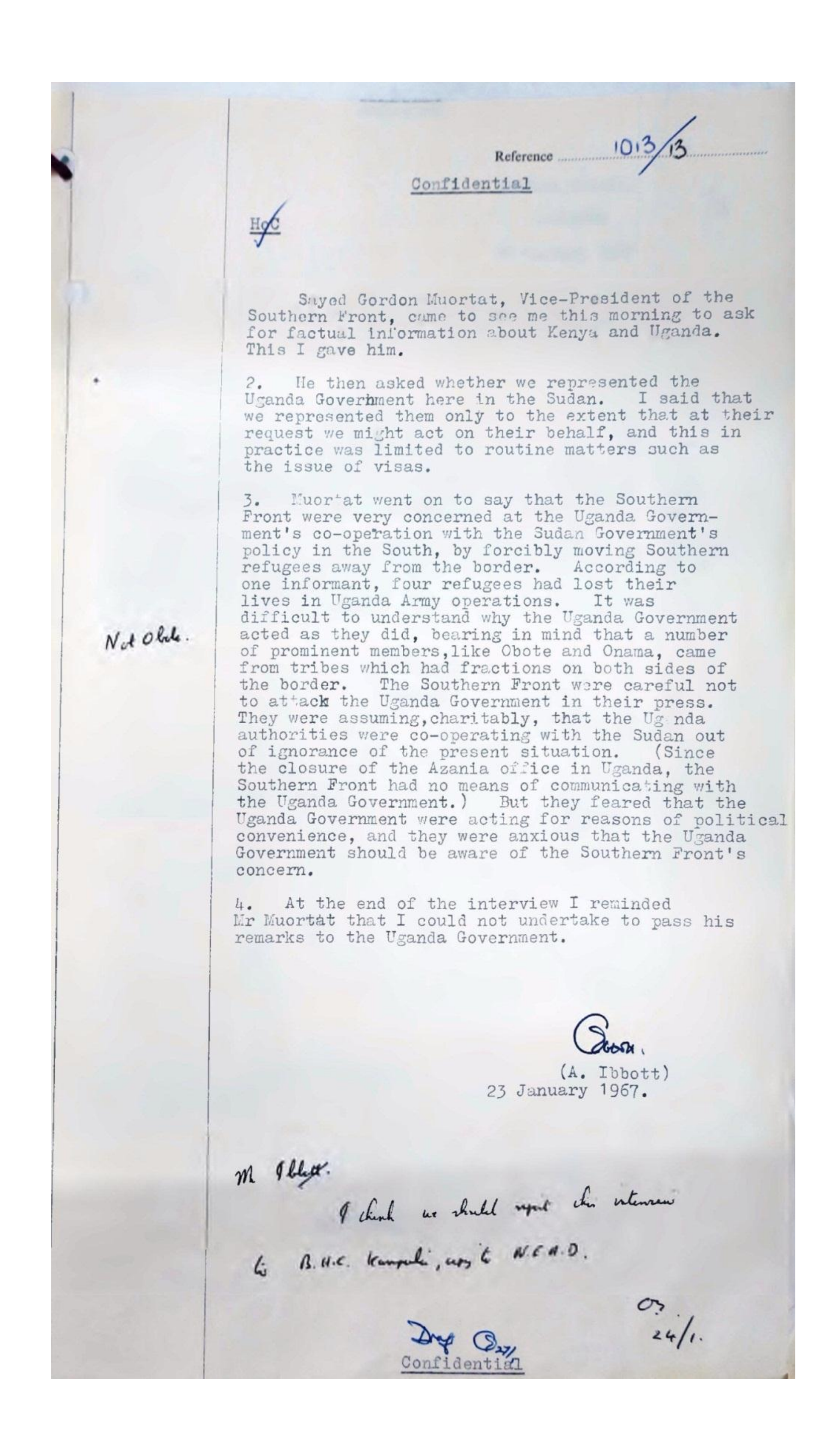
NOTHING TO BE WRITTEN IN THIS MARGIN

36283 (9370) A.O.St.

CONFIDENTIAL

الملحق رقم (٣) وثيقة بريطانية غير منشورة توضح موقف رئيس الوزراء الصادق المهدي؛ مصدر هذه الوثيقة F.OI090I1.south Sudan secret.1967

الملحق رقم (٤) وثيقة بريطانية غير منشورة توضح سياسة أوغندا؛ مصدر هذه الوثيقة؛F.OI090I1.south Sudan secret.1967



Reference 1013/13

Confidential

HoC

Sayed Gordon Muortat, Vice-President of the Southern Front, came to see me this morning to ask for factual information about Kenya and Uganda. This I gave him.

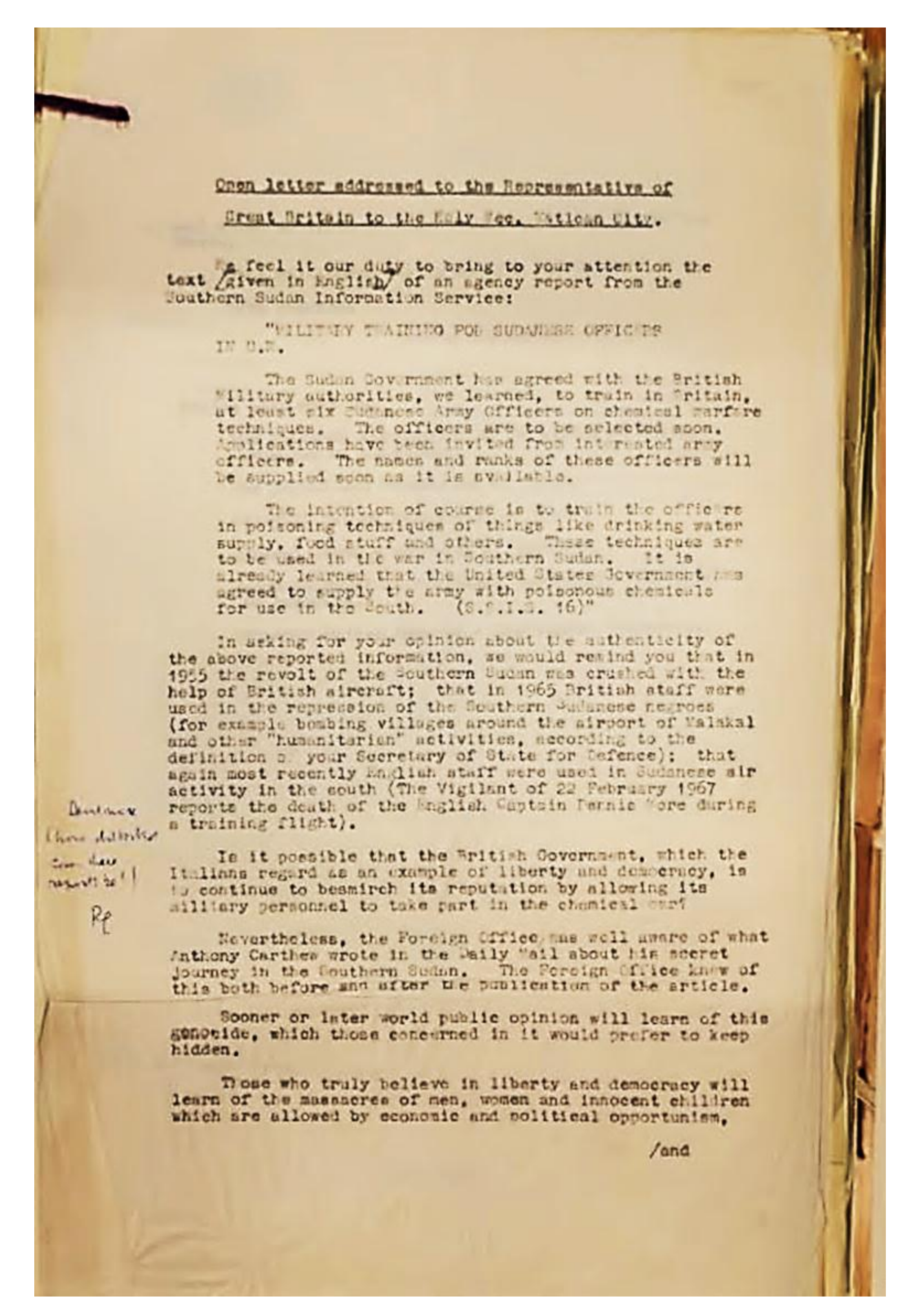
2. He then asked whether we represented the Uganda Government here in the Sudan. I said that we represented them only to the extent that at their request we might act on their behalf, and this in practice was limited to routine matters such as the issue of visas.

3. Muortat went on to say that the Southern Front were very concerned at the Uganda Government's co-operation with the Sudan Government's policy in the South, by forcibly moving Southern refugees away from the border. According to one informant, four refugees had lost their lives in Uganda Army operations. It was difficult to understand why the Uganda Government acted as they did, bearing in mind that a number of prominent members, like Obote and Onama, came from tribes which had fractions on both sides of the border. The Southern Front were careful not to attack the Uganda Government in their press. They were assuming, charitably, that the Uganda authorities were co-operating with the Sudan out of ignorance of the present situation. (Since the closure of the Azania office in Uganda, the Southern Front had no means of communicating with the Uganda Government.) But they feared that the Uganda Government were acting for reasons of political convenience, and they were anxious that the Uganda Government should be aware of the Southern Front's concern.

4. At the end of the interview I reminded Mr Muortat that I could not undertake to pass his remarks to the Uganda Government.

(A. Ibbott)
23 January 1967.

Confidential



Open letter addressed to the Representative of Great Britain to the Holy See, Vatican City.

We feel it our duty to bring to your attention the text /given in English/ of an agency report from the Southern Sudan Information Service:

"MILITARY TRAINING FOR SUDANESE OFFICERS IN U.K.

The Sudan Government has agreed with the British Military authorities, we learned, to train in Britain, at least six Sudanese Army Officers on chemical warfare techniques. The officers are to be selected soon. Applications have been invited from interested army officers. The names and ranks of these officers will be supplied soon as it is available.

The intention of course is to train the officers in poisoning techniques of things like drinking water supply, food stuff and others. These techniques are to be used in the war in Southern Sudan. It is already learned that the United States Government has agreed to supply the army with poisonous chemicals for use in the South. (S.S.I.S. 16)"

In asking for your opinion about the authenticity of the above reported information, we would remind you that in 1955 the revolt of the Southern Sudan was crushed with the help of British aircraft; that in 1965 British staff were used in the repression of the Southern Sudanese negroes (for example bombing villages around the airport of Malakal and other "humanitarian" activities, according to the definition of your Secretary of State for Defence); that again most recently English staff were used in Sudanese air activity in the south (The Vigilant of 22 February 1967 reports the death of the English Captain Fernie More during a training flight).

Is it possible that the British Government, which the Italians regard as an example of liberty and democracy, is to continue to besmirch its reputation by allowing its military personnel to take part in the chemical war?

Nevertheless, the Foreign Office was well aware of what Anthony Carthew wrote in the Daily Mail about his secret journey in the Southern Sudan. The Foreign Office knew of this both before and after the publication of the article.

Sooner or later world public opinion will learn of this genocide, which those concerned in it would prefer to keep hidden.

Those who truly believe in liberty and democracy will learn of the massacres of men, women and innocent children which are allowed by economic and political opportunism,

/and

Pℓ

الملحق رقم (٥) وثيقة بريطانية غير منشورة توضح موقف بريطانيا وأمريكا من الحرب الأهلية في السودان؛ مصدر هذه الوثيقة F.Ol090l1.south Sudan secret.1967

CONFIDENTIAL
1516

BRITISH EMBASSY,
ROME.

21 July, 1967

In your letter VH 1/1 of 1 June to Snellgrove at the Holy See you asked us to report any information which came our way on the Azania Liberation Front. (A.L.F.)

2. The organisation seems to be very active at the moment and this Embassy has recently received a flood of material. A contact of ours who is an official in A.C.L.I., the Christian Democrat Trade Union group, told us that he had the impression from a visit paid to him by two A.L.F. men that the organisation was run by Italian Socialist Party members and that no Southern Sudanese were to be found at the MACERATA Headquarters. They have succeeded in planting a number of their press releases in such reputable papers as Resto del Carlino and Avanti (The Socialist Party organ). They have also sent us copies of resolutions passed by various Socialist Party sections in the Ancona district, which specifically accuse Britain of training Sudanese in pattern bombing and chemical warfare. Those resolutions have been sent to senior Socialist Party officials, though no allegation of this kind has as yet been published in the Press, so far as we know.

3. Although we have no evidence that these accusations are being taken seriously in the higher reaches of the Socialist party, we could, if you thought it worthwhile, put our point of view privately to the Party's International Section. If this is to have an effect, however, we think that we should try to give the Socialists as full and accurate a picture as possible. To do this we should like rather more information than that contained in Burton's letter of 24 May to Snellgrove. For example, how much equipment have we supplied to the Sudanese forces; what was the formal arrangement under which we were training them; what kind of training were we giving; what duties were R.A.F. loan personnel engaged on, and how many men were involved; is there any suspicion that British mercenaries have been fighting for the Sudan government?

4. We assume that all training schemes have now come to an end with the rupture of relations.

5. I am sending copies of this letter to Snellgrove at the Holy See, to British Interests Section, Italian Embassy Khartoum and the High Commission at Kampala.

(P.S. Fairweather)

A.J. Sindall, Esq.,
N. & E. Africa Dept.,
Foreign Office,
LONDON, S.W.1.

CONFIDENTIAL

الملحق رقم (٦) وثيقة بريطانية غير منشورة توضح موقف بريطانيا وأمريكا من الحرب الأهلية في السودان؛ مصدر هذه الوثيقةF.OI090I1.south Sudan secret.1967

K. H. S. (Weekly Review) ISSUE NO. 11.

FOREIGN AFFAIRS

SUDAN AND B.B.C.

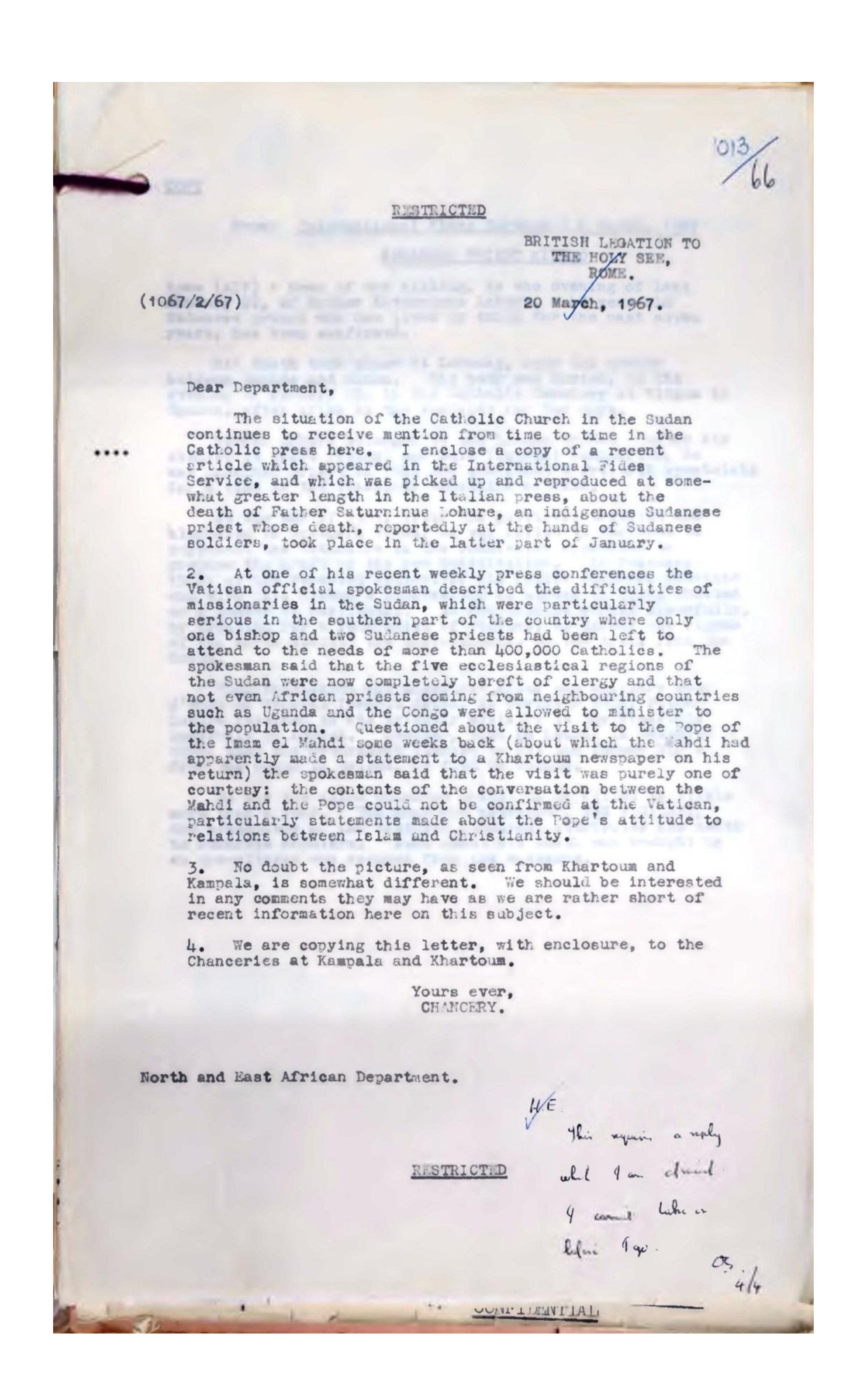
Last week the B.B.C. came under hot attacks from both the Government and the Sudanese Press. The B.B.C. Television telivized a film about the South in which it tried to emphasize that the Southern Sudan was suffering alot from the Muslim North. The Ministry of Foreign Affairs in Khartoum issued a statement in which it attacked the B.B.C. for showing such a film which could only be described as a distorted picture. The Sudan Ambassador in London protested to the B.B.C. and they told him that they would investigate the matter.

The Sudanese Press also took its share in the attack and said that these were merely imperialistic plans to show that the North was not treating the South as an equal part. They said that such propaganda aimed at spreading false news about the situation in the South especially at this time when elections in the South were held successfully. However the attack on the Government towards the South did not only come from B.B.C. but also there was another attack from Egypt. This time "El Masawar" magazine published a translated article written by a Polish writer, Mr. S. Oklagan, claiming that there is a slave trade in the Sudan. The Government said that those were only mere lies and that measures would be taken against these allegations which aim at the defamation of the Sudan.

However those two attacks have shown that the Sudan should endeavour to create a strong information bureaues abroad so as to deal with such allegations on the spot. It is not enough to attack and try to refute such allegations inside the Sudan for all people know that they are mere lies. But the most important thing is to show the outside world that such allegation are wrong. This cannot be done unless the Sudan succeeds in creating strong information centres abroad.

(8)

الملحق رقم (٧) وثيقة بريطانية غير منشورة توضح دور وسائل الإعلام البريطاني؛ مصدر هذه الوثيقةF.OI090I1.south Sudan secret.1967



'013/66

RESTRICTED

BRITISH LEGATION TO
THE HOLY SEE,
ROME.

(1067/2/67) 20 March, 1967.

Dear Department,

The situation of the Catholic Church in the Sudan continues to receive mention from time to time in the Catholic press here. I enclose a copy of a recent article which appeared in the International Fides Service, and which was picked up and reproduced at somewhat greater length in the Italian press, about the death of Father Saturninus Lohure, an indigenous Sudanese priest whose death, reportedly at the hands of Sudanese soldiers, took place in the latter part of January.

2. At one of his recent weekly press conferences the Vatican official spokesman described the difficulties of missionaries in the Sudan, which were particularly serious in the southern part of the country where only one bishop and two Sudanese priests had been left to attend to the needs of more than 400,000 Catholics. The spokesman said that the five ecclesiastical regions of the Sudan were now completely bereft of clergy and that not even African priests coming from neighbouring countries such as Uganda and the Congo were allowed to minister to the population. Questioned about the visit to the Pope of the Imam el Mahdi some weeks back (about which the Mahdi had apparently made a statement to a Khartoum newspaper on his return) the spokesman said that the visit was purely one of courtesy: the contents of the conversation between the Mahdi and the Pope could not be confirmed at the Vatican, particularly statements made about the Pope's attitude to relations between Islam and Christianity.

3. No doubt the picture, as seen from Khartoum and Kampala, is somewhat different. We should be interested in any comments they may have as we are rather short of recent information here on this subject.

4. We are copying this letter, with enclosure, to the Chanceries at Kampala and Khartoum.

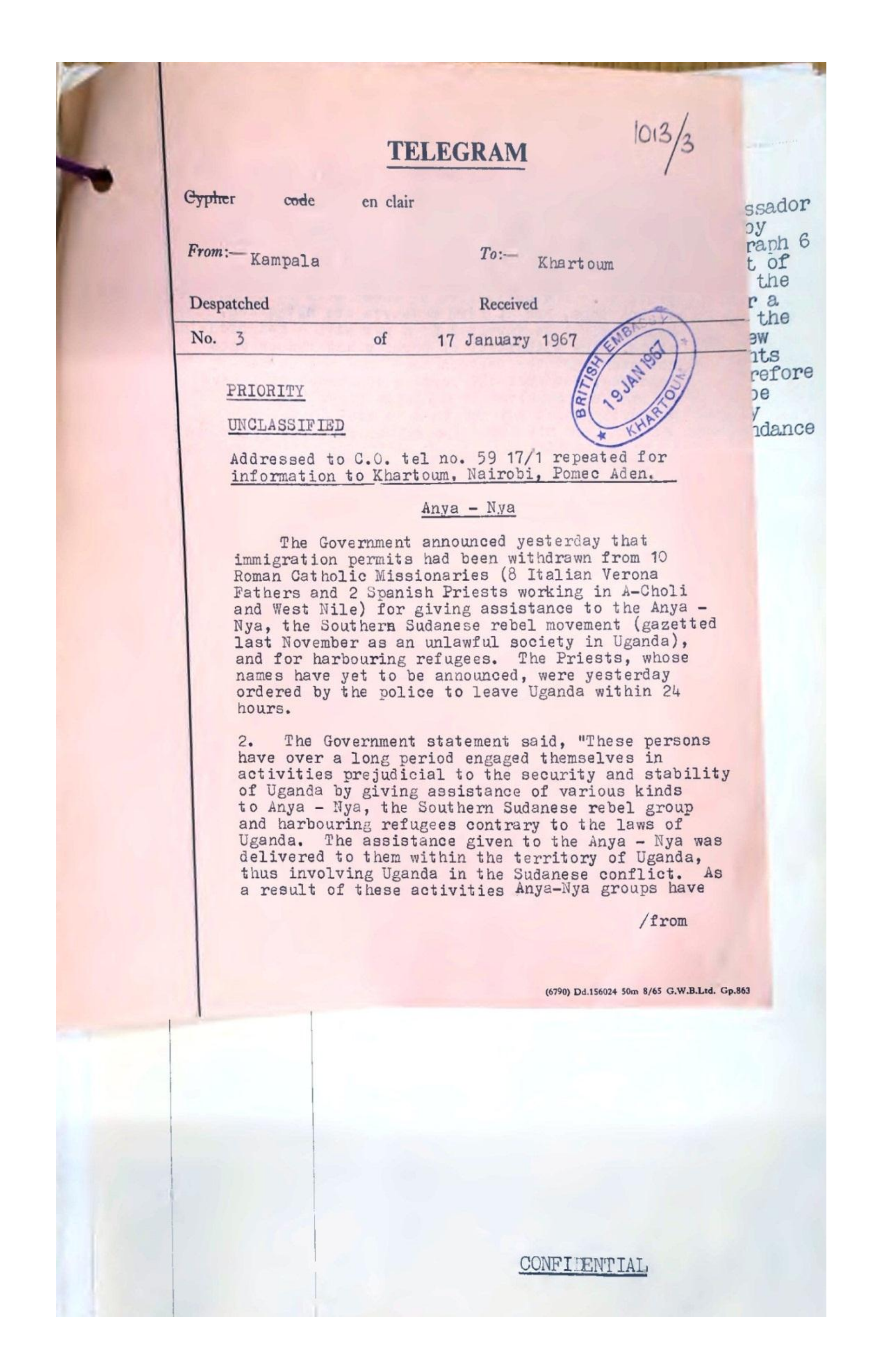
Yours ever,
CHANCERY.

North and East African Department.

RESTRICTED

CONFIDENTIAL

الملحق رقم (٨) وثيقة بريطانية غير منشورة توضح موقف الفاتيكان؛ مصدر هذه الوثيقة F.OI090I1.south Sudan secret.1967



TELEGRAM

1013/3

~~Cypher~~ ~~code~~ en clair

From:— Kampala To:— Khartoum

Despatched Received

No. 3 of 17 January 1967

BRITISH EMBASSY 19 JAN 1967 KHARTOUM

PRIORITY

UNCLASSIFIED

Addressed to C.O. tel no. 59 17/1 repeated for information to Khartoum, Nairobi, Pomec Aden.

Anya - Nya

The Government announced yesterday that immigration permits had been withdrawn from 10 Roman Catholic Missionaries (8 Italian Verona Fathers and 2 Spanish Priests working in A-Choli and West Nile) for giving assistance to the Anya - Nya, the Southern Sudanese rebel movement (gazetted last November as an unlawful society in Uganda), and for harbouring refugees. The Priests, whose names have yet to be announced, were yesterday ordered by the police to leave Uganda within 24 hours.

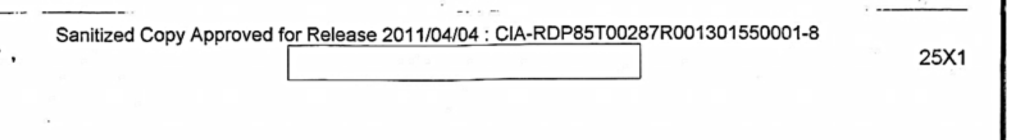
2. The Government statement said, "These persons have over a long period engaged themselves in activities prejudicial to the security and stability of Uganda by giving assistance of various kinds to Anya - Nya, the Southern Sudanese rebel group and harbouring refugees contrary to the laws of Uganda. The assistance given to the Anya - Nya was delivered to them within the territory of Uganda, thus involving Uganda in the Sudanese conflict. As a result of these activities Anya-Nya groups have

/from

(6790) Dd.156024 50m 8/65 G.W.B.Ltd. Gp.863

CONFIDENTIAL

الملحق رقم (٩) وثيقة توضح دور الإرساليات التبشيرية في دعم حركة أنانيا؛ مصدر هذه الوثيقة
F.OI090I1.south Sudan secret.1967



25X1

-- Ethiopian, Soviet, and Libyan support to Garang has at least temporarily unified the insurgents under his leadership and guaranteed them ready access to modern arms. [ ] 25X1

There are sharp tribal and ideological differences among the dissidents, however, and Garang's leadership is only grudgingly accepted by some of them. Members of Garang's Dinka tribe clashed with the Nuer supporters of Samuel Gaitut in early April in an Ethiopian border area, possibly wounding Gaitut. This fight--the second in less than a year--demonstrated the fragility of Garang's coalition. Some Nuers in Garang's forces subsequently defected to Gaitut, and others were executed by Garang. [ ] 25X1

Insurgent Strategy and Tactics

Garang now has approximately 6,000 men in his Sudanese People's Liberation Army (SPLA). His strategy has been to apply military and economic pressure on Nimeiri through limited operations during the dry season while preparing for a larger and more sophisticated offensive in the rainy season that is just beginning. The SPLA's operations since November 1983 have included:

-- Attacks aimed at shutting down vital oil and water projects.

-- Attacks on missionaries and kidnaping of foreign workers to gain international attention and demonstrate the Sudanese military's inability to provide security in the south.

-- Assaults on river traffic, mining of roads, and destruction of important railroad bridges to isolate the south militarily and economically.

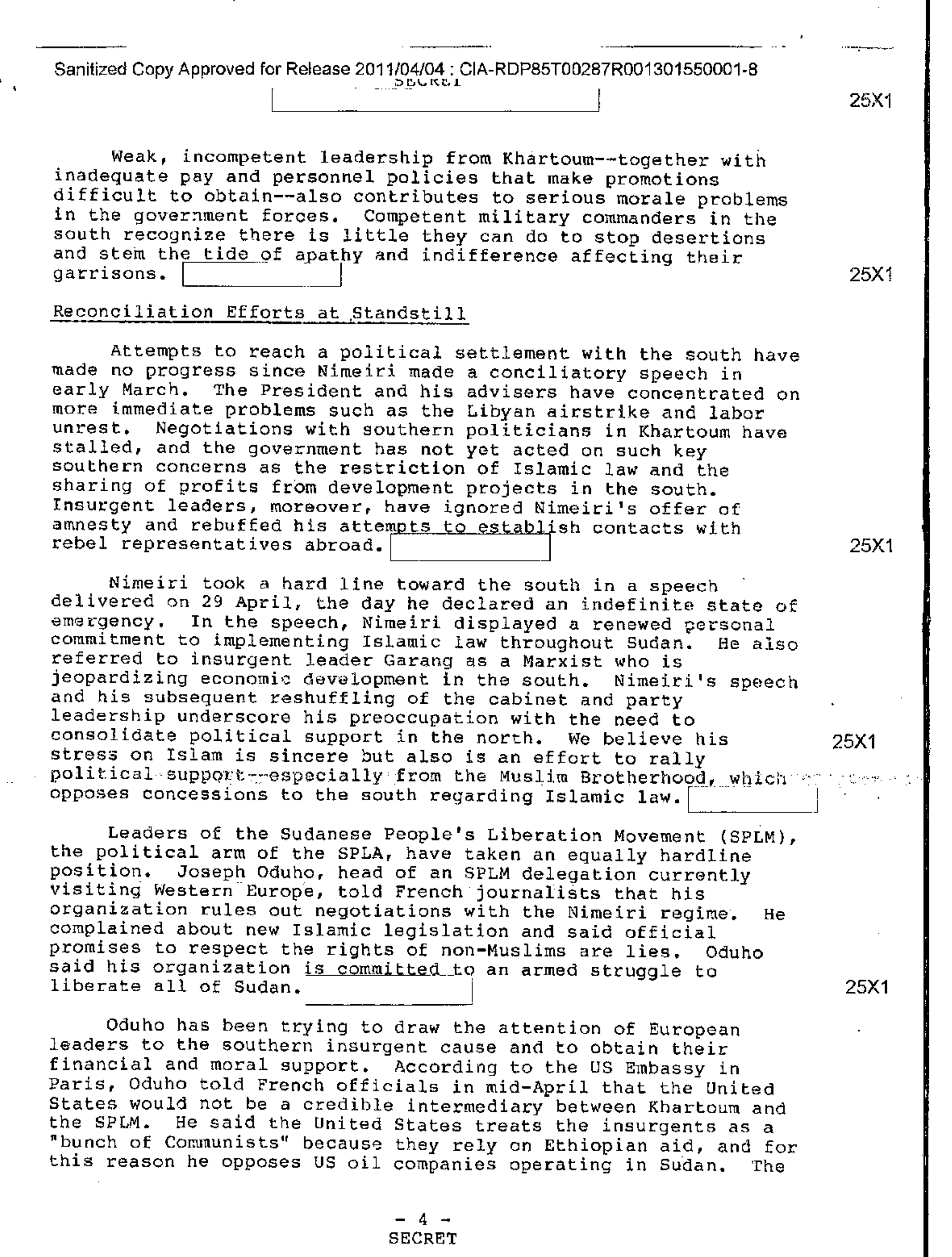
The attacks on southern transportation already have led to serious shortages of food, fuel, and ammunition. Recent US Embassy reporting indicates the local populace blames the government, not the insurgents, for the shortages. [ ] 25X1

Assaults on military garrisons and police posts during February and March demonstrate that the insurgents are capable of battalion-size (1,000 men) operations and understand how to support their assaults with directed fire and heavy mortar barrages. In contrast to government forces in the south, the insurgents appear well supplied with mortars, heavy machineguns, radios, food, and ammunition. Guerrilla intelligence is accurate enough to permit the insurgents to pinpoint weaknesses in Sudanese defenses and generally to avoid the infrequent but large sweep operations launched by Khartoum. We believe the insurgents

- 2 -

SECRET

الملحق رقم (١٠) وثيقة أمريكية منشورة توضح ميزان القوة العسكرية للجيش الشعبي لتحرير السودان؛ مصدر هذه الوثيقة Cia-rdp85t00287r001301550001-8,sudan:the southern insurgency,10lmay1984



SECRET

25X1

Weak, incompetent leadership from Khartoum--together with inadequate pay and personnel policies that make promotions difficult to obtain--also contributes to serious morale problems in the government forces. Competent military commanders in the south recognize there is little they can do to stop desertions and stem the tide of apathy and indifference affecting their garrisons. 25X1

Reconciliation Efforts at Standstill

Attempts to reach a political settlement with the south have made no progress since Nimeiri made a conciliatory speech in early March. The President and his advisers have concentrated on more immediate problems such as the Libyan airstrike and labor unrest. Negotiations with southern politicians in Khartoum have stalled, and the government has not yet acted on such key southern concerns as the restriction of Islamic law and the sharing of profits from development projects in the south. Insurgent leaders, moreover, have ignored Nimeiri's offer of amnesty and rebuffed his attempts to establish contacts with rebel representatives abroad. 25X1

Nimeiri took a hard line toward the south in a speech delivered on 29 April, the day he declared an indefinite state of emergency. In the speech, Nimeiri displayed a renewed personal commitment to implementing Islamic law throughout Sudan. He also referred to insurgent leader Garang as a Marxist who is jeopardizing economic development in the south. Nimeiri's speech and his subsequent reshuffling of the cabinet and party leadership underscore his preoccupation with the need to consolidate political support in the north. We believe his stress on Islam is sincere but also is an effort to rally political support--especially from the Muslim Brotherhood, which opposes concessions to the south regarding Islamic law. 25X1

Leaders of the Sudanese People's Liberation Movement (SPLM), the political arm of the SPLA, have taken an equally hardline position. Joseph Oduho, head of an SPLM delegation currently visiting Western Europe, told French journalists that his organization rules out negotiations with the Nimeiri regime. He complained about new Islamic legislation and said official promises to respect the rights of non-Muslims are lies. Oduho said his organization is committed to an armed struggle to liberate all of Sudan. 25X1

Oduho has been trying to draw the attention of European leaders to the southern insurgent cause and to obtain their financial and moral support. According to the US Embassy in Paris, Oduho told French officials in mid-April that the United States would not be a credible intermediary between Khartoum and the SPLM. He said the United States treats the insurgents as a "bunch of Communists" because they rely on Ethiopian aid, and for this reason he opposes US oil companies operating in Sudan. The

- 4 -
SECRET

Sanitized Copy Approved for Release 2011/04/04 : CIA-RDP85T00287R001301550001-8

الملحق رقم (١١) وثيقة أمريكية منشورة توضح هجمات المتمردين، وجهود المصالحة، مصدر هذه الوثيقة؛ Cia-rdp85t00287r001301550001-8,sudan:the southern insurgency,10lmay1984

25X1

have had portable SAM-7 missiles for some time, although Sudanese aircraft losses to date have been due to the insurgents' use of heavy machineguns. The guerrillas' effective use of gunfire against Sudanese helicopters has helped offset the government's advantage in airpower. 25X1

Government Forces

The Nimeiri regime has responded to increased insurgent activity over the last year by increasing the number of ground force units in the south from 12 to 16 battalions (approximately 15,000 men). Eight battalions are in the Upper Nile Region, five are in Equatoria, and at least three are in Bahr al Ghazal. Airborne units also have rotated in and out of the south when needed to support anti-insurgent sweep operations. Smaller armor, artillery, and antiaircraft units have been sent south to shore up weak garrisons. 25X1

The Sudanese Air Force has provided close air support with its two US F-5 fighters and some of its nine West German BO-105 and 12 French/Romanian SA-330 PUMA helicopters equipped as gunships. The Air Force's most important mission, however, has been the aerial resupply of southern garrisons. This mission has become essential with the onset of the rainy season and the interruption by the insurgents of nearly all other transportation into the south. The Air Force's five flyable US-supplied C-130s and three flyable Canadian DHC-5 BUFFALO aircraft are barely able to meet the minimum requirements of the southern garrisons. 25X1 Their continued heavy use and inadequate maintenance raise doubts as to how much longer they will remain operational.

The Sudanese military faces major problems in gaining momentum against the insurgents. Supply shortages almost certainly will grow throughout the south. Poor maintenance and lack of spare parts idle the Army's trucks, armored cars, and aircraft. Most of the military's small arms are worn out, and its ammunition is outdated and defective. Military relations with the local population also are likely to deteriorate as the Army begins to confiscate already scarce civilian food supplies. 25X1

These problems and continuing insurgent successes have seriously demoralized government forces.

-- Some helicopter pilots are refusing to fly combat missions.

-- Some northern officers are evading duty in the south.

-- Most significantly, some Army troops garrisoned in the south no longer actively search for insurgents, while others routinely fail to coordinate their anti-insurgent operations with other Army units. 25X1

الملحق رقم (١٢) وثيقة أمريكية توضح إستراتيجية القوات الحكومية في الحرب في أثناء عهد النميري، مصدر هذه الوثيقة؛ Cia-rdp85t00287r001301550001-8,sudan:the southern insurgency,10lmay1984.

Several factors explain Kenya's support for the SPLA. [redacted] President Moi, a Christian, blames the guerrilla war on ex-President Nimeiri, who tried to impose Islamic law on southern Sudanese Christians and whose economic policies appeared to discriminate against the black African southerners. Moreover, from Moi's perspective, Khartoum has been more eager to crush the southern rebellion than to address legitimate grievances. In addition, [redacted] If Nimeiri's successors adopt his policies toward the southern Sudanese, Moi might consider giving the SPLA more backing. [redacted]

At the same time, however, foreign pressure could lead Moi to consider reducing—or even ending—Kenyan support for the Sudanese insurgents. Moi apparently is concerned that helping John Garang might result in diminished aid from Western donors who want a cease-fire in southern Sudan and who question Garang's ideological leanings. [redacted] Moi also hopes to avoid pressure from the Arab League—the Saudis in particular—who share Western interest in a stable Sudan. In response to Sudanese complaints last March about Kenya's support for the SPLA, Arab League representatives in Nairobi put the issue on their regional agenda, perhaps as a warning to Moi. If Garang over time appeared both inflexible toward peace proposals and accommodating toward Communist interests in the region, Moi probably would quickly put distance between himself and the SPLA. [redacted]

If President Moi chose to extend his support, it would significantly strengthen the SPLA war effort. Nairobi could permit the SPLA to establish bases in northwestern Kenya and areas of southeastern Sudan that since 1956 have been guarded by Kenyan police. The bases, along with Kenyan money, small arms, and training, could substitute for those in Ethiopia and would even shorten SPLA supply lines to some targets in Equatoria Province. If Moi declared Kenya a safehaven for the insurgents, the SPLA would gain an alternative location from which to attract southern Sudanese recruits, gather intelligence, and contact other potential backers. [redacted]

Uganda. Kampala's new government under Gen. Tito Okello, having recently deposed President Milton Obote, will be too distracted with internal problems to address support for the SPLA. In any case, Okello belongs to the Acholi tribe, which strongly opposed Obote's support for the Sudanese rebels. The Acholis are concentrated just below the Uganda-Sudan border. [redacted]

25X1

25X1

25X1

25X1

[redacted] after an initial series of victories, the SPLA campaign to seize control of Equatoria Province started to falter last January, and with it prospects for a quick, SPLA-produced solution to Obote's dissident problem in southern Sudan. The recent coup in Uganda probably will weaken any Ethiopian incentive to transfer arms to Kampala in the near term. [redacted]

25X1

25X1

Zaire and the CAR. Zairian President Mobutu and CAR President Kolingba have rejected SPLA requests for aid and basing rights and are likely to

25X1

الملحق رقم (١٣) وثيقة أمريكية منشورة توضح دور ليبيا في حرب السودان،

مصدر هذه الوثيقة؛ Near east and south asia review,2laugustl1985

continue their hands-off policy. Both leaders want a stable Sudan, whose southern population would not burden them as refugees. Both presidents—Mobutu, in particular—do not want to give the SPLA safehaven, because this would undermine their objections to the presence of Zairian dissidents in neighboring states.

Both Mobutu and Kolingba fear the Libyan subversive threat to their governments; it especially influences Mobutu's policy toward the SPLA. According to the US Embassy in Kinshasa, Mobutu believes Libyan leader Qadhafi is relentless in seeking his downfall because of Zaire's ties with Israel. As a result, Mobutu saw John Garang's insurgents as Libyan agents when Tripoli—before the overthrow of Nimeiri—openly backed the SPLA. Mobutu might be tempted to open Zairian territory to Garang's rebels, however, if he comes to view Garang as anti-Libyan and Khartoum as willing to support Tripoli's regional policies.

President Kolingba, for his part, appears resolute in keeping the SPLA out of the CAR.

Bangui's close ties to France and fears of Libyan support to CAR insurgents based in southern Chad will work against Kolingba's supporting the SPLA.

Outlook

The SPLA probably will not get significant help from East and Central African governments any time soon. Kenyan and Ugandan leaders—who have supported the insurgents in the past and whose bases would most facilitate insurgent operations against key targets in southern Sudan—almost certainly will continue to show little enthusiasm for the rebel cause. The insurgents' flirtation with leftist governments has turned President Moi against John Garang. Uganda will continue to shy away from the SPLA because the new government must devote its resources to its own survival.

As a result, the SPLA probably will have to continue to depend on Ethiopia for resources to continue the war. SPLA leader Garang's military moves and political postures toward the new Sudanese regime will remain responsive to Ethiopian Chairman Mengistu's policy toward Khartoum. Given Mengistu's deep suspicions of Sudanese involvement with Ethiopian insurgents, Addis Ababa probably will continue to back SPLA attacks across the Ethiopian border into southern Sudan.

If Mengistu and Sudanese leaders agreed to stop supporting each other's insurgents—an event we consider unlikely in the next several months—SPLA operations in the south would drop significantly. Under such circumstances the SPLA's access to Kenyan and Ugandan bases and equipment would become vital, but we believe those African leaders would still withhold it. Garang could offer President Moi little to offset the pressure Kenya would face from its Western friends, moderate Arab states, and Ethiopia to shun the insurgents and thereby help end the civil war. As for Uganda, we doubt that Garang could convince the new government to oppose Acholi officers on behalf of the SPLA.

In any case, cool African reception to SPLA aid requests almost certainly will spur Sudanese insurgent efforts to gain more assistance from South Yemen, Cuba, Eastern Europe, and perhaps even the USSR. These overtures will give pro-Soviet elements an opening to influence SPLA policy and help determine the outcome of the Sudanese civil war.

25X1
25X1
25X1
25X1
25X1
25X1
25X1
25X1
25X1
25X1

الملحق رقم (١٤) وثيقة أمريكية منشورة توضح دور ليبيا وإثيوبيا والسوفييت واليمن الجنوبي في دعم قرنق، مصدر هذه الوثيقةNear east and south asia review,2laugustl1985

He added: If we were to cause this volcano to erupt, it would shake the whole of Ethiopia, Kenya, and Chad. He pointed out that half of the people of Chad are Arabs and 95 percent of them are Muslims while only 5 percent are non-Muslims. He added 5 percent of them are blacks. He added that Chad consists of a group of tribes and that the northern parts of Chad differ from southern Chad and that eastern Chad is all Arabs. We all know that the regions of al-Salamat, al-Mahamid, and al-Rshidiyah are all Arab and are an extension of the Sudanese tribes. All those in the central, eastern, and southeastern regions from Abeche to (?Atinali) near Ndjamena, and Oum Hajar and Oum Damm also near Ndjamena, are all Arab, but Chadian.

The brother leader pointed out that if the racial issue were to be raised, all countries in the region would be divided. He pointed out that, for example, Chad would become divided into 3 or 4 countries because of the deep differences among its tribes which are scattered in the north, the south, the east, and the west, and Garang would thus become a phenomenon of the African division.

For these reasons, he said, I affirm that to make demands in such matters will only serve imperialism, even if they are made by revolutionaries.

He pointed out that he does not think that Ethiopia would permit such secessionist calls because they would harm Ethiopia itself. We, for our part, have exerted all our efforts for the sake of Ethiopia's unity. He pointed out that the Ethiopians say that if Eritrea were to attain independence, it would mean the independence of all the Ethiopian provinces on the ground that Ethiopia consists of a union of different religions and nationalisms.

He said, I shall have direct contact with President Mengistu and with Garang. I do not want Sudan, Ethiopia, or the region to get embroiled in conflicts at the present stage. He affirmed that we are in need of African unity now. We need to resist imperialism and racism and we need cooperation in the field of building and progress.

The brother leader stressed the importance and need for a return to the call for Arab unity under the banners of pan-Arab nationalism with full force and fierceness in order to change the Arab map and face up to time which will work against us if we lag in realizing this call.

The brother leader pointed to the pitfalls of repeating the domination experience of the tail Numayri and said: Your struggle for the liberation of Sudan was not aimed at reaching power but at changing the Arab map through the establishment of unity.

The brother leader called for immediate unity between the Great Jamahiriyah and Sudan, affirming that the present time is opportune for the proclamation of the unity of the people in both countries. He pointed out that any force that opposes unity must be exposed and bared, must be resisted and fought on the ground that it is an enemy of the Arab nation, its future, and its hope for a free honorable life.

He said that unity at the present phase is not an emotional call but a necessity for the survival of the Arab existence. He pointed out that the anti-Arab nation plan aims at the annihilation of the Arabs and at turning them into red Indians.

The brother leader said that all the indications affirm to us that American imperialism and the Zionists have decided to turn the Arab people into red Indians and that they have embarked on repeating the experience of the red Indian on Arab soil.

He said that American imperialism has decided to make the Zionists a substitute for the Arab nation and has decided to turn the Arabs into a collection of bare-footed sheperds and fishermen living on the margin of life.

He added that the agents of America among the Arabs must understand that their friendship is false, since the American plan aims at the creation of a Zionist state in the heart of the Arab homeland, as has actually happened in Palestine. The plan also aims to enable the Zionists to dominate the sources of water and rivers in the Arab homeland.

He said that there is something important that should be understood by the Arab agents: America has no friends. It only believes in agents and in the slogan: "If you are not an agent, then you are my enemy." Thus America understands that Al-Qadhdhafi is its enemy because he is not an agent for it, and consequently he must be killed.

He added that the next stage in the imperialist plan is to enable the Zionists to take over the water resources and the sources of energy in the Arab region, pointing out that in the event of Zionist readiness to carry out this action, America will enable the Zionist enemy to capture the Arabian Peninsula and the Fertile Crescent, and this means the disappearance of Iraq, Saudi Arabia, Kuwait, the Emirates, Libya, and Algeria. He said that this plan aims in its final stages at securing Zionist control over the Arab homeland and at securing American imperialist monopolist interests in the Straits of Gibraltar, Bab al-Mandib, the Suez Canal, and Hormuz. He added that America realizes that none of its lackey Arab regimes can protect these interests because they are liable to fall at any time through a popular revolution, as the case was when Libya was an American base and through the revolution it was transformed into a force hostile to America and into a stubborn adversary of America.

He said that the barbaric American-Atlantic [NATO] aggression on my brick-built house, in a rampage unprecedented even during the Second World War, aimed at killing me and at capturing Libya and North Africa, and at controlling the Mediterranean and the Arab homeland, and at delivering them into the hands of the Zionists, in a move within the American strategy of advancing toward the Soviet Union. He said that the Americans, who went as far as to use their bombers against my house and country and who are now thinking of using their intercontinental missiles against an Arab state, are reaffirming that they have reached the final stages in their hellish program to annihilate the Arab presence and to hand over the Arab land to the Zionists.

The brother leader reaffirmed that Libya, which fought bravely

Declassified and Approved For Release 2012/01/30 : CIA-RDP05-01559R000400410059-6

الملحق رقم (١٥) وثيقة أمريكية توضح اعتراف القذافي بدعم جون قرنق؛ مصدر هذه الوثيقة

CIA-rdp05-01559r000.400410059-6,north Africa,10lsepl86

Sudanese People's Liberation Army— Looking for African Help

25X1

The southern Sudanese People's Liberation Army (SPLA), now in its third year of insurrection against the central government, is seeking aid from Sudan's southern neighbors to widen its foreign support and diversify its bases of operation. Decisions by Kenya, Uganda, Zaire, and the Central African Republic (CAR) to back the insurgents would strengthen the SPLA and intensify the civil war. African leaders so far have not provided the support the SPLA expected, however, and we believe they will continue to limit their aid. Those leaders fear a loss of backing for their own governments, are unsure of SPLA intentions, and are reluctant to endorse intervention in another African state.

East and Central African aid would become vital if Ethiopia turned against the southern Sudanese insurgents. Without African cooperation, the Ethiopian-based SPLA has had logistic problems in expanding into western Bahr al Ghazal Province and the strategically important Equatoria Province. African reticence has forced the SPLA to rely on support from Ethiopia and other pro-Soviet states. As a result, the SPLA has become an instrument of Ethiopian policy toward Khartoum and a vehicle for Communist involvement in Sudan.

Background

The 12,000-to-15,000-man SPLA, the largest of Sudan's insurgent groups, depends on Ethiopia for safehaven and as a conduit for arms. To counter Khartoum's alleged support for Ethiopian secessionists, Chairman Mengistu has consistently backed SPLA leader John Garang with logistic support and training. Garang's major base camps are in southwestern Ethiopia. Moreover, Addis Ababa has helped the SPLA obtain weapons from South Yemen, and it almost certainly has facilitated SPLA contacts with Cuba and some East European states.

Libya armed and financed the SPLA through Ethiopia, but Tripoli's support dropped after the overthrow of Sudanese President Nimeiri last April. As long as Libyan leader Qadhafi sees advantages in his new rapprochement with Khartoum, he is unlikely to resume aid to the SPLA.

25X1

We believe SPLA leader Garang has sought help from Kenya, Uganda, Zaire, and the CAR largely because he is uneasy about his reliance on Ethiopia and wants greater freedom of action. Garang also wants international recognition for his cause that African backing would generate. Such a development would help to legitimize the insurgency and strengthen its hand in future negotiations with the regime in Khartoum.

25X1
25X1

Sudanese Government Moves

The Military Council—as did ex-President Nimeiri—wants African leaders to take at least a neutral stand toward the dispute in southern Sudan. The council fears that East and Central African support for the SPLA will prolong the conflict, embolden the rebels, and further weaken the morale of Sudanese forces in the south. As a result, one of the first actions the council took after unseating Nimeiri was to send delegates to Nairobi, Kampala, and Kinshasa, expressing Khartoum's determination to pursue a political, rather than military, solution to the conflict.

25X1
25X1

Options of Sudan's Southern Neighbors

Kenya. The Kenyans have given John Garang enough aid to show sympathy for the SPLA but not enough to appear committed to its cause.

25X1

25X1

الملحق رقم (١٦) وثيقة امريكية منشورة توضح دور إثيوبيا في دعم جون قرنق؛ مصدر هذه الوثيقة

CIA-rdp87t00289r000l00l30001-4,near east and south Asia review,2laugustl1985

SECRET 25X1

-- Libya and Ethiopia are furthermore unlikely to agree on the role of southern Sudanese leader Garang. While Qadhafi has provided major arms and financial aid to southern Sudanese rebels for many years, Garang is a Christian; Ethiopia knows that Qadhafi has limited sympathy for the Christian south. Garang is primarily a tool to Qadhafi with which to weaken an unfriendly Sudanese regime. As of now Qadhafi claims to be cutting off aid to Garang and reportedly is urging Garang to join the new Sudanese government.

-- It is unlikely that Garang will join the government. Ethiopia obviously does not want him to do so, and the Southern Sudanese forces show no sign of responding to Qadhafi's tactic. Qadhafi himself would lose his major point of leverage were Garang to join the Sudanese government. Furthermore, if Qadhafi does not feel that efforts are moving favorably in Sudan, he is sure to reopen financial and arms aid to Garang. The Ethiopians, in the meantime, have Garang ensconsed in Ethiopia and there are signs of unease between Libya and Ethiopia on how to best handle the Garang question. Garang would seem to be an even more important card for Ethiopia than for Qadhafi.

-- The PDRY has reportedly gotten into the act by hosting a visit by Garang last week. It is uncertain what the PDRY could offer to Garang other than political and moral support--and maybe some weapons if he needs them. PDRY is hardly in a position to financially assist Garang. Unlike the Libyan tie, the Ethiopian-PDRY axis of the Tripartite Alliance has always been relatively good. PDRY has continued to provide training to the Somali Liberation Front from Aden which is in Ethiopia's interest.

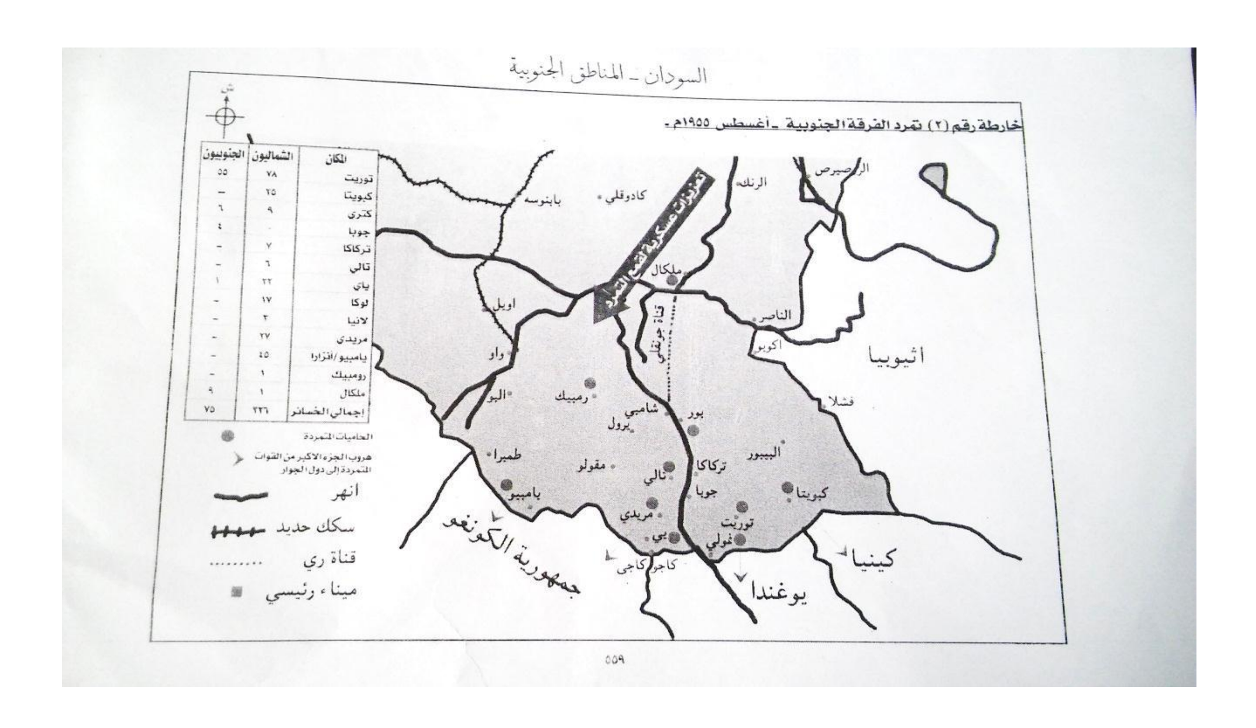
4. The USSR, as the godfather of the Tripartite Alliance, would obviously like to see coordination among these three states to strengthen radical forces in the region. Any distancing of Sudan from Egypt and the West is a net gain for the USSR--while Moscow will profit directly from radical state efforts in Sudan, Moscow's favored vehicle would of course be the Sudanese Communist Party. Despite Moscow's hope for the Tripartite Alliance, Qadhafi has not been especially cooperative.

5. Syria and Iran. As part of the radicals' efforts to try to turn the tide in Sudan, Syria's Assad is reportedly planning a visit to Sudan himself, certainly to try to shore up the present regime and with the hope of pushing it in an anti-US direction. Iran, too, may shortly wish to lend a hand--and could supply critically needed oil to the new regime.

3
SECRET

الملحق رقم (١٧) وثيقة أمريكية منشورة توضح دعم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لجون قرنق، مصدر هذه الوثيقة Cia-rdp87b00342r00ll02590013-6,the Libyan game plan in sudan,13lmayl1985.

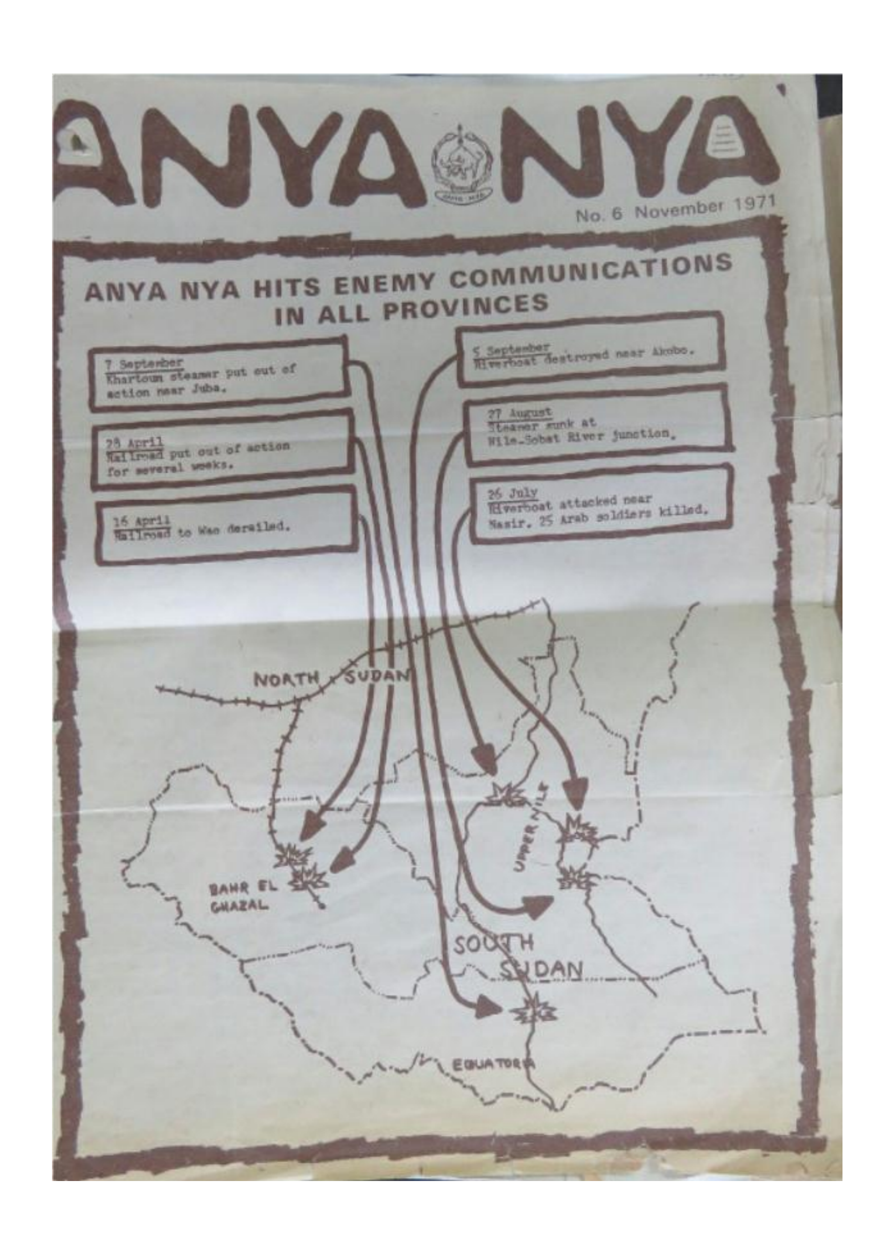
شكل رقم (١) يوضح تمرد الفرقة الجنوبية – أغسطس ١٩٥٥م[1]



المكان	الشماليون	الجنوبيون
توريت	٧٨	٥٥
كبويتا	٢٥	–
كترى	٩	٦
جوبا	.	٤
تركاكا	٧	–
تالي	٦	–
ياي	٢٢	١
لوكا	١٧	–
لانيا	٣	–
مريدي	٢٧	–
يامبيو/انزارا	٤٥	–
رومبيك	١	–
ملكال	١	٩
إجمالي الخسائر	٢٣٦	٧٥

(*)عصام الدين مير غنى (أبو غسان)، الجيش السوداني والسياسة، ط ١ ،آفرو ونجي للتصميم والطباعة؛ مركز دراسات السودانية، القاهرة مصر،٢٠٠٢م،ص٥٥٩

الشكل رقم (٢) توضح العمليات العسكرية لحركة أنانيا ١٩٧١م[1]



ANYA NYA

No. 6 November 1971

ANYA NYA HITS ENEMY COMMUNICATIONS IN ALL PROVINCES

7 September
Khartoum steamer put out of action near Juba.

28 April
Railroad put out of action for several weeks.

16 April
Railroad to Wau derailed.

5 September
Riverboat destroyed near Akobo.

27 August
Steamer sunk at Nile-Sobat River junction.

26 July
Riverboat attacked near Nasir. 25 Arab soldiers killed.

[1] FCO39l901lPLITICAL SITUATIONIN SOUTHER SUDANl1971

الشكل رقم (٣) يوضح موقع سقوط الطائرة



الشكل رقم ٤ يوضح مناطق النفط في السودان



قائمة المصادر و المراجع

أولًا: المصادر

١- الوثائق غير المنشورة

- **الوثائق البريطانية المحفوظة في الأرشيف البريطاني**

FCO39l901lPLITICAL SITUATIONIN SOUTHER SUDANl1971

F.Ol090l1.south Sudan secret.1967

F.o371l113703

٢- الوثائق المنشورة

•الوثائق الأمريكية المنشورة:

- CIA-rdp05-01559r000.400410059-6,north Africa,10lsepl86.
- CIA-rdp85t00287r001301550001-8,sudan:the southern insurgency,10lmay1984.
- CIA- rdp87b00342r00ll02590013-6,the Libyan game plan in Sudan 13lmayl1985.
- CIA-rdp87t00289r000l00l30001-4,near east and south Asia review,2laugustl1985.
- Near east and south asia review,2laugustl1985.

٢- الوثائق العربية :

١- وثائق الأمم المتحدة مجلس الأمن، القرار ١٥٩٠، ٢٤/مارس/٢٠٠٥م.

٢- وثائق الأمم المتحدة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم القرار(١٩٨٠/الجلسة رقم٤٩، تاريخ١٣/مارس/١٩٩٥م.

٣- جامعة الدول العربية: مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة – الدورة (١٧) الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية - الجزائر(٢٢-٢٣مارس/٢٠٠٥م، القرار٣.

٤- ملف العالم العربي، الدار العربية للوثا ئق س- ن- ١١٠٦/٧، رقم الوثيقة٢٤٣٧١، بيروت ١١،/أيلول١٩٨٤م.

٥- ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س-ن-٣١١٠٦،رقم الوثيقة٢٤٣٧ -١١، بيروت ١١،/ايلول١٩٨٤م.

٦- ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق،س-ن-١١٠٦٣، رقم الوثيقة٢٤٣٦، بيروت، ٢٧ /أكتوبر ١٩٨١م.

٧- ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س- ن- ٩٢/١، رقم الوثيقة١٩٨٢، بيروت،١٩ /آب/١٩٨١م.

٨- ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، الحزب الشيوعي السوداني، اضطهاده وإعادة تنظيمه، س.ن١١٠٥/٣، بيروت.

٩- ملفات العالم العربي ، لدار العربية للوثائق ، س ن -١٣٠٢/١ وثيقة رقم ١٨٩٥ ، لبنان ، بيروت ، ١٣ أيار ١٩٨١

١٠-جامعة الدول العربية: مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة دورة العادية (١٤) الجمهورية اللبنانية - بيروت(٢٧-٢٨/مارس٢٠٠١م)، القرار٢٣٠.

١١- منظمة العفو الدولية: السودان من سيدفع ثمن الجرائم ،رقم الوثيقة٢٠٠٥ م.

١٢- اتفاقية السلام الشامل الموقعة في ٩ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥م متوفرة على الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية السودانية. نيفاشا ، كينيا على موقع :

HTTP://www.sudanMFa.com/gree.MoFz/index.hTm

ثانياً: **التقارير العربية والمعربة والأجنبية**

أ- **التقارير العربية**

١. التقرير الإ ستراتيجي العربي١٩٩٤م، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة،١٩٩٥م.

٢. التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٨٧م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،القاهرة،١٩٨٨م.

٣. حكومة السودان ، تقرير لجنة التحقيق الاداري في حوادث الجنوب ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، ١٩٥٥.

ب- التقارير المعربة

١. جون يونج، المجموعات المسلحة استعراض وتحليلات ، مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، ط١، المعهد العالي للدراسات الدولية، جنيف ،سويسرا،٢٠٠٧م.

٢. كليرمك إفوي، وأميل ليرن، مستقبل غامض العنف المسلح في جنوب السودان، مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، ط١،المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف، سويسرا، ٢٠١٠ م.

٣. تقرير السودان، العدد٧، ٢٠٠٧م.

٤. تقرير أطفال السودان في مفترق الطرق الحاجة العاجلة للحماية ،أبريل/٢٠٠١م.

٥. تقرير السودان الانجراف إلى الحرب التقييم الأمن الإنساني،العدد١٢،آب/٢٠٠٨م.

ج- التقارير الأجنبية

1- Report of special mIssIonon The Econm Tc develop ment of south era Sudan ,1973.

2- Human rights watch ,Sudan :global trade,local lmpa ct arms transfers to
all sides in the civil in Sudan, augstl1998 .

ثالثاً: الكتب العربية والمعربة:

١. إبراهيم الحار دلو : الرباط الثقافي بين مصر والسودان ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم ، ١٩٧٧ .

٢. إبراهيم محمد آدام حامد: الأبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية لتحرير السودان١٩٨٣-٢٠٠٠م دراسة حالة، جامعة إفريقيا العالمية؛ مركز البحوث والدراسات الإفريقية،إصدارة٤٤، دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة.

٣. أحمد أبو سعدة: جنوب السودان وآفاق المستقبل،ط١،مكتبة مدبولي، القاهرة،٢٠١١م.

٤. أحمد حمروش: مصر والسودان كفاح مشترك، د . ن، القاهرة، ١٩٧١.

٥. أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية – البريطانية (١٩٣٦-١٩٥٦) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ، ١٩٦٨ .

٦. أحمد علي يحي: السياسة البريطانية في السودان١٨٩٩-١٩٥٦م،ط٢، القاهرة، ١٩٧٧م.

٧. أحمد نصر الدين : دراسات في العلاقات الإفريقية، مكتبة مدبولي،٢٠١١ م.

8. أحمد وهبان: الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، ١٩٩٧م.
9. إسماعيل الازهري : الحركة الوطنية ، مطابع الكشاف ، بيروت ، د. ت .
10. أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي معهد الاستشراق: تاريخ الأقطار العربية المعاصر١٩١٧-١٩٧٠م،– دار الفارابي د.ت.
11. أماني الطويل وآخرون: إسرائيل واستراتيجيات تجزئة السودان: انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص، ط١،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، تموز/يوليو٢٠١٢م.
12. أماني الطويل وآخرون: إسرائيل والقرن الإفريقي محددات العلاقة واليات التطبيق: العرب والقرن الإفريقي جدلية الحوار والانتماء، ط١، المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر٢٠١٣م.
13. أماني الطويل: العلاقات المصرية السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح قراءة وثائقية، ط١،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،بيروت،٢٠١٢م.
14. أمجد إبراهيم دياب. تطور الحركة الوطنية في السودان ١٩٣٨- ١٩٥٣، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٤.
15. إياد محيي الدين أمين: الاغتيالات السياسية في العصر الحديث عربًا وعجمًا حسب الحروف الابجدية، دار زهران للنشر، ٢٠١٦ م.
16. ب، م هولت: المهدية في السودان، ترجمة جميل عبيد، دار الفكر العربي للنشر، د.م ، ١٩٧٨.
17. بدر الدين مدثر: البعث ومسألة الجنوب في السودان، دار العروبة للطباعة والنشر، لندن، د.ت.
18. بدرالدين عبدالله الأمام موسى: الصراعات القبلية في السودان، ط ٢ ،مكتبة الجزيرة الورد، ٢٠٠٤م.
19. بهاء الدين مكاوي محمد قيلي: تسوية النزاعات في السودان، نيفاشا نموذجًا، مركز الراصد للدراسات، نوفمبر/٢٠٠٦م.
20. بيتر و دوارد: السودان الدولة المضطربة ١٨٩٩-١٩٩٩، ترجمة واصدار مركز محمود عمر بشير للنشر، ١٩٩٩م.
21. بيركيت هابتي سيلاسي: الصراع في القرن الإفريقي، ترجمة عفيف الرزاز،ط١، دار المثلث مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت،١٩٨٠م.
22. توفيق المديني: تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٤ م.

٢٣. تـيم نبلـوك: صـراع السلطة والثـروة فـي السـودان منـذ الاسـتقلال وحتـى الانتفاضـة، ترجمـة الفـاتح التجـاني؛ ومحمـد علـي جـادين، ط٢،دار المصـورات للنشـر والطباعـة والتوزيع ،الخرطوم،٢٠١٩ م.
٢٤. جعفر محمد علي بخيت: الادارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩-١٩٣٩، ترجمة هنري رياض وآخرون، ط٢،الخرطوم، ١٩٨٧.
٢٥. جعفـر نميـري: رؤيـة اسـتراتيجية لممهـدات الأمـن القـومي فـي الشـرق الأوسـط فـي الثمانينات، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٨٤م.
٢٦. جمال محمد السيد ضلع: الديناميات السياسية في السودان: ندوة مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الأخيرة، جامعة القاهرة- معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم التاريخ، ٢٠٠٢م.
٢٧. جـودة حسـين جـودة، جغرافيـة إفريقيـا الإقليميـة؛ منشـأة المعـارف، الإسـكندرية، ١٩٨٥ م.
٢٨. جـون قـاي نـوت يـوه: جنـوب السـودان، آفـاق وتحـديات، الأهليـة للنشـر والتوزيـع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية،٢٠٠٠ م.
٢٩. جون قاي يوه: ثورة جبال الاستوائية وأثرها على السياسة السودانية ١٩٥٥-١٩٧٢ ، ترجمة علي جادين، ط٣، رفيقي للطباعة والنشر، جوبا- جمهورية جنوب السودان،٢٠١٦ م .
٣٠. جون يونغ: السودان صراعات المصالح ورهانات المصير، ترجمة أحمد أبوالليل،ط١،مكتب سطور للنشر،القاهرة،٢٠١٤م.
٣١. حذيفة الصديق عمر الإمام، التطورات التاريخية لمشكلة جنوب السودان١٨٢١- ١٩٨٩ م، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية،الخرطوم،١٩٩٨م.
٣٢. حسان عطية موسى: النازحون من الداخل وتجربة السودان، اصدارات معهد دراسات الكوارث واللاجئين – جامعة أفريقيا العالمية، السودان، ٢٠٠٩ م.
٣٣. حسن أبو طالب: علاقات مصر العربية ١٩٧٠-١٩٨١ م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨ م
٣٤. حسن أحمد إبراهيم : محمد علي في السودان ، دار التأليف للترجمة والنشر ، جامعة الخرطوم ، (د. ت).
٣٥. حسن مكي محمد أحمد: المشروع التنصيري في السودان١٨٤٣-١٩٨٦م،دراسة تاريخية تحليلية عن الانتشار المسيحي المركز الإسلامي الإفريقي الخرطوم،١٩٩٩ م.
٣٦. حسن مكي: الحركة الإسلامية في السودان ١٩٦٩ – ١٩٨٥ تاريخها وخطابها السياسي ، ط١ ، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم ، ١٩٩٩ م.

٣٧. حمدنا الله مصطفى: حزب الامة السوداني ١٩٤٥-١٩٦٩، شركة سعيد رأفت للطباعة، القاهرة، ١٩٨٩.
٣٨. حمدي عبد العزيز و آخرون: دوافع السياسة الأمريكية نحو السودان،...ونتائجها : السودان على مفترق الطرق بعد الحرب قبل السلام، ط١ مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،٢٠٠٦م.
٣٩. حيدر طه: الاخوان والعسكر، ط١،مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، يناير١٩٩٣م.
٤٠. رأفت غنيمي الشيخ : مصر والسودان في العلاقات الدولية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
٤١. روبرت أو كو لينزا: تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدى الجمال، مراجعة حلمي شعراوي، المركز القومي للترجمة، مكتبة الاسرة، القاهرة، ٢٠١٥م.
٤٢. رولاند اوليفر جون فيج : موجز تاريخ افريقيا ، ترجمة أحمد الصادق ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٥.
٤٣. زاهر رياض : استعمار افريقيا ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥م .
٤٤. زبيدة عطا: إسرائيل في النيل، مكتبة الشروق الدولية.
٤٥. زكي البحيري: التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان ١٩٣٠ – ١٩٥٦م، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م.
٤٦. زكي البحيري: مشكلة دارفور أصول الازمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب،٢٠١٠م.
٤٧. السر أحمد السعيد: السيف والطغاة والقوات المسلحة السودانية السياسية١٩٧١-١٩٩٥م، دراسة تحليله، ط٢، الشركة العالمية للطبع.
٤٨. سرحان غلام حسين العباسي: التطورات السياسية في السودان ١٩٥٣-٢٠٠٩م/ دارسة تاريخية وثائقية، ط١،مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان/أبريل٢٠١١م.
٤٩. سعد ناجي جواد وآخرون: الحالة العراقية: كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية،ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يوليو/ ٢٠١٠م.
٥٠. سناء حمد العوض: العلاقات السودانية الأمريكية بين المصلحة وجزر الحضارة، ط١، المركز القومي للإنتاج الاعلامي، الخرطوم،١٩٩٨م.
٥١. السير هارولد مكمايل: السودان، ترجمة محمد صالح عثمان،ط٢،مركزعبدالكريم الميرغني الثقافي؛ أرنست نبي المحدودة،بريطانيا،٢٠٠٩م.
٥٢. شريف شعبان: السياسة الخارجية الإيرانية في إفريقيا، دراسات إستراتيجية، ط١،العدد١٦٦،مركزالإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي-الإمارات العربية المتحدة،٢٠١١م.

٥٣. الصادق المهدي: الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة، مطابع السجل العربي، الخرطوم، ١٩٩٩م.

٥٤. الصادق المهدي: ميزان المصير الوطني في السودان،القاهرة،٢٠١٠م.

٥٥. صادق عبدة علي قايد: التدخل اليمني في القرن الإفريقي١٩٦٧-١٩٧٨م،ج٢، ط١،مركزعبادي للدراسات والنشر،صنعاء،٢٠٠٤م.

٥٦. صلاح الدين الشامي: السودان، دراسة جغرافية، ط٢، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٢ م.

٥٧. صلاح عبد اللطيف: عشرة أيام هزت السودان، دار الهلال للطباعة، ١٩٨٥م.

٥٨. عادل رضا: الرهان الإسرائيلي على جنوب السودان، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، ط١، القاهرة،١٩٧٥م.

٥٩. عامر خليل أحمد عامر: السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا السودان نموذجًا، مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

٦٠. عايدة العلي سري الدين: السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي،ط١، دار الآفاق الجديدة، بيروت،١٩٩٨ م.

٦١. عبد الحميد إبراهيم سليمان: جانب من تاريخ الصيدلة في السودان، المؤسسة السودانية للترات الطبي، الخرطوم ، ٢٠١٤م.

٦٢. عبد الرحمن علي طه: السودان للسودانيين ، تحقيق، فدوى عبد الرحمن ، ط١ ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، السودان ،١٩٥٥.

٦٣. عبد الرحمن مختار: خريف الفرح اسرار السودان ١٩٥٠ – ١٩٧٠م، دار الصحافة، الخرطوم، ١٩٩٦م.

٦٤. عبد السلام البغدادي : تداعيات الصراع في القرن الافريقي على الوطن العربي ، مركز دراسات الشرق الاوسط، الاردن، ٢٠٠٥م.

٦٥. عبد العزيز كامل: دراسات في الجغرافية البشرية للسودان، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٤م.

٦٦. عبد الغفار محمد أحمد: السودان بين العربية والإفريقية، ط٢،مركز البحوث العربية، القاهرة، ١٩٩٥م.

٦٧. عبد الله حسوني جزوع: تصحر الأراضي والمياه مشكلة بيئية خطيرة، دار دجلة ، عمان، ٢٠٠١ م.

٦٨. عبد الله حسين : السودان من التاريخ القديم الى رحلة البعثة المصرية ، مطبعة الرحمانية ، القاهرة ، ١٩٣٥

٦٩. عبد الماجد محمد علي بوب: جدل الوحدة والانفصال، ط٢، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم،٢٠١٠م.
٧٠. عبدالسلام البغدادي: البعد الايجابي في العلاقات العربية الإفريقية والتعددية الاثنية كرابط ثقافي، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ،بيروت، ٢٠١٣ م.
٧١. عبدالغني عبدالله الخريجي: السياسة التعليمية والثقافية العربية في جنوب السودان، المركز الإسلامي الإفريقي بالخرطوم؛ شعبة البحوث والنشر.
٧٢. عبدالقادر إسماعيل: الأصولية المسيحية وأزمة الهوية في السودان مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر،القاهرة،٢٠٠٦ م.
٧٣. عبدالقادر إسماعيل: مفاوضات التسوية السلمية في جنوب السودان ١٩٤٧/٢٠٠٠ م، النورس للطباعة والنشر، القاهرة،٢٠٠٤ م.
٧٤. عبدالقادر إسماعيل:سنوات السلام في السودان اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢، مطبعة الطوبجي، القاهرة، ٢٠١١ م.
٧٥. عبداللطيف فاروق أحمد: انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٦ م.
٧٦. عبدالله عبدالرازق إبراهيم: دور بريطانيا في مشكلة جنوب السودان: ندوة مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الأخيرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة، قسم التاريخ، ٢٠٠٢م.
٧٧. عبدالله عبدالمحسن السلطان: البحر الأحمر والصراع العربي-الإسرائيلي التنافس بين إستراتيجيتين، سلسلة أطروحات الدكتوراة، ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٨٨م .
٧٨. عبدالمجيد كامل عبداللطيف: المختصر في تاريخ الوطن العربي المعاصر١٩١٤-١٩٩٣ م، بغداد، ٢٠١٣ م.
٧٩. عبير شوقي ذكي جرجس :العلاقة بين الدين والسياسة في إفريقيا دراسة لبعض حركات الإسلام السياسي والأصولية المسحية، تقديم دكتور إبراهيم نصر الدين، المكتب العربي للمعارف، القاهرة.
٨٠. عصام الدين مير غنى (أبو غسان): الجيش السوداني والسياسة، ط ١ ،آفرو ونجي للتصميم والطباعة؛ مركز دراسات السودانية، القاهرة مصر،٢٠٠٢م.
٨١. علي عباس حبيب: الفدرالية والانفصالية في إفريقيا دراسات تحليلية عن إريتريا – جنوب السودان – بيا قرا، ط١، مكتبة مدبولي ، القاهرة،١٩٩٩.

82. علي عبد الرحمن الامين: الديمقراطية والاشتراكية في السودان، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٧٠.
83. علي عبد القوي الغفاري: الدبلوماسية اليمنية١٩٠٠-٢٠٠٠م، دار الآفاق للنشر، د.ت.
84. عمار الشيخ محمد: معالجة الصحافة السودانية لقضية الحرب في جنوب السودان ١٩٨٧-١٩٨٩م، مركز البحوث والدراسات ا لإفريقية- جامعة إفريقيا العالمية للطباعة.
85. عمر عبد الرزاق النقد: دراسات في تاريخ المهدية، ج١،جامعة الخرطوم، د.ت.
86. عنتر عشري كامل: سلفاكير ودولة جنوب السودان، مكتبة جزيرة الورد
87. عوض خليفة موسى: عملية شريان الحياة في السودان، معهد دراسات الكوارث و اللاجئين، جامعة إفريقيا العالمية - الخرطوم، ٢٠٠٦م.
88. فتح الرحمن عبد الله: السلطة والثروة في السودان، الدوحة، ١٩٩٥م.
89. مآسي الانجليز في السودان: مذكرة تقدم بها وفد السودان للحكومة المصرية في ١٤ تشرين أول/أكتوبر١٩٤٦.
90. ماهر شعبان وآخرون: الجذور التاريخية لمشكلة جنوب السودان حتى اتفاق أديس أبابا١٩٧٢م: ندوة مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الاخيرة، جامعة القاهرة- معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم التاريخ، ٢٠٠٢ م.
91. مجاهد عمر الخليفة: العداء الإسرائيلي للسودان، ط١،الدار المصرية للعلوم،القاهرة،٢٠١١م.
92. محجوب عمر باشري: رواد الفكر السوداني، مؤسسة جوني وادلي للطباعة والتجليد، بيروت، ١٩٨١م.
93. محمد أبو القاسم حاج حمد: السودان المأزق التاريخي وافاق المستقبل جدلية التركيب، ط ٢، دار أبن حزم للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت،١٩٩٦م.
94. محمد أحمد محجوب: الديموقراطية في الميزان، دار النهار، بيروت،١٩٧٣م.
95. محمد الفاتح عوض مجدوب إبراهيم: تقاطع السياسية في العون الإنساني في السودان عملية شريان الحياة ١٩٨٠-٢٠١٠م، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون- مركز الجزيرة للدراسات،٢٠١٤م.
96. محمد سعيد القدال: الإسلام والسياسية في السودان ١٩٥١-١٩٨٥م، دار الجيل بيروت، ١٩٩٢م

٩٧. محمد سعيد القدال: تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠- ١٩٥٥م، ط١،مطابع شركة الأمل للطباعة والنشر، القاهرة،١٩٩٢ م.
٩٨. محمد سلامة النحال :نضال شعب السودان خلال قرنيين من الزمان، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٥ م.
٩٩. محمد سليمان محمد: السودان حروب الموارد والهوية، ط٢، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، ٢٠٠٠٧ م.
١٠٠. محمد سيد أحمد: السودان في الميزان أيام نميري، المجموعة الإعلامية للنشر والتوزيع والدراسات الإعلامية ،د.ت.
١٠١. محمد عبد العزيز اسحاق : نهضة افريقية ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة، ١٩٧١.
١٠٢. محمد عبد الغني السعودي: السودان، دار الرائد للطباعة، مصر، القاهرة، د.ت
١٠٣. محمد عمر البشير: تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠-١٩٦٩م، الدار السودانية للكتب،الخرطوم،١٩٨٠م.
١٠٤. محمد عمر البشير: جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،١٩٧١ م.
١٠٥. محمد عمر بشير : التعليم ومشكلة العمالة في السودان ، ترجمة هنري رياض والجنيد علي عمر، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٠.
١٠٦. محمد عمر بشير: مشكلة جنوب خلفية النزاع من الحرب الداخلية إلى السلام، ترجمة هنري رياض وآخرون،الخرطوم،١٩٨٣م.
١٠٧. محمد محجوب عثمان: الجيش والسياسة في السودان، دراسة في حركة ١٩ يوليو ١٩٧١، ط٢، مركز الدراسات السودانية، القاهرة ٢٠٠١.
١٠٨. محمد محمد كرار: انتخابات وبرلمانات السودان، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، الخرطوم، ١٩٨٩.
١٠٩. محمود شاكر: السودان، المكتب الإسلامي،ط٢،بيروت،١٩٨١م.
١١٠. محمود قلندر: السودان ونظام الفريق عبود، ط١، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم،٢٠١٢ م.
١١١. محمود قلندر: جنوب السودان مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال ١٩٠٠-١٩٨٣م،دارالفكر، دمشق.
١١٢. محمود قلندر: سنوات النميري، مركز عبدالكريم الميرغني الثقافي،الخرطوم،٢٠٠٥م.

١١٣. محمود محارب: التدخل الإسرائيلي في السودان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة،٢٠١١م.
١١٤. مدثر عبدالرحيم: مشكلة جنوب السودان طبيعتها وتطورها وأثر السياسة البريطانية في تكوينها، ط١ الدار السودانية، الخرطوم،١٩٧٠ م.
١١٥. مركز الدراسات العربي الأوروبي: العالم العربي وتحدياته في ظل النظام العالمي الجديد، باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي،(د.ت).
١١٦. مركز السودان الدولي: رئاسة مجلس الوزراء ، المطبعة الاميرية ، القاهرة ، ١٩٤٧.
١١٧. مغا وري شحاته دياب: نهر النيل بين التحديات والفرص، المكتبة الأكاديمية.
١١٨. مكي شبيكة : مختصر تاريخ السودان الحديث ، ط٢ ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦٥.
١١٩. منصور خالد: فشل النخبة السودانية و إدمان الفشل،ط١، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة،١٩٩٣م.
١٢٠. منى حسين عبيد: السودان ومحيطة الإقليمي دراسة في المشكلات السياسية، ط١، بيت الحكمة، بغداد،٢٠١٢ م.
١٢١. منى حسين عبيد: الوحدة الوطنية في السودان المشكلات والمواقف، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠٩ م.
١٢٢. نجلاء مرعي: العلاقات الأمريكية السودانية ،النفط والتكالب الأمريكي على السودان، المكتب العربي للنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠٠٦ م.
١٢٣. نعوم شقير: جغرافية و تاريخ السودان، ج١، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٧ م.
١٢٤. نوال عبد العزيز مهدي راضي: رياح الشمال دراسة في العلاقات المصرية – السودانية ، المطبعة التجارية الحديثة ، الخرطوم ، ١٩٨٥.
١٢٥. هنري رياض: موجز السلطة التشريعية في السودان، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٧م.
١٢٦. هيلد ف.جونسون: اندلاع السلام قصتي مع مفاوضات أطول حروب أفريقيا "نيفاشا"،ميتافرسي للترجمة وإستشارات التنمية، منشورات مدارك،٢٠١١م.
١٢٧. يحيى محمد عبد القادر، شخصيات من السودان،ج١، ط٢، المطبوعات العربية للتأليف والترجمة، السودان، ١٩٨٧م.
١٢٨. يسري عبدالرازق الجوهرى: شمال أفريقية دراسة في الجغرافيا التاريخية والإقليمية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.
١٢٩. يواقيم رزق مرقص : تطور نظم الحكم والادارة في السودان في عهد الحكم الثنائي الاول (١٨٩٩-١٩٢٤) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

١٣٠. يونان لبيب رزق : السودان في المفاوضات المصرية – البريطانية (١٩٣٠-١٩٣٦) ، مطبعة جيلاوي ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

الكتب الأجنبية:

1. Holt, p. m. modern History of sudan,London,1973.
2. scopas. poggo :The first Sudanese civil war .londan

رابعاً: **الرسائل و الأطاريح**:

أولا: رسائل الماجستير

١. ابتسام محمود جواد:الحياة الديموقراطية في السودان١٩٥٣-١٩٦٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٣ م.
٢. إبراهيم محمد أدم: البعد الديني لقضية جنوب السودان ١٩٨٣-١٩٩٦م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ١٩٩٨م.
٣. أحمد نعمة عبدالله الشجيري: محمد أحمد محجوب ودوره في السياسي في السودان١٩٧٦م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة العراقية، ٢٠١٨م.
٤. آدم محمد أحمد عبدالله : العلاقات السودانية الأمريكية لعام ١٩٦٩م إلى ديسمبر ١٩٩٣م، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية جامعة أم درمان الإسلامية، السودن،١٩٩٧م.
٥. آزاد محمد سعيد: الانقلابات العسكرية في العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٥م.
٦. انتصار أدم هارون أحمد: أسباب الانقلابات في إفريقيا منذ عام ١٩٦٩م(السودان نموذجًا)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدارسات العليا، جامعة الخرطوم،٢٠١٠م.
٧. إياد تركان إبراهيم اليوسف الدليمي: النشاط السوفيتي تجاه شطري اليمن والموقف العربي والدولي منه (١٩٧٩-١٩٦٢م) رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية، جامعة ديالي، ٢٠٠٦ م.
٨. جميلة سي قدير: الدولة القومية والنزاعات العرقية في إفريقيا دراسة حالة ، السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.

٩. حسان ريكان خلف الدليمي : العلاقات المصرية السودانية (١٩٥٢-١٩٧٠) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات ، بغداد ، ٢٠٠٥.

١٠. رغدة محمود أحمد حسنين: دور الطرف الثالث في تسوية المنازعات دراسة حالة الدور الأمريكي في مشكلة جنوب السودان ١٩٨٩-٢٠٠٥م، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨م.

١١. سراج الدين عبدالغفار عمر :تاريخ الصراع في جبال النوبة١٩٨٤-١٩٩٦م، رسالة ماجستير في الدراسات الإفريقية، كلية الدراسات العليا، مركز البحوث والدراسات الإفريقية- جامعة إفريقيا العالمية،١٩٩٦ م.

١٢. سراج الدين عبدالغفار عمر: تجربة الدفاع الشعبي في السودان وحرب الجنوب، رسالة ماجستير غير منشورة، في الدراسات الإفريقية ،مركز البحوث والترجمة، جامعة إفريقيا العالمية.

١٣. سناء حسن محي الغرباوي: التطورات السياسية في السودان ١٩٨٥-١٩٨٩ م دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة واسط،العراق،٢٠١٨م.

١٤. صالح محمود القاسم :النظام السياسي ومشكلة الجنوب في السودان في الفترة الممتدة من ١٩٦٩-١٩٨٩ م، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بيت الحكمة –جامعة البيت،١٩٩٨م.

١٥. صالح مختار عجب النور: أثر التدخلات الخارجية في مشكلة جنوب السودان(١٩٥٥-١٩٩٤ م)،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية،١٩٩٨م.

١٦. عبد العظيم محمد حمد أبو الحسن: قضية إسلامية الدستور والقوانين في السودان(١٩٥٥- ١٩٨٥م) وتأثيرها على الاستقرار السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب، جامعة الخرطوم، ٢٠١٢ م.

١٧. علاء الدين سراج الدين جاويش: سياسات الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي في السودان بين التقويم والبدائل، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، معهد القادة المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا،٢٠١١م.

١٨. فاروق حسان محمود الخزرجي: الحياة النيابية في مصر (١٩٢٤-١٩٣٦م) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠.
١٩. ملكية فرحاتي: أزمة جنوب السودان بين الصراعات العرقية والتدخلات الإقليمية ١٩٨٣-٢٠٠٥م،رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضير بسكرة،٢٠١٦م.
٢٠. منى حسين عبيد الشمالي: حزب الأمة ودوره في الحياة السياسية السودانية ١٩٤٥-١٩٨٩ م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.
٢١. النجيب آدم قمرالدين: مفاوضات السلام السودانية في عشر سنوات(١٩٨٩-١٩٩٩ م) دراسة تقويمية لمناهج وتعقيدات التفاوض، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة – جامعة النيلين، الخرطوم ٢٠٠٥م.
٢٢. ندى حسين علي حمد الجبوري: حزب الاتحاد السوداني الإفريقي سانو١٩٥٨-١٩٧٢ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٦ م.
٢٣. نصر الدين أبو هداية كرشوم نورالدين: الأمن الوطني السوداني ودول الجوار الإفريقي، رسالة ماجستير غير منشورة في الدراسات الدولية، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا، الجامعة المستنصرية،٢٠٠٢م.
٢٤. نيفين محمود أحمد محمد شعبان: موقف إثيوبيا من مشكلة جنوب السودان١٩٥٥م-١٩٨٦م،رسالة ماجستير غير منشورة، في الدراسات الإفريقية، معهدا لبحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة، ٢٠١٣ م.
٢٥. هاجر خضر محمد النصراوي: معمر القذافي ودوره في سياسية ليبيا الداخلية حتى عام ١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة كربلاء، ٢٠١٧م.

ثانيًا: اطاريح الدكتوراه:

١. ابتسام محمود جواد العكيلي: الأوضاع السياسية في السودان١٩٦٩- ١٩٨٥ م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد،٢٠٠٧م.
٢. جوهر موسى النهار مهيدات: السياسة البريطانية وأثرها في تكوين مشكلة جنوب السودان(١٨٩٩-١٩٥٦م)،رسالة دكتوراه في فلسفة تاريخ الحديث والمعاصر، غير منشورة، جامعة اليرموك.

٣. حاتم محمد أحمد تكروني: المنظور الاستراتيجي للعلاقات السودانية المصرية ١٩٥٦م-٢٠١٣م،رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية السودان، جامعة أم درمان الإسلامية، ٢٠١٥م.
٤. منى حسين عبيد الشمالي: الأحزاب الاتحادية السياسية في السودان ١٩٤٤-١٩٦٩م أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية بنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٤م.
٥. نعمات محمد خير خوجلى: الظروف السياسية والاقتصادية في السودان إبان الحكم الثنائي، رسالة دكتوراه جامعة أم درمان الإسلامية ،٢٠٠٦م.

خامسًا: الابحاث والمقالات والدوريات:

- **الأبحاث:**

١. ابتسام محمود جواد العكيلي: الحكومة العسكرية الانتقالية في السودان١٩٨٥م وظروف تشكيلها، مجلة كلية التربية الأساسية، ملحق العدد الثالث والسبعون،٢٠١٢م.
٢. ابتسام محمود جواد العكيلي: مشكلة جنوب السودان وتداعياتها الاقتصادية والإستراتيجية والاجتماعية، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد الثاني والسبعون، ٢٠١١ م.
٣. إبراهيم أحمد بلولة: إسرائيل الاستعمار الحديث في إفريقيا، دراسات إفريقية، مجلة بحوث نصف سنوية، تصدر عن جامعة إفريقيا– مركز البحوث ودراسات الإفريقية، العدد الثاني والثلاثون،٢٠٠٤م.
٤. إبراهيم أحمد نصر الدين: مشكلات الأطراف العربية في القرن الإفريقي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد١٧، العدد٧٤، ١٩٨٥م.
٥. إبراهيم النور: استفتاء جنوب السودان وتداعياته الإقليمية والدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة محاضرات،١٦٤،الإمارات،٢٠١٢م.
٦. إبراهيم أمين غالي : مقتل السردار والمؤامرة ، البريطانية في السودان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٥ ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة ، ١٩٧٣.
٧. إجلال رافت وآخرون: القرن الإفريقي أهم القضايا المثارة، ، مجلة المستقبل العربي،العدد٢١٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٦م.
٨. أحمد إبراهيم نصرالدين: الاندماج الوطني في إفريقيا والخيار السوداني، مجلة المستقبل العربي،العدد٦٣،مركزدراسات الوحدةالعربية،بيروت،١٩٨٤م.
٩. أحمد الأمين البشير : العلاقات بين السياسة والدين في السودان، مجلة المستقبل العربي، العدد٧٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥م.

١٠. أشرف راضي: النظام السوداني من منظور إدارة العلاقات مع أوروبا وأمريكا، مجلة السياسة الدولية،العدد١٢٨،مركزالأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، أبريل ١٩٩٧م.
١١. أماني الطويل: العلاقات المصرية السودانية نحو تقارب جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد١٥٣،يوليو/٢٠٠٣م.
١٢. بدر حسن الشافعي: اتفاق تقسيم الثروة في السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد١٥٦، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، أبريل٢٠٠٤م.
١٣. بونا ملوال: حول جدور النزاع الراهن في جنوب السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد٩١، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة،يناير١٩٨٨م.
١٤. تغريد ذنون يونس: دور السلطات السودانية في تهجير يهود الفلاشا إلى إسرائيل ١٩٨٤-١٩٩١م،مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد١٢،العد٤، ٢٠١٧م.
١٥. تموتي سي نبلوك: تجربة الحل السلمي لقضية جنوب السودان، مجلة السياسة الدولية،العدد٤١، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، يوليو١٩٧٥م
١٦. التيجاني عبد القادر: مقال بعنوان الإسلام **"الفدرالية"**، مع إشارات للتجربة السودانية المعاصرة، مجلة إفريقيا، مركز البحوث والترجمة، الخرطوم، ١٩٩٥م.
١٧. جلال الدين محمد صالح: القرن الإفريقي أهميته الإستراتيجية والصراعات الداخلية، مجلة قراءات إفريقية، العدد١٠٣، أكتوبر/٢٠٠٤م.
١٨. جمال طه علي: دولة جنوب السودان تحديات ما بعد الانفصال، مجلة الجامعة العراقية، المجلد ٤٠، العدد٣، بغداد،٢٠١٨م.
١٩.جمال عبد جواد : مصر في السياسة السودانية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٧٩ ، بيروت ، ١٩٨٥ .
٢٠. جمال عبدالجواد: الحكم العسكري الثالث في السودان، مجلة السياسة الدولية،العدد٩٩، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، يناير١٩٩٠م.
٢١.حسان ريكان خلف : ثورة عام ١٩٢٤ في السودان ، مجلة جامعة ديالى، العدد ٥٤ ، بغداد ، ٢٠١٢ .
٢٢. حسان ريكان خلف وعبدالقادر جعيجرعبد: الحزب الشيوعي السوداني ونشاطه السياسي في السودان حتى عام ١٩٧١م، مجلة مداد الأدب، العدد الخامس عشر، تصدر عن كلية الآداب – الجامعة العراقية،٢٠١٨م .

٢٣. حسن مكي: الكنيسة السودانية في مفترق الطرق، مجلة دراسات إفريقية، مجلة بحوث نصف سنوية ، العدد العشرون مركز البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة إفريقيا العالمية، يناير ١٩٩٩.
٢٤. حسين جبار شكر البياتي ودعاء محمد عبد علي نهر: جعفر النميري وحل مشكلة الجنوب والشمال السوداني ١٩٧٢-١٩٨١م، مجلة الباحث، العددالثلاثون،٢٠١٩م.
٢٥. حسين علي مهدي: التعاون العراقي السوداني في المجال الطبي والصحي ١٩٥٦-١٩٦٣م- دارسة تاريخية في ضوء الوثائق العراقية، مجلة آداب الفرهيدي، العدد ٤٥،كلية الآداب - جامعة تكريت، آذار/٢٠٢١م.
٢٦. حمدي عبدالرحمن: دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان، مجلة السياسة الدولية،العدد١٨٣،مركزالأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، يناير ٢٠١١م.
٢٧. حميد محمد: موقف نظام الفريق إبراهيم عبود من الحرب الأهلية في السودان ١٩٥٨-١٩٦٤،مجلة الملوية للدراسات الاثارية والتاريخية، المجلد ٥، العدد١٤، ٢٠١٨م.
٢٨. حيدر طه: شرعية النظام تسقط في حرب بلا قضية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٤١، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة،٢٠٠٠م.
٢٩. دريد الخطيب ومحمد أمين الشب: انفصال جنوب السودان الجذور والتطورات والتداعيات، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد٢٧، ٢٠١٢م.
٣٠. ذاكر محيي الدين عبدالله العراقي: انفصال جنوب السودان ملامح الموقف الأمريكي، مركز الدراسات الإقليمية، مجلة دراسات إقليمية،المجلد٩،العدد٢٧.
٣١. رنا جبوري موسى: موقف الكيان الصهيوني من مشكلة الجنوب السوداني دراسة تاريخية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد العشرون، العدد٣، ٢٠١٧م.
٣٢. سامية بيرس: الأبعاد الإقليمية والدولية للمشكلة السودانية، مجلة شؤون عربية، تصدرها الامانة العامة للجامعة دول العربية، العدد١٠٥، مارس/٢٠٠١م.
٣٣. سرحان غلام حسين العباسي: الانقلاب العسكري الثاني في السودان فترة الحكم المشير جعفر محمد نميري١٩٦٩-١٩٨٥م، مجلة الدراسات العربية والدولية.
٣٤. سعيد عبيد فارس؛ تماضر عبدالجبار إبراهيم: حركة التمرد في جنوب السودان عام ١٩٥٥م، مجلة الملوية للدراسات الأثارية والتاريخية، المجلد ٦، العدد١٥، ٢٠١٩م.
٣٥. سماح محمد أحمد: الانفراج في العلاقات السودانية الأمريكية هل اصبح قريبا؟، مجلة الدراسات العليا، العدد١٥،جامعة النيلين،٢٠١٦/١/١٥م.

٣٦. سمير حسني: جامعة الدول العربية والمسالة السودانية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٥٤، أكتوبر/٢٠٠٣م، على الرابط https://www.-law.net
٣٧. طلعت مسلم: السياسة العسكرية لإثيوبيا عام١٩٨٦م،مجلة السياسة الدولية، العدد٨٧، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، يناير١٩٨٧م.
٣٨. طه المجدوب: أزمة السودان والبعد الاستراتيجي العسكري، مجلة السياسة الدولية،العدد١٣٨،مركزالأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، أبريل١٩٩٧م.
٣٩.عبد العظيم رمضان : موقف الجيش المصري من ثورة ١٩١٩ ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣١ ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة ، ١٩٧٣ .
٤٠. عبدالسلام بغدادي: السياسة الأمريكية تجاه السودان، مجلة المستقبل العربي،العدد٢٠٦،مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٦/٤م.
٤١. عبدالشافي صديق: الجنوب السوداني والمرتكز القومي والاجتماعي، مجلة سبأ مجلة تاريخية، تصدر من قسم التاريخ كلية التربية- جامعة عدن، ١٩٨٩ م.
٤٢. عبدالملك عودة: مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة أو الانفصال، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٩، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٢م.
٤٣. عبدالوهاب الأفندي: السلام الصعب في السودان، مجلة المستقبل العربي،العدد٢٨٦،مركزدراسات الوحدة العربية،٢٠٠٢ م.
٤٤. عبده مختار موسى: مستقبل العلاقات الأمريكية بعد اتفاقية السلام، مجلة المستقبل العربي، مجلد٢٨، العدد١٠٩، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٤م.
٤٥. عصام عبد الحسين نومان وهيثم محي طالب : الموقف الأمريكي من الثورة الإثيوبية عام ١٩٧٤، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد ٤١، كانون الأول ٢٠١٨ م.
على الرابط https://www.-law.net
٤٦. عمرو يوسف بريدو: العلاقات السودانية البريطانية (١٩٩٨-٢٠٠٤م)، مجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، العدد الرابع، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، الخرطوم، فبراير/٢٠٠٥م.
٤٧. الفاتح الشيخ يوسف: العلاقات السودانية المصرية بين الوحدة و التكامل ١٩٥٤-١٩٨٧م،مجلة الجزيرة للعلوم التربوية والإنسانية، العدد ٢، ٢٠١٢ م.
٤٨. الفاتح عبدالله عبدالسلام: العلاقة السودانية التشادية المعاصرة، مجلة السياسة الدولية، العدد١٠٨،مركزالأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، أبريل ١٩٩٢م.

٤٩. كهلان كاظم القيسي وعصام مشعل خلف: المتغيرات السياسية في ظل قوانين الشريعة، مجلة الملوية،٢٠١٩ م.
٥٠. مالك عبدالله محمد المهدي: تأثير الحرب الأهلية السودانية في الاستقرار والتنمية، مجلة المستقبل العربي، مجلد٤١،العدد ٤٨٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٩ م.
٥١. مجلة الطليعة العربية: ماذا يريد القذافي،العدد٤٦، ٢٦آذار/١٩٨٤م.
٥٢. محمد أبو الفضل: الموقف العربي من المسالة السودانية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٥٢، أبريل/٢٠٠٣م،على الرابط https://www.-law.net .
٥٣. محمد أبو الفضل: جنوب السودان إشكالية الحسم العسكري والحل التفاوضي، مجلة السياسة الدولية، العدد١٣٥، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة،١٩٩٤م.
٥٤. محمد صلاح الدين عباس: قراءة في العلاقات الثانية بين السودان ودول الاتحاد الأوروبي، مجلة دراسات المستقبل،المجلد١،العدد٢،مركزدراسات المستقبل، ٢٠٠٦م.
٥٥. محمد عثمان حبيب الله : التطورات السياسية في السودان منذ أربعين عامًا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد١٦١،تموز/يوليو٢٠٠٥م.
٥٦.محمد عثمان حبيب الله: الحوار الجنوبي- الجنوبي طموحات عظيمة ونتائج محدودة، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٤٠، العدد١٥٩، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة،٢٠٠٥م.
٥٧. محمود خليل : الأمن القومي السوداني ومشكلة الجنوب، مجلة السياسية الدولية، العدد٨٦، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، أكتوبر،١٩٨٦م.
٥٨. مختار إبراهيم عجوبة: مشكلة جنوب السودان وأثرها على مستقبل العلاقات العربية الإفريقية، مجلة المستقبل العربي، المجلد٩، العدد٨٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦م.
٥٩. مدحت أيوب: التجربة الديموقراطية في السودان ومشكلة الجنوب، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد٨٧، ١٩٨٧م
٦٠. مروى ممدوح سالم: العلاقات المصرية السودانية ،أزمة الثقة، مجلة السياسة الدولية،العدد١٢٦، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، أكتوبر/١٩٩٦م.
٦١. مروى ممدوح سالم: مشكلة جنوب السودان بين اتفاق أبريل ومبادرة مانديلا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد١٣٠،أكتوبر/١٩٩٧م.
٦٢. مصطفى إبراهيم سليمان الشمري: دور كينيا في اقامة دولة جنوب السودان، المجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الإستراتيجية – جامعة بغداد، ٢٠١٩م.
٦٣. معتز سلامة :النظام السوداني من زواية علاقاته العربية، مجلة السياسة الدولية،العدد١٢٨،مركزالأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، أبريل ١٩٩٧م.

٦٤. معهد الإنماء العربي: الفكر الاستراتيجي العربي، مجلة فصلية،العدد٢٦، بيروت،١٩٨٩م.
٦٥. ملف الوحدة الوطنية والسلام في السودان ، مجلة السياسة الدولية ،العدد٩١،مركز الاهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، يناير١٩٨٨م.
٦٦. منى حسين عبيد : النظام الانتخابي في السودان ١٩٥٣-٢٠٠٠، مجلة الأستاذ، المجلد الثاني، العدد٢٠٧، مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد، ٢٠١٣م.
٦٧. منى حسين عبيد: اتفاقات نيفاشا الأبعاد الإقليمية والدولية، مجلة دراسات دولية، العدد٢٨، بغداد،٢٠٠٥م.
٦٨. منى حسين عبيد: التركيبة المجتمعية لدولة جنوب السودان وأثرها في الاندماج الوطني، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد٢٥، العدد٣، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد ، ٢٠١٤م.
٦٩. منى حسين عبيد: الخريطة السياسية لأحزاب جنوب السودان (الحركة الشعبية لتحرير السودان أنموذجًا)،مجلة الدراسات الدولية، المجلد، العدد ٤١، بغداد، ٢٠٠٩م.
٧٠. منى حسين عبيد: السياسة الأمريكية وحركة الاصلاح السياسي في السودان، مجلة العلوم السياسية بحوث ودراسات، مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد.
٧١. منى حسين عبيد: العلاقات السودانية الإثيوبية١٩٥٤-٢٠٠٣م،مجلة كلية التربية للبنات، العدد الثاني، يونيو/٢٠١١م.
٧٢. منى حسين عبيد: العلاقات السودانية الليبية المعاصرة، مجلة الأستاذ، العدد٧٢، ٢٠٠٨م.
٧٣. منى حسين عبيد: قضية جنوب السودان، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٧٠، تصدر عن مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، بغداد، ٢٠٢٠م.
٧٤. منى حسين عبيد: منظمة الإيجاد ودورها في مواجهة النزاعات الافريقية، مجلة العلوم السياسية بحوث وداسات،العدد٣٥، مركز دراسات الدولية - جامعة بغداد، ٢٠٠٧م.
٧٥. نبراس خليل إبراهيم: ميثاق التكامل بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديموقراطية نموذجا لدراسة العلاقات المصرية السودانية، مجلة الأستاذ، العدد٢٠٠.
٧٦. نبراس خليل إبراهيم: العلاقات الايرانية السودانية (١٩٨٥-١٩٨٩م) دراسة تاريخية، مجلة كلية تربية للبنات،بغداد،المجلد٢٧،العدد٦، ٢٠١٦م.
٧٧. نغم أكرم عبدالله :تاريخ التعليم في السودان ١٨٩٩-١٩٦٤م دراسة تاريخية، مجلة الدراسات التربوية والعلمية، المجلد الأول، العدد السادس عشر، تصدر عن كلية التربية الاساسية- الجامعة العراقية،٢٠٢٠م.

٧٨.نهى مكاوي، مجلة السياسة الدولية،العدد١٢٣، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير١٩٩٦م.
٧٩. النور أحمد: السودان وإيران رحلة التقارب والمشهد العربي الراهن، مجلة سياسات عربية، العدد١، مارس/٢٠١٣م.
٨٠.نورا عبدالقادر حسن: الجولة الثانية من اتفاق ما شاكوس مسارات متعرجة، مجلة السياسية الدولية،العدد١٥١،مركزالأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، يناير٢٠٠٣م.
٨١. هاني رسلان :الموقف المصري من إطار ما شاكوس، مجلة السياسة الدولية، المجلد٤٠، العدد١٦٠، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة أبريل/٢٠٠٥م.
٨٢. هاني رسلان: أبعاد التغير في السياسة الأمريكية تجاه السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد١٤٩، يوليو٢٠٠٢م، على الرابط https://www.-law.net
٨٣. هاني رسلان: المفاوضات حول المناطق المهمشة في السودان ،المسار الموازي لمبادرة الايجاد، مجلة السياسة الدولية،العدد١٥٢،أبريل ٢٠٠٣م،القاهرة،
٨٤. وليد عبد الناصر: النظام السوداني والحركات الإسلامية والقومية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٢٨، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، نيسان١٩٩٧م.
٨٥.يسرية موسى أحمد جمال الدين: اتجاهات التطور الاقتصادي في فترة الحكم الثنائي ١٨٩٨-١٩٥٦م، مجلة جامعة غرب كرد فان للعلوم والإنسانيات،العدد١٢، ٢٠١٦م.
٨٦.يوناس بول دي ما نيال : الاسلام والمسلمون في جنوب السودان ، مجلة قراءات افريقية ، العدد ١٢ ، القاهرة، ٢٠١٢م.
٨٧.يونان لبيب رزق : ايديولوجية الوحدة بين مصر والسودان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٤ ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة ، ١٩٧١ .
٨٨.يونان لبيب رزق: التكامل التاريخي بين مصر والسودان، مجلة السياسة الدولية، العدد٥٣، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ١٩٧٨.

- **المقالات:**

١. إبراهيم الضاهر: ماذا تهيء" منظمة الإيجاد الوحدة السودان؟، صحيفة الحياة،٢/فبراير/١٩٩٧م.
٢. أحمد نافع: اقتربت لحظة مواجهة الحقيقة في السودان، صحيفة الأهرام، العدد٤٠٢١٩، ١٧/يناير/١٩٩٧م.
٣. بشير محمد سعيد: الأزهري وعصره تمرد جنوب السودان، صحيفة الشرق الأوسط، العدد٤١٦٢، ٢١/٤/١٩٩٠م.

٤. علـــي ناصـــر محمـــد: فـــارس الجنـــوب الأســـمر، صـــحيفة الحيـــاة،٢٨ /٢٠٠٥/٩م، علـــى الرابط،hattps:aritete<www.alhayat.cam.

٥. فهمـي هويـدي: حزمـة رسـائل مـن تيمـور الشـرقية، صـحيفة الأهرام،العـدد٤١٢٠٣، ٢٨/ سبتمبر/١٩٩٩م.

٦. يوسف الشريف: تحرير توريت لن ينهي التمرد في جنوب السودان، صحيفة روزا اليوسف، العدد ٣٣٤٦.

- **الدوريات:**

أ- مجلة المستقبل العربي

١. مجلة المستقبل العربي، العدد ١٥٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٤ /١٩٩٢م.
٢. مجلة المستقبل العربي، العدد١٧٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣/١١م
٣. مجلة المستقبل العربي، العدد١٧٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٤/١م.
٤. مجلة المستقبل العربي، العدد١٨٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٤/٢م.
٥. مجلة المستقبل العربي، العدد١٨١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤/٣م.
٦. مجلة المستقبل العربي، العدد١٨٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٤ /١٩٩٤م.
٧. مجلة المستقبل العربي، العدد١٨٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٤م.
٨. مجلة المستقبل العربي، العدد١٩٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥/٦م.
٩. مجلة المستقبل العربي، العدد٢١٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦/٨م.

ب- مجلة السياسة الدولية

١. مجلة السياسة الدولية، العدد١١٦، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة أبريل/١٩٩٤م.
٢. مجلة السياسة الدولية، العدد١٢٤، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٦ م.
٣. مجلة السياسة الدولية، العدد١٢٦، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة أكتوبر/١٩٩٦م.
٤. مجلة السياسة الدولية، العدد١٢٨، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، أبريل/١٩٩٧م.
٥. مجلة السياسة الدولية، العدد١٢٩، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، يوليو/١٩٩٧م.
٦. مجلة السياسة الدولية، العدد١٣٤، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة أكتوبر/١٩٩٨م.
٧. مجلة السياسة الدولية، العدد٩٦، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، أبريل/ ١٩٨٩م.
٨. مجلة السياسة الدولية، العدد٩٩، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، يناير/١٩٩٠م.
٩. مجلة السياسة الدولية، العدد١٠٥، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة يوليو/١٩٩١م.
١٠. مجلة السياسة الدولية، العدد١١٦، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة أبريل/١٩٩٤م.

١١. مجلة السياسة الدولية، العدد١٢٤، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٦م.
١٢. مجلة السياسة الدولية، العدد١٢٦، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة أكتوبر/١٩٩٦م.
١٣. مجلة السياسة الدولية، العدد١٢٨، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، أبريل/١٩٩٧م.
١٤. مجلة السياسة الدولية، العدد١٢٩، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، يوليو/١٩٩٧م.
١٥. مجلة السياسة الدولية، العدد١٣٤، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة أكتوبر/١٩٩٨م.
١٦. مجلة السياسة الدولية، العدد٩٦، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، أبريل/ ١٩٨٩م.
١٧. مجلة السياسة الدولية، العدد٩٩، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، يناير/١٩٩٠م.

ت- مجلة الطليعة العربية

١- مجلة الطليعة العربية ، العدد ١٥٥ ، فرنسا ، ٢٨ نيسان ١٩٨٦ .

سادسًا: الصحف:

١- صحيفة الأهرام مصر:

- الأهرام، العدد٢٨٧٣٤ ، ١١ /أغسطس/١٩٦٥م.
- الأهرام، العدد٢٨٧٣٥، ١٣/أغسطس/١٩٦٥م.
- الأهرام، العدد٢٨٧٢٧، ١٥/أغسطس/١٩٦٥م.
- الأهرام، العدد٢٨٧٢٩، ١٧ /أغسطس/١٩٦٥م.
- الأهرام، العدد٢٨٧٤٤، ٢٢/أغسطس/١٩٦٥م.
- الأهرام، العدد٢٨٧٤٨، ٢٦ /أغسطس/١٩٦٥م.
- الأهرام، العدد٢٨٧٤٩، ٢٧/أغسطس/١٩٦٥م.
- الأهرام، العدد٢٨٧٥١، ٢٩/أغسطس/١٩٦٥م.
- الأهرام، العدد٢٨٧٥٣، ٣١ /أغسطس/١٩٦٥م.
- الأهرام، العدد٢٨٧٥٥، ٢ /سبتمبر/١٩٦٥م.
- الأهرام، العدد٢٨٧٢٨، ٦/اغسطس/١٩٦٥م.
- الأهرام، العدد٢١١٣٠، ١٣/فبراير/١٩٧٢م.
- الأهرام، العدد٢٨٥٩٢، ٢١/مارس/١٩٦٥م.
- الأهرام، العدد٣٦٤٢٢، ١٩٨٦/٨/٢٨م.
- الأهرام، العدد٣٧٥٨٠، ١٩٨٩/١٠/٢٩م.
- الأهرام،٢٦/ مايو١٩٩٢م.
- الأهرام،٢٧ / يوليو/١٩٩٢م.
- الأهرام، العدد٤٠٨٨٩، ١٩٩٨/٨/١٨م.
- الأهرام، العدد٤٠٧٩٨ ، ١٩ /١٩٩٨/٨م.
- الأهرام، العدد٤٠٨٤٠، ٣٠/ سبتمبر/١٩٩٨م.
- الأهرام، العدد٤٠٨٥٢٢ ، ٢١ /١٩٩٨/١٠م.
- الأهرام، العدد٤١٢٣١، ٢٦/أكتوبر١٩٩٩م.
- الأهرام، العدد٤١٤٠٨، ٢٠ /٢٠٠٠/٤م.
- الأهرام، العدد٤١٥٠٢، ٢٣ /يوليو/٢٠٠٠م.
- الأهرام، العدد ٤١٦١٢، ١٠/نوفمبر/٢٠٠٠م.
- الأهرام، العدد٤١٣٤٧، ١٩/فبراير/٢٠٠١م.
- الأهرام، العدد٤١٨٥٩ ، ١/يوليو/٢٠٠١م.

٢- **صحيفة الشرق الأوسط ، لندن**

- الشرق الأوسط، العدد٢٢٣٥١، ١٩٨٥/١/١٠م.
- الشرق الأوسط، العدد٢٢٣٥، ١٩٨٥/١/١٠م.
- الشرق الأوسط، العدد٢٢٩٢ ،٨ /١٩٨٥/٣م.
- الشرق الأوسط، العدد٢٢٩٧، ١٣/مارس/١٩٨٥م.
- الشرق الأوسط، العدد٢٢٩٩، ١٥/مارس/١٩٨٥م.
- الشرق الأوسط،العدد٢٣٠٢، ١٨/مارس/١٩٨٥م.
- الشرق الأوسط، العدد٢٤٩٥ ،١٩٨٥/٩/٢٧م.
- الشرق الأوسط، العدد٢٥٠٣، ١٩٨٥/١٠/٥م.
- الشرق الأوسط،العدد٢٦٨٤، ١٩٨٦/٤/٤م.
- الشرق الأوسط، العدد٢٦٨٧، ١٩٨٦/٤/٧م.
- الشرق الأوسط، العدد٢٦٨٨، ١٩٨٦/٤/٨م.
- الشرق الأوسط، العدد ٢٦٨٩، ٩ /١٩٨٦/٤م.
- الشرق الأوسط،العدد٢٦٩١، ١٩٨٦/٤/١١م.
- الشرق الأوسط، العدد٣٢٤٤ ، ١٩٨٧/١٠/١٦م.
- الشرق الأوسط، العدد٣٢٩٤، ٥ /١٩٨٧/١٢م.
- الشرق الأوسط، العدد٣٢٩٩، ١٠ /١٩٨٧/١٢م.
- الشرق الأوسط، العدد٣٣١٤، ١٩٨٧/١٢/٢٥م.
- الشرق الأوسط، العدد٣٣١٥، ١٩٨٧/١٢/٢٦م.
- الشرق الأوسط،العدد٣٧٣١، ١٩٨٩/٢/١٤م.
- الشرق الأوسط، العدد٤٠٢٠، ١٩٨٩/١١/٣٠م.
- الشرق الأوسط،العدد٤١٤٣، ١٩٩٠/٤/٢م.
- الشرق الأوسط،العدد٤١٠٥، ١٩٩٠/٤/٢٤م.
- الشرق الأوسط، العدد٦١٩٥، ١٩٩٥/١١/١٤م.
- الشرق الأوسط، العدد٦١٩٧، ١٩٩٥/١١/١٦م.
- الشرق الأوسط، العدد٦٢٠٠، ١٩٩٥/١١/١٩م.
- الشرق الأوسط،العدد٦٢٠١ ،١٩٩٥/١١/٢٠م.
- الشرق الأوسط العدد ٩١٧٢ ، ٢٠٠٤/١/٨م.

٣- **صحيفة القدس العربي، لندن**

- القدس العربي، العدد٢١٥٧، ١٦/أبريل/١٩٩٦م.
- القدس العربي، العدد٢٠٤١، ٢٩/نوفمبر/١٩٩٥م.
- القدس العربي، العدد٢٢٥٤، ٧/أغسطس/١٩٩٦م.
- القدس العربي، العدد٢٣٩٤، ١٧/يناير/١٩٩٧م.
- القدس العربي، العدد٢٤٥٠، ٢٥/مارس/١٩٩٧م.
- القدس عربي، العدد٣٠٦٩ ،٢٢ /مارس/١٩٩٩م.
- القدس العربي، العدد ٣٠٩٤، ١٩٩٩/٤/٢٣م.

٤-صحيفة الحياة، لندن

- الحياة، العدد ١٢٢٩٦، ٤/شباط/١٩٩٧م.
- الحياة، العدد١٢٣٩٧، ٥/فبراير/١٩٩٧م.
- الحياة، العدد١٢٢٩٨، ١٩٩٧/٢/٦م.
- الحياة،العدد٢٣٣٩٨، ٦/فبراير/١٩٩٧م.
- الحياة، العدد١٣٠٩٨، ١٥ /يناير/١٩٩٩م .

٥- صحيفة البيان، الإمارات العربية المتحدة

- البيان،٢٨/أكتوبر/١٩٩٩م.

٦- صحيفة النداء، الأردن

- النداء،العدد٢٨، ١٦/نيسان/١٩٩٧م
- النداء،العدد١٧، ٢٢/كانون الثاني/١٩٩٧م

٧- صحيفة الحدث السياسي، الأردن

- الحدث السياسي،العدد٩٤، ١٩٩٧/٤/١١م

٨- صحيفة النهار، لبنان

- النهار، العدد١٨٢٠٥، ١٩٩٢/٤/١٣م.

٩- صحيفة الأضواء، لبنان

- الأضواء،١٩٨٢/٦/٢٥م.

١٠- صحيفة السياسية الكويتية، الكويت

- السياسية الكويتية،العدد٥٧٨٥، ١٩٨٤/٩/١٦م.

١١- صحيفة ١٤ أكتوبر، عدن

- ١٤أكتوبر،العدد٦٥٣٢، ١٠/يوليو/١٩٨٥م.
- ١٤أكتوبر، العدد١٠٠٧٩، ١٦/يناير/١٩٩٧م.
- ١٤أكتوبر،العدد١٠٠٧٩، ١٦/يناير/١٩٩٧م.
- ١٤أكتوبر، العدد١٠٠٧٦، ٢٣/يناير/١٩٩٧م.
- ١٤أكتوبر،العدد١٠٠٨٥، ١/فبراير/١٩٩٧م.

١٢- صحيفة الشعب

- صحيفة الشعب،٣ /١٢/١٩٩١م.

سابعاً: المؤتمرات والموسوعات:

- **المؤتمرات**

- أبوبكر حسن محمد باشا، جدور الموقف المصري من مسالة انفصال جنوب السودان وأثر ذلك على العلاقات المصرية السودانية، مؤتمر علاقات السودان بدول الجوار، معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة إفريقيا ،مركز البحوث والدراسات السودانية- جامعة الأزهري،٢٠١١م.
- أسامة عبدالرحمن عبدالله ،أوغندا وأثرها على علاقات السودان مع جنوب السودان؛ مؤتمر علاقات السودان بدول الجوار رؤية مستقبلية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية جامعة إفريقيا العالمية- مركز البحوث والدراسات السودانية جامعة زعيم الأزهري،٢٠١١م.
- حسن سيد سليمان، رؤية إستراتيجية حول مستقبل علاقات السودان بإفريقيا الوسطى، مؤتمر علاقات السودان بدول الجوار رؤية مستقبلية، مركز جامعة إفريقيا العالمية، البحوث والدراسات الإفريقية، مركز البحوث والدراسات السودانية، أكتوبر ٢٠١١ م.

- **الموسوعات**

- أبوعيشه عبدالفتاح، موسوعة القادة السياسيين عرب واجانب، ط١، دار اسامة للنشر،٢٠٠٢م.
- أحمد عبد الموجود، الموسوعة المسيرة، في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة كتابات للنشر.
- عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ،ج١، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، بيروت،١٩٨٣.
- عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة،ج٣،الموسوعة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة،ج٤ ، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- عبدالوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج ٥، الموسوعة العربية للدراسات والنشر.
- عون الشريف قاسم ، موسوعة القبائل والأنساب في السودان،ج٤، ط١، شركة أفرو وقراف للطباعة، الخرطوم، ١٩٩٦م.

- مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية والجغرافية، ج ١٨، الشركة العالمية للموسوعات ، بيروت،٢٠٠٤م.
- مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية والجغرافية، ج١، ط٥، الشركة العالمية للموسوعات، بيروت،٢٠٠٥م.

ثامناً: اللقاءات التلفزيونية و المذاكرات والبرامج الوثائقية والمواقع الإلكترونية:

- **اللقاءات التلفزيونية:**

- يوتيوب ،برنامج، الذاكرة السياسية، قناة العربية، الإمارات العربية المتحدة، منصور خالد، طاهر بركة، الحلقة الخامسة،٢٠١٤/٩/٢١م على الرابط.https://youtu.be/icowZVoPYYM
- يوتيوب، برنامج، الذاكرة السياسية، قناة العربية، الإمارات العربية المتحدة، منصور خالد، طاهر بركة، الحلقة الثالثة،٢٠١٤/٩/٤م،على الرابط https://youtu.be/ghzGiVqZOfA
- يوتيوب، برنامج مراجعات، قناة النيل الأزرق، السودان، لام اكول، الطاهر التوام، الحلقة الثالثة في أحضان إثيوبيا ومنفستو، ٢٠١٠ م على الرابطhttps://youtu.be/4H_uf6OtWIQ

- يوتيوب، برنامج مراجعات، قناة النيل الأزرق، السودان، لام اكول، الطاهر التوام، الحلقة السابعة خروج (الناصر)، ٢٠١٠م، على الرابطhttps://youtu.be/PLUrTszYhsE
- يوتيوب، برنامج المشهد، قناة bbc عربي، بريطانيا، الصادق المهدي، جيزال خوري،21/١١/٢٠١٦،على الرابط،https://youtu.be/eUFB6SwO8H
- يوتيوب، برنامج. الذاكرة السياسية، قناة العربية، الإمارات العربية المتحدة، الصادق المهدي، طاهر بركة، الحلقة الثالثة. على الرابط**https://youtu.be/0Jmdm-gjxxY**

- **المذكرات:**

- جوزيف لاغو : مذكرات اللواء جوزيف لاجو، ترجمة محمد علي جادين، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، أم درمان- السودان،٢٠٠٥م).

- **البرامج الوثائقية**

- يوتيوب، وثائقي الأسرار الكبرى اعترافات حصرية للبشير ونظامه حول انفصال جنوب السودان، قناة العربية، الحلقة السادسة.

- **الموقع الإلكترونية:**

- **موقع قناة الجزيرة، السودان :الجيش الشعبي يهاجم مناطق النفط، تاريخ ٢٠٠١/١/٢٧م،على الرابط**
- **https://www.aljazeera.net/news/arabic/2001/1/27/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D9%87%D8%A7%D8%AC%D9%85-%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82**

- **موقع قناة الجزيرة، حركة قرنق تقصف مدينة في جنوب السودان،٢٠٠٢/٤/١٣م،على الرابط** https://www.aljazeera.net/news/arabic/2002/4/13/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%82%D8%B1%D9%86%D9%82-%D8%AA%D9%82%D8%B5%D9%81-%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8% AF%D8%A7%D9%86

- موقع قناة bbcعربي، متمردو جنوب السودان يعتزمون مهاجمة جوبا، تاريخ٢٠٠٢/٠٩/١٠، على الرابط co.uk/hi/arabic/news/newsid_2246000/2246751.stm

- موقع صحيفة البيان، «التجمع» يعلن قطع طريق الخرطوم - بورتسودان، الجيش السوداني يستعيد توريت، التاريخ: ٠٩ أكتوبر ٢٠٠٢، على الرابط**https://www.albayan.ae/one-world/2002-09-03-1.1363192**

- موقع قناة الجزيرة، البشير يعلن استمرار العمليات العسكرية بعد استعادة توريت،٢٠٠٢/١٠/٨م، على الرابط
https://www.aljazeera.net/news/arabic/2002/10/8/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D9%8A%D8%B1-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA
- موقع قناة bbcعربي، الجيش السوداني حررنا توريت،٢٠٠٢/١٠/٨م،على الرابط
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_2309000/2309839.stm
- موقع صحيفة البيان، «التجمع» يعلن قطع طريق الخرطوم ـ بورتسودان، الجيش السوداني يستعيد توريت، التاريخ: ٠٩ أكتوبر ٢٠٠٢م، على الرابط **https://www.albayan.ae/one-world/2002-09-03-1.1363192**

ملخص الدراسة

عرضت هذه الدراسة الحرب الأهلية الأولى والثانية في السودان، والموقف الإقليمي والدولي منها في المدة الممتدة من ١٩٥٥-٢٠٠٠م، وقد اقتضى موضوع الدراسة إطالة الفترة الزمنية إلى ٢٠٠٥م، وهو العام الذي شهد نهاية الحرب الأهلية الثانية، وهدفت الدراسة إلى معرفة أحداث الحرب الأهلية الأولى والثانية في السودان، و دراسة مواقف دول الجوار والمنظمات الإقليمية و التركيز على المواقف الإقليمية والدولية التي كان له دور في استمرار الحروب الأهلية في السودان ،ومعرفة موقف القوى السياسية والعسكرية في السودان ومعرفة نتائج الحرب الأهلية الأولى والثانية، وتأثير الحروب الأهلية على الاستقرار في السودان.، وأتبعت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمت مساندته بالمنهج التاريخي بما ينطوي عليه من وثائق؛ و تتكون الدراسة من تمهيد وأربعة فصول وملاحق الرسالة وخاتمة وملخص.

ولقد تواصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها :

١- أن هشاشة التكوين القومي في السودان أدى إلى عجز الحكومات السودانية بعد الاستقلال عن حسم مشكلة الجنوب، الأمر الذي أسهم بشعور الجنوبيين بعدم الثقة، وكانت نتيجة ظهور عديد من التنظيمات السياسية والعسكرية، وكان من أبرزها الاتحاد الوطني السوداني الإفريقي للمناطق المغلقة، إلى جانب ذلك ظهرت حركة انيانا التي تكونت من الكوادر الذين شاركوا في تمرد توريت، والجدير بالذكر فقد عملت اسرائيل على إضعاف وتفكيك الدولة السودانية واستمرت في دعم حركة أنانيا و الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان.

٢- أثبتت الدراسة دور عديد من الشخصيات السودانية في أثناء الحرب الأهلية الأولى والثانية في السودان ومن ضمن تلك الشخصيات الصادق المهدي فقد عمل على تسليح الزعماء الموالين ومؤيديهم في الجنوب كقوة الحرس الوطني للدفاع عنهم ضد أنانيا ومع تجدد الحرب الثانية فقد عمل على تشكيل مليشيا المرحلين التي ارتكبت جرائم ضد المدنيين. أما الرئيس السوداني عمر حسن البشير فقد استخدم القوة العسكرية ضد المتمردين منذ عام ١٩٨٩م وإعادة تطبيق الشريعة الإسلامية منذ عام ١٩٩١م، بناء على القرار الذي تسلمه من الجبهة الإسلامية بناء مشروع الإسلام وأن مشروعهم الدعوة ونشر الاسلام بدءا من الجنوب إلى إفريقيا إلى جانب تحالف مع جناح الناصر الذي انشق عن جناح قرنق وعمل على تكوين ما يسمى قوات الدفاع الشعبي.

٣- أثبتت الدراسة أن العمليات العسكرية التي قامت به الحركة الشعبية والجيش الشعبي في استهداف مناطق إنتاج النفط والثروات كان هدفه هو استنزاف الدولة السودانية الأمر الذي أجبر الدولة السودانية في النهاية في تنفيذ اتفاق السلام الشامل في العام٢٠٠٥م.

٤- أكدت أحداث الحروب الأهلية في السودان، بما لا يدع مجال للشك أن تطور الصراع إلى عديد من المناطق في السودان بشكل غير مسبوق على أن الخريطة السياسية للسودان هي في طور إعادة التكوين من جديد.

٥- خلصت الدراسة إلى أن العوامل الإقليمية والدولية مؤثرة مباشرة في حرب الجنوب السودان وبخاصة دول الجوار إذ عملت على دعم حركة تمرد جنوب السودان لاسيما أوغندا والكونغو وأريتريا وتشاد وإثيوبيا حيث كانت تلك الدول مراكز لنشاط حركة أنانيا والفصائل الجنوبية في أثناء الحرب الأولى ومع تجدد الحرب الثانية عملت على تسليح ودعم الحركة الشعبية والجيش الشعبي وقوات التجمع الوطني المعارض.

٦- أثبتت الدراسة دعم عديد من دول الدول العربية للحكومة السودانية، فقد عملت كل من مصرو ليبيا والعراق والإمارات واليمن على تقديم الأسلحة والدعم المالي في أثناء الحروب الأهلية في السودان وقد تغير موقف ليبيا واليمن فيما ما بعد نتيجة لتغير المصالح والإرادة الدولية.

٧- إن من إفرازات الأخطاء السياسية للنخبة الحاكمة والمعارضة أدت إلى تدويل مشاكل السودان فأصبح مهددًا في آمنه الوطني.

٨- أن الحروب الأهلية في السودان، هي حروب من أجل اعادة تقسيم الدولة السودانية، الذي توليه الدول الإقليمية والدولية أهمية قصوى فقد عملت كلًا من أمريكا وبريطانيا على تقديم الأسلحة الكيمياوية في أثناء الحرب الأهلية الأولى إلى الحكومة السودانية، وتغير موقف تلك دول من الحكومة السودانية فيما بعد وأصبحت تقدم لحركة أنيانيا الدعم المباشر ضد الحكومة السودانية ومع تجدد الحرب الأهلية الثانية قدمت دعم للحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي أيضًا قدمت الدعم إلى قوات التجمع الوطني المعارض، مما ترتب عنه، اقتسام وإعادة اقتسام السلطة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، بما يحفظ على موازين القوى بينهما في السودان، وترى الباحثة أن المتغيرات الدولية فعلت فعلها في إطالة أمد هذه الحرب.

The Abstract

This study presented the first and second civil war in Sudan, and the regional and international position in the period from 1955-2000. The study was required to prolong the time period to 2005, a year, which saw the end of the second civil war, and the study was targeted to know the events of the first and second civil war in Sudan, study the positions of neighboring countries and regional organizations and focus on regional and international positions that had a role NGOs in Sudan, knowledge of the position of political and military and military forces in Sudan and find out the results of the first and second civil war, and the impact of civil wars in Sudan. In this study, the researcher followed the analytical descriptive approach, and was supported by the historical curriculum with its documents. The study consists of booting and four chapters and the message supplements, conclusion and summary.

The study continued to several results, one of the most important:

1. The fragility of national configuration in Sudan has led to the deficit of Sudanese governments after independence from the southern problem, which contributed by southern people not confidence, and was the result of many political and military organizations, and was one of the most prominent African Sudanese National Union of Closed Areas, Aniana, who were involved in Toret's rebellion, and Israel has worked to weaken and dismantle the Sudanese state and continued to support the SPLM movement and the SPLM.
2. The study proved many Sudanese figures during the first and second civil war in Sudan and among those sincere characters. He has worked to arm loyal leaders and their supporters in the south as the national guard force to defend them against Anania and with the second war. He has worked on the formation of militias that committed crimes against civilians. Sudanese President Omar Hassan al-Bashir has used the military force against rebels since 1989 and reopen Islamic law since 1991, based on the decision received from the Islamic Front, building the draft Islam and that their project is invited and deployed Islam starting from the south to Africa along with an alliance with the Nasser Pavilion Dash of a Garang Pavilion and worked on the formation of so-called PDF.

3. The study proved that the military operations made by the People's Movement and the People's Army in targeting oil and wealth production areas was aimed at draining the Sudanese state, which eventually forced the Sudanese state in the implementation of the Comprehensive Peace Agreement in 2005.
4. The events of civil wars in Sudan confirmed, with no doubt that the development of conflict to many regions in Sudan unprecedented as the political map of Sudan is in the process of re-configuration again.

5 .The study concluded that regional and international factors are immediately in the Southern War of Sudan, particularly neighboring countries, as they worked to support the Southern Sudan rebellion, especially Uganda, Eritrea, Chad and Ethiopia. She worked to arm and support the People's Movement and the Popular Army and the Exhibitions National Associations ..

6- The study proved the support of many Arab countries for the Sudanese government. Egypt, Libya, Iraq, the Emirates and Yemen all worked to provide weapons and financial support during the civil wars in Sudan. The position of Libya and Yemen later changed as a result of changing international interests and will.

7- One of the results of the political mistakes of the ruling elite and the opposition led to the internationalization of Sudan's problems, and it became threatened in its national security.

8- The civil wars in Sudan are wars for the re-division of the Sudanese state, which regional and international countries attach paramount importance to. Both America and Britain worked to provide chemical weapons during the first civil war to the Sudanese government, and the position of those countries from the Sudanese government changed Later, it provided direct support to Anyanya movement against the Sudanese government, and with the renewal of the second civil war, it provided support to the Sudan People’s Liberation Movement and the People’s Army as well as provided support to the forces of the opposition National Assembly, which resulted in the sharing and re-sharing of power between the Sudanese government and the Sudan People’s Liberation Movement, including It preserves the balance of power between them in Sudan, and the researcher believes that international changes have done their job in prolonging this war.

Republic of Yemen
Aden University
Faculty of Art
History Section



The Civil Wars In Sudan And The Regional And International Position 1955 – 2000

A Study submitted to the Board of the Faculty of Art - Aden University And it is a part of the Requirements to get the Master Degree In the Modern and Contemporary History

Supervised by:
professor/ Abbas Ali Hassan

Prepared by :
Sally Abdullah Mohammed Ahmed

2022 – 1443